التاريخ المسلسل
في
حوادث الزمان ووقايع الديوان

(١٨٠٠ - ١٨٠١)

لإسماعيل الخشاب

تحقيق وتحليل وتعليق
محمد عفيفي وأندريه ريمون

المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة

صورة الغلاف :

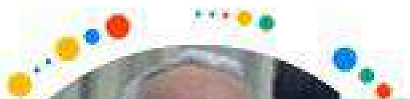
قصر إبراهيم السناري بالقاهرة (١٧٩٤).

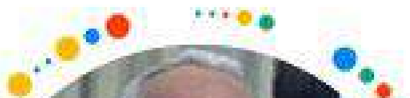
مقعد يطل على فناء هذا المسكن الفسيح والذي كان مقر إقامة بعض أعضاء لجنة العلوم والفنون فيما بين عام ١٧٩٨ وعام ١٨٠١ م.

Photo de couverture :

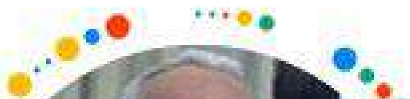
Palais Ibrâhîm al-Sennârî, au Caire (1794).

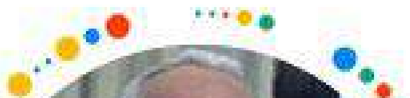
Loggia ouvrant sur la cour de cette vaste demeure, qui fut le lieu de résidence de certains membres de la commission des Sciences et des Arts, entre 1798 et 1801.





mohamed khatab





mohamed khatab

التاريخ المسلسل
في
حوادث الزمان ووقائع الديوان

(١٨٠٠ - ١٨٠١)

لإسماعيل الخشاب

التاريخ المسلسل
في
حوادث الزمان ووقائع الديوان

(١٨٠٠ - ١٨٠١)

لإسماعيل الخشاب

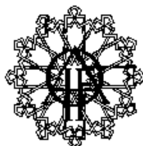
تحقيق وتحليل وتعليق

محمد عفيفي وأندريه ريمون

تقديم

جون و. ليفنجستون

مع نبذة لماري جينيفياف جيدرن



المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة

نصوص عربية ودراسات إسلامية، المجلد ٢٩، ٢٠٠٣

فهرست الكتاب

تصدير

نبدأ الآن دراسة تاريخ يحيط به الغموض إلى حد ما، ونقصد بذلك المخطوطتين العربيتين اللتين تضمان بين طياتهما وقائع ديوان القاهرة. وقد أسس الجنرال مينو هذا الديوان في أكتوبر عام ١٨٠٠، وهذا هو العمل الذى نقوم بنشره.

وقد عُرفت منذ فترة طويلة مخطوطة موجزة تتكون من ٤٤ ورقة أى ٨٦ صفحة، توجد في المكتبة الوطنية الفرنسية (cote arabe ٢٤٥٥). واستخدم العديد من الباحثين هذه المخطوطة، لاسيما أندريه ريمون في دراسته عن الحرفيين والتجار فى القاهرة، الصادرة في دمشق عام ١٩٧٤. وتحتوى هذه المخطوطة على وقائع الديوان من الجلسة الحادية والعشرين إلى الجلسة الحادية والثلاثين، والتى تغطى الفترة من ٦ يونيو إلى ٦ يوليو ١٨٠١.

وفي عام ١٩٩٨ اكتشف كليمنت فى مدينة نانسى مخطوطة جديدة تتكون من ٢٦٥ صفحة تحتوى على الجلسات العشرين الأولى للديوان، أى الفترة من ٣ نوفمبر إلى ٣٠ ديسمبر ١٨٠٠. وهكذا رأينا أن المخطوطتين معا تستحقان النشر كعمل واحد. وعلى الرغم من الفجوة الزمنية فإن العمل يبدو لنا متكاملاً في حالته الحالية. كما يضيف هذا العمل إلى فترة الحملة الفرنسية معلومات، وبعض النقاط الجديدة، تكمل ما تقدمه المصادر الأخرى، خاصة الجبرتي وأرشيف جيش الشرق المحفوظ فى ثنسان.

وعلى هذا قررنا أن نشحذ الهمم لتقديم نسخة محققة للنص العربي. ولما كان من العسير تقديم ترجمة فرنسية كاملة فى فترة وجيزة لجأنا إلى تقديم تحليل واف بالفرنسية. وهكذا يمكن للباحثين العرب والأجانب الاستفادة من هذا النص.

ونعتقد أن عملنا هذا هو بمثابة إضافة هامة لما نعرفه عن حقبة - رغم قصرها - ذات أهمية في تاريخ مصر، وهو ما وضح من خلال العديد من الدراسات والمؤتمرات التي تمت في عام ١٩٩٨ بمناسبة المئوية الثانية لهذا الحدث.

وفى عام ١٩٩٩ قمنا بتقديم مشروع هذا العمل إلى مدير المعهد الفرنسى للآثار الشرقية، لاهتمام الأخير بمثل هذه الأعمال. إذ نشر في عام ١٩٩٨ دراسة ريمون «المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨-١٨٠١». وأبدى السيد نيقولا جريمال (المدير السابق) خالص اهتمامه، فضلاً عن تعاون المعهد مع هذا العمل. ومن جديد أكد السيد ماتيو (المدير الحالي) هذا الدعم. كما استفدنا طيلة فترة المشروع من العون الدائم للسيد كريستيان فيلود مدير الدراسات بالمعهد الفرنسي. وامتناننا الشديد إلى السيد باتريك تيار وفريق العمل في مطبعة المعهد الفرنسى لاهتمامهم الشديد بإخراج العمل على هذا النحو ضمن مطبوعات المعهد.

ونشكر السيد جون فرانسوا كليمنت «مكتشف» المخطوطة الثانية، فلولا حب استطلاعه ولوذعيته ما كان لمثل هذا العمل أن يخرج إلى النور. ولكرمه الشديد قدم لنا هذا المخطوط وعهد إلينا بنشره. كما استعرض فى تقديمه لهذا العمل ظروف عثوره عليه وبعض الافتراضات حول كيفية وصول المخطوط إلى فرنسا.

ولابد أن نقر بالفضل للسيدة مارى جينيفياف جيدون أمينة القسم العربى فى قسم المخطوطات الشرقية بالمكتبة الوطنية التى وافقت عن طيب خاطر على القيام بالمقارنة الهامة بين المخطوطتين إذ وللمرة الأولى منذ قرنين من الزمان تم الجمع بين المخطوطتين، ففى مارس ٢٠٠٢ تم وضعهما فى صالة قراءة المخطوطات الشرقية فى المكتبة الوطنية.

وفي الواقع نشعر بسعادة غامرة بإنجاز هذه المهمة ووضع هذا النص الهام في متناول أيدى الناس، فهذا العام ٢٠٠٢ يعني مرور حوالى مائتى سنة على رحيل جزء من الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بليار عن القاهرة فى ١٤ يوليو ١٨٠١، وسيلى ذلك رحيل جيش مينو عن الإسكندرية في سبتمبر – أكتوبر ١٨٠١. وهكذا يسدل الستار على احتلال دام ثلاث سنوات.

محمد عفيفي، أستاذ بجامعة القاهـرة

أندريه ريمون، أستاذ متميز بجامعة بروفانس

تقديم

١- ظروف اكتشاف المخطوطة

في أحد الأيام أحضرت لي إحدى صديقات طفولتي مخطوطتين مصريتين كانت إحداهما غير معروفة لي، عنوانها «هذا التاريخ المسلسل في حوادث الزمان ووقايع الديوان». وكانت المخطوطة الأخرى هي العمل المعروف للمؤرخ المصري المقريزي «كتاب السلوك لمعرفة الملوك»، بالإضافة إلى مجموعة من الصور الجزائرية القديمة لمنطقة تلمسان. تم العثور على هذه المصادر بين بعض الأوراق التي عبثت بها الفئران في مخزن بأحد المنازل في بار-لو-دوك (Bar-le-Duc) في منطقة ميز (département de La Meuse) وهو ما سيوضحه سردنا للظروف التالية.

قام أحد أسلاف باتريك ديتريز Patrick Destrez وهو زوج شانتال ديتريز باستئجار سيدة للعمل في المنزل تدعى الكسندرين Alexandrine وهي التي أصبحت مربية لطفله. وترجع أصول هذه السيدة إلى منطقة الفوج في فرنسا. عانت هذه السيدة من التعاسة في سن مبكرة، إذ أصبحت يتيمة من جراء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨. وتم إيواؤها عن طريق بعض الراهبات حيث تلقت تعليما بشئون المطبخ وإدارة المنزل. وبعد ذلك انتقلت للإقامة عند آل ماجوريل Majorelle في نانسي في بيت جيل ماجوريل وهو شقيق الفنان العالمي المعروف لويس ماجوريل، وهو جد باتريك ديتريز. قضت الكسندرين

حياتها في خدمة عائلة ماچوريل وبعد ذلك عائلة ديتريز حتى عام ١٩٨٧ حين أصبحت عجوزة جداً، فعاشت في منزل استأجره لها باتريك ديتريز في نانسي.

كان لالكسندرين أخت عاشت مصيرًا مشابهًا، حيث انتقلت إلى بار–لو– دوك، وأقامت عند السيدة پولين دولونوى Pauline Delaunoy التي كانت تسمى روسان Raussin، وتزوجت من السيد ألفريد دولونوى Alfred Delaunoy، وترملت وماتت في ٢٣ يوليو ١٩٦٣ في بار–لو–دوك. وفي ذلك العصر لم يكن المرء يتخلى عن العاملين في المنزل نتيجة العلاقات الوثيقة التي نشأت عبر الزمان. كانت السيدة روسان تملك عقارين أوصت بمنزل إلى السيدة التي ساعدتها طيلة حياتها. وكان زوجها السيد دولونوى معروفاً بأنه أحد كبار جامعي الخزف الإنجليزى في أوربا، حضر عند وفاته العديد من جامعي الخزف من بلدان مختلفة للاشتراك في مزاد على القطع التي تضمها مجموعته. ولم يترك الزوجان دولونوى أولاداً فانتفع بعض الأقارب من الميراث.

وماتت أخت الكسندرين في بار–لو–دوك، وورثتها الكسندرين، لكنها فَضّلت البقاء في نانسي. وعقدت العزم على بيع المنزل الموروث وتكفلت شانتال ديتريز بذلك، وقبل الشروع في عملية البيع راودتها فكرة رؤية ماذا يوجد في المنزل. حيث اكتشفت في أحد الأدراج في مخزن البيت بعض الأوراق القديمة منها بعض الوثائق الفرنسية القديمة التي يرجع تاريخ توثيقها إلى القرن الثامن عشر، قامت بتسليمها إلى أحد الموثقين في بار–لو–دوك، وهو حالياً بلغ التقاعد، ووثائق متنوعة متهالكة تم التخلص منها، والنصان العربيان اللذان تحدثنا عنهما سابقاً.

ولم تنس شانتال ديتريز اهتمامي بالمخطوطات المغربية، واقترحت عليّ عند الانتهاء من إجراءات التركة شراء هذه الكتب، بالإضافة إلى بعض شرائح التصوير، التي أوصيت بها إلى مؤسسة ليوتي Lyautey حيث أكملت المجموعة التصويرية الهامة لمتحف توريي Thorey.

٢- خصائص المخطوطة

تبدو هذه المخطوطة للوهلة الأولى قليلة الاهمية، لاسيما إذا نظرنا إلى طبيعة الغلاف المقوى، والمغطى بزخرفة ثقيلة، والحبر الباهت، فضلاً عن شكل الكتابة الكبير للغاية في الصفحات الاولى على وجه الخصوص. لكن كل ذلك لم يكن سوى الانطباع الأول.

والفحص العميق للمخطوطة جعلني أرى أن المخطوط وفيما يبدو محاضر جلسات الديوان الذى أسسه الجنرال مينو أخر قادة جيش الشرق، وهي الجلسات الخاصة بشهري نوفمبر وديسمبر، كما توضح ذلك التواريخ المسجلة في النص بالتقويم الهجرى والجمهورى. وكما نعرف كان هذا الديوان استمراراً للديوان الذى انشاه بونابرت مع وصوله إلى القاهرة اثناء الحملة الفرنسية، وهو الذى حافظ عليه كليبر حتى اغتياله في يونيو ١٨٠٠.

وقد اعتقدنا أن مؤلف هذا النص هو الشيخ عبد الله الشرقاوى (١٧٣٧-١٨١٢) شيخ الجامع الازهر ورئيس الديوان اثناء الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١)، أو ربما الشيخ عبد الرحمن الجبرتي المؤرخ المصرى الكبير وعضو ديوان مينو. لكنني رأيت أنه من المحتمل أن كاتب هذا المخطوط هو السيد إسماعيل الخشاب، وهو مؤلف كتاب «خلاصة ما يراد من اخبار الامير مراد» والمحفوظ في المكتبة الوطنية الفرنسية تحت رقم fonds arabe ١٨٥٩. وترجم حمزة بدر ودانيال كريسيليوس هذا الكتاب إلى الإنجليزية في القاهرة في عام ١٩٩٢. إذ عُهد إلى الخشاب في ٢٥ نوفمبر عام ١٨٠٠ بإدارة جريدة «التنبيه»، والتي أراد مينو أن تكون بمثابة وسيلة لنشر المعلومات حول انشطة «الديوان»، وربما تكون المخطوطة المكتشفة هي وسيلة الإعداد لهذا المشروع. وكان لدى بعض الشك حول هذا الافتراض، لانه لم يتوفر لي نصوص أخرى للمؤلف لكي اقارن بين اشكال الخطوط، أو الاساليب اللغوية المستخدمة.

٣- افتراضات حول أصل المخطوط

كان من الطبيعي ضرورة محاولة فهم كيف وصلت هذه المخطوطة إلى مخزن في بار- لو- دوك حيث تم اكتشافها بعد قرابة قرنين على الحملة الفرنسية. والافتراض الأول أن هذه المخطوطة قد وصلت إلى فرنسا عن طريق أخت لويس ماچوريل حيث أقامت هذه السيدة في مصر، كما ارتبطت بعلاقات بإحدى الأسر القبطية الشهيرة وهي أسرة بطرس غالي. فقد تزوجت هذه السيدة من واصف ابن بطرس غالي وعم بيير وميريت غالي. لكن المعلومات التي قدمتها شانتال ديتريز جعلتنا نستبعد هذا النهج.

ويسأل پاتريك ديتريز من جانبه إذا كان من الممكن أن نجد علاقة، في القرن التاسع عشر، بين الماريشال أودينو Oudinot (١٧٦٧-١٨٤٧) الذي يرجع أصله إلى بار-لو-دوك، وبين إحدى العائلات التي شكلت الزوجين دولونوى، وهي الفرضية التي أيضاً وردت سريعاً إلى ذهن أحد المسئولين في الأرشيف المحلي في ميز. إذ كان أودينو أحد كبار الملاك العقاريين في المنطقة. ويقال إن أملاكه الشخصية كانت محاطة بسور يبلغ مداه حوالي ثلاثين كيلو متر. حيث كان كثيراً ما يستقبل العديد من المحاربين القدماء في جيوش نابليون، وبعضهم قد اشترك في الحملة على مصر. لكن كل ذلك لم يشكل سوى احتمال بسيط، من الصعب التأكد منه، نتيجة انقراض هذه العائلة. وتوًا اكتشفت مدام ديتريز أنه في عام ١٨٦٥ كان المخطوط ملكًا لفالير ديدلو من بار-لو-دوك، علمًا بأن عائلة ديدلو تمُت بصلة قرابة لعائلة روسان. وتتوقف معلوماتنا حاليًا عند فالير ديدلو.

ولم يكن من السهل التعامل مباشرة مع مصادر الحملة الفرنسية، إذ يوجد على الأقل ٣٣٠ شهادة معاصرة من جانب الفرنسيين، فلجأت إلى جمعية ذكرى نابليون من أجل إصدار نداء من خلال مجلتهم. كما اتصلت بغرفة موثقي عقود ميز وأيضاً مع أمين الحفظ في الأرشيف المحلي للمنطقة. لكن هذه الأبحاث – حتى الآن – كانت غير مجدية، وعليه عقدت العزم على إرسال عدة صور من المخطوط إلى الباحثين

المتخصصين في تاريخ مصر. لكنني لم أحصل على نتيجة. وأعطيت أيضاً صورة من المخطوط إلى قسم المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية الفرنسية.

لكن الاحتفاء بالذكرى المئوية الثانية، في عام ١٩٩٨، بوصول الحملة إلى مصر قادني إلى التعرف على أندريه ريمون المؤرخ الكبير لمدن المشرق والقاهرة، والذي أعرفه منذ فترة طويلة. وعلمت أنه قد انتهى من طباعة كتاب في المعهد الفرنسي للآثار الشرقية في القاهرة عن العلاقات بين المصريين والفرنسيين في مصر ١٧٩٨-١٨٠١. ووافق ريمون على العمل حول هذه المخطوطة. وسريعاً ما أكد أن هذا المخطوط يضم محاضر جلسات ديوان القاهرة لفترة نوفمبر - ديسمبر ١٨٠٠، وضاهى ريمون بين هذا النص ونص آخر وجده من قبل في قسم المخطوطات العربية بالمكتبة الوطنية الفرنسية، هذا النص الذي استخدمه منذ نهاية الخمسينيات، ويضم هذا المخطوط (٢٤٥٥ عربي) محاضر الجلسات الأخيرة (يونيو-يوليو ١٨٠١) لهذا الديوان. قدم ريمون بدايات هذا الاكتشاف في عام ١٩٩٩ ضمن أعمال مؤتمر جمعية دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة، تحت عنوان «ديوان مينو (٣ نوفمبر ١٨٠٠ - ٦ يوليو ١٨٠١) مصدر جديد» من أجل تنبيه الباحثين إلى هذا الاكتشاف.

واشترك أندريه ريمون مع الدكتور محمد عفيفي الأستاذ بجامعة القاهرة، والمتخصص المعروف في تاريخ مصر الحديث، في نشر هذين النصين. إنني أتوجه إليهم بالعرفان لإخراج هذا النص الذي يمثل الديوان الثالث للقاهرة، ديوان مينو، بعد ديوان بونابرت، وديوان كليبر. فهما يقدمان لمصر الحديثة أحد مصادر تاريخها.

﴿ عَسَى اللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة الممتحنة آية ٧]

والشكر هنا لأندريه ريمون ومحمد عفيفي لهذا العمل الذي سيصبح مصدر فخر لكل من مصر وفرنسا.

جون فرانسوا كليمنت

نانسي يناير ٢٠٠٢

نبذة عن المخطوطتين

تتكون المخطوطة العربية (arabe ٢٤٥٥) المحفوظة فى المكتبة الوطنية من أربع كراسات، تحتوى كل كراسة على عشر ورقات، وأبعاد كل ورقة ٢٢,٥ ـ ١٤,٢ سنتيمتر. هذا بالإضافة إلى الكراسة الأخيرة التي تضم فقط ست ورقات، منها ورقتان بيضاء. ويلمح هنا أثر المسطرة، التي هي شريحة من الكرتون أو الخشب مشدودة بخيط، والتي تسمح بتسطير حروف الكتابة. لم يتم ترقيم هذه الكراسات، ونسخ المخطوط بحبر رمادى أو أسود خفيف جداً. ويوجد فى كل صفحة خمسة عشر سطراً بارتفاع ١٤ سنتيمتر، وعرض قدره ٧ سنتيمترات. وبالنسبة لأرقام الجلسات وأيضاً كلمة «فيه» والتى تبدأ بها موضوعات الأوامر اليومية فإنها تكتب بنفس الحبر الذى كتب به النص، لكنها تتميز بأنها تكتب فى وسط السطر. وتنتهى كل صفحة «بتعقيبة» أى كلمة فى آخر الصفحة لربطها بالصفحة الأخرى. كما تم استخدام معظم الأوراق. وبالنسبة للكراسة الأولى فهى موشحة بعلامة مائية ذات شعار على وجه الورقة وعلى شكل هلال فى الظهر، أما الكراسات الأخرى فهى موشحة بعلامة مائية ذات ثلاثة أهلة ذات أشكال مختلفة مصحوبة بحرفى V O. وتم تجليد المخطوط فى فرنسا. وتم تهذيب الكراريس من ناحية العرض بشكل غير منظم وبدائى، ولم تهذب الحواف العليا للمخطوط.

وتتضمن الورقة الاولى حاشية مجهولة المؤلف كتبت بالفرنسية «محاضر جلسات وقرارات ديوان القاهرة فى العام التاسع للجمهورية، كتبت بخط كاتب الديوان، وتنتهي يوم الثلاثاء ٢٤ صفر ١٢١٦». ولا يعرف كيفية وصول هذا المخطوط إلي المكتبة الوطنية. وفي الواقع إن الإشارة التي توجد في الورقة الاولى RC٣٢٩ والتي تحيل إلي سجل المقتنيات هي إشارة مغلوطة، إذ أن الرقم ٣٢٩ يوجد في سجل B وليس C ويخص رسالة في التاريخ الطبيعي. ويوجد ثلاثة أختام واضحة للمكتبة الإمبراطورية على الأوراق التالية، ١ ، ٤ ، ٤٤ يرجع تاريخها إلي الإمبراطورية الثانية (١٨٥٢-١٨٧٠)، لكن ذلك لا يوضح لنا شيئاً هاماً فيما يتعلق بتاريخ وصول المخطوط للمكتبة، ما دامت هذه الفترة تمثل استدراكًا لتأخر الختم ليس فقط في قسم المطبوعات ولكن في كل الأقسام[١].

أخذت المخطوطة التصنيف التالي ٢١٠٣ ملحق عربي وقد حرر Derenbourg فهرس هذا الملحق قبل عام ١٨٧٠ وظل بخط اليد، وفي الإشارة الموجودة في الصفحة الأولى تم فقط استبدال حرف «K» من قاهرة إلى «C» ولايوجد اى تحديد حول أصل هذه المخطوطة. وفي عام ١٨٧٨ شرع دى سلان في إعداد فهرسه Mc Guckin De Slane، حيث تم تعديل أرقام مخطوطات المجموعة القديمة والملحق العربي للاستفادة من تصنيف مسلسل. وعليه تحول رقم ٢١٠٣ ملحق عربى إلى ٢٤٥٥ عربى ودخل في الباب الثاني عشر «إدارة».

١. *Catalogue général des manuscrits latins*, nos 8823-8921, Paris, BnF, 1997, p. xx, P. Josserand, J. Bruno, «Les estampilles du département des imprimés de la Bibliothèque nationale dans *Mélanges d'histoire du livre et des bibliothèques offerts à Monsieur Franz Calot*, Paris, 1960, p. 261-298. 2Ms Arabe 4505.

ويقدم مخطوط «كليمنت»[٢] عدة نقاط التقاء مع مخطوط المكتبة الوطنية، لكن الكتابة تبدو مختلفة. إذ يحتوى مخطوط «كليمنت» على ١٣ كراسًا يضم كل منهم عشر ورقات، فيما عدا الكراسة الأخيرة التي تحتوى على اربع ورقات فقط، وتبلغ أبعادها ٢١,٥ ـ ١٥,٥ سنتيمتر، وبالتالى هى أعرض ولكن أقل طولاً بالنسبة لمخطوط المكتبة الوطنية، كما يتم تزيين الأوراق من الجوانب الثلاثة الخارجية – وليس من المستبعد أن تكون الكراسات المكونة للجزئين بنفس المقاييس ومنذ البداية. وتتماثل المساحة المكتوبة وعدد الأسطر في المخطوط مع مخطوط المكتبة الوطنية. واضاف الناسخ في نهاية الصفحات اليمنى (تعقيبة) كلمة لربط الصفحات التالية، لكنه قام أيضاً بترقيم الكراريس وهو ما لم يقم به ناسخ المخطوط الآخر. كما تظهر بعض الاختلافات الاخرى من خلال ظهور بعض الهوامش فى الصفحات الاولى، كما يأخذ الحبر اللون الرمادى المزركش. وعلى الرغم أن مخطوط المكتبة الوطنية لا يحتوى على أى زخرفة، فإن الصفحة الأولى من مخطوط «كليمنت» تحتوى على اطار من شريط أصفر مدبج بخطوط بنية اللون حيث كتب عنوان المخطوط فى داخل مربع علوى. وتُحاط الصفحتان التاليتان على نفس النحو بالإضافة إلى خط أحمر. ويعلو بداية النص (سرلوه) ذات الوان أحمر، أصفر، وبنى. وتم تنسيق النص من خلال بعض النقاط الصفراء. ويتشابه ترقيم الجلسات وتقديم محتوى الأوامر اليومية فى كلا المخطوطين ويأتى شكل زخرفة العلامة المائية على شكل ثلاثة أهلة ولكن بنماذج مختلفة، ولا نجد فى الظهر علامة ٧ O ولا الشعار. وبدءاً من الكراس الثانى عشر تأخذ العلامة المائية شكل زهرة، وفى الظهر هلال يحتوى على حرف R. وقد تم تجليد مخطوط «كليمنت» فى مصر بطريقة عادية، الظهر وقنطرة اللسان والأطراف من الجلد البنى، والبطانة الداخلية مغطاة بورق مموه. واستخدم فى ذلك بعض المواد الواردة من تركيا، والتى كثيراً ما استخدمت فى مصر آنذاك.

٢. وقد اهدى مكتشف «مخطوطة كليمنت» الأصل إلى المكتبة الوطنية الفرنسية حيث لم تصنيفها تحت رقم «عربى ٧٢٧٢».

ومن العناصر المشتركة بين المخطوطين، المساحة المكتوبة، عدد الأسطر والترتيب. ومن الممكن ان يشكل المخطوطين سلسلة واحدة، تم نسخ جزئيها على التتابع على يد شخصين مختلفين، او تمثل جزئين لسلاسل مختلفة ولكن تم إنجازها من أصل واحد. وتأتى الخطوط العامة المشتركة بين المخطوطين فى صالح الافتراض الأول، ولكن فى كلا الحالتين لا بد ان نفترض وجود نموذج ينقص منه محاضر الجلسات من يناير إلى يونيو. فى الواقع فإن مخطوط المكتبة الوطنية يحتوى على الجلسات المرقمة من ٢١ إلى ٣١ والتى هى بمثابة تكملة لمخطوط كليمنت. ولا يمكن تفسير ذلك إلا بانه تم نسخها من أصل واحد أو من حواشى او نسخة جزئية حيث لم يتم ترقيم الجلسات. وعلى هذا النحو يمكننا الشك فيما تؤكده الملحوظة المكتوبة فى بداية المخطوط، ان هذه النسخة من عمل يد كاتب وقائع الديوان والذى اشترك بدوره فى الجلسات ويعلم انعقاد العديد من الجلسات فى الفترة من ٣٠ ديسمبر إلى ٦ يونيو.

ماري جينيفياف جيدون

مقدمـة

١- ديوان القاهرة

رغب الفرنسيون، ومنذ بداية وصولهم إلى القاهرة في إشراك الأعيان المصريين معهم في إدارة مصر المحتلة. ولهذا تم تشكيل الديوان الذى ضم بشكل أساسى كبار علماء الأزهر، الذين لعبوا دوراً نشطاً وفعالاً فى الأحداث السابقة على عام ١٧٩٨، واستقصى عنهم الفرنسيون مُسْبقاً بدقة من خلال Charles Magallon قنصل فرنسا فى القاهرة والإسكندرية ١٧٧١ – ١٧٩٧ [١]. قام بونابرت بتشكيل الديوان الأول فى ٢٥ يوليو ١٧٩٨، حيث ضم هذا الديوان ثمانية أعضاء هم المشايخ: الشرقاوى، والصاوى، والبكرى، والفيومى، والعريشى، والسرسى، والأمير والمهدى. وعمل هذا الديوان بشكل متقطع وتوقف نشاطه – فيما يبدو – فى سبتمبر.

وبعد اجتماع الديوان العام فى ٧ أكتوبر ١٧٩٨ والديوان الخاص الذى عطل بقيام ثورة القاهرة الأولى فى أكتوبر ١٧٩٨، قام بونابرت فى ٢١ ديسمبر بتأسيس الديوان الكبير من

١ حول تأسيس الديوان انظر: Henry Laurens: *L'expédition d'Égypte*, Paris, Armand Colin, 1989, 92-93; André Raymond: *Égyptiens et Français au Caire (1798-1801)*, Ifao, Le Caire, 1998, 96-103.

ستين عضواً – والذى لم تعقد جلساته أبداً – هذا فضلاً عن الديوان الصغير أو الخاص والذى ضم أربعة عشر عضواً من بينهم خمسة علماء هم الشرقاوى رئيساً، والمهدى سكرتيراً، والصاوى، والبكرى والفيومي. كما ضم الديوان اثنين من التجار، واثنين من المسيحيين الشوام، وثلاثة من الأجانب واثنين من الوجاقلية. واستمر عمل هذا الديوان حتي مصرع كليبر. ولدينا معلومات كثيرة حول جلسات الديوان مستقاه بشكل أساسى من حوليات الجبرتى فضلاً عن وثائق جيش الشرق المحفوظة بأرشيف الحرب في فنسان. ولكن لم تصل إلينا محاضر وقائعه[2]. وأدى مصرع كليبر في ١٤ يونيو ١٨٠٠ إلى تعطيل أعمال هذا الديوان خلال الأشهر الأولى من حكم خليفته الجنرال مينو.

وفي ٢ أكتوبر ١٨٠٠ قرر مينو تأسيس ديوان يضم تسعة أعضاء من المسلمين وأربعة عشر عضواً شرقياً[3]. وكان الأعضاء التسعة من العلماء وأغلبهم قد شارك في الدواوين السابقة لبونابرت وكليبر مثل الشرقاوى رئيساً، والمهدى سكرتيراً، والفيومى، والأمير، والصاوى، والبكرى والمسرسي. كما ضم الديوان عضوين جديدين هما المؤرخ الشيخ عبدالرحمن الجبرتي وعلى الرشيدى صهر مينو.

وقد قام الجنرال بتنظيم وتحديد وظيفة الديوان، الذى سيلعب دوراً هاماً في مشروعه الاحتلالى الدائم لمصر. وكان على الديوان ان يجتمع ثلاث مرات كل عشرة أيام. وحضر الديوان وكيل فرنسي هو جون جوزيف فوربيه، وهيكل إدارى يضم على وجه الخصوص، إسماعيل الخشاب مؤرخ وكاتب الديوان ورفائيل المترجم[4].

٢. انظر: A. Raymond: *Égyptiens*, 149-153.

٣. حول تأسيس ديوان مينو انظر الصفحات الأولى لمخطوط كليمنت، وانظر أيضاً الجبرتي: عجائب الآثار، طبعة بولاق ١٢٩٧، الجزء الثالث، ص ١٢٨، وأيضاً A. Raymond: *Égyptiens*, 227-233.

٤. عن إسماعيل الخشاب، انظر الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ٢٣٨–٢٤١، و Gilbert Delanoue: *Moralistes et politiques musulmans dans L'Égypte du xıxᵉ siècle*, Ifao, Le Caire, 1982, 2 vol., 11-12; A. Raymond: *Égyptiens*, 347-348. وحول صورتين في وصف مصر انظر لنفس المؤلف. «À propos de deux portraits de la Description de l'Égypte», *AnIsl* 35, 2001, 369-390.

٢- مصادر المعلومات حول الديوان: الجبرتي وأرشيف فنسان

استمرت جلسات هذا الديوان بلا انقطاع من ٣ نوفمبر ١٨٠٠ إلى ٦ يوليو ١٨٠١ أي حتى رحيل الجيش عن القاهرة. ويتوفر لدينا حوله كَمٌّ كبيرٌ ومتنوع من المعلومات. وتعتبر حوليات الجبرتي هي المصدر المعروف والمستخدم مبكراً جداً، حتى قبل منتصف القرن التاسع عشر، وحتى قبل طباعة الحوليات أو ترجمتها. حيث اصبح الجبرتي نفسه عضواً في الديوان في اكتوبر، وهي الخطوة المثيرة من جانب رجل حَذِر وفَطِن. ولا نستطيع ان نُفسِّر ذلك إلا من خلال تأثير صديقه إسماعيل الخشاب، واهتمام المؤرخ بتوفير المعلومات الغزيرة حول الأحداث التي يكتب عنها، بالإضافة إلى ان الجبرتي كان معنيًا بالمصلحة العامة، وادراكه ان هذا الديوان يمكن ان يلعب دوراً في حماية الرعية في مواجهة بعض الاجراءات الضارة للاحتلال[٥] وتحتوي حوليات الجبرتي على العديد من الإشارات حول نشاط الديوان. كما يذكر الاجتماعات ومشاركة الاعضاء فيها. ولكنه في الغالب يفعل ذلك بشيء من الحذر والصمت حول ما يمسه شخصياً. إن المقارنة بين نص الجبرتي والمصادر الاخرى المتاحة تُوضِّحُ لنا الدقة والاحكام لهذا النص. وعلى الرغم من كون الجبرتي – حقاً – مصدراً اساسيًا لتاريخ الديوان، لكن لا يمكن الاستهانة بالمشاكل التي تتعلق بهذا المصدر، لاسباب واضحة. حيث كان مقدراً أن يقدم العمل إلى الوزير الاعظم العثماني، ولرغبة الجبرتي في ان يأخذ مكانة مميزة في تاريخ بلده. كما انه حتماً حاول تبرئة نفسه ومحو بعض الأمور السيئة او الخطيرة لنشاط الديوان حتى يتحاشى اللوم الذي يمكن ان يوجه إليه فيما بعد من جرَّاء تعاونه مع الاحتلال.

٥. انظر في هذا الصدد الجبرتي: المصدر السابق، الجزء الثالث، ص ١٣٨، وهو ما لا يظهر في مظهر التقديس الذي كتب في اثر ترجمته إلى قراء ما زالوا متأثرين بهذه الظروف. A. Raymond: Égyptiens, 234.

وبعد ذلك تم استخدام العديد من وثائق الحملة الفرنسية، وهى الوثائق المحفوظة فى أرشيف الحرب فى فنسان فى مجموعة B 6 جيش الشرق، والمتعلقة بنشاط الديوان. وهذه الوثائق تظهر ضمن الحافظ المصنفة وفقاً للتاريخ، محفظة كل خمسة عشر يوماً كما نجدها أيضاً فى سجلات مراسلات قادة الحملة، وعلى وجه الخصوص مراسلات مينو. حيث نجد تقارير مأخوذة من سجل الديوان وموجهة إلى الإدارة الفرنسية، النص العربى مصحوباً بترجمة فرنسية. ونجد العديد من الوثائق حول مراسلات مينو مع الديوان والتى توضح اهتمام مينو بمتابعة أعمال الديوان. وهناك بعض الأجزاء الباقية كانت تشكل – فيما يبدو – بقية من سجل يوضح العلاقة بين الديوان والإدارة الفرنسية حيث كانت مداولات الديوان والأمور المطروحة تكتب على الجانب الأيمن من الصفحة، بينما يخصص الجانب الأيسر لإجابة الإدارة كما وجدنا فى العديد من الحالات. وللأسف لم تُحفظ سوى بعض الأوراق المنفصلة مؤرخة فى ١١ ديسمبر ١٨٠٠ و ١ ، ٨ يناير ١٨٠١. وتم إعادة تصنيف هذه الأوراق فى المحافظ وفقاً لتواريخها[٦].

ويشكل عام تمثل وثائق فنسان إضافة مفيدة لما نعرفه حول نشاط الديوان فى الفترة التى لا نجد فيها تقارير للديوان.

٦. تحفظ هذه الوثائق المفردة فى: Vincennes, B 6 58 (11 décembre 1800, folio numéroté 52 a et b, affaires 16-21) مع بعض الردود: 30-32 et B 6 67 (1er janvier 1801, folio 58 a et b, affaires numéros 27, 29, 30, 31; 8 janvier 1801, folios 103, 104, 105, affaires numéros 52, 53, 54). ولم نجد بقايا أخرى من هذا السجل الذى اختفى تقريباً.

٣- تقارير جلسات الديوان، المخطوطة رقم ٢٤٥٥، من المكتبة الوطنية الفرنسية

ولدراسة تاريخ الديوان الذى اسسه مينو فى أكتوبر ١٨٠٠ توجد مخطوطة تضم الجلسات الأخيرة للديوان (يونيو - يوليو ١٨٠١) ومؤخراً تم استكمال هذه الوثيقة الهامة باكتشاف مجموعة تضم محاضر الجلسات الأولى (نوفمبر - ديسمبر ١٨٠٠).

وتوصف مخطوطة المكتبة الوطنية، والمحفوظة فى القسم العربى تحت رقم ٢٤٥٥، فى فهرس De Slane بأنها محاضر جلسات ديوان القاهرة فى العام التاسع للجمهورية الفرنسية. ومن المحتمل ان تكون صورة من السجل الأصلى، ملحق ٢١٠٣. ويتماشى هذا مع الملاحظة المدونة على الورقة الأولى من النص «تقارير جلسات وقرارات ديوان القاهرة فى العام التاسع للجمهورية، بخط يد كاتب وقائع الديوان، تنتهى فى ٢٤ صفر ١٢١٦. Suppl. Ar. 2103 R.C. 329».

ومن البديهى ان تكون هذه الإشارة من عمل امين المكتبة الوطنية، وربما يكون De Slane نفسه. ولا يوجد للمخطوطة عنوان خاص. ولوصف المخطوط فإننا نحيل القارئ إلى النبذة التى حررتها مدام جيدون.

وفى كل جلسة من جلسات الديوان يتم التمييز بين مختلف القضايا المعروضة فيه من خلال استخدام صيغة «فيه». حيث تم تسجيل إحدى عشرة جلسة تغطى الفترة من ٦ يونيو إلى ٦ يوليو ١٨٠١ وتحمل الأرقام من ٢١ إلى ٣١ وهو ما يتماشى مع ايقاع نشاط ديوان مينو أى جلسة كل ثلاثة ايام.

ويطرح هذا الترقيم مشكلة، حيث نعلم أن الديوان بدأ نشاطه فى نوفمبر ١٨٠٠، وتابع انعقاده بشكل دورى. وهذا ما نلاحظه من الجبرتى وأرشيف فنسان. إذاً هناك فترة تصل إلى أكثر من ثمانية أشهر يمثلها حوالى ٨٣ جلسة تقريباً. إذاً لا تشكل مخطوطة المكتبة الوطنية إلا جزءاً صغيراً من الجلسات المتعلقة بالفترة الأخيرة من عمل الديوان: كان هناك عشرون جلسة ناقصة، ولكن وبشكل عام يوجد فقد لحوالى خمسين جلسة.

ولم تُتح لنا محاولات البحث العديدة التي قمنا بها في أقدم سجلات المقتنيات الخاصة بالمكتبة الوطنية التوصل إلى تحديد تاريخ أو ظروف انضمام هذه المخطوطة إلى المجموعة الوطنية. ودفعت الإشارة (RC329) أمناء قسم المخطوطات[٧] إلى التفكير في أن هذه المخطوطة ربما تنتمي إلى المجموعة الكبيرة التي جمعها اسلان دوشيرفيل «Asselin de Cherville» (١٧٧٢–١٨٢٢) – وهو نائب القنصل الذي توفي في القاهرة في عام ١٨٢٢ – والتي تم عمل قائمة بها في عام ١٨٢٥ (BN manuscrits arabes numéro 4481) فهذه المجموعة هي التي اشترتها المكتبة الوطنية من مسيو هيرار «Herard» في عام ١٨٣٣[٨]، ولكن سجِلّ المقتنيات «B» (مجموعة المخطوطات الشرقية الخاصة باسلان دوشيرفيل والمقتناة من هيرار دو باريس) (الصفحات 5a إلى 25b، الأرقام من ١٣١ إلى ١١٨٢) لا تظهر به أي مخطوطة مشابهة لمخطوطتنا، وهذا ما يجعلنا نعتقد بأنه ربما يكون هذا السِّجلّ غير كامل أو به أخطاء. مع ملاحظة أن هذه المجموعة – التي تم الانتهاء منها بعد وفاة إسماعيل الخشاب (١٨١٥) بوقت طويل – تتضمن مخطوط «ذكر ما جرى في مصر سنة ١١٩٠ هجرية» (رقم ٥٧٠)، وثلاث نسخ من «تاريخ مصر» للجبرتي – المتوفي في عام ١٨٢٥ أو ١٨٢٦ – (أرقام ٢٢٦– ٢٢٨ ، ٢٢٩ – ٢٣٠ ، ٢٥٨–٢٦٠) وكان كتابه قد بدأ تداوله في القاهرة. وهذا ما يجعلنا نشك في أن مخطوطتنا – والتي تتعلق بتاريخ القاهرة آنذاك – قد تم اقتناؤها في نفس الوقت، وجاءت إلى فرنسا مع مجموعة اسلان دوشيرفيل واقتنتها المكتبة الوطنية في عام ١٨٣٣، غير أن هذا لا يعد سوى فرض لا يقوم عليه أي دليل.

٧. نحن نخص بالشكر السيد «Michel Garel» والسيدة «Annie Berthier»، أمينا قسم المخطوطات الشرقية لمساعدتهما لنا ولاقتراحاتهم المفيدة. انظر:

Henri Dehérain: *Silvestre de Sacy. Ses contemporains et ses disciples*, Paris, Geuthner, 1938, 92-98, 110.

٨. انظر:

Le Catalogue du fonds arabe par Mac Guckin De Slane، المنشور في عام ١٨٨٣، رقم ٤٤٨١ في: Catalogue des livres et manuscrits orientaux de la bibliothèque de feu M. Asselin de Cherville.

وانظر أيضاً:

Annie Berthier, éd.: *Manuscrits, xylographes, estampages. La collection orientale du département des manuscrits. Guide*, Paris, BNF, 2000, 12.

ومهما يكن تاريخها فإن المخطوطة تثير مسالة الفترة السابقة على ٦ يونيو ١٨٠١ (تاريخ الجلسة الحادية والعشرين للديوان) حيث ان هذه المخطوطة تكملة، وتمثل المشكلة الإضافية في ضياع عشرين جلسة ولكنها لا تغطى بطبيعة الحال سوى جزء صغير من فترة الشهور السبعة من نوفمبر ١٨٠٠ إلى أوائل يونيو ١٨٠١. اما من ناحية المحتوى فمهما تكن اهمية هذه التقارير فإنها لا تعكس إلا صورة موجزة لنشاط الديوان، حيث انها تتعلق بفترة شارف فيها الاحتلال الفرنسي على الانتهاء والمشاكل العامة المتعلقة بإعادة إحلال السلام، ورحيل الفرنسيين، ووصول العثمانيين كل هذه الأمور غطت على أى اعتبارات أخرى. إلا أن اكتشاف السيد كليمنت للجزء الأول من هذا النص قد أزال جزءاً من هذا الغموض.

٤- مخطوطة كليمنت

أشار الاستاذ كليمنت فى تقديمه إلى الظروف التى من خلالها وصلت إليه هذه المخطوطة، وللأسف فإن المعلومات التى قدمها لم تسمح لنا بتحديد كيف ومتى خرجت هذه المخطوطة من مصر ودخلت إلى فرنسا ثم ظهورها مرة أخرى فى مخزن فى بار–لو– دوك.

وتتوقف معلومتنا عند الزوجين مارى–الفريد دولونوى وبولين دولونوى، فهما أول مالك معلوم للمخطوطة فى بداية القرن الماضى تقريباً، أى بعد حوالى قرن من كتابتها وخروجها المفترض من مصر. ولا نستطيع سوى ان نأمل ان تصلنا يوماً ما معلومات متكاملة تبدد الغموض الذى يحيط بتاريخ هاتين المخطوطتين.

وعلى العكس، لا يوجد لدينا اى شك فى ان مخطوطة كليمنت هى الجزء الأول من النص الذى تشكل مخطوطة المكتبة الوطنية الجزء الثانى منه، فإن العنوان «هذا التاريخ المسلسل» والذى يظهر فى نهاية الجلسة العشرين (ص ٢٦٣)، هو فى الواقع العنوان المشترك للإحدى وثلاثين جلسة معا (أى ٢٠ جلسة من ٣ نوفمبر إلى

٣٠ ديسمبر ١٨٠٠، وإحدى عشر جلسة من ٦ يونيو إلى ٦ يوليو ١٨٠١) كما نلاحظ أن مخطوطة المكتبة الوطنية لا تحمل اى عنوان وهذا يبدو طبيعياً إذا أخذنا في الاعتبار أنها ليست سوى تكملة للمخطوطة الأولى.

وتتشابه مخطوطة كليمنت مع مخطوطة المكتبة الوطنية في عدة نقاط (انظر وصف السيدة جيدون)، كما يتشابه تصنيف المحتويات حيث جاءت مرتبة وفقاً للجلسات ثم وفقاً للموضوعات المتداولة. ويبدو الخط مختلفاً ولكن يمكن بطبيعة الحال افتراض أن النص قد تمت تمليته على عديد من الكتبة أو أنه قد أعيد نسخه ومن هنا يأتي الاختلاف في الخطوط.

ولا يمثل غياب ترقيم الصفحات مشكلة حيث ان مخطوطة المكتبة الوطنية تم ترقيمها بأرقام غربية، بديهي أنها تمت إضافتها بعد فترة بواسطة أمين المكتبة.

ومما لا شك فيه ان المخطوطتين تمثلان جزئين لعمل واحد، غير انهما - ولأسباب لا تزال غامضة - كان لهما مصير مختلف، فواحدة آلت إلى مكتبة عامة في باريس، والأخرى إلى مكتبة خاصة في منطقة نانسي.

وتمثل مخطوطة كليمنت مصدراً غاية في الاهمية حيث أنها تُغطِّي فترة طويلة (العشرين جلسة الاولى للديوان التي تمتد لمدة شهرين من ٣ نوفمبر إلى ٣٠ ديسمبر ١٨٠٠)، كما ان عدد صفحاتها أكثر (٢٦٥ صفحة في مقابل ٨٨ صفحة) وهذا ما يمنح تلك الجلسات الأولى مساحة أكبر لعرض التقارير الخاصة بها من تلك المساحة التي اعطيت للجلسات الاخيرة (بمعدل ١٣ صفحة للجلسة مقابل ثمان صفحات). وأثناء الشهرين الأولين للديوان كان ينعقد بشكل طبيعي، وفي مرحلة لم يكن فيها ما يشير إلى ان الاحتلال الفرنسي سينتهي سريعاً.

وما نلاحظه هو ان الديوان كان يشكل عنصراً هاماً في السياسة العامة لمينو وهو في القاهرة - التي لم يغادرها إلا إلى الإسكندرية في مارس ١٨٠١ - حيث أظهر بإخلاص واضح اهتمامه بهذا الديوان وحرصه على متابعة أعماله.

وتسمح هذه التقارير بتقدير طبيعة العلاقة التي نشأت بين العلماء والإدارة الفرنسية، وتقدم بين طياتها الأمور الكبيرة التي شغلت أذهان المصريين والتي تتعارض في بعض الأحيان مع الفرنسيين. وعلى الرغم من أن حوليات الجبرتي ووثائق أرشيف فنسان تقدم معلومات غزيرة حول هذه الأمور، فإن المخطوطة تمثل إضافة مفيدة في هذا الصدد.

٥- كتابة التقارير

إننا لا نشك في أن كاتب هذا النص هو إسماعيل الخشاب، وهذا ما يؤكده «De Slane» واضع فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية وربما صاحب الملاحظة الموجودة في الصفحة الأولى من المخطوطة «مخطوطة بخط كاتب وقائع الديوان»، وهذا التأكيد ربما يكون مبنيًا على معلومات لم نعد نمتلكها.

والخشاب كان كاتبًا ومؤرخًا ذا أهمية متواضعة، إلا أن صداقته للجبرتي ساعدت دون شك في إعطائه شهرة حيث خصه بترجمة مطولة في حولياته عند وفاته في ٥ نوفمبر ١٨١٥ [٩].

وكان الحدث الكبير في حياة إسماعيل الخشاب هو تعيينه كاتبًا للديوان حيث أصبح مسئولاً عن كتابة التقارير العربية للجلسات وكان هذا التعيين، دون شك، السبب الرئيسي في الغموض الذي أحاط به بعد عام ١٨٠١ ربما بسبب الصلات الوثيقة التي جمعته مع الاحتلال الفرنسي من جراء وظائفه، وعلى الرغم من أنه لم تتم معاقبته لهذا السبب إلا أنه قضى باقي حياته في عزلة حذرة.

٩. الجبرتي: المصدر السابق، الجزء الرابع، ٢٣٨-٢٤١.

وقدم الجبرتي وصفاً محدداً لمهام الخشاب في الديوان لدى الفرنسيين: «تعين المترجم في كتابة التاريخ لحوادث الديوان وما يقع فيه من ذلك اليوم، لأن القوم كان لهم مزيد اعتناء بضبط الحوادث اليومية في جميع دواوينهم وأماكن أحكامهم، ثم يجمعون المتفرق في مخلص يرفع في سجلهم... [و] كان هو المتقيد برقم كل ما يصدر في المجلس من أمر أو نهي أو خطاب أو جواب... وقرروا له في كل شهر سبعة آلاف نصف فضة، فلم يزل متقيداً في تلك الوظيفة مدة ولاية عبد الله جاك مينو»[١٠].

وفي تنظيم ديوان ١٨٠٠ تم الإشارة لإسماعيل الخشاب أنه «كاتب سلسلة التاريخ» وهذا هو العنوان النهائي للمخطوطة[١١]. إذاً فالخشاب هو محرر القضايا الشفاهية المتعلقة بالديوان، والتي لم نعثر على أصولها باستثناء بعض النُبَذ الموجودة في أرشيف فنسان، وبعض الاستشهادات في تاريخ الجبرتي.

ومن الصعب أن نتفق مع ما جاء في فهرس «De Slane» من أن «هذه المخطوطة ربما تكون نسخة من السجل الأصلي»، فمن الأفضل الافتراض بأن الخشاب كان يحتفظ – بعد رحيل الفرنسيين – ببعض الوثائق التي استخلص منها – في السنوات التالية – المادة اللازمة لكتابة هذه المخطوطة، وهو الأمر الذي أشار إليه الجبرتي بشكل غير واضح في قوله: «وديوانهم هذا ضحوة يومين في الجمعة، فجمع من ذلك عدة كراريس ولا أدري ما فعل بها».

إن معرفتنا بالأسلوب الذي يتبعه الجبرتي في تعامله مع المصادر التاريخية التي يستفيد منها على نطاق واسع[١٢]، يُمكِّننا أن نأخذ في الاعتبار هذا التأكيد – مع

١٠. نفس المصدر، نفس الجزء، ص ٢٣٤.

١١. انظر مخطوطة كليمنت، ٣.

١٢. حول مشكلة مصادر الجبرتي انظر:

D. Crecelius, ed.: Eighteenth Century Egypt. The Arabic Manuscript Sources, Claremont, California State University.

مقالات كريسليوس وأندريه ريمون، حيث يذكر الجبرتي معرفته بنص أحمد شلبي إلا أنه يشير إلى استفادته المحدودة منه لأنه أشار إلى شخص ما ولم يسترده. وتتضح نوع من التعالي في إشارة الجبرتي لبعض كتبات التاريخ التي كتبها الأجناد مشيراً إلى الدمرداشي مع أن كتابه مطولاً. الجبرتي: المصدر السابق، الجزء الأول، ٦.

بعض الشك –، ونفترض بأن الجبرتي قد عرف في الواقع هذا النص واستخدمه في حولياته. ونلاحظ أن مخطوطة كليمنت مقسمة إلى أربع عشر كراسة – يشار إليها في أعلى الصفحات الزوجية –[13]، وهذا ما يؤكد ملاحظة الجبرتي. غير أن هذه الإشارة لا تظهر على مخطوطة المكتبة الوطنية التي تمثل الجزء الثاني من النص.

لا يبدو لنا محتملاً أن الخشاب اكتفى فقط بإعادة كتابة المحاضر التي كتبت من أجل الفرنسيين، فمن الواضح أنه أعاد كتابة وتهذيب النص [14]، وتعتبر الإحالات المتعددة في النص سواء لجلسات سابقة أو لاحقة خير دليل على هذه المراجعة [15]، كما أن بعض الملاحظات التي وضعها الكاتب على طول المخطوطة تشير إلى مداخلات لاحقة [16]. كما أنه لا يكتفي بالكتابة فقط فأحياناً نجده يتدخل – بشكل شخصي – في السياق، وهذا أمر غير لائق إذا كان هذا النص موجهًا للفرنسيين [17] إن إعادة الكتابة – في فترة لاحقة – من الممكن أن يفسر لنا عدم التوفيق في كتابة أسماء الأعلام الفرنسيين لدرجة يصعب معها التعرف عليها في شكلها العربي [18].

من خلال كل هذه الإشارات يمكننا القول بأن الشكل الذى وصلتنا به المخطوطة هو محصلة إعادة صياغة تمت بعد انتهاء الاحتلال الفرنسي، مما يعني بشكل ما أنها نسخة معدلة من المحاضر الأصلية والوثائق التي كانت في حوزة الخشاب. ولا يشكل هذا النص «وقائع الديوان» على وجه الدقة الوثيقة الأصلية التي تم إنجازها بالتعاون بين

١٣. حيث كتب «الكراسة الاولى» في أعلى اليسار من الصفحة الأولى في مخطوطة كليمنت. ويتوالى الترقيم كل عشرين صفحة.

١٤. انظر ص ٢٠٤ من المخطوطة حيث يُذكر الكاتب بقائمة (في أول هذا الكتاب).

١٥. انظر على سبيل المثال صفحات ٧ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٢٢٢.

١٦. انظر صفحات ١٩٥ ، ٢١٩ ، ٢١٤.

١٧. انظر صفحات ١٥٧ ، ١٥٨.

١٨. وعلى سبيل المثال وليس الحصر انظر حالة «Desgenettes» التي أصبحت «داجينت»، ص ٢٤٤ و «Peyrusse» التي تحولت إلى أبرويف (ص٢٨٤).

الوكيل الفرنسي والكاتب المصري للديوان. غير أن المقارنات العديدة التي يمكن إجراؤها مع المعلومات التي تقدمها مصادر أخرى (الجبرتي وأرشيف فنسان) توضح لنا مدى الأمانة التي التزم بها الخشاب في نقل ما جرى في الديوان.

ولكن المشكلة الكبيرة التي تواجه هذه الصياغة الجديدة لوقائع الديوان تتعلق بالشكل غير الكامل الذي وَصَلت إلينا به المخطوطة، فالنص الذي لدينا (المخطوطتان) لا يضم سوى جزء من مجموع محاضر الجلسات - أي عشرين جلسة في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر ١٨٠٠، وإحدى عشر جلسة في الفترة من يونيو إلى يوليو ١٨٠١ - أي أن المجموع الكلي للجلسات إحدى وثلاثون جلسة، على الرغم من أن الديوان قد اجتمع خلال هذه الفترة التي تصل لثمانية أشهر حوالي ثلاث وثمانين مرة (بمعدل جلسة كل ثلاثة أيام). فكما نعلم من خلال الجبرتي وأرشيف فنسان أن الفترة الناقصة - أي من يناير إلى مايو ١٨٠١ - كانت فترة نشاط طبيعي للديوان توجد لدينا بعض الوثائق المتعلق بها. ويمكن تفسير هذا النقص إما نتيجة اختفاء بعض الوثائق التي اعتمد عليها الخشاب في وضع هذا الكتاب، أو نتيجة قرار اتخذه بإعطاء نسخة موجزة لأعمال الديوان لأسباب لا نعلمها.

ومن خلال الترقيم الذي قام به الخشاب فإنه يقدم لنا هنا نسخة كاملة للعمل الذي صاغه، مع الإشارة إلى انقسامه إلى جزئين، فالجزء الأول وحده (مخطوطة كليمنت) تنتهي فيه الجلسة العشرون بعنوان «نهاية الجزء الأول لهذا العمل» (ص ٢٦٣ و٢٦٥)، كما نلاحظ في بداية الجزء الثاني (مخطوطة المكتبة الوطنية) وجود بسملة تسبق الإشارة للديوان الحادي والعشرين، وهي مشابهة للبسملة الموجودة في الصفحة الأولى، وهذه هي الحالة الوحيدة على طول المخطوطة. ونلاحظ أيضاً في بداية هذه الجلسة - الحادية والعشرين - الإشارة إلى أنها «من دواوين الوكيل الثاني»، ويفهم من خلال هذه الإشارة أمر مهم ألا وهو أن فورييه - الوكيل الأول للديوان - قد ترك منصبه في السابع من إبريل ١٨٠١ (أي في الفترة الواقعة بين جزئي المخطوطة)

وحل محله جيرار[19]. وعلى الرغم من الاستمرارية الشكلية للجزئين إلا أنه يوجد قطع أو نقص كبير يؤدى إلى القول بانفصالهما.

ويلاحظ أن في عملية إعادة صياغة النص الأصلي قد أضيفت بعض الملاحظات على هوامش الصفحات الأولى للمخطوطة (٢ ، ٣ ، ٤) لتوضيح المحتوى. ويبدو أن شخصاً ما كانت المخطوطة في حوزته قد أضاف هذه الملاحظات، حيث يستهلها بكلمة «قوله» كما أنها كتبت بخط مختلف عن النص نفسه، غير أن هذا الشخص سرعان ما تخلى عن إضافة تلك الملاحظات، فلا نجد سوى أربع ملاحظات في الهامش. ولعل أبرز مثال على أن قصد هذا الشخص من هذه الإضافات هو التوضيح للمحتوى، هي الملاحظة الموجودة في الصفحة الرابعة التي تُعلّق على ما جاء في النص بخصوص «الشيخ موسى السرسي حائز فضائل الشيخ أبوالعباس المرسي» فنجده يذكر «قوله المرسي هو أحمد أبو العباس المدفون بالإسكندرية تلميذ أبي الحسن الشاذلي»[20]. وهناك حواشي أخرى ذات طبيعة مختلفة، تختلف في مضمونها مع تلك الملاحظات فهي عبارة عن تصويبات لبعض الأخطاء، أو تعديل، أو تدارك لسهو من الناسخ، من الممكن أن تكون من عمل المؤلف نفسه[21].

وفي النهاية فإننا نعتقد بأن النص الذي في حوزتنا هو المحصلة النهائية لعمل وضعه الخشاب بنفسه فيما بين عامي ١٨٠١ و ١٨١٥، لجزء من المحاضر التي كانت تحت يده بعد انتهاء الاحتلال الفرنسي، أي الجلسات من الأولى إلى العشرين (٣ نوفمبر –

١٩. في ١٠ إبريل ١٨٠١ قام الجنرال بليار بتعيين جيرار بدلاً من فوربيه الذي رحل عن القاهرة في ٧ إبريل دون إذن من مينو.
(Vincennes, B 6 66, Belliard à Girard, 10 avril 1801).
يذكر الجبرتي رحيل فوربيه في ٦ إبريل ١٨٠١ وتعيين جيرار محله في ٧ إبريل. انظر الجزء الثالث، ١٥٤.

٢٠. ونجد هذه الملاحظات «التفسيرية» في صفحة ٢، وملاحظتان في صفحة ٣ وأخرى في صفحة ٤، تبدأ بكلمة (قوله) وتنتهي بكلمة (انتهى).

٢١. انظر صفحات ٢٢ ، ٢٤ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٢٠٤ ، ٢٦١ ، ٢١٩ ، ٢٢٠، وتلك الملاحظات «المصَحِحة» تنتهي دائماً بكلمة (صح).

٣٠ ديسمبر ١٨٠٠)، ومن الجلسة الحادية والعشرين إلى الحادية والثلاثين (٦ يونيو – ٦ يوليو ١٨٠١). أما باقى المحاضر فيبدو أنها إما اختفت أو استبعدها الخشاب. وهذا النص – المنقسم إلى جزئين كل منهما كتب بيد ناسخ مختلف – انتقل دون شك بعد عام ١٨١٥ إلى أيدى أحد المشترين (ربما اسلين دوشبرفيل الذى اقتنى من القاهرة العديد من المخطوطات الاخرى منها مخطوطات الجبرتى)، ثم تم فصل جزئى المخطوطة فى ظروف لا تعلمها على وجه الإطلاق، سواء فى القاهرة أو فى باريس حيث دخل الجزء الثانى ضمن مجموعات المكتبة الوطنية، فى حين أن الجزء الأول – وهو الأكثر اهمية اخذ طريقاً مختلفاً فآل إلى مكتبة خاصة، ولم يظهر إلا بعد قرنين من الزمن فى نانسى بفضل الأستاذ كليمنت.

٦- طبيعة النص

يطرح النص الذى لدينا أحياناً بعض المشاكل الخطيرة خاصة فيما يتعلق بفهمه، ويرجع ذلك لكونه يقدم لنا ترجمة ركيكة من الفرنسية إلى العربية، لوثائق أصلية فرنسية (مراسلات، أوامر، قرارات) أو لمداولات بالفرنسية جرت أمام الديوان وبصفة خاصة من جانب الوكيل الفرنسى. ولابد أن نفترض أن هذه الترجمات تمت عن طريق بعض المترجمين الذين لم تكن معرفتهم بالعربية جيدة. والمثال الواضح على ذلك هو رفائيل (الترجمان الاول) حيث اشار العلماء وخاصة الجبرتى فى بعض الأحيان بسخرية إلى ضعفه فى هذا المجال[٢٦]. وبهذا الصدد يمكننا أن نطرح امثلة على ذلك من داخل النص (انظر ص ٣٩ وأيضاً هامش ٤٧، و ص ٥٥ وهامش ٥٥). وهناك سبب إضافى

٢٦. ويلح الجبرتى كثيراً على هذا الموضوع ومنذ المنشور الاول للفرنسيين. الجزء الثالث، ٥.

للغموض الذى نجده في النص وهو أنه يقدم لنا لمحة عامة موجزة للمناقشات مما يؤدى في بعض الأحيان إلى صعوبة فهمه (انظر على سبيل المثال ص ٢٩٠ مسألة النقائص).

كل هذه الظروف التي تجمعت في إعادة صياغة هذه المحاضر، قدمت لنا نصاً ثقيلاً، حيث نجد بعض التعبيرات والجمل الركيكة التي كتبت بالعامية المصرية، وهو أمر طبيعي بالنسبة لنص مستقى من مناقشات شفاهية غير رسمية (انظر على سبيل المثال صفحات ١٥١ ، ٢٨٩ ، ٣٥٠) ففي بعض الأحيان يبدو النص ملتبساً وركيكاً حتى بالنسبة للقارئ المصرى (انظر ص ١٧٠).

ويمكننا القول أن مثل هذه العثرات كان أمراً محتوماً، وعلينا أن نتخيل العقبات التي كان يواجهها الكتبة عند محاولة نقل المناقشات والوثائق الفرنسية إلى العربية، تلك المناقشات التي تتضمن بعض المفاهيم الجديدة عليهم، ولا تقدم لها اللغة العربية حلاً ناجعاً. فنجد في هذا النص بعض عناصر تطور اللغة العربية الحديثة سواء من خلال كتابة بعض الكلمات التي ليس لها مرادف – آنذاك – في اللغة العربية بحروف عربية (انظر على سبيل المثال كلمة «سِتَوّيان» في مقابل «citoyen»). أو حول تطور «دلالة» اللفظ واستخدامه (مثل استخدام كلمة «مِلَّة» للتعبير عن الطوائف الدينية، وما سيلى ذلك من تطبيق «نظام الملل» في القرن التاسع عشر لتأخذ الكلمة مفهوماً مختلفاً).

ومن المفيد إجراء مقارنة بين أسلوب كتابة «وقائع الديوان» والأعمال التاريخية التي نعرفها لإسماعيل الخشاب، لا سيما «أخبار أهل القرن الثاني عشر، وخلاصة ما يراد من أخبار الأمير مراد»[٢٣]. إذ يعتبر الخشاب كاتباً ذا أسلوب مميز في كتاباته التاريخية الأخرى، إذ يصفه الجبرتي بأنه يكتب نثراً بليغاً، وبطبيعة الحال فحكم الجبرتي هنا

٢٣ تم نشر ذلك على التوالي بواسطة عبد العزيز جمال الدين وعماد أبو غازى، القاهرة، ١٩٩٠، حمزة عبدالعزيز ودانيال كريسليوس، القاهرة، ١٩٩٢.

يعتبر حكماً جزئياً إذ تحكمه عوامل الصداقة التى تربطه بالخشاب، والطبيعة الرثائية التي يقدمها في ترجمته له بعد وفاته. لكننا نعلم أيضاً أن الخشاب كان شاعراً كبيراً، إذ جمع حسن العطار – صديقه الثالث – أشعاره في ديوان وهو الذى استحسنه إلى حد ما الجبرتي، إذ يقول عنه: «وهو صغير الحجم له شهرة بين المتأدبين بمصر»[١٤].

وعند المقارنة مع نص «وقائع الديوان» لا نجد أثراً لتلك المهارات التي يتمتع بها الكاتب، وهو الأمر الذى يمكن تبريره من خلال الظروف التي من خلالها تم تحرير النص – وهي ما أسهبنا في وصفها فيما سبق – ولا ننسى بطبيعة الحال طبيعة وهدف النص «الديوان» فهو ليس عملاً أدبياً، وإنما تسجيلاً لمحاضر جلسات عامة وإعادة صياغة لبعض النصوص المترجمة عن الفرنسية. وربما يكون من المستساغ المقاربة بين أسلوب محاضر الديوان – وهو أسلوب قضائي – وبين مضابط المحاكم الشرعية، فعلينا أن نتذكر أن الخشاب عمل لسنوات طويلة كشاهد في المحكمة الشرعية. خلاصة القول إن «وقائع الديوان» هو حقاً نص (جماعي) لعب الخشاب فيه دور المحرر الرئيسي والمنسق النهائي.

وهناك بعض الملاحظات الهجائية حول لغة تسجيل المحاضر وكيفية نسخها وتحريرها. فعلى سبيل المثال لفظ «آغا» ذُكر إثنتا عشرة مرة في الجزء الأول بتاء مفتوحة في نهايته «أغات»، بينما ذكر أربع مرات فقط في الجزء الثاني منتهياً بتاء مربوطة «أغاة». كما كُتب مصطلح «قائم مقام» بطريقتين مختلفتين، ففي الجزء الأول كتب الحرف الثاني منه ألف «قائمقام» (انظر على سبيل المثال صفحات ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٣ ،

١٤. الجبرتي، ٢٢٨–٢٢٩. وقد نشر ديوان الخشاب في اسطنبول في عام ١٣٠٠ للهجرة تحت عنوان (ديوان شعر الخشاب).

١٠١ ، ١٠٦ ، ٢٣٥) أما الجزء الثاني فكتب بدون ألف «قيمقام» (انظر صفحات ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٤٤). أما لفظ «كتخدا» فكُتب في الجزء الأول ثلاث عشرة مرة بحرف التاء «كتخدا»، ومرتان في الجزء الثاني - بطريقة أكثر دقة - بحرف الدال «كدخدا». وبالنسبة لمصطلح «قواس» فقد انتهى ثلاث مرات في الجزء الأول بحرف السين «قواس»، ومرتين في الجزء الثاني بحرف الصاد «قواص».

كل هذه الأمور تدعونا إلى القول بأن كل جزء من جزئي المخطوطة قد تم نسخه أو إملاؤه بواسطة كاتب مختلف.

[1] # بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكفيل محسن العواقب، الرافع من عمل صالحا إلى ارفع المراقى والمراتب، المرشد من عدل فى احكامه إلى احسن المذاهب. مدبر الامور، ومصرف الاحوال والدهور. احمده على توالى الطافه وامتنانه، واشكره سائلاً أن يجرينا على عوائد بره وإحسانه. واصلى على رسوله المبعوث رحمة للعباد، اشرف العقلاء المنقذ من هول يوم [2] المعاد وعلى آله وأصحابه، وورثته ونوابه. وبعد، فهذا ما امر بتحريره وتعليقه وإيداعه صدور القراطيس وتنميقه، المقام الذى لم تزل خافقة اعلامه الغر لياليه وأيامه، البيض سيوفه الجارية مجرى السمر اقلامه [1]، المؤيدة بما اهل علماء العصر للنظر فيه على طبق الشريعة احكامه، الجنلار الكبير سارى عسكر الجيوش الفرنساوية عبد الله جاك منو وفقه الله لما به صلاح النظام، وكمال الرفق بالخاص والعام، واسبغ بشمول عدله النعم. واصلح بصلاح سيرته وسريرته العرب والعجم آمين. من ضبط وقائع الأمور وحوادث الدهور المتبلجة عن انتظام شمل العامة والجمهور، الصادرة [3] بديوانه المعمور الذى رتبه بحسن سياسته واختار له اجل حملة الشرع بفراسته. وضم إليهم بإتقانه وإحكامه رئيس علماء دولته وحكامه، موضع سره ومصدر نهيه وأمره، الفيلسوف المقدم والماهر الذى فاق بحسن تدبيره من تقدم، ولى سارى العسكر ووكيل ديوانه الستويان[1] فوريه رئيس الأحكام وقدوة

(1) هامش: قوله مجرى السمر يريد بذلك الرماح اى انها تفعل فعل الرمح.

1. ستويان: من الفرنسية (Citoyen) أى المواطن وهى من مصطلحات الثورة الفرنسية.

المدبرين والحكام. وعين لرئاسة الديوان المرقوم الإمام السابق إلى مدى الغايات الباهرة آيات فضله البينات، حاوى فضائل الإمام صاحب الحاوى (ب) مولانا الشيخ عبد الله الشرقاوى، ولكتمان سر الديوان المذكور، الإمام الذى بهر العقول بروايته وَرُوَائه (ج). وجنى ثمر النجاح من اقتدى [٤] بآرائه[٦]، الواثق بعناية المعيد المبدى مولانا الشيخ محمد المهدى. والإمام الذى لا يفى بواجب حقه شكرى مولانا السيد الشريف خليل البكرى. والعلامة الثقة المحقق النحرير مولانا الشيخ محمد الأمير. والعلامة الذى أعجز وصفه المحدث عنه والراوى، مولانا الشيخ مصطفى الصاوى. والإمام الذى نصرح بفضائله ونومى، مولانا الشيخ سليمان الفيومى. والعلامة الحائز فضائل أبى العباس المرسى (د)، مولانا الشيخ موسى السرسى. والإمام الذى فضله ليس بالخفى، مولانا الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الحنفى. والموفق السعيد مولانا السيد على، أحد أعيان ثغر رشيد. وهؤلاء هم أعضاء الديوان الموسومون بالإتقان. وأضاف إليهم [5] من ليس له فى أقرانه ثانى، قاضى الديوان مولانا الشيخ إسماعيل الزرقانى. وكاتب سلسلة التاريخ، الفقير إلى الله الملك الوهاب، السيد إسماعيل الخشاب. والستويان بروير الكاتب الفرنساوى، والفطن النبيل القس رفاييل ترجمان أول، والخواجا إلياس ترجمان ثانى، وقاسم افندى والشيخ على، كلاهما كاتبى الديوان، والشيخ عبد المتعال الجاويش. ومن ضم إلى ذلك من أتباع وخدم، وما اخترعه من ترتيب وتزيين، وإحسان وتحسين، بما وسده لمن ارتضى قوله وعمله من أوليائه[٧]، ووثق بحسن سياسته وسداد آرائه[٨].

(ب) هامش: قوله صاحب الحاوى هو الإمام مجد الدين الروياني احد ائمة الشافعية المتقدمين كان فى الخامس.
(ج) هامش: قوله روايه اي جماله وحسن سمته.
(د) هامش: قوله المرسي هو احمد ابو العباس المدفون بسكندرية تلميذ ابي الحسن الشاذلى نفع الله بهما.

٦. فى الأصل بارايه.
٧. فى الأصل اوليايه.
٨. فى الأصل ارايه.

وبدأ بذلك فى اليوم المبارك الموافق لاثنى عشر شهر بروميير الثانى من شهر السنة التاسعة [6] من المشيخة الفرنساوية، الموافق لخامس عشر شهر جماد الثانى سنة خمسة عشر ومائتين وألف. وانعقد الإجماع فى ذلك المجلس المنيف ومحفل الديوان الشريف على ان يكون العلامة الشيخ عبد الله الشرقاوى رئيس الديوان، والعلامة الشيخ محمد المهدى كاتم سر الديوان، وان يكون الشيخ الفاضل عبد العال جاويشا بالديوان المرقوم. كل ذلك بالقرعة على جارى العادة فى ذلك، بحضرة الوكيل المشار إليه اعلاه، واجتماع كلمة مدبرين الديوان بالقرعة على ذلك. ولما تم الحال على هذا المنوال، التمس حضرة الكمسارى، وكيل الديوان المتقدم ذكره، من رؤساء* الديوان واهله ان يكتبوا بذلك عرضا إلى حضرة سارى العسكر يعلموه بذلك. ووقع التوافق فى ذلك المجلس على ان يكون الديوان فى كل [7] ثلاثة ايام يوم مبداها يوم تاريخه. وان يكون الحضور قبل الظهر بثلاث ساعات، وان تكون مُدة الجلوس بحسب الداعى. والتمس منهم ايضاً ان يكتبوا كتابا إلى حضرة الجنلار الكبير والهمام، الذى ليس له فى همته وشجاعته نظير، سارى العسكر بوناپارته، ذو الهمة العلية، ومدبر جمهور العساكر الفرنساوية، يهنوه فيه بالنصر على سائر القرانات، ويهدون إليه فيه صالح الدعوات، فاجابوه إلى ذلك. وسياتى ذكر هذا الكتاب مفصلا بالفاظه وحروفه، عند ذكر الديوان الرابع. ثم امرهم الوكيل المذكور بكتابة ما تقدم شرحه إلى حضرة سارى العسكر العام. فكتبوا عند ذلك إليه عرضا، يخبروه فيه بتنظيم الديوان فى هذا اليوم [8] وصورته: من محفل الديوان الخصوصى خطابا إلى حضرة الجناب العالى جناب سارى العسكر العام، حضرة عبد الله منو امير الجيوش الفرنساوية، مدبر أحوال الرعية فى اقاليم مصر المحمية، أدام الله إقباله وتوفيقه للخير، ورحمة الفقراء والمساكين آمين، بجاه اشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين. اما بعد

* فى الأصل رأساء.

توجه صالح الدعوات، ومزيد الأشواق، وتعاقب المسرات، نخبركم أنه تكامل في هذا اليوم، يوم الإثنين المبارك إثني عشر شهر بروميير سنة تسع، الموافق لخمسة عشر شهر جماد آخر سنة خمسة عشر ومائتين وألف في بيت الديوان، بيت رشوان بيك إبراهيم الكائن بحارة عابدين، الجماعة الأعيان اللذين [9] انتخبتوهم واخترتوهم أعضاء الديوان، يدبرون أحوال الرعايا بمزيد الإتقان. وهم الأعضاء التسعة المعينون بفرمانات أوامركم، المقررون بحسن رأيكم وكمال سياستكم، التي هي عين الصواب ورحمة للعباد، مضافاً إليهم حضرة مولانا الشيخ إسماعيل الزرقاني، قاضي الديوان، لمراجعة الحجج ومراسيم الأوقاف. وكذلك مولانا السيد إسماعيل الخشاب لتقييد تواريخ الحوادث والقضايا بسائر الأزمان. وكذلك المكرم الخوري رفاييل، ترجمان أول، فإنه رجل موفق مكمل. وكذلك الخواجا إلياس فخر، ترجمان ثاني، مشهور بالإتقان والعقل. وكذلك المكرم المحترم الخواجا بوريير، كاتب الديوان بالفرنساوي. والمكرم الموفق الشيخ علي الببسيوني، وكذا المكرم المحترم الكامل قاسم أفندي، كلاهما كاتبي الديوان بالعربي.

ووقع الانتخاب بالقرعة [10] حكم أمركم والقانون لرئيس الديوان، فخرج بالانتخاب شيخ الإسلام والمسلمين الشيخ عبد الله الشرقاوي، كثرة أوراق انتخابه. وكذلك وقعت القرعة علي كاتم سر الديوان شيخ الإسلام العلامة الشيخ محمد المهدي الحفناوي، كثرة أوراق انتخابه. وكذلك وقع الإنتخاب لجاويش الديوان، رجل من أهل العلم فاضل، اسمه الشيخ عبد العال، كثرة أوراق انتخابه. وانتهت الجلسة علي طبق ذلك، وتنظم الديوان على حسب مطلوبكم بالإتقان الكامل.

وحصل بانتظام الديوان في هذا اليوم زيادة الفرح والمسرات إلى كامل رعاياكم من أهل مصر، خصوصا أصحاب الحوائج الملهوفين. حصل عند الجميع استئناس[6] عظيم وعشم كبير، في قضايا أغراضهم. وتوجه الجميع بصالح [11] الدعوات وبلوغ المبرات والمقاصد.

٦. في الأصل استيناس.

وعند انتهاء الجلسة اقتضى راى الجميع ان يكتبون جوابا وسلاماً إلى حضرة محبهم العزيز والمحسن إليهم، أمير الجيوش الفرنساوية في سائر الأقطار الشرقية والغربية، سارى العسكر الكبير بونابارته يهنونه فيه بسلامه، والنصرة التامة على سائر القرانات، ويشكرون إليه إحسانكم إليهم ومزاياكم في رعاياكم، وحسن سياستكم في قضاياكم. هذا ما حصل في هذا اليوم المبارك، شكر الله إحسانكم وادام فضلكم وامتنانكم، ودمتم محفوظين سالمين بجاه النبي الأمين صلى الله عليه وسلم انتهى. وهو من إنشاء الشيخ محمد المهدى وإملائه، وكتب بخط الشيخ على كاتب الديوان وقيد بسجله ومنه نقل.

وفي ذلك اليوم كتبت تذكرة من مشايخ الديوان خطاباً [١٢] لحضرة دتون فيال[٧] بسبب الحاج محمود حسن الدخاخني سابقاً مضمونها:

نخبر حضرتكم أنه قد حضر إلى الديوان الحاج محمود حسن، وأخبر أنكم أرسلتم له ورقة تطلبوه يكون شيخا على الدخاخنية. والحال ان المذكور ترك هذه الصناعة، من مدة سنين عديدة. وقد شهد أهل الديوان جميعاً على انه ترك هذه الصناعة وليس له بها تعلق من مدة سنوات. فالقصد منكم تريحوا المذكور من ذلك، وتجمعوا اهل الطائفة يختارون لهم واحدا خلافه. فلا يكون عندكم خلاف كما هو العشم والسلام. وسيأتي الجواب الذى اجاب به عن هذه التذكرة في أثناء الديوان الثاني. وانتهى المجلس في نصف النهار على ذلك، وانصرف الجميع. انتهى الديوان الأول بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.

[١٣] ومما وقع في اليوم الثاني، الذى هو يوم الثلاثاء[٨] الموافق لسادس عشر جماد آخر، المطابق لثالث عشر بروميرو، ان كتب، بمنزل حضرة وكيل الديوان المشار إليه، تذكرة خطابا لقاضي الإسلام الشيخ أحمد العريشي قاضي مصر صورتها: بعد التحية، أما بعد

٧. كذا بالأصل وبالفرنسية Vial.

٨. في الأصل الثلاث، وسنشير إليها بعد ذلك الثلاثاء.

السلام والشوق التام. لا يخفاكم حكم الشريعة، انه قد حضر إلينا ساعة تاريخه الشعراوى رضوان، من أهل المنيل، صاحب الطين بجوار كوم العقارب. وأخبرنا أن له شريك، اسمه إبراهيم، قد توجه صبح تاريخه مع طلوع الشمس إلى ساقية مُغطا، فوجد قتيلا في الساقية، ولخوفه ارتد منزعجا في الحال. فلزم أن نرسله إليكم لتسمعوا مقاله، وترسلوا إما من قبلكم، وإما من قبل الاغا المستحفظان، إن كان ذلك لا يخصكم نظر الأول الحال. ومن بعد اطلاعكم على موقعة [٢٤] الأمر تعرفونا بإيجاز موقفة الحال والسلام عليكم. انتهى، ونقلت هذه التذكرة من إملاء[٩] قاسم افندى.

الحمد لله وحده. الديوان الثاني

يوم الخميس المبارك، الموافق لثمانية عشر شهر جماد آخر[١٠] سنة تاريخه، المطابق لخمسة عشر بروميير سنة تسع، ابتدا في اول الساعة الرابعة. ومن حوادثه أن كتب فيه عرض خطابا إلى حضرة سارى العسكر. التمس كتابته حضرة الأستاذ الشيخ البكرى، بسبب رجل يقال له السيد إبراهيم عاشور شيخ ناحية بلقس تعلق حضرة الاستاذ الشيخ البكرى، بين السيد إبراهيم المذكور وبين امراة من الفرنساوية، يقال لها الستيورة كتوره ولها أخ يقال له فرنسيسكوا، دعوة مضمونها على سبيل الاختصار: أن جماعة من اهالي [٢٥] ناحية مرصفه تعلق الستيورة كتوره باتوا تحت بلقس في الغيط. فنزل عليهم طائفة من الحرامية فاخذوا منهم ثلثمائة وثمانون ريالا فرانسه، وانهم يطالبون السيد إبراهيم عاشور المذكور بذلك من غير وجه شرعي، ويحتجوهون عليه بالستيورة كتوره واخيها فرانسيسكوا. وانهم يريدون انهم يستوفون المبلغ المذكور قهرا عنه.

٩. في الأصل املاى.

١٠. ذكرها الكاتب في الاصل اول لسهو منه.

فعندما قرئ ذلك على حضرة الوكيل، أمر بأن لا يرفع إلى حضرة سارى العسكر، وأن يتوجه الخصمان إلى قاضي المسلمين ليحكم بينهم بما يراه الشرع، فعُمل بمقتضى أمره. ولكن حيث وقع ذلك في الديوان، وجب أن يسطر بسجله المحفوظ ضبطا للوقائع حسب الإذن، ولكون ذلك من وظائف التاريخ.

ومما كتب في ذلك اليوم ولم يرفع أيضاً، ولم يترجم، الفرمان الذى الشمس [16]كتابته العلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتي. ومضمونه على سبيل الإجمال: استدعاء مشايخ ناحية إبيار إلى إرسال رجلين، أحدهم يقال له أحمد السروى والثاني ابنه واسمه حسين، لدعوة شرعية بينهما وبين الشيخ عبد الرحمن الجبرتي المذكور. ولم يبين ما تلك الدعوى، إنما قال بيني وبينهما دعوة وأريد أحضارهما إلى الديوان لإقامة الدعوة عليهما. فلم يجب حضرة وكيل الديوان إلى رفع هذا الفرمان لحضرة سارى العسكر، وأمره أن يستدعيهما إلى محل الشرع ليقضى بينهم قاضي المسلمين. أو أن يوكل من ينوب عنه ليتداعى مع خصميه المذكورين عند قاضي قريب من بلدهما. وإنما نبهت على هذا الفرمان، وإن لم يرفع، لكونه صدر بمحفل الديوان، ومن المتعين ضبط وقائعه والله الموفق للصواب.

[17] وفيه أيضاً: كتب عرض إلى حضرة استوفوا خزندار العام، وصورته: من محفل الديوان الخصوصي خطابا إلى حضرة الخزندار العام استوفوا، جرى الله تعالى الخير على يديه. أما بعد الدعاء لكم بخير، نعرفكم أن سابق تاريخه أهالى ناحية بسيون قام منهم جماعة على جماعة آخر، قتلوا منهم ثلاثة وعشرين نفسا ونهبوهم ووضعوا يدهم على تعلقاتهم. فما كان من الجماعة الذين فضلوا من القتل، هربوا في جبرة البلاد وقعدو[ا] مدة زمان. ونصف البلد تعلق حضرة الجمهور، والنصف الثاني مع الأمير أحمد البلطجي وأولاد الكمنى[11]. وعلم حضرة سارى عسكر الكبير محيط

١١. قراءة ترجيحية ويحتمل أن تكون الكمين.

بذلك، وحضرة جنابه امر بأن يبنى كفر بعيد عن البلد يسكن [18] فيه جماعة المقتولين، لأنه ليس لهم مقام في البلد مع أعدائهم. القصد من حضرتكم تأمروا الأمير أحمد البلطجي ينزل على الناحية كامل النصفين يمشى فيهم لأجل ما يبنى الكفر، ويعمر كل حي في وطنه، وأنتم تحبون العمار وراحة البلاد، ودمتم بخير. وسيأتي ما أجاب به حضرة استوفوا عن هذا العرض في محله إن شاء الله تعالى.

وفيه: حضر من حاكم الفردة الفرنساوى المتقدم ذكره جوابا عن التذكرة المكتتبة باسم الحاج محمود حسن في الديوان السابق. وصورة الجواب المذكور الموعود به فيما تقدم: بعد مزيد السلام عليكم وكثرة الأشواق إليكم، المعروض إلى بين أياديكم الكرام ان ساعة تاريخه حضر إلى عندنا الخواجا محمود حسن وبيده ورقة [19] من حضرتكم شهادة من عندكم، بأنه ليس شيخا على الدخاخنية، وأن هذه الطائفة ليس لها شيخ. فطلبت واحدا كبيرا منهم حتى أنه يتقلد بمال الفردة الفرنساوية فقدموا لى هذا المذكور اعلاه، فلما شهدتم انه ليس من جملة الدخاخنية. فلأجل ذلك توجه طلبنا إلى واحد غيره ولكم الدوام.

وفيه: حضر رجل فقير وبيده عرض مكتتب صورته: من محفل الديوان خطابا إلى حضرة سارى العسكر، بعد الدعاء لكم بخير، إن صيادين السمك من البحر فيهم جماعة قادرية على طريقة العارف بالله تعالى سيدى عبد القادر الجيلانى، من قديم الزمان إكراماً لشيخهم لم يكن عليهم شئ لجهة ملتزم حلقة السمك. ومن قانونهم ان لهم برش في بولاق ومصر القديمة يبيعوا عليهم أسماكهم [الكراس الثاني] [20]، وجمرك أسماكهم على المشترى الثاني. ولكن عليهم عوائد قديمة صدقات منهم إلى شيخهم القادرى، قدر غير معلوم بحسب كثرة السمك وقلته في نظير ما يعمل لهم من الأطعمة في أيام مخصوصة، في عمل مولد شريف إلى الإمام الحسين واستاذهم الشيخ عبد القادر في كل سنة. وان اوامركم المطاعة برزت بضم برش القادرية إلى حلقة السمك، ومن طبعكم حب الفقراء وفعل الخير، فنشفع عندكم في إجرائهم

على خواليهم السابقة، لأنهم فقراء ومواظبين لكم على وظيفة الدعاء والسلام. ثم نقل بخط الشيخ على كاتب الديوان وقدم مع العروضات المكتتبة في ذلك اليوم.

وفيه: قدم إلى الديوان رجل نصراني بيده عرض مكتتب مضمونه: بعد تقبيل اياديكم الكرام إنني [21] انا خادمكم إبراهيم مرقص قد اشتريت من المشيخة السعيدة بركتين ماء سمك على موجب إيجار السماك الذى كان يستاجرهم بموجب حجة بيدى من المشيخة. وهما بركة الناصرية جار الشيخ ريحان، وبركة الحشاشين جار الصابر. وهذين البركتين يستمر المياه فيهم إلى دخول النيل الجديد، وإذا كان شحيحا فيقيم الماء فيهم إلى نزول النقطة. والسمك نشتريه من البحر في آوان الصيف ونربيه في هذين البركتين ونعلفه بالأكل إلى دخول الماء الجديد، فينتج وينموا في آوان دخول النيل نتكلف عليه مصاريف كثيرة لأجل وصول الماء من مسالك تحت الارض. والآن الذى استاجر مُراده ياخذ سمك هذين البركتين، فإذا كان هو ياخذهم لم [22] يبق لنا شئ لان.. [12] السمك. والاراضى التى تركبها المياه شهرين أو ثلاثة وتنشف أصحابها ينتفعوا بزرعها. وبما ان بيع المشيخة حق شرعي، لزم أننى أعرض أمرى لسعادتكم، وارجوا من مراحمكم ان تمنعوا مستاجر الصيادين عنهما. وإن لم يرض المستاجر بذلك فنحن نقبل بإيجاره علينا لئلا يحصل خسارة على المشيخة، ولا نخسر نحن. وهذا ما نبدا بالتصرف منه ودمتم بخير. وقدم هذا العرض بخطه إلى حضرة وكيل الديوان، وسيأتى ما أجاب عنه به حضرة الوكيل في الديوان الثانى مفصلا على ما سنقف عليه إن شاء الله.

فيه: كتب عرض من محفل الديوان خطابا لحضرة سارى[13] العسكر مضمونه إلى سعادته: إن حريم الفز الغائبين قد صالحن على مصالحهن وبيوتهن بموجب فرمانات

١٢. كلمة من خمسة حروف قد تقرأ تشترهم والقراءة لا تدل على السياق.

١٣. فى الاصل صارى. ذكرها الكاتب ٨ مرات صارى و٢١٢ مرة سارى. وسوحدها بعد ذلك تحت اسم سارى.

تحت ايديهن من سوارى[١٤] عسكر، فتعرض لبعضهن بعض القلقات. والمراد من مراحم سعادتكم منع كل من يعارض الحريم المقيم بمنزله حكم الفرمان، لأن أمان الحريم من مصالح العامة وعمار البلد وتطمين كامل الرعاية، ويدعون له.

وفيه: كتبت تذكرة من مشايخ الديوان خطابا لقاضى الإسلام الشيخ العريشى مضمونها ان [23] يقرر السيد محمد أمين فى ولاية المنصورة قاضيا عوضا فى ذلك عن موسى افندى القاضى بها الآن. واوقف الشيخ العريشى المذكور ذلك على خروج ذلك بالقرعة والانتخاب على العادة.

وفيه: كتب عرض من محفل الديوان خطابا لحضرة سارى العسكر الكبير مضمونه: أن الشيخ إبراهيم الوراقى، رجل من اهل العلم المدرسين بالمقام الأحمدى بطنطا[١٥] لا يملك شيئا فيها سوى بيت سكن عياله. وقد وضع عليه عشرة ريال فردة، والآن طلبوا منه عشرة ريال فردة ثانية خاصة نفسه، وهو لا يجد قوت عياله. والمرجوا من ساروانتكم[١٦] العفو عنه فإنه رجل فقير. وسيأتى جوابه بعدم قبول ذلك فى الديوان الآتى.

وفيه [24]: كتب جواب من مشايخ الديوان خطابا إلى الشيخ عابدين، قاضى منوف العلا، مضمونه: أن حضر لنا احمد الجندى وابن عمه وبيدهم جواب بثبوت طينهم وانه واضع يده عليه احمد الشامى مدة ثمانية سنين. المراد تدعوه يرفع يده عن الطين المذكور، ويدفع إيجاره ثمانية سنين. وإن لم يرض ترسلوا لنا جواب نخبر بذلك حضرة سارى العسكر الكبير والسلام. وانقضى الديوان الثانى على ذلك والله اعلم.

١٤. فى الاصل صوارى.

١٥. فى الاصل طنطه، يذكرها غالبا طنطه، وسنوحدها بعد ذلك تحت اسم طنطا.

١٦. قراءة ترجمية نسبة إلى سارى.

الديوان الثالث

ابتدأ يوم الأحد المبارك حادي عشرين جماد آخر من السنة المذكورة، الموافق لثمانية عشر من شهر برومير من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، في أول الرابعة.

فيه [25]: كتب عرض من حضرة الأستاذ الشيخ البكري مضمونه: خطابا لحضرة ساري عسكر بعد الدعاء، نخبركم ان اولاد عم حضرة الشيخ البكري لهم ولمملوك والدهم المرحوم السيد محمد البكري اثنان وعشرون قيراطا ونصف بناحية جميجمون بولاية الغربية. وكانوا خرجوا مع من خرج من مصر في حين[١٧] دخول الجمهور، وتوجهوا إلى الشام. ولما خلص الاستاذ حِصَصُه ايام بانوبارته لم يخلص هذه الحصة لغيبة اصحابها، واخذ لهم فرمانا من ساري عسكر بانوبارته بالامان والحضور، وأرسله لهم فلم يمكنهم إبراهيم بيك من ذلك. ثم حضروا والفرنساوية محيطين بمصر والعثملي[١٨] محصور بها، فقعدوا في ناحية دهمشه تعلق الشيخ البكري، إلى ان ذهب العثملي، فأخذ لهم فرمانا من سلفكم ساري العسكر كلهبر، فحضروا [26] مصر وقابلوه ومعهم مملوكي والدهم هما الامير ذو الفقار والامير احمد. وقبل توجه ساري العسكر إلى الرحمانية كتب حضرة الشيخ البكري له عرضا في شأن ذلك فوعده بالإفراج عنها عند حضوره، ثم حصل امر الله. والمرجوا من مراحمكم الإفراج عنها بعد اخذ الحلول ليتعيشوا بها دمتم بخير آمين.

وفيه: حضر اتباع المرحوم حسن افندى واخبروا بان لهم بيت وقد صدر الإفراج لهم عنه بإذن حضرة الوزير بُسْيلجي[١٩] بموجب فرمان في محرم سنة أربعة عشر

١٧. في الاصل فحين.

١٨. يقصد العثمانيين، ذكرها ٣ مرات العثملي، و١٢ مرة العسملي، وسنوحدها تحت اسم العثملي لقربها من القارئ المتخصص.

١٩. في الاصل كذا وصححه بالفرنسية (Poussielgue) ويذكره احيانا بوسلبك وبسيلجي.

ومائتين والف. والآن متعرض لهم الستوريان شنانيله، ويترجون رفعه عنهم، وكتب بذلك عرض لم يترجم، ولم يرفع في هذا الديوان. ثم بُحث [27] معهم في ذلك وأحال كاتم السر على دفتر الجمهور الذى بيد شنانيل، فإن وجد الإفراج به عن البيت المذكور، عمل بمقتضى ذلك. وسياتى تتمة البحث معهم في ذلك، والمناظرة وقراءة[٢٠] ما بيدهم من الحجج والفرمان وكتابة العرض لهم في شان ذلك في الديوان الخامس.

وفيه: سُئل حضرة الوكيل كمسارى الديوان المشار إليه عن الفرمان الذى رفع لحضرة سارى عسكر في شأن نهب الحريمات وتسلط القلقات على بيوت الغائبين، فاجاب بانهم فى حماية سارى عسكر، ومن وقع له شئ من ذلك فليحضر[٢١] إلى الديوان ليرفع امره إلى سارى عسكر. فعارضه بعض مشايخ الديوان قائلا ان الامر في ذلك يطول، والاقرب لراحة العامة أن يكتب حضرة [28] سارى عسكر فرمانا خطابا للقلقات يوجهه صحبة احد من طرفه ينبههم على ذلك. فاجاب حضرة الوكيل المذكور بانه ينهى ذلك إلى حضرة سارى عسكر وسيكون ذلك إن شاء الله.

وفيه: ذكر الوكيل المذكور، على لسان سارى عسكر، تعريفا للعلماء: أن غرضه أن من يكون قاضيا ينبغي له ان تكون أحكامه غير مخالفة للشريعة المطهرة، وان لا يقبلوا الرشوة، فلتنبهوا[٢٢] على ذلك من يقضى بين المسلمين. فأجاب العلامة الشيخ الصاوى بأن هذا امر واجب القبول لجريانه على القواعد الشرعية، وأن القضاة لا يخالفونه.

وفيه: صدر الجواب عن الفرمان الذى كتب في شأن السيد إبراهيم البلقسى وخصميه السنيورة [29] كتوره وأخيها الستوريان فرنسيسكوا بأن يرفع ذلك إلى الشرع الشريف وما يحكم به يعمل بمقضاه.

٢٠. في الاصل قراه.
٢١. في الاصل فاليحضر.
٢٢. في الأصل فالتنبهوا.

وفيه: أمر حضرة الوكيل مشايخ الديوان أن يبحثوا عن أمر القضاة، ومن كان غير متأهل للقضاء عزل عن رتبته وانتخب غيره ممن يكون صالحًا.

وفيه: أجيب عن الفرمان المكتتب في الديوان السابق في شأن إبراهيم مرقص بسبب بركتي السمك، وأن حضرة سارى عسكر لا يحب الظلم. وقد أمر أن يحضر إبراهيم مرقص أوراقه لحضرة الوكيل لينظر فيها ويبحث عن ذلك، ويقضي بينهما.

وفيه: قال الوكيل المذكور: أني اعرض كل ديوان على حضرة سارى العسكر لينظر فيه فيعمل بما يوجب [3D] راحة العامة. فينبغي أن تكون العروضات التي تكتب في الديوان عمومية كلية لا تدخل[٢٣] تحتها هذه الجزئيات[٢٤]، فإن في الجزئيات عمل كثير على الكتبة، ونفعها خاص، وأما نفع الكليات فإنه عمومي.

فيه: كتب عرض لحضرة سارى عسكر مضمونه: أن مصطفى جلبي المكاوى كان ارسله المعلم أنطون ابو طاقية إلى ناحية نوب وكوم السمن لخدمة الجمهور في خلاص الأموال، وله بيت بدرب[٢٥] الجماميز قد وضع القبطان يده عليه. فالمرجوا من مراحمكم أن تفرجوا عنه.

وفيه: حضر رجل قباني اسمه الشيخ علي وأخبر أنه حط ما عليه من الفردة اولا، ثم حطت ابنته عنه الفردة الثانية. وكان قد خرج من مصر ليجئ [31] بقمح له، فعند رجوعه وجد القبطان قد وضع يده على بيته. فانظر إلى الديوان الثاني يكتب له عرض بذلك. وانصرف ذلك الرجل من ساعته.

وفيه: حضر حسين أفندي وتظلم مما يقع من علي جلبي شنن. فكتب بذلك تذكرة خطابا لأغات الإنكشارية محمد اغا مستحفظان مضمونها: أن علي جلبي شهد عليه جماعة بتعرضه لبعض الحريمات ووقوع أمور منه لا تليق، فتحضروه

٢٣. في الأصل تدخل.
٢٤. في الأصل الجزيبات.
٢٥. في الأصل بطرب.

وتبحثوا عن ذلك وتزجروه. وإن حصل بعد ذلك منه أمر تخرجوه من غيط العدة. وإن توقف الأمر على استئذان[٢٦] حضرة سارى العسكر بليار، شيخ البلد حالا، تستأذنوه في شأن ذلك.

ثم أذن للشيخ على كاتب العروض بالديوان أن [32] يكتب عرضا في شأن قضية الرجل الفقير الشيخ على القبانى الذى تقدم ذكره. وكان قد أُجل بكتابة العرض إلى الديوان الثانى، فكتب له عرض فى شأن قضيته المتقدم ذكرها مضمونه: أن يأذن حضرة سارى العسكر للقبطان فى رفع يده عن بيته.

وفيه: حضر برطلمان وبصحبته رجل يقال له الأمير حسن والتمس له كتابة عرض خطابا لحضرة سارى عسكر مضمونه: أما بعد، فقد حضر إلى الديوان الأمير حسن معتوق محمد اغا وجقلى وعرفنا أن الخواجا برطلمان كان أرسله إلى ناحية أبو زعبل لقبض الأموال، فرجع فرأى[٢٧] قبطان خط الحنفى قد ختم على بيته، فالمرجوا من مراحمكم الإفراج عنه. انتهى الديوان الثالث على ما شرح والسلام.

وفى يوم الإثنين[٢٨] [33] ثانى عشرين شهر جماد آخر، الموافق لتاسع عشر شهر بروميير من السنة التاسعة، ورد إلى منزل حضرة الوكيل المشار إليه جواب عن العرض حال المكتتب فى شأن بسيون، فى الديوان الثانى، بأن يتقيد بذلك العلامة الشيخ سليمان الفيومى فإن ذلك موكول لرأيه، وأن ينزل إلى ناحية بسيون من يختاره لذلك.

٢٦. في الأصل استيذان.

٢٧. في الأصل لرا.

٢٨. ذكرها الكاتب في الأصل الثلاثاء لسهو منه.

الديوان الرابع

يوم الاربعاء[٢٩] المبارك الموافق لرابع عشرين شهر جماد آخر، الموافق لحادي عشرين شهر بروميير من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتدأ في أول الساعة الرابعة. ومن الصادر فيه قراءة الفرمان المرسل من مشايخ الديوان إلى فرانسه، وهو الذي كان التمس وكيل الديوان المشار إليه من اعضاء الديوان ومن معهم كتابتهم إلى حضرة سارى العسكر بونابارته، وكان ذلك [34] في الديوان الاول، واجابوا إلى ذلك واجلوه. وسياتى ذكره في هذا المجلس بحروفه والفاظه.

فيه: كتب فرمان في شأن البيوت مضمونه: خطابا من حضرة سارى العسكر على لسان مشايخ الديوان إلى حضرة استوفا خزندار العام مضمونه: نخبركم بأنه قد برز امر خطابا لكم من حضرة سارى عسكر الكبير بمنع النهب عن كامل البيوت. والحريمات الغائبة ازواجهم بإنهم لا ذنب لهم حتى ينهبوا بسبب غياب رجالهم، وقد اشتروا عقارهم وامتعتهم بموجب فرمانات بايديهم. والمفتشون يعارضونهم لاجل البلص، وانتم لا ترضون ذلك لما فيه من خراب البلد. فالمراد منع هؤلاء الجماعة المفتشين عنهم لأجل راحة البلد.

وفيه: حضر محمد اغا آغات مستحفظان وذكر انه [35] أخذ السيد علي شتن، وأن حضرة سارى العسكر بليار ارسله إلى القلعة. فكتب في شأن ذلك عرض خطابا لحضرة سارى العسكر بليار مضمونه الشفاعة عنده في إطلاق علي جلبي شتن. ولم يترجم ذلك العرض لغلط فيه، وكتب في اليوم الثاني من تاريخه عرض بدل هذا العرض الذى بطل وترجم وبعث به إلى حضرة سارى العسكر بليار، فلم يجب في إطلاقه في ذلك اليوم، ثم أُطلق بعد أيام بشفاعة حضرة الأستاذ الشيخ البكرى.

٢٩. في الاصل الأربع، وسنشير إليها بعد ذلك الأربعاء.

وفيه: خوطب الاغا ومشايخ الديوان من قبل الوكيل بان ينظروا في أمر الشحاتين، وأن إهمالهم ذلك خلف لأمر سارى العسكر. وقيد آغات مستحفظان في ذلك المجلس بالبحث عن ذلك والنظر فيه، وان يجمعهم بمكان أو اكثر ومن امتنع منهم من الإجابة [36] إلى الجلوس بذلك المكان اكره على ذلك باعوان الحاكم.

وفيه: خاطب حضرة الشيخ البكرى والشيخ سليمان الفيومى حضرة الوكيل فى شأن محمد جلبى الغلينى المحبوس بالقلعة، والتمسا منه ان يشفع عند سارى عسكر في نزوله إلى بيت واحد من الشيخين حتي يثبت عليه أمر. فاجابهما حضرة الكمسارى بان إنزاله من القلعة وهو متهم بالقتل لا يجرى على قاعدة مذهب الجمهور، فإن من قواعدهم ان المتهم بقتل لا يصح أن يحبس بغير القلعة، فإنها هي محل ذلك.

وفيه: حضر خليل جلبى تباع ابوكلس، وذكر ان بلدته ابوكلس دفع حلوانها إلى مصطفى اغا آغات الإنكشارية سابقا، وبيده فرمان بذلك. فاجل إلى ديوان آخر، وسياتى مزيد إيضاح [37] لقضيته في الديوان الخامس، وكتابة العرض له بالإفراج من بلده فى الديوان السادس.

وفيه: حضر رضوان أفندى تابع حسن أفندى، المتقدم ذكره فى الديوان الثالث، وذكر ان زوجة سيده تزوجها مصطفى كاشف تباع حسين بيك، وان البيت جار في وقف سيدهم حسن أفندى، فأمر بإحضار الوقفية. وسيأتي ذكر ذلك فى الديوان الرابع.

فيه: ذكرت قضية اخت السيد محمد الدواخلى زوجة مصطفى البشتيلى، فأجاب الوكيل بانه ينتهي ذلك إلى سارى العسكر. وسياتى لذلك مزيد إيضاح في الديوان الثانى الذى يلى هذا الديوان. وتقديم العرض إلى حضرة سارى العسكر، وذكر العرض الذى أخرجه سارى العسكر فى شأن ذلك وما وهبه لهم [38] مفصلا فى الديوان التاسع إن شاء الله تعالى.

فيه: حضرت امراة ومعها حسين افندى كاتب خزينة، وذكر علي لسان تلك المراة ان لها سبعة عشر قيراط في بيت بموجب حجة لم تكن موجودة، وان السبعة قراريط الباقية يحتملوا ان تكون للجمهور، وان الجنلار الموكل ببوت المشيخة واضع يده على الجميع. فاجيب بان المخاطبة في هذا إنما تكون مع الجنلار الموكل بالبيوت فلتذهب[٣٠] له.

وفيه: أجيب عن قضية الرجل الفقير الذى[٣١] من طنطا المتقدم ذكره بانه لا يمكن رفع الفردة المجعولة عليه عنه، فخاطبوا انتم - يعني مشايخ الديوان - كبراء طنطا في شان ذلك إن أردتم.

وفيه [39]: وقع التوافق على تغيير الفرمان المعلق بالأسواق بعد ان قرئ[٣٢] بالديوان، على أن يغيره القس رفاييل بالفاظ تقرب من فهم العامة. وسيأتي ذكره مفصلا في الديوان الخامس إن شاء الله تعالى.

وفيه: انتدب العلامة الشيخ المهدى قائما، ثم وضع له كرسي بوسط الديوان وجلس عليه وقرأ الفرمان المتوجه من اهل الديوان إلى حضرة سارى العسكر بونابارته الموعود بذكره فيما تقدم. وهو هذا:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم، من حضرة علماء مصر القاهرة ومن أمرائها[٣٣] واعيانها واهل حلها وعقدها وارباب ديوانها المقررين في الديوان الخصوصي بمدينة مصر المحروسة، ام المدائن[٣٤] المصونة المانوسة، إلى حضرة عزيز المقام / [الكراس الثالث] [40] المشهور بين الخاص والعام عظيم العظماء والكبراء، من كمال القوة والاقتدار بين الأمراء الجناب المهاب الأعظم، والمخصوص بالرأى التام بين الامم، امير الجيوش الفرنساوية على الإطلاق، والمنظور إليه في جميع الأقطار والآفاق، حضرة الجنلار بونابارته، الذى هو المقدام الأول والهمام، ومن عليه معول في سائر

٣٠. في الأصل فالتذهب.
٣١. في الأصل التي.
٣٢. في الأصل قرا.
٣٣. في الأصل امرايها.
٣٤. في الأصل المداين.

الاحكام السياسية والقسطاس المكمل، مدبر امور المشيخة الفرنساوية، فالله سبحانه هو الذى اختاره وارتضاه من سائر الانام ومنحه وأعطاه وأكسبه قوة بأس واقتدار، وأناله الغلبة فى كامل الاقطار، لما فيه من النية الصالحة لكامل الانام وإتقان السياسة والإصلاح فى جميع الاحكام، جعله دائما واسطة لفيض النجاح وافتخر به الزمان وغبطه على وجه الأرض، والله يحب اهل الخير [41] والصلاح، حفظه الله من الاخطار وجعله سببا فى إقامة الصلح والسلامة فى سائر الاقطار، وبلغه مطلوبه، من فعله الخير للمشيخة الفرنساوية وللاقطار المصرية، ولا نزع الله منه شيئاً مما أولاه، بجاه سيدنا محمد خير انبيائه[35].

وبعد مزيد الأشواق برؤياكم وتمنى التلاقى بمحاسنكم ومزاياكم، فإن جنابكم ايها الأمير الجزيل شرفا والكلى الكرم والجود، الجميل لطفه وظرفه، أوعدتمونا مرارا عديدة وفرحتونا بأقوالكم السديدة وألفاظكم السعيدة بأن عينيك دائما ملاحظان لهذا البلاد ونحن نتحقق وفاء وعدكم، إن الله لا يخلف الميعاد، خصوصاً وأن الله سبحانه وتعالى أراد تمام كلما تقولونه على الإجمال، فقسنا المقال على الحال، وإذا اراد الله شيئاً كان سبحانه [42] وهو الملك الواحد الفعال، لا معارض لاحكامه وعظيم قدرته ولا معاند لسابق مشيئته[36] وإرادته، فانت قد قهرت قسما من الارض، وارتجت كامل الجهات التى لم يصل إليها ذراعكم القوى طولها، حتى الآن، والعرض. والقطر المصرى قد اعترف وتحقق انواع مفاخر نصرتك، والبلدان التى حوله وجهوا رسلا ليشاهدوك وينظروا عجائب سطوتك، وكل البلدان التى من جهة اليمين حتى أقاصى الأرض قد عرفوا بحق اليقين أن الله افادك لاكتساب انتصار بلا نهاية، فهنيئا لمن سلم، وويل لمن أعرض، إلا أن حكمتك، وحلمك زائدان[37] على قدرتك وسمعتك ولطفك ومحاسن

٣٥. فى الأصل انبياه.
٣٦. فى الأصل مشيته.
٣٧. فى الأصل زايدان.

أخلاقك عجيبان، مع مزيد هيبتك وكل سكان القطر المصرى من امراء واعيان ومن سائر أحبابنا الذين [43] يعز علينا نجاحهم ونحبهم من الإخوان، واهل انواع التجارة، وأرباب الصنائع في جميع مدائنهم والبنادر، واصحاب الفضائل والعلوم، وأرباب المحامد والمفاخر، والمشتغلين بالفلاحة والزراعة، وسائر النساء التى صان الله عرضهن على يديكم الشهيرة بالفروسية والشجاعة، وكامل الفقراء والمساكين، وجميع الشباب والشيوخ من الاغنياء والمقترين هم باتفاق واحد بنا إليكم متوسلين، وعلينا فى مخاطبتكم معولين وبنا مستعينين، لكونهم يفهمون خطابنا ونفهم خطابهم، وجعلتونا حين كنتم عندنا واسطة بينكم وبينهم ونحن وإياهم جميعا مبتهلون، وإلى الله راغبون طالبين من فضل رب العالمين ان تكونوا دائما على أعدائكم منتصرين ظافرين ولفعل الخيرات متعطفين محبا [كذا] وعضد للفقراء والمساكين [44]، موقرا ومكرما ومعضدا لديننا الامجد الأجل، من حيث أنك قدمت فاعطيت لسانا أكمل للوقار والاعتبار لحريمنا، إذ انه أمر مهم من بعد الدين لا يوجد عندنا اعز منه، والله يتولى الصالحين.

قد عاملتنا وقت افتتاحك مصر وانتصارك معاملة أناس كانهم اختاروك عليهم مع قوتك واقتدارك، وهكذا شاء الله وإذا قدر الله شيئاً كان مفعولا فنشكرك ونحمد الله حيث انك تصدرت لمنع كامل الاضرار والأوصاب التى كان يمكن حدوثها علينا، وعاقبت فاعليها فى أوقات الاضطراب، والفرنسيس طبعهم لا يميل، ولم يسرعوا وراء المظالم ولم يركنوا إلى اكتساب البغى، ولم يرغبوا في جلب المغارم. وهذا صادر ومكتسب عن مثالكم الصالح، وفضله مقتبس عن أصلهم [45] الراجح فقد قال الرسول فى دليله المرء على دين خليله. وفضائلكم هذه صادرة عن مشيئة الله فلان الفضل بيد الله، وكل شئ بقضاء الله وتقديره لابد من حصول ما أراده على وفق علمه وتدبيره. وأنتم سترجعون للقطر المصرى، إن شاء الله آمنين، وانت ظهرت عندنا نحة نظير برق لامع من قبل الله الحق، وغبت عنا بغتة كاسرع ما يكون من البرق، إذ قد أخبرتنا بأن موضوعاً آخر يدعوك إليه، وأنت تتوجه إلى

حيث ما تكون رشيداً مفيداً منصوراً مؤيدا بعون الله، معتمدا عليه. وقد بلغنا من الفرنساوية أحبابنا الذين سرورنا يسرهم وسرورهم يسرنا، فرحوا بأنكم توجهتم وقصدتم الحصول على نصرة عظيمة جداً، وعبرتم الجبال بمدافعكم وعساكركم الذين لا يتركوا لأحد بصادق [46] عزمهم هزلا ولا جدا. فوصلتم إليهم حين كانوا يحتاجون إليكم لاكتساب الغلبة، وسربال النصر مسبول عليكم، ومنادى السعد ناطق بالإقبال، ومواهب اللطف تشملكم بالغدو والآصال، وموائد العز تمدكم بمزيد التأييد والافضال. وها قد غلبتم فحمدنا الله على نصرتكم ونجاح مقاصدكم، ودعوناكم بسيف الله المرهف في عنق مخاصمكم ومعاندكم والآن نخبركم من خالص الطوية تصديقا لمقالنا بان الطائفتين المصرية والفرنساوية لا يعدان الآن سوى رعية واحدة، مع وفور المحبة وصدق النية، ولازال هذا الاتحاد يشتد يوما فيوما في سائر الاوقات وذلك باعتناء حضرة محبنا وعزيزنا عبد الله منوا الجزيل إكرامه بين المخلوقات، والوافر حكمته وشرفه في ايام، فنسأله سبحانه ان يلاحظه [47] ويكافئه عن حلمه وعن إتقانه في مواقع احكامه. واعلموا ان امثالكم وتعليمكم ملحوظة ومحفوظة بقلبه، فهو يثبت ويكرم ديننا الامجد الاجل عند ربه، ويكره الظلم والغش والخيانة، ويبتغي إكرام نبينا وحرمنا والفقراء، ويحترم القرآن واهل الطاعة والديانة. فقد نظم امور الشرع، شرع الله، الصادرة قواعده عن قواعد ديننا المتين، واثبت نظمه على حسب ما كان بازمنة حكامنا الاولين، وسار على طريقة السلف الصالحين مع الوجه الجميل وحسن اليقين، وجعل تدبيرا في الاحكام المدنية إلى تحقيق العوائد المصرية، فنحمد الله على أنه اشتاقكم لان تحكموه وتقرروه، وتختاروه، على ان يسوسنا ويلاحظنا ويحفظنا ويرعانا ويقوم بحقوقنا وحقوق فقرائنا، ويجعلنا عباد الله إخوانا. ونؤمل[٣٨] بأنكم [48] لا تنسونا كون القطر المصري بلدتكم العظيمة وشرف أصل المدفن الفخيمة الكريمة، فيها شرفكم الأقوم وعلومكم السابقة وحكمتكم القديمة، وأن

٣٨. في الاصل نومل

كامل سكانها يحبونك، ويعزونك، ثم هم مشتاقون إليك يترجونك وينتظرونك، ودينا الذى انت محب له يدعوك ويراك بالقلب والعين لانك وعدته، والوعد عند الحر دين، وذلك اليوم الذى به اتحاد الطائفتين – طائفتك أعني وطائفتنا – قد تعين بين العباد فلا بد عن كمال هذا الاتحاد، لان الله هكذا شاء وإذا أراد قضى المراد والسلام. وكتب عليه أعضاء الديوان التسع وقاضيه وكاتب سلسلة التاريخ وكتب تحته: هذا ما وقع تدبيره في المحفل المنيف الشريف والجمع المنيف من الرجال المعظمين الأعيان [49] المنتظم بهم الديوان بالقطر المصرى وقد قرئ[39] علي رؤوس[40] الملا بصوت[41] جهير عالي، في رابع عشرين جماد آخر سنة خمسة عشر ومائتين والف. وتحرر وتقرر وسجل في خزينة أوراق السجلات وهو من إنشاء وإملاء العلامة محمد المهدى.

وفيه: كتب العرض المتعلق باخت السيد محمد الدواخلي خطابا لحضرة سارى العسكر ومضمونه: قد حضر الديوان العلامة السيد محمد الدواخلي. ونخبر حضرة سعادتكم بان محبكم الشيخ محمد الدواخلى له اخت شريفة، كان تزوجها رجل اسمه الحاج مصطفى البشتيلى، وكان له عليها صعوبة وأراد اخوها طلاقها منه فلم يمكن. ثم انه عند دخول العثملي وحصول الفتن التي من جملتها فتنة بولاق، ومسك هذا الرجل بسبب اتهامه بالدخول في [50] الفتنة، وامر سارى العسكر بقتله ونهب منزله، وخرجت زوجته بقميص ازرق. وله جنينة وبعض طين ببشتيل، واماكن ببولاق، وورثته زوجته وأولاد أخيه. فالقصد من سعادتكم فرمان بالإذن بإعطاء تعلقاته لتقسم بين ورثته بالوجه الشرعي، فإنهم مساكين ونفقكم الله للخير آمين.

انتهى الديوان الرابع والحمد لله وحده.

٣٩. في الأصل قراء.

٤٠. في الأصل روس.

٤١. في الأصل بصوط.

ومن الملحق به أن كتب في اليوم الذي يليه وهو خامس عشرين جماد الثاني، الموافق لثاني عشرين بروميير عرض خطابا لحضرة ساري العسكر بليار بالشفاعة في علي جلبي شان. وكتب في صدره من محفل الديوان، وهو عوض عن العرض الذي بطل فيما تقدم لغلط فيه في الديوان الثاني. ولم يجب ساري العسكر إلى إطلاقه [51] في ذلك اليوم متعللا بأن عليه ديون رفع اربابها الامر إليه في شأنها، فلا يطلقه حتى يوفي ما عليه من الديون لأربابها.

ومن الحوادث الواقعة في هذا الأسبوع موت العلامة الإمام الثقة الهمام المحرر النحرير الذي ليس له في فضله نظير ابي محمد أحمد بن سلامه الشافعي المعروف بابي سلامه، كان إماما ثقة بارعا، مطلعا، فقيها نحويا، أصوليا، متبحراً في العلوم لاسيما علم الفقه فإنه كان اقوى أدواته كان رحمه الله غزير العلم في هذا الفن بحيث كان يستحضر فروع الفقه والمسائل الغامضة في المذاهب الاربع، كان أهلها يرجعون في ذلك إليه ويعتمدون قوله [52] ويعولون عليه، اخذ العلم عن العلامة ابي أحمد عيسى البراوي، وعن الإمام شمس الدين محمد بن سالم الحفني، وجماعة من علماء الشافعية وغيرهم. وبرز في العلوم وحرر دقائق منطوقها والمفهوم. إلا ان الدهر لم يُصافه ولم يوافه على عادته في بعض الفضلاء. نشأ في ضيق عيش وخشونة ملبس وفقد رفاهية، وكان من رءاه[٤٢] لا يعرفه لرثاثة ثيابه. وكان مهذبا جميل الخلق حسن المعاشرة حسن النادرة، مطبوعا لطيفا فيه صلاح وتواضع، وكان يوقت بمسجد عبد الرحمن كتخدا الذي انشأه خارج باب الفتوح وهدم الآن ودرست معالمه فيما درس من أبنية الحسينية. وكان يجري عليه في كل يوم من وقف المسجد المذكور ثمانية [53] أنصاف يتعيش بها. وكان ذا عائلة، ومع ذلك لا يسأل الناس شيئا. واحتفل به قاضي الإسلام عبد الله افندي الذي تولى مصر سنة ستة وتسعين ومائة وألف لما علمه فيه من الفضيلة، ولكن لم تطل مدته

٤٢. في الأصل راه.

معه لكونه لم يعرفه إلا قريبا من عزله عن مصر. وكان عبد الله افندى هذا لعلمه وفضله يحتفل بالعلماء، انتفع به خلق كثير منهم، وعند توجهه من مصر قال: رأيت بمصر عالمين أحدهما أحمد ابن موسى العروسى، والثاني أبو سلامة احمد صاحب الترجمة. ومات أبو سلامة المذكور يوم الاحد الموافق لحادى عشرين جماد آخر من السنة المذكورة عن خمس وسبعين تقريبا، وصلى عليه بمسجد الإمام الحسين، ودفن بالمجاورين إلى جانب قبر الشيخ الغريب، رحمه الله تعالى آمين.

الديوان الخامس

[54] يوم السبت سابع عشرين جماد آخر سنة خمسة عشر ومائتين وألف، الموافق لرابع عشرين بروميير من السنة التاسعة، ابتدأ في اثناء الرابعة فيه: اجيب عن العرض المكتتب في شأن على جلبى بما تقدم قريبا. فيه انتدب القس رفايل قائلا: إن حضرة الكمسارى قد اعطى السيد الشريف حسن كاتب الفرمانين المتوجهين إلى باتوبارته من مشايخ الديوان نسختان بمعنى واحد، وقد تجزت إحداهما عن اجرة كتابته تسعمائة نصف فضة، ثم ناولها له بالمجلس.

فيه: اجيب عن العرض الذى كُتب في الديوان السابق في شأن البيت المتعلق بعضه بزوجة محمد كاشف وباقية بالجمهور، بانه لا يمكن الصفح عنه لتعلقه بالجمهور.

[55] وفيه: قال رفايل على لسان حضرة الوكيل: ان حضرة سارى عسكر قد خاطب العامة بالفرمان الذى سبقت الإشارة إليه فيما تقدم. وأن الفاظه لعدم استقامة تراكيبها مغلقة، يبعد فهمها على العامة لعجمة من نقلها إلى العربية. وقد ترجمه القس رفايل ترجمة اخرى قريبة المأخذ، وسيتلوها عليكم لتسمعوها في آخر هذه الجلسة.

فيه: قال الوكيل: ان حضرة سارى العسكر سيبرز أوامر تتعلق براحة العامة، فإن العلماء هم الوسائط بيننا وبينهم. فاجابوا: نعم.

فيه: حضر الحاج حسن ابن علي الطويل وذكر ان هناك [56] اقلام بدمياط وغيرها في تصرف الجمهور، والتزم بها مع شركاء لهم فيما كان يباع منها بمسجد يزبك. ثم بعد ان انعقد له ولشركائه الأمر بالتصرف، أخذ بعض أهل دمياط منها ما هو رائج وترك لهم ما كان عاطلا، وذلك بأمر حضرة استوفوا. فامر الوكيل المذكور بكتابة عرض له في شان ذلك خطابا لحضرة سارى عسكر مضمونه أن الرعية قد انشرحت صدورهم بترتيبكم الديوان لما اشتمل عليه من العدل والإحسان. وقد حضر الحاج حسن الطويل وشركاؤه واخبروا انهم قد تلقوا من الميرى اقلاما بثغر دمياط وغيرها، وأن بعض اهل دمياط قد اخذ ما كان منها رائجا وترك ما كان عاطلا، فإما ان ياخذوا الكل او يتركوا الكل، فإن هذا هو شأن العدل. هذا معنى ما كتب.

[57] فيه: اعيدت دعوة معاتيق حسن افندى هيام، وأبرز الامير رضوان حجة وقفية وقرأها قاضي الديوان بالمجلس فدل مضمونها على أن البيت الذين يسألون رجوعه إليهم موقوف عليهم بموجب شرط الواقفة. فقال الوكيل مجيبا: هل شرطت الواقفة لنفسها الإخراج والإدخال؟ فقيل له: نعم. فقال: هذا الشرط منطبق عندنا على سارى العسكر فإن له الإخراج والإدخال. فعورض بان هذا لا يجرى على قواعد شرعنا وموضوع هذا الديوان ان تجرى فيه الأحكام الشرعية، والذى يلزم العتقاء إثبات كونهم من الموقوف عليهم بالبينة العادلة، فشهد بذلك كل من حسين افندى كاتب خزينة والحاج إسماعيل النقلي. ثم سأل الوكيل: هل ضبط الجمهور بيوت المماليك بأسرهم؟ فأجابه [58] الشيخ المهدى: بأنهم لم يضبطوا بيوت الوجاقلية، ولا بيوت مماليكهم، وسيد هذا المدعى كان وجاقليا. فامر بكتابة فرمان له في شان ذلك خطابا لسارى عسكر مضمونه: نخبركم ان هناك بيت بخط الحنفي موقوف على جماعة حسن افندى هيام، كان يسكنه رجل من عتقاء حسين بيك اسمه مصطفى كاشف فر مع الفارين عند دخول الفرنساوية. وقد ضبطوا ذلك البيت في جملة ما ضبط من املاك المماليك الفارين على ظن انه ملك مصطفى كاشف، وقد حضر

رضوان أغا المستحق للبيت وشكى قصته سابقا، وكتب له عرض حال برجوع البيت إليه ولشريكه خشتاشه وإذن له قبطان الحظ ان يسكنه فسكنه. والآن يطالبونه باجرته، وقد حضر إلى ديوانكم رضوان اغا وابرز حجة [59] شهدت بجريانه في استحقاقه واستحقاق خشتاشه، وأن المملوك كان ساكنا فيه بالاجرة وقد دفع ما عليه من الفردة. المرجوا منكم الإذن له وللخشتاشه بتمكينهما منه ومنع المفتشين عنه في ذلك، ومطالبتهم له بالأجرة، هذا معنى ما كتب في شان ذلك.

فيه: شفع الشيخ البكري واعضاء الديوان لمحمد شلبي الفليني، فقال له الوكيل: قد خاطبت سارى العسكر في شانه فرايته متحاملا عليه، ولا يطلق سراحه حتى يبحث عن أمره، فإن ظهر له براوته مما اتهم به اطلقه.

فيه: حضر السيد محمد والتمس قضاء المنصورة وقال أعضاء الديوان انه متاهل لذلك. فقال الكمساري: لابد من كتابة قائمة باسماء القضاة (الكرام الرابع) [60] الموجودين الآن واختيار من يصلح منهم للقضاء، ومن لم يصلح منهم عزل واقيم مكانه من يصلح. فأجابه العلامة المهدى بما حاصله: ان هذا الامر لا نعرف تفاصيله، وإنما يرد علينا شيئا فشيء، وأن قاضي الديوان عنده قائمة بتفاصيل ذلك فليرجع إليها.

فيه: حضر السيد الشريف علي نجل العلامة المرحوم السيد مصطفى الدمنهوري وذكر أن له قريبة متزوج بها رجل غائب معها الآن في الريف، وقد ختم علي امتعتها وأمتعة زوجها وامتعة والدها قبطان الحسنين وانه كلم في ذلك، فاحال على حضرة سارى العسكر. فاجابه الكمسارى: نسعى في فكاك ذلك إن شاء الله تعالى.

فيه: سُئِل الوكيل المذكور عن العرض المكتتب في الديوان [61] في شان زوجة البشتيلي، فاجاب بما حاصله: انه كلم سارى العسكر في شان هذه الحادثة، فاجابه بانه لابد من ان يطلق لها شيئاً تعيش به، واما طمعها في استنقاذ جميع تعلقات زوجها من يد جمهور الفرنسيس فغير ممكن الحصول.

فيه: حضرت زوجة مصطفى جلبى تابع الستارى وذكرت انه كان بمنزلهم حوائج وديعة ولامرأة من ازواج المماليك. وان البيت قد وضع الفرنساوية يدهم عليه. وقد شفعت الست نفيسة في تعلقات امرأة المملوك عند سارى العسكر بليار فقبل شفاعتها، وقد بقيت مصالح مصطفى جلبى المذكور بيد الفرنسيس، هى ترجوا إطلاقها. فقال بعض من حضر من أعضاء الديوان: أن في تلك الحوائج زردية وهى ليست من آلة القتل فينبغى [62] أن لا تؤاخذ بها. فأجابه الوكيل: لقد نصحت. وأجل كتابة العرض التى تضمنه إلى الديوان الآتى.

فيه: حضرت ورقة من السيد على حجازى كاتب مصطفى أغا آغات مستحفظان المتوفى زمن العثملى، بسبب دعوة خليل جلبى ابوكلس مضمونها: شهادة على ما صدر من مصطفى أغا المرقوم في شأن قرية ابوكلس المذكورة. وحاصل ما فيها أن مصطفى أغا المذكور قبض من الجارية معتوقة المرحوم الأمير احمد ابوكلس على يد الحاج إسماعيل النقلى مائتين ريال، وقبض على يد حضرة العلامة الشيخ المهدى ويدنا من خليل جلبى والأمير عثمان مائتين ريال اخرى. وعرفهم أنه خلص لهم الحصة من ناحية ابوكلس من ديوان الفرنساوية. وأمر الوكيل بأن يكتب عرض فى شأن ذلك في الديوان الآتى [63]، ثم عارضه قائلا له: كيف رضيت بالورقة التى بيدك من مصطفى أغا مع أنها لا تبدى نفعا؟ فأجاب عنه المهدى: بأنه كان يسأله عن الفرمان فيعده ويسوفه، وبقي الأمر على ما هو به حتى مات. ثم ذكر المهدى أن بيده عرضا كان قد علم عليه الوزير بُسيلجى خطابا للقضاة الموكلين بذلك. فقرأه الكمسارى وقال: من أخذه؟ فقيل له: أخذه خليل جلبى وذهب إلى واصف، فأحال على مصطفى أغا لكونه كان يريد أخذهما لنفسه. ثم قال بعد ذلك: أن الأغا أعطاهم ورقة حماية لا ورقة إفراج. فذكر العلامة المهدى أن حضرة استوفا الخزندار العام أوقف الأمر على قبول البينة بالديوان، وقد شهدت البينة بقبض مصطفى آغا الاربعمائة ريال. فأذن الوكيل المذكور في كتابة عرض له بالديوان المقبل إن شاء [64] الله.

فيه: انتدب القس رفاييل قائما وقرأ الفرمان الموعود به في صدر هذا الديوان وصورته: من دار الاحكام العام بمصر القاهرة، في شهر بروميير سنة تسع للمشيخة الفرنساوية الوحدة الغير منقسمة، منادات على أهالي البلاد سكان الإقليم المصرى، بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله محمد رسول الله. من عبد الله جاك منوا سر العسكر العام أمير الجيش الفرنساوى إلى سكان الإقليم المصرى، اسمعوا يا أهالى القطر المصرى ما اخبركم به على لسان المشيخة الفرنساوية لقد كنتم قبلا من المنكود حظهم، وحضر الجيش الفرنساوى ليعيد حظكم سعيدا، لقد كنتم تنتحبون انتحابا مُرا تحت أثقال المظالم المتلونة اشكالها، وقد وكلتنى المشيخة وقنصلها الأول بتواباراته بإنقاذكم من هذه [65] كلها، فالمظالم الكثيرة المتصلة كانت تستلم منكم اثمار تعبكم، والآن قد ابطلت اغلبها، وحين ذلك لم تتعين لكم طريقة بتحديد اسلوب تسلكون عليه بدفع كل ما كان يؤخذ منكم، والآن قد جددت انا لكم طريقة غير قابلة للتغير. ومن الآن فصاعد كل واحد منكم يعرف إلى اى حد من القدر يتحصل مبلغ ما عليه ان يدفعه، وكذلك في كل مدينة أو بلد او بيت ايضا – إن امكن – لابد أن تتعلق قوائم بعلم ما يلتزم كل واحد منكم بدفعه. فالمقتدرون والمتقدمون فيما سلف كانوا يظلمونكم. والآن اعاهدكم بعدم التصرف على هذا النحو معكم، ولهذا الذين كانوا فيكم وقد اكتسبوا من تعبهم بعض ثروات وجمعوا اشياء من الأموال، كانوا يلتزمون بأن يخبوه، بل يحفروه تحت الأرض حتى يمتنع اتصالها ليد المغتصبين اللذين كان دابهم وجود فرصة [66] لاختطافها.

فيا أهالى[٤٣] مصر اعاهدكم على لسان المشيخة الفرنساوية بعهد الله ورسوله بأني لا انا ولا احد من الفرنساوية – ما دامت برأسى شعرة واحدة – يتطاول على كامل ما تملكه يدكم إذا دفعتم ما فرضته عليكم الشريعة على التدقيق. وحين ذلك تغدون

٤٣. في الأصل فياهالى

متمتعين بما لكم بغاية الحرية خلوا عن مانع يمنعكم ولا مطالب يطالبكم بما هو لكم. والمقتدرون والرجال المتقدمون قبل الآن كانوا يعاملونكم معاملة شرا من معاملتهم لخيولهم وجمالهم، وبهذا الأوان أعاملكم انا وبقية الفرنساوية معاملة أناس تعدهم مثل أخوتنا. ولذلك الموكلون على جميع الميرى، والاموال كانوا يتوجهون بالاقاليم وكان يوجد صحبتهم أتباع وخدمة وكتبة وقواسة، وهؤلاء كلهم كانوا يستأكلون اموالكم على آخر نصف واحد [67]، فيا أهل مصر ما عاد يصير ذلك كذلك، وإذا وجد أحد من الذين عينتهم لجمع الفرد يأخذ منكم نصفا واحدا، ما عدا ما يكون قد تقرر بالشريعة، فلابد أن يقع عليه القبض ويحبس ويحكم عليه بأشد العقاب، لكون المشيخة الفرنساوية وفصلها الأول قد أمروني بأن أعتنى في أن يكون حظكم سعيدا، وأنا لا أتغافل عن إجراء أوامرهم.

يا أهل مصر إن أردتم فالميرى الذى عليكم وباقى العوائد المضافة إليه تخف كثيرا وذلك على الوجه الآتى بيانه: وهو انه إذا برز منا الحكم وتوجه من قبلنا إلى كامل البلدان، والنواحى الكائنة بالقطر المصرى. وعرفتم منه قدر ما عليكم أن تدفعوه فلا تنظروا إلى ان المعينين للقبض يطالبونكم به، بل توجهوا أنتم بشخصكم وادفعوه ليد خزندارية الاقاليم. لكى يسهل عليكم الدفع قد قسمت لكم باربعة اقسام [68] متساوية الميرى الذى عليكم، وفى كل شهر تدفعون قسما.

ولكى تدركوا حسن ما قصدت ان افعله لنجاحكم فاستمعوا صاغيين لما يأتى بيانه: نفرض على سبيل القياس أن بلدا عليها من المال عشرة آلاف ريال، فحينئذ كل ثلاثة أشهر يلزم أن تدفع ليد خزندار الأقليم الفين وخمسمائة ريال، وفى آخر السنة تكون قد غلقت ما تقرر عليها خلوا من أن تحمل مظلمة او بلصا ما. بخلاف ما إذا كان أهل تلك البلد يؤخرون الدفع إلى ان يحضروا المعينون لجمع المال، فوقتئذ[44]. يكلفون أكثر

٤٤. فى الأصل فوقت إذ.

مما تقرر عليهم. فتبصروا الآن يا أهل مصر كيف ان الامر متوقف عليكم بأن تخففوا ما فرض عليكم تخفيفا كثيرا، ولا تحتملون المظالم بوجه من الوجوه.

ثم ان ملتزمين النواحي كانوا يطالبونكم بأكثر مما يتوجب لهم [69]، وهذا ما عاد يصير أصلا، ويتقرر لهم بالشريعة ما يجب عليهم ما يقبضوه. وقد تحرج عليكم بان لا تدفعوا لهم نصفا واحداً أكثر مما نقرره نحن، وإذا حصلت شكاوى على احدهم بانه اخذ منكم شيئاً غير ما نامر به، وثبت عليه، فيؤخذ منه التزامه. وكذلك مشايخ البلاد يجورون عليكم ويلزمونكم بدفع مظالم يقسمونها بين الملتزمين والمعينين لقبض الاموال واناس آخرين من كبار البلد، ولا يتدبرون ان طمعهم سبب لخرابكم، فذلك يا أهل مصر ما عاد[٤٥] يجرى عليكم. والطريقة الشرعية التى بعد الآن نبعثها لكم تحدد لكم ما يأخذه منكم وهو المتعين لهم لجوامكهم، وإذا طلب منكم أحدهم اكثر مما هو مقرر في الشريعة، نأخذ منهم رتبتهم والتزامهم.

ومن الآن فصاعد لا تلتزمون بالكلف للعسكر عند توجههم للاقاليم، إلا إن [70] كان ذلك في حادث توجههم عليكم لطلب المال، إذا لم تكونوا دفعتموه في الوقت المعين. وبخلاف هذا الحادث يدفعون لكم ثمن كامل ما يتقدم لهم من كلف معاشهم، وسنبرز اوامر لكامل الجنرالية والحكام في ذلك، فمن ثم تعلمون اكيد انه امر متعلق بكم تخفيفه.

ونهاية الحال اعلموا انه إذا حصل لكم ضرر فينبغى لكم أن لا تلومونا بل تلوموا انفسكم. وكذلك كامل الجنرالية وارباب الاحكام الفرنساوية يعتنون بأن لا يطلب منكم أحد شيئاً على الإطلاق خلاف ما تقرر عليه. وانبهكم أيضاً على أنكم لا تلتزمون بالتقادم لاحد، وإن من الواجب علينا وعلى كل واحد من الحكام والمدبرين ان يسمع مقالكم ويبذل المحامات عنكم، وذلك إذا سلكتم سلوكا حسنا [71]. وبمثل ذلك فإننا لا نبيح لقضاتكم أن يطالبوكم بتقادم لان الله ورسوله يامرونهم بان يقضوا

٤٥. في الاصل ما عد. وسنوحدها بعد ذلك ما عاد.

لكم بالعدل، ونحن بمثل ذلك نحتم عليهم ونحدد لهم أن لا يكون عندهم تمييز بين الفقير والغني، بل تكون ملاحظتهم لاستقامة ضميرهم. والحق الله، وخلوا من قبول عطايا أو هدايا ومن تعدى هذه الأوامر عوقب بأشد العقاب.

قد نظمت ديوانا متينا بالقاهرة مؤلفا من جماعة العلماء لحكمتهم وفضلهم، وقد أقيموا على محافظة قواعد الدين، وعلى أن يقضوا لكم، وإنا لموقنون بقيامهم[٤٦] على ما يجب عليهم لخوفهم من الله ورسوله. ومع ذلك نوضح لهم أنهم إن تأخروا عنما يجب عليهم - مع أن ذلك شيء لا نظنه بهم - عوقبوا بأشد الصرامة.

ثم أن التراجمين كانوا يبلصونكم بمواعيدهم لكم بحماية أسيادهم، وهم يسخرون بكم فهذا ما عاد يجرى عليكم. وإن طلب [72] منكم أحدهم شيئاً، فأخبروا بذلك الجنلارية أو اخبرونا، فهؤلاء لابد من عقابهم أشد عقاب مهول، لأنهم كانوا يسناقوكم لتدفعوا لهم دراهم، ويقولون لكم أن أسيادهم الفرنساوية يطلبون ذلك. أو يقولون لكم انه غير ممكن ان تواجهوا الفرنسيس أرباب الوظائف وتخاطبوهم، فيضلونكم بأقاويلهم الكاذبة، ولهذا أعاقبهم[٤٧].

ثم انه في الغالب عندما يسافر الفرنسيس جماعة العسكر، فأحد الخدمة أو التراجمين أو الكتبة، يسبقون فيخيفونكم بقولهم ان الفرنساوية يظلمون لمعاشهم، ويأخذون جاموسا وغنما وغير ذلك، فتسألوهم أنتم أن يكونوا من جهتكم فيعتذرون ليخيفكم أكثر، ونهاية الحال أن تدفعون لهم دراهم. والحال أنهم يخوفوكم بأسيادهم، وكذا آغات مستحفظان [73] والولاة، وكذا آغات الاحتساب في المدن كانوا يطالبونكم بعوائد متنوعة، وقد بطلت ولا نبيح لكم أن تدفعوا لهم شيئا لكونه قد قرر لهم جوامك. ولقد نعلم أن الموكلين على الأوزان لتكون صحيحة يوافون أصحاب الدكاكين

٤٦. قراءة ترجيحية، وما أثبتناه اقتضاء السياق كما في الأصل قد تقرأ بتمهمهم.

٤٧. في الأصل أعقابهم.

وقصدهم النقص في الموازين، ويرسلون أمامهم الأرخاخ، ويعاقبون بالقلعة وعقاب آخر، فالمتسببون لخوفهم يعدون انهم في غد يتوجهون إلى الموكل على الوزن والكيل، ونتيجة ذلك أن يستصحب معه هدية عشرين ريالا أو خمسين او اقل او اكثر، وعلى هذا الأسلوب يا أهل مصر قد تم الضحك عليكم، وحل بكم الظلم إلى الآن. ياترى ما فعل بالخيرات الموقوفة على الجوامع؟ وما حل بالاوقاف الجزيلة العدد الموقوفة من أسلافكم؟ فلا ريب انها لقيام الجوامع، والحال أننا نراها سريعة الهبوط، فإن كانت [74] تعينت لمعاش الفقراء فنحن نراهم على الإطلاق يموتون جوعا، والشوارع[٤٨] مشحونة بهم. فإن قلتم لعلاج المرضى والمقعدين والعميان، ومن شاكلهم، فإنا نرى الامور المعينة لهذا القصد دائرة خربة مثل المساجد. وهؤلاء المساكين المنكود حظهم كذبائح قد حكم عليها بفقد الحياة. فالآن من تصدى لهذه الأوقاف فإني آراهم اناسا من المقتدرين المغتصبين، وقد سخروا بكم إلى الآن، فذاك الزمان قد ولى. وتكرر عليكم القول بأنا قد وصلنا من المشيخة الفرنساوية وقنصلها بنوبارته أمر بإعادة حظكم سعيدا، ونحن لا نتغافل عن ذلك.

واخيرا فإننا ننبه عليكم بانكم إن لم تكرتوا من الامناء نحو الفرنسيس وإذا صادف الأمر تتحرضوا على استماع المشورة السيئة وتقوموا علينا، فاعلموا [75] أن انتقامنا سريع ومهول، ونقسم لكم بالله وبرسوله أن الضرر عائد عليكم فاذكروا ما حل بمصر وبولاق والمحلة الكبرى وغيرها من القطر المصري. فدم أولادكم وإخوانكم ووالديكم ونسائكم وأحبابكم قد أهريق كجريان البحر، وبيوتكم قد هدمتم، وأموالكم سُلبت وأحرقت بالنار. والسبب لهذه الحالة المشورة الرديئة[٤٩] التي قد صغيتم لها، والناس الذين سخروا بكم فليكن[٥٠] هذا لكم مثالا على الدوام، وكونوا حكماء محبين

٤٨. في الأصل الشوارعة.

٤٩. في الأصل الردية.

٥٠. في الاصل فالمكن.

للسلامة، واعتنوا باشغالكم التى تخصكم وسببكم وإصلاح ارضكم. وحيثما كنتم تصادفون الفرنساوية بحال أناس من الكرماء المحبين لكم المعضضين الحامين عنكم، ونحن نقسم لكم بإثبات ذلك بالله الذى يرى كل شئ ويدبر الجميع، ويعلم ما فى قلوبنا من السرائر الغامضة والله أعلم [76]. وكتب تحته منوا سارى عسكر الجيوش الفرنساوية، انتهى الديوان الخامس[٥٩] فى التاريخ المذكور والله اعلم.

ومن الملحق به فى ثامن عشرين جماد الموافق لخامس عشرين برومير، بمنزل الوكيل والساعة فى سبعة من النهار حضر الحاج بدوى الغيطانى بغيط درب البندق وأخبر أن اثنين من أتباعه بالغيط احدهم اسمه أحمد والثانى رمضان، دخلوا ضحوة يوم تاريخه الغيط المذكور، فوجدوا فى ساقيته فرنساويا عائما بثيابه على وجه الماء ميتا. فرجعوا إلى الحاج بدوى بالازبكية وهو يغرس شجر الجمهور، فذهب معهم ونظر فى الساقية فرأى ما ذكر. فحضر إلى بيت الوكيل ومعه أحمد المذكور واخبره بما تقدم فامر بان يكتب هذا الخبر، ويكتب اسم المخبر عليه. وكلف [77] الحاج بدوى ان يكتب اسمه بيده فذكر انه امى، فاذن لرفاييل أن يكتب عنه، فكتب وكتب تحته مقيد التاريخ، وكتب عليه قاسم افندى كاتب الديوان. وبعث به وبغلامه المذكور إلى حاكم الخط صحبة تابع له اسمه على. فاستفسر منه القصة حاكم الخط. وبعث إلى الفرنساوى فاخرجه من الساقية، واطلق سراح الرجل وغلامه.

٥٩. ذكرها الكاتب فى الاصل الرابع سهواً منه.

الديوان السادس

ابتدأ يوم الثلاثاء غاية شهر جماد آخر سنة تاريخه، الموافق لسابع عشرين بروميرمن السنة التاسعة، في آخر الثالثة مع أول الرابعة. فيه: كتبت ورقة من محفل الديوان خطابا لمحمد أغا آغات مستحفظان مضمونها: حضر إلى الديوان الخصوصي الحاج إبراهيم أبو السيد يوسف الزيات الذي اتهمته امرأة بأنه قال مقالة شنيعة. فأمر حضرة سارى العسكر [78] بليار بحبسه وقتله، تعرفون إن كانوا الزموكم بقتله ترسل نشفع عند قائم مقام فيه.

وحاصل هذه المقالة أن امرأة جاءت[٥٢] تشتري منه سمنا، فقال: ليس عندي، فقالت: أراك تدخره لتبيعه للعثملي، فقال: نعم ادخره لابيعه للعثملي رغما عن آنف الفرانسيس. فنقل هذه المقالة عنه غلام كان معها إلى رجل من الفرانسيس، فانهى ذلك الرجل خبره إلى قائم مقام فاعتقله، ثم قتل في اليوم الثاني كما سيأتي.

فيه: كتب العرض المأذون في كتابته في الديوان السابق لخليل جلبي ابوكلس، وصورته: من محفل الديوان خطابا لحضرة ساري العسكر نخبركم من قبل جارية الأمير أحمد ابوكلس والأمير خليل [79] والأمير عثمان حضروا إلى الديوان، وأقاموا بينة شهدت بأن مصطفى آغات مستحفظان اخذ منهم اربعمائة ريال واعطاهم ورقة تعرف بختمه، وأخبرهم بخلاص الحصة، وأنتم اوقفتم الأمر على شهادة البينة، وبأيديهم أيضاً عرض حال من الوزير بسيلجي بطلب الإفراج عن الحصة. والذي غرهم تصديقهم لمصطفى آغا، وقد سمحت نفوسهم بدفع الحلوان ثانيا، نشفع عندكم ترحموهم، هذا مضمون ما كتب.

فيه: أمر الوكيل أن يتوجه أربعة هم: العلامة الشيخ موسى السرسي، والعلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتي، والشيخ إسماعيل قاضي الديوان، وكاتب سلسلة التاريخ إلى قاضي الإسلام الشيخ أحمد العريشي لينظروا في أمر القضاة، وسيأتي لذلك تتمة في الديوان السابع.

٥٢. في الأصل جات.

[الكراس الخامس] [80] فيه: كتب عرض لحضرة سارى العسكر مضمونه: انه قد برز أمر بالختم على أماكن الفارين، وذكرتم ان الذاهبين لمعاشهم لبلاد الأرياف خارجون عن هذا الأمر وقد وقع خلط من المفتشين بسبب أغراض فاسدة، حتى استغاثت اهل البلد بديوانكم في رفع هذا الأمر المأخوذ به الخالص والمذنب، لان من الغائبين ناس بالأرياف لتحصيل معايشهم، وصنف ثانى مع الفارين قواسة وخلافهم لتحصيل اقواتهم، وصنف نساء ارامل قد صالحن على بيوتهن بفرمانات فى أيديهم، وصنف رابع فارين من الفردة لفقرهم وخوفهم من الحبس والعقاب. نشفع عندكم ترحموا رعاياكم، وتعمرون مملكتكم، وتميزون فى أوامركم المذنب من الخالص فإن فى ذلك عمار للبلد. هذا معنى ما كتب فى شأن ذلك على طريق الاختصار.

فيه: [81] كتب عرض لسارى العسكر من محفل الديوان مضمونه: ان بعض أناس مقيمون فى البلد ولهم حصص التزام، ليس لهم معايش غيرها. فلما ضاقت أقواتهم حضروا إلى ديوانكم يستغيثون به لتقوتهم وعيالهم بالإذن بالإفراج عن حصصهم، وتقيدوا اناساً من طرف الجمهور وارباب الاقلام بمصر يفرجوا لمستحق الإفراج الذى ضاق به الحال، ويدفعون الحلوان كما تامرون، فإن فى ذلك رحمة بالرعايا وأنتم تحبون راحتهم، هذا معنى ما كتب.

فيه: حضر النسوة اللاتى حضرن فى الديوان السابق والتمسن كتابة عرض فى شأن أمتعة مصطفى جلبى السنارى، فكتب لهن عرض خطابا لحضرة سارى العسكر مضمونه: حضر إلى ديوانكم مصطفى جلبى وحريمه، وكان غائباً فى كوم السمن فى طرف القبط [82] لجمع مال الجمهور، فنقل عنه أنه فر إلى الشام. فحضر إلى قائم مقام وأثبت أنه فى خدمتكم، فاعطاه فرمانا بالنزول إلى البلد التى كان فيها. وقد ختم المفتشون على بيته بسبب الفتنة التى ظهر كذبها. نشفع عندكم تطلقوا له متاعه فإنه مضبوط فى بيت المال بقائمة على حدته، وقد كان فى بيته أمتعة لبيت جماعة منا.و شفعت الست نفيسة فى الإفراج عنهم، فافرجوا لها ولم يفرجوا عن

متاع هذا الرجل. وتخبركم ان في متاع مصطفى جلبي زردية من ذخائر[٥٣] اسباد زوجته لا يعلم بها الرجل، على أنها ليست آلة قتل إنما تلبس صونا من الضرب. ترحموه وترحموا نسائه[٥٤]، يرحمكم الله تعالى.

فيه: كتبت تذكرة من مشايخ الديوان خطابا للخازندار بسبب المرأة التي قد حضرت في الديوان [83] المتقدم وذكرت أن عليها أربعة ريال من الفردة، وانها توجهت إلى القلق فامتنع عن[٥٥] إطلاق بيتها، فكتب لها تذكرة للخازندار بذلك ليخاطب القبطان.

فيه: كتبت تذكرة خوطب بها ترجمان سارى العسكر بسبب رجل محبوس لعدم قيامه لقائم مقام. انتهى الديوان السادس بحمد الله سبحانه وتعالى.

وفي يوم الأربعاء غرة شهر رجب، أمر بقتل الرجل الزيات الذي نقلت عنه المقالة المتقدمة، وقتل بباب زويلة وحمل ودفن والسلام.

وفي يوم الاربعاء المذكور: توجه الاربعة المأمورون بالتوجه إلى قاضي الإسلام الشيخ احمد العريشي، وكتبت بحضرتهم قائمة بعدد رؤساء المحاكم واتباعهم وقضاة البنادر. وسيأتي بيان ذلك في الديوان الثامن.

٥٣. في الأصل زخاير.

٥٤. في الاصل نساه.

٥٥. في الأصل من.

[84] الديوان السابع

يوم الجمعة ثالث شهر رجب، الموافق لغاية شهر برومير من السنة التاسعة من المشيخة، ابتدأ في الساعة الثالثة من النهار من ذلك اليوم.

فيه: انتدب الشيخ إسماعيل الزرقاني، قاضي الديوان، قائما وقرا القائمة المكتتبة باسماء قضاة البنادر، وسرد عدة من بيده منهم تقرير عن سنة خمسة عشر ومائة والف من الشيخ أحمد العريشي وعدتهم عشرون، ومن ليس بيده منه تقرير أربعة يعلم اسمائهم، وباقي المناصب لا يعلم من هو متعين بهم.

فيه: اخبر الوكيل عن وصول العروض السابقة لبد حضرة سارى العسكر وسيجيب عنهم قريبا. ويمكن ان اجيب عنه بالفم فاقول: لابد من ان يولي قوما [85] من طرفه للنظر في أمر الفارين، فمن خرج للتجارة ونحوها فلا بأس عليه، ومن خرج عن القطر المصري ليلحق بالعثملي لا يكون داخلا في رعيته. هذا معنى ما قاله، واما نظرا إلى الالتزام فهو سيوكل من يباشر ذلك، ويعطى من يراه أهلا للإعطاء، ومن يكون تأخره لعذر واضح. ومن كان لغير عذر فلا يعطى.

فيه: أجيب عن العرض المكتتب في شأن حسن الطويل بأن الأمر على خلاف الانهى، وأن كل واحد من اهل دمياط وأهل مصر اخذ ماأخذه من الأقلام الميرى على انفراده، وان التخليط إنما وقع منهم بعد صدور التبيع لهم، فلا سبيل إلى الرد من قبلنا.

فيه: سأل الوكيل عن قضية رضوان أغا المتقدمة هل وضع الفردة التي كانت مجعولة على البيوت [86] في زمن الجنلار بتوبارته وأخذ فرمانا؟ فإن كان قد أخذ فرمانا[٥٦] فهو تقرير له. فكلف رضوان أفندى إحضار الفرمان الذى اخذه على عهد بتوبارته، فقال احضره في الديوان الآتي إن شاء الله تعالى.

٥٦. في الأصل فرمانا.

فيه: أجاب الوكيل عن قضية زوجة البشيلي بأن سارى العسكر لابد وأن يطلق لها شيئا تتعيش به.

فيه: أعيدت الشفاعة[٥٧] في محمد جلبي القليني، فأجاب الوكيل بأنًا سنفيد بعد ثلاثة أيام من ينظر في أمره، فإن ظهر بريئا[٥٨] اطلق سراحه وإلا فلا.

فيه: حضر الأمير عثمان الورداني وذكر أن له قضية تتعلق بفردة محمولة على قطعة أرض في بلده. وأجيب بأن هذا لا دخل للديوان فيه. [67] انتهى الديوان السابع بحمد الله تعالى وتوفيقه.

وفي يوم السبت رابع شهر رجب، قتل جماعة بالرميلة وغيرها، ونودي عليهم: هذا جزاء من ذكر الفرنسيس والعُثملي.

الديوان الثامن

يوم الإثنين سادس شهر رجب سنة تاريخه، الموافق لثالث فريمير الشهر الثالث من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتدأ في أول الخامسة.

فيه: أمر الشيخ إسماعيل الزرقاني قاضي الديوان بأن ينتدب قائما، وأن يعيد قراءة القائمة المكتتبة في شأن القضاة المتعينون بالتقرير من قبل قاضي القضاة الشيخ أحمد العريشي، فامتثل وقرأ القائمة المعينة بها اسماؤهم فبلغت عدة قضاة البنادر المقررين من قبله اثنين وعشرين نفرا [68] وأربعة يعلم اسمائهم، ولكن ليسوا مقررين من قبله، واثني عشر وظيفة لا يعلم من بها من القضاة.

٥٧. في الأصل الشافعة.

٥٨. في الأصل بريا.

ثم أمر السيد إسماعيل كاتب التاريخ أن ينتدب قائما عن يساره، قائلا ما صورته: قد اتضح لديكم ما مر بيانه، ومما ينهى لحضرة سعادتكم أيدها الله وأيدها، أن حضرة سارى العسكر الكبير قد فوض إليكم النظر في أمر الدين والدنيا، ومن ذلك النظر في أمر قاضي مصر ونوابه وقضاة الثغور بالقطر المصرى، فينبغي تنفيذ الاوامر. وأن تختاروا في هذا المجلس ثلاثة يكون كل منهم عالماً بالاحكام الشرعية، صالحا للنظر في أمور الناس، ليختار منهم فيما بعد ذلك برأيه رجلاً يكون قاضيا على المسلمين تكون الخيرة فيه له على انفراده، وأن يكون ذلك بالقرعة على جارى العادة وأن يبدأ بقرعة قاضي [89] مصر المولى الآن ثم بالاثنين الذين يلونه، ويقع اختياركم عليهما، وأن يضع كل ورقة انتخابه بالدرج الموضوع على هذا الكرسى، وأن يكون ذلك بحضرة الوكيل وأعضاء الديوان الثمانية، ومن يليهم من أربابه خاصة دون غيرهم، عملاً بالإذن الصادر في ذلك كله، وفقكم الله لما به صلاح النظام آمين.

ثم وقعت القرعة سرا على ما هو شرطها المأمور به، فخرجت على كل من العلامة الشيخ احمد العريشى، والسيد محمد افندى البرلى، والعلامة الشيخ حسين المنصورى، وذلك في نهايتها لكونهم اكثر اوراقا[٩٩]. وقد كان خرجت القرعة الاولى مع العريشى الشيخ المنصورى والشيخ البكرى، خرج لكل واحد منهم ورقة واحدة وله ست. وخرج في الثانية مع السيد محمد البرلى والشيخ عبد الرحمن الجبرتى والشيخ المنصورى، خرج لكل واحد [90] منهما ورقة وله ست، والقرعة الثالثة وأُعيدت مرتين فخرج للشيخ المنصورى ست اوراق وللشيخ سليمان ورقة وللجبرتى ورقة واحدة. فثبت أن المختارين للقضاء هم الثلاثة المذكورين أولا على ما هو شرط القرعة عندهم وكتب بذلك تذكرة لحضرة سارى عسكر صورتها: وقع في يوم الإثنين

٩٩. في الاصل اورقا.

المبارك سادس شهر رجب، الموافق لثالث فرومير سنة تسع من المشيخة الفرانساوية، القرعة المستقيمة العادلة بين أعضاء الديوان الخصوصي الثمانية المديرين لغيبة التاسع برشيد، باطلاع قاضي الديوان، ومؤرخ سلسلة التواريخ، والمسجل، مع مباشرة ناظر سياسة الأحكام بمصر الكمساري فوريه امتثالاً لأمر حضرة سارى العسكر دام بقاه [91]، فإنه أمر بانتخاب ثلاثة من أعيان العلماء الأفاضل العارفين بالأحكام الشرعية ليختار منهم واحدا يكون قاضيا على الإقليم المصري فوقعت القرعة على ثلاثة، وقد بينا أسماؤهم فيه، وتمت الجلسة في ذلك اليوم على ذلك. انتهى الديوان الثامن والحمد لله وحده.

وفي ثامن رجب قتل غلام وجارية، بباب الشعرية، ونودي عليهما في الأسواق: هذا جزاء[٦٠] من خان وغش وسعى فسادا.

الديوان التاسع

يوم الخميس تاسع شهر رجب سنة خمسة عشر ومائتين وألف، الموافق لسادس فريمير من السنة التاسعة، ابتدأ في أول الرابعة من اليوم المذكور.

فيه: انتدب رفاييل قائما قائلا ما صورته: أن [92] القبطان الموكل على المشورة الحربية حرر لفوريه، يعني وكيل الديوان، بما يأتي بيانه في شأن الجارية والغلام المقتولين بالأمس، وهو أن غلاما اسمه علي كان يخدم فرنساويا يقال له كولا، سن ذلك الغلام خمسة عشر سنة، أبوه علي ياسين، مولده بالفيوم، وغلاما آخر اسمه محمد ترك ابن محلب، أمه يقال لها فاطمة، أعور العين اليمنى مولده بالجيزة، سنُّه عشرون سنة ترجمان كوله المذكور، وجارية سوداء عمرها عشرون سنة اسمها زينب أبوها

٦٠. في الأصل جرا.

لوكه[٦١] وأمها فاطمة، سمُّوا فرنساويا. وقد اشترك علي وفاطمة الجارية في ذلك وظهرت براءة[٦٢] محمد ترك المذكور، فقتل علي وفاطمة الجارية المذكورين، وأراد سارى العسكر إعلامكم.

فيه: أجيب عن الفرمان المكتتب في شأن إبراهيم [93] مرقص بسبب البركتين بأنه يعطي ذلك وكذا من يكون نظيره. وعن جوهر القواس بأن ترد له حوائجه. ولم يكتب لجوهر هذا فيما تقدم من الدواوين عرض، ولعله كتبه خارجا وقدمه. وعن عرض الأمير عبدالله بطلب الإفراج عن حصته والمواعيد مضوا، وإنه لا يصير إفراج، وأنه باق عند حضرة الخزاندار ثلاثة عروض لم يحضروا أصحابهم ليعرفوه عنهم. هذه هي الأحكام الصادرة. فأجابه الشيخ المهدي عن قوله أن سارى العسكر لم يأذن في الإفراج: بأن هذا مناف لما وقر في صدور العامة من الفرح، حيث قلتم سابقاً أن حضرة سارى العسكر سيفيد من ينظر في ذلك. فأجابه الوكيل بأن الأقسام الثلاثة: أحدهم تأخر عن إفراج [94] حصته إلى هذا الوقت لا لعجز، والثاني رجل يكون محبا للفرنسيس، والثالث رجل يكون من أهل الاعتبار ولا شئ له، فيعطي للقسمين الآخرين ما يتعيشون به، ومن يكون فقيرا. وسيبرز ذلك على وجه ومدبر الحدود العام لاعتراض عليه لجريانه على قاعدتهم. فأجابه الشيخ المهدي: بأن الرحمة توجب العطف، فينبغي أن يعطى كل محتاج ليتحبب بهذا الإعطاء إلى الفرنسيس. فقال له الوكيل: إن محبة الرعية لا يعظم عليها ثمن، ولو بذل لهم ملكهم ما في يده ليحبوته لكان قليلاً.

فيه قال الوكيل: أن سارى العسكر لم ينتخب واحدا من القضاة الثلاث، وفي الجلسة الثانية، يخبركم بمن ينتخبه منهم إن شاء الله تعالى.

[95] فيه: أجيب عن الفرمان الذي توجه لسارى عسكر في شأن زوجة البشتيلي بفرمان مضمونه: من سياسة أملاك الجمهور، والمقررة باسم المشيخة الفرنساوية، بموجب

٦١. قرابة لرجيمية. ٦٢. في الأصل براه.

قرار أوامر مدبر الحدود العام والصراف العام القائم على تدبير مداخل الخزنة العامرة على الإطلاق، وذلك في غرة شهر فريمير سنة تسع، والمقرر التصرف به على الخصوص، مما صدر محررا من قبل جناب سارى العسكر العام على موجب التاريخ المشار إليه اعلاه حسب ما يأتي ذكره وبيانه، فقد وهب للشريفة خديجة المترملة عن المتوفى مصطفى البشتيلي زوجها، وللحاج عبدالله ومحمد أولاد اخ البشتيلي المذكور كلاهما، على جهة الإنعام مجردا وبسيطا ليكون ذلك ملكا تاما يحوزه المذكورون [96] ومن كان لهم تعلق في ذلك. وهو الغيط المعروف بغيط البشتيلي الكائن بناحية بشتيل من إقليم الجيزة، الذى كان قبل تاريخه التزام مصطفى البشتيلي المذكور، وذلك على شرط ان الغيط المذكور يتحمل ما عليه أن يدفعه من المال بمثل ما هو مقرر على كامل اراضى ناحية بشتيل حيث يوجد. وبمثل ذلك وهب جنابه على سبيل الإنعام المجرد الخالص ستة ابقار موجودة وقتئذ بالغيط المذكور، تعلق فلاحة الغيط المشار إليه. ولما قصد جنابه واراد أن يهب الالتزام المشار إليه - وهو الغيط المعروف بغيط البشتيلي - مع الستة ابقار الموجودة هناك للأرملة المتقدم ذكرها ولاولاد اخ البشتيلي المذكور حصصاً متعادلة، حتى أن المذكورين وورثاهم ومن كان له تعلق معهم مباح لهم أن يلتزموا ما ذكر [97] على جهة التوزيع، وأن يكون لهم حق التصرف من وقت برزت حجة هذه الهبة، وتقررت من قبل الموكلين على الإفراج. صح ذلك، وجرى تحريرا بمصر القاهرة في اثنين شهر فريمير سنة تسع للمشيخة الفرنساوية، هذه الفاظه من غير تصرف فيها بالحرف الواحد، وكتب تحته مدبر املاك الجمهور شنانيله، وكتب ايضاً تحته ثبت وتقرر من قبل مدبر حدود العام الصراف العام على مداخل الخزنة العامرة استوفوا.

فيه: حضر رجل مراكبي وكتب له عرض مضمونه: حضر لديوانكم رجل فقير اسمه على المنوفي له مركب في سد الجسر لا يملك غيرها مجعول له في كل شهر خمسمائة نصف، وهى لا تفي بمعاشه. فالمرجو إطلاق مركبه واخذ مركب بدلها من مراكب المماليك، أو الزيادة له في الأجرة ليدعوا لكم. هذا حاصل ما كتب له.

[98] فيه: أجيب عن قضية السيد إبراهيم البلقسي مع كتوره، بأن هذا أمر مرجعه الشرع. وقد تقدم هذا الجواب في غير هذا الديوان، ثم كتب في شأنه تذكرة خطابا للجنلار رينه حاكم ولاية الشرقية، التمس كتابتها الشيخ البكري مضمونها: بعد الدعاء نخبركم من قضية أهل ناحية مرصفة المدعين على ناحية أهل بفلس، فإنه قد برز أمر من حضرة سارى العسكر بأن كل مدعى يدعي على غريمه شيئا فليتوجه[٦٣] إلى القاضي حاكم الشريعة، فإن لم ينصفه، فليأتي الديوان، فلتأمروهم بترافعوا إلى الشرع الشريف.

فيه: حضر من الوجاقلية يوسف باش جاويش، ومحمد أفندي كاتب كبير، وعلى أغا باش جاويش شراكسة، ومصطفى أغا ابطال، ومصطفى كتخدا الرزاز [99]، وذكروا أنهم تعهدوا بباقي الفردة المطلوبة من طائفة الملتزمين وقدرها خمسة وعشرون ألف ريال، وقد استدانوا بُنا بخمسة وثلاثين ألف ريال ليوفوا ما عليهم من الفردة. وأنهم يطالبون الفلاحين ليوفوا ما عليهم من الديون فيمتنعون من أداء الأموال متعللين بأن الجمهور الفرنساوي حرج عليهم ومنعهم من أن يدفعوا للملتزمين شيئا. فأمر الوكيل بكتابة عرض لساري العسكر في ذلك. مضمونه: بعد الصدر، أنه حضر إلى ديوانكم أعيان الوجاقات وشكوا من تعطيل الفلاحين أموال الملتزمين المقروحة حصصهم. والحال أن الملتزمين عليهم ديون الفردة المتعلقة بالالتزام ولا شئ في يدهم يوفون منه، وكلما طلبوا من الفلاحين شيئا من سنة خمسة عشر يتعللون بأن الجمهور أمر بعدم دفع شئ مع [الكراس السادس] [100] أن ذلك خاص ببلاد المماليك، فأخذ الفلاحون هذا الأمر على العموم. المرجوا من مراحمكم تبرزوا أوامر إلى فلاحين الرعايا يدفعوا لملتزميهم سنة خمسة عشر، لأجل ما يوفوا ديونهم. هذا حاصل ما كتب.

٦٣. في الأصل فاليتوجه

فيه: حضر بشير أغا ناظر وقف يزبك وذكر أن بيده عرضا من سارى العسكر كلهبر بالإفراج عن بركة الأزبكية الجارية في وقفهم. وأن الفرنساوية الآن يعارضونه في ذلك متعللين بأن بيوتهم عليها، فيأخذون الأرض كما أخذوا البيوت. فأمر الوكيل بكتابة عرض له في شأن ذلك. مضمونه: خطابا لسارى العسكر بعد الصدر، نخبركم أن بركة الأزبكية موقوفة على مسجدين ناظرهما بشير أغا بيده إفراج من أسلافكم عن البركة [101] المذكورة. والآن أخذ سمكها، والفرنساوية ينازعون الناظر في أرضها وأنتم تحبون العمار، تأمروهم يُسلمون له أخذ الأجرة والسمك، لينتفع بذلك الفقراء من المستحقين، هذا ما كتب مع بعض اختصار.

فيه: كتب تذكرة خطابا لقائم مقام مضمونها: حضرت إلى الديوان أم محمد النمرسى المحبوس مع أبو العلا وهما الاثنان الذين كان حملهم الفرنساوى أخشاباً منهوبة، وأطلقتم الفرنساوى الناهب ولم تطلقوا الشيالين المغصوبين، المرجوا من مراحمكم إطلاقهما.

فيه: حضر احمد جوربجي جمليان وذكر أنه كان غائباً بالريف من نحو أربعة اشهر وقد وضع ما على بيته من القردة بيد حسن كتخدا أمين الاحتساب. [102] وأن القبطان قد ختم على بيته، ثم أخذ ما فيه. فأمر الوكيل أن يكتب له عرض في الديوان الآتى.

فيه: حضر الأمير احمد معتوق المرحوم حسن افندى الغربية وبيده عرض مكتتب خارج الديوان مضمونه: أن بناحية أدبيج بالمنوفية دار وسية قد هدمها الفرنسيس، والآن حضروا لأخذ أخشابها. والمرجو من مراحمكم منعهم من ذلك. هذا حاصله باختصار، وكتب عليه رئيس الديوان قد اطلعنا على هذا العرض فوجدنا مضمونه صحيحا، امضوا له تشفع عندكم. هذا آخر ما تحرر في هذا الديوان، انتهى الديوان التاسع بحمد الله تعالى وعونه.

وفى يوم الجمعة عاشر شهر رجب، الموافق لسابع فريمير من السنة التاسعة بمنزل الوكيل. كُتب عرض خطابا [103] لحضرة سارى عسكر مضمونه أن الداعى المحب الأعظم الشيخ موسى السرسى أحد أعضاء الديوان بمصر، قد اعتنى لنفسه بمحل بمسكنه، وقد جاملته زوجة إبراهيم الرزاز بمحلها إلى ان يتهيأ له ما يليق لسكنه بنظركم. وقد دفعت في فردة البيوت خمسين ريالاً فرانسه استدانتهم، والموكلون بذلك يكلفونها فوق ذلك، والمرجو أن تأمروهم بتجاوزون عن ذلك. هذا معناه وكتب تحته اسمه، وختمه بختمه.

الديوان العاشر

يوم الاحد[٦٤] اثنى عشر رجب سنة خمسة وعشر ومائتين والف، الموافق لتاسع لشهر فريمير الثالث من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتدأ فى أول الرابعة من ذلك اليوم بعد تكامل أعضائه.

[104] فيه: حضر جواب من حضرة سارى العسكر خطابا لحضرة أرباب الديوان مضمونه: بعد السلام، نعرفكم أن حضرة سارى العسكر الكبير على موجب طلب العرض حال من عيال المرحوم عمر اغا ومن الست زينب زوجة المرحوم سليمان جوربجى جدك، وعلى موجب تحرير دعوتهم من عندنا، أمرت ان يستعوض إلى عيال المرحوم عمر اغا من بيوت الجمهور عوضا عن بيوت المذكورين الذين انهدوا لأجل التوسيع لكم، وهذه منفعة إلى العامة. وأيضاً أمرت أن يعوض إلى الست زينب حبوب عوض الذى اخذوه الفرنساوية من ناحية طنطا حين ما عصيت بسبب نفاق المشايخ، ولزم أن الفرنساوية يضربوها[٦٥]. وهذه الأوامر لم تصدر على رضى عرض

٦٤. فى الأصل الحد، ومشير إليها بعد ذلك الاحد. ٦٥. يقصد مدينة طنطا.

حالات المتقدمة من الديوان، لكن نخبركم [105] عنهم لاجل تعرفوا، وتعرفوا الرعايا أن حضرة سارى العسكر الكبير لم يعط إهمال في العدل حين ما يطلب منه شئ ويكون حقا. انتهى بحروفه والفاظه.

فيه: ذكر الشيخ المهدى: انه كان بالامس بمنزل سارى العسكر رينه مع السيد إبراهيم البلقسي، وكلم سارى العسكر المذكور السيد إبراهيم المذكور فيما يدعيه اهل مرصفه عليه. فذكر أنها تهمة باطلة لعداوة سابقة، لكونه اعان جنلارا ضرب مرصفه سابقا، فبقى ذلك في نفوس اهلها إلى الآن. وانحط الامر على ان يحضر هو وخصمه إليه في غد – يعنى به هذا اليوم – هذا حاصل ماذكره. فذكر الشيخ البكرى انه بلغه ان الجنلار المذكور يريد إرسالهم [إلى] الشرع أو الديوان أو إلى الشيخ الشرقاوى، فقال الوكيل: ينبغى ان يتوجهوا للشرع [106] أو يحضرون إلى الديوان، ولا يتوجهون إلى بيت الشيخ الشرقاوى.

فيه: كتب عرض بسبب دعوة احمد اغا القرنفيلي الموعود بكتابته له في آخر الديوان التاسع مضمونه: خطابا لحضرة سارى العسكر بعد الدعاء، نخبركم انه حضر إلى ديوانكم الأمير احمد القرنفيلي، رجل وجقلى جمليان سافر إلى بلد تعلق الامير يوسف باش جاويش الجملية تسمى نمرو بالغربية قائم مقام عليها. وقبل نزوله غلق فردة الوجاق الذى عليه واخذ ورقة خلاص وورقة إذن من قائم مقام بالسفر. ولما غاب ضبطو[ا] بيته ومتاعه من جملة متاع الغائبين في مكان وحده، والمفتشون متوقفون على إذنكم. المرجوا من مراحمكم تامروا بالإفراج عن متاعة لعدم ذنبه، فقد غلق ما عليه واستاذن في النزول.

[107] فيه: كتب عرض خطابا لحضرة سارى عسكر مضمونه: حضر إلى ديوانكم الذمى يوسف ابن الخواجا نعمه زكار، كان ابوه من اعيان الخواجات الشوام. دفع ابوه قبل موته في المائة ألف ريال التي جاءت على الشوام في دخول سارى العسكر بانوبارته الفين وسبعمائة ريال فرانسه. وهذا القدر المذكور استغرق أكثر ما كان

بيديه ثم مات، وترك ولده يوسف المذكور. وقد ذهب له بعض امتعة ببولاق وبعض غرائم للعشملى، وقد امر سارى العسكر بنوبارته أن الشوام يعوضوهم فى المائة الف ريال فرانسه شيئا، فاستعوض بعض الناس منهم والبعض لم يعوض. فلما ضاق معاشه استشفع بديوانكم لتعوضوه شيئا عوضهم، أو تنعموا عليه لاجل قوته. هذا حاصل ما كتب، وبعضه كتب بمعناه.

[١٠٨] فيه: حضر إلى الديوان رجل اسمه الشيمى البصلى، وذكر أن له عند جرجس الجيعه الغائب عن هذا المجلس ثمن عصفر ثمانمائة وستون ريالا معاملة، ويريد إحضاره ليخلص منه ذلك القدر. فعند ذلك قام الخواجا حنا مسره، المتقيد بالديوان، واخبر انه حين كان كاتبا بمحكمة التجار عام أول حضر هذا الرجل وثبت دينه حين ذاك، ولكن كان على جرجس المذكور ديون كثيرة حضر أربابها وقيد كل دينه بسجل محكمة التجار المذكورة. واخبر ايضاً ان ما بيده لا يفى بما عليه وأوقف الأمر، هذا ما أعلمه، انتهى كلام حنا. فاجاب العلامة الشيخ مصطفى الصاوى: بان الشرع فى هذه المسألة حضور أرباب الديون وإثبات ديونهم، ثم ينظر فى متاع الرجل ويوزع على ارباب [١٠٩] الديون. فامر الوكيل بإحضار الخصم فى الديوان الآتى، والنظر فى هذه الحادثة وإجرائها على القواعد الشرعية.

فيه: حضر الأمير عثمان اغا معتوق حسن اغا الوكيل، وذكر ان ببولاق وكالة بخط الخطيرى جارية فى وقفهم، وان الفرنساوية قد ضبطوها. فساله الوكيل عن سبب وضع يد الفرنساوية عليها، فقال كلاما طويلاً حاصله: انه جاءه[٦٦] بواب الوكالة فاخبره بذلك، فتوجه إلى الستوبان شنانيله، الموكل على املاك الجمهور، وخاطبه فى شأنها فقال: قد ضبطها بإذن الخزاندار، فانني بعرض من سارى العسكر برفع يدى عنها. فبحث معه الوكيل قائلا: هل كان عليها فردة فلم توفها؟ فقال: لم اخاطب فى

٦٦- فى الاصل جاه.

شان فردة عليها، وكان عليها ناظر غيرى. فقال العلامة المهدى كلاما [110] حاصله: أن سارى العسكر بانوبارته حين أمر بالفردة رفع عن الفقراء وأطراف الحارات، وبولاق من أطراف الحارات. فقال له الوكيل: هل وقع ذلك بكتابة فاذكرها لسارى العسكر؟ فقال له الشيخ المهدى: إنه عفو سكوتى مفهوم من عدم تعرض الموكلين لأطراف الحارات، ولا أدرى أمر ذلك بكتابة أم بدونها. وقال العلامة الشيخ سليمان الفيومى: أن حضرة سارى العسكر بنوبارته قد أمن المقيمين معه بمصر وإقطاعها على أملاكهم وأموالهم وعيالهم بموجب فرمان. فقال الوكيل: لابد من سبب يحال عليه هذا الحجر من كونه كان واضعاً يده عليها أحد المماليك، أو وقع فيها حرب أو نحو ذلك، وإلا لزم أن يضع الفرنساوية يدهم على جميع مصر. فلابد من تحرير هذا الأمر فلتبحث[٦٧] عنه قبل [111] تقديم العرض، ولتعد إلينا في الديوان الآتى للنظر فى هذا الامر بعد تحريره وتدقيق النظر فيه.

فيه: قال رفاييل على لسان الوكيل: ينبغى لاهل الديوان البحث عن القضايا[٦٨] فإن حضرة سارى العسكر يؤاخذ بالتساهل فيها، وينتقد عليكم ما تقدم فى قضية المرأة التى ذكرت سابقاً أن بيتها قد ضبط لكونها قد تاخر عليها من فردته أربعة ريال مع أن زوجها من الفارين، فلم لم تفحصوا؟ فأجابه الشيخ الفيومى: بانه لا مؤاخذة علينا، فإن الأمتعة التى سألنا رفع يد القبطان عنها امتعة المراة لا أمتعة زوجها الغائب. فأجابه رفاييل على لسان الوكيل: نعم إن المراة معذورة من وجه غير معذورة من آخر، من حيث تدليسها وإخبارها بغير الصدق: ثم قال [112] رفاييل: ينبغى تحرير الامر قبل تقديم العروض. فقال له الشيخ المهدى: إن الشفقة على الرعية تعين قضاء حوائجهم لتنجذب قلوبهم إلى الفرنسيس. فقال الوكيل: نعم إن الديوان موضوع للرحمة، فعلى المتعينين به إيضاح ما يقتضيها ويوجبها.

٦٧. في الأصل فالتبحث.

٦٨. في الأصل القضايه.

فيه: حضر خليل جلبى ابو كلس وأعيدت دعوته من قبل العرض الذى كتب فى شأنه بسبب حصته وشركائه بأبى كلس. فقال الوكيل: لا يمكن استخلاصها له إلا بعد إثباته بالبينة أنه كان يريد استخلاصها. فقيل له: قد شهدت البينة بذلك فيما تقدم. فقال: ينبغى ان يحرر الامر وتشهد البينة ثانيا بأخذ مصطفى أغا الأربعمائة ريال، وأنه كان يريد خلاصها. فشهد كل من العلامة الشيخ المهدى، والأمير على اختيار جراكسة، والحاج إسماعيل النقلى [113] اختيار جاويشان. وقال خليل جلبى: أن السيد على كاتب مصطفى اغا قد حرر لحضرتكم ورقة شهادة بذلك، لضعفه عن المجئ لكونه مريضا. فقال الوكيل: يضع كل شاهد اسمه على ورقة وختمه فيها، ثم تقدم تلك الورقة مع العرض فى الديوان الآتى. فكتبت ورقة وضع الشهود الثلاث اسماؤهم وختومهم عليها، وتسلمها خليل جلبى ليختم عليها السيد على المريض الغائب عن هذا المجلس. صورة ما كتب فيها: شهد عندنا فى الديوان الحاج إسماعيل النقلى اختيار جاويشان وجقلى بأنه سلم إلى مصطفى اغا آغات مستحفظان كان مائتى ريال ثنتان من أجل حلوان اربعة قراريط ونصف بناحية ابو كلس، ليفرج الاغا من الديوان للجارية وباقى الورثة. شهد بذلك إسماعيل النقلى، وكتب فيها: حضر إلى الديوان الأمير على اختيار جراكسة [114] وشهد على إقرار مصطفى اغا بأن المائتين ريال أخذهم من الجارية وبقية الورثة ليحلون بهم على خلاص الحصة، شهد به الفقير على اغا. وصورة ما شهد به السيد على فى التذكرة السابقة: شهد كاتبه السيد على بأن المائتين ريال الأولى على يدنا، والمائتين ريال الثانية على يد الشيخ المهدى، أخذهم الاغا ليحلون بالأربعمائة ريال على الحصة للجارية والورثة. وكتبت هذه العبارة أيضا بالورقة المكتتبة من الديوان وأرسلت له ليختم عليها كما تقدم، وشهد على ذلك العلامة الشيخ المهدى. وكان هو الواسطة فى رحمة الورثة عند الأغا، وشهدنا بحلوان مائتين ريال ثانية بشهادة الشيخ المهدى، وأقر بالمائتى ريال الأولى للشيخ المهدى وغيره، وكتب فى أخر الورقة: هذا ما وقع بالديوان.

[115] فيه: ذكر الشيخ البكرى ان غلاماً اسمه أحمد قاصرا ابن المرحوم الشيخ أحمد الدمسيسي، له على رجل اسمه إبراهيم جوربجي مشهدى مائة وخمسة وثمانون ريالا دفعتهم امه بطريق وصايتها عليه لإبراهيم جوربجي عن قيمة بن، وارتهن عندها قرص جواهر، ويريد ان يأخذ قرصه ليبيعه ويوفي القاصر دينه. فقال الوكيل: ينبغى ان يوفى هذا لمحكمة المتجر. فتكلم على باش جاويش جراكسة فى إنظار الرجل المدين عشرة ايام، فانظره الوكيل بشرط انه إن لم يوف فى المدة المذكورة الزم ببيع القرص، ودفع المبلغ لولى القاصر.

فيه: حضرت امرأة وذكرت ان الشيخ البكرى كان يسكن بيتها ثم خرج منه وأسلمه إلى الفرنسيس. فاستفسر منه، فقال: إنى حين أخذت الفرانساوية [116] بيتي اسكنونى فى هذا البيت ثم خرجت منه، فجاءت[٦٩] وارجعتنى إليه، ثم أعطيت مكانا بغيط العدة فخرجت منه وسكنه الفرنساوية. فإن أرادوا اعطوها البيت. فقال الوكيل لها: نعوضك غيره. فقالت: لا اخذ إلا بيتي. فقال: تعودى فى الديوان الآتى.

فيه: ورد فرمان من حضرة سارى العسكر بالفرنساوى مضمونه: ان مراده يعطى امراً فى خلاص دعوة سكان ناحية بيا[٧٠] حسب العرض الذى حضر لنا، هذا معناه بالعربية. ولم يتقدم هذا العرض من الديوان فلعله قدم له من غيره. انتهى الديوان العاشر على ما تقدم شرحه وبيانه.

وفى يوم الثلاثاء رابع عشر شهر رجب سنة تاريخه، حضر إلى منزل الوكيل الجماعة الشوام وترجوا عنده أن يكلم سارى [117] العسكر أن يعوض لهم شيئا بدلاً عما اخذه منهم فى السفلة التى قدرها خمسمائة الف افرنك، وكان قد وعدهم أن يعوضهم عن ذلك شيئا.

فيه: دعى الجنلار بليار علماء العصر والتجار إلى منزله، فتوجهوا إليه وأحضر لهم مائدة وأكرمهم.

٦٩- فى الأصل فجات.

٧٠- فى الأصل بيه.

الديوان الحادى عشر

يوم الأربعاء المبارك خمسة عشر شهر رجب سنة تاريخه، الموافق لثانى عشر فريمير الثالث من السنة التاسعة من المشيخة، ابتدا فى أول الخامسة. فيه: حضر الأمير عثمان تابع حسن اغا الوكيل، وقال: قبل مجئ الكمسارى أريد إبقاء دعوة الوكالة ببولاق إلى الديوان المقبل، إلى أن أتى بفرمان حضرة سارى العسكر بنوبارته الذى كتب فى شان دفع الفردة، لإنه لم يتهيا لى إحضاره ثم انصرف.

[118] فيه: كتب عرض خطابا لحضرة سارى العسكر بليار: نخبركم ان حضرة سارى العسكر الكبير سلفكم بونابارته أمر القلقات ومشايخ الحارات بانهم ينادوا على أصحاب البيوت والدكاكين فى جميع شوارع مصر وازقتها يعلقوا طربات كل طربة أربعة قناديل، وبين كل واحدة والأخرى ثلاثون ذراعا بذراع المهندز. وذلك منه تدبير عظيم فى حصول النور للمارين وشفقة على الفقراء والمساكين فى اشتراكهم فى تلك الطربة. وأمر أن تكون الطربة فى وسط السكة لتضئ على الجانبين وعلق الحكم فى ذلك للديوان. وكل من تخلف احضروه وامروه بالامتثال واخرجها عن يد القلقات خوفا من البلص والظلمة من الحكام واتباعهم، وذلك منه رحمة [119] بأهل البلد. فأنتم تبرزوا[ا] الأمر من جنابكم للبلد جميعاً يمشون على هذه الطريقة التى امر بها سلفكم إصلاحا للبلد، دمتم بخير.

فيه: حضرت زوجة المرحوم الامير أيوب المتوفى بالحجاز سنة صالح بيك وذكرت أن الفرنساوية دخلوا منزلها وانزلوا بعض متاع من متاعها إلى الحوش، وتريد رفع يدهم عن ذلك. فأجابها الوكيل بقوله: إن شاء الله ندبر هذا الأمر فلا ترفعى شيئا مما انزلوه، وارجعى منزلكى ثم عودى فى وقت آخر، حتى أراجع الخازندار.

فيه: حضر رجل فرنساوى ومعه رجل نصرانى وأبرز من يده تمسكا مكتتبا على النصرانى بمبلغ قدره ثلاثة آلاف ريال فرانسه [120] وثمانمائة ريال وسبعة وعشرين

ريال واثنى عشر نصفا فضة. وقرئ التمسك المذكور بالمجلس فدل مضمونه على ما ذكر وصورته: المطلوب إلى سلطان بايه الفرنساوي في مشترى قطن وكتان وسمسم ثلاثة آلاف ريال فرانسه وثمانمائة ريال وسبعة وعشرين ريالا واثني عشر نصفا فضة، حكم تحريرا لحساب يوم تاريخه، يوم السبت سبعة وعشرين شهر صفر سنة خمسة عشر ومائتين وألف، والربح عن المائة ريال ريالين إلى مدة ستين يوم، وتاريخه إلى غاية ثمانية وعشرين شهر ربيع الآخر يقوم كاتبه بدفع المبلغ المذكور للسلطان باى بديوان ثغر دمياط. وأن الفرانسة المذكورة سعر مائة نصف وخمسة وخمسون نصفا فضة. تحريرا في سبعة وعشرين صفر [121] سنة خمسة عشر ومائتين وألف، كاتبه لطف الله جرجس، شهد به سعد إبراهيم الشماع، شهد به سيدروس الشماع.

وأجاب لطف الله جرجس المذكور بالإعتراف وذكر أنه دفع ثمانمائة ريال وخمسة وخمسون ريالاً ولم يبين أنها فرانسه أو معاملة. ولم يجب المدعي باى الفرنساوي بالاعتراف ولا بالجحود، بل أجاب بقوله: أريد أن أوكل وكيلا من طرفي يستلم البضاعة ويبيعها واستوفي حقي وأعطيه ما زاد. وطال الكلام في ذلك بالمجلس، وانحط الامر على أن وكل صاحب الدين، باى الفرنساوى المذكور، وكيلا من طرفه يقال له المعلم يوسف حنحوت النصراني الشامي التاجر بقاسم كتخدا في التوجه مع الرجل النصراني المذكور وكيلا عنه. وان يبيع لطف الله [122] جرجس المدين المذكور سلعته بيده ويستلم ثمن ما يبيعه إلى المعلم يوسف الوكيل المذكور ليسلمه إلى الموكل إلى حين استيفاء[٧١] حقه. وتوافقوا على ذلك بعد قبول الوكيل الوكالة، وعلى أنه إن امتنع من البيع رفع أمره إلى الديوان ليلزمه القاضي ببيع السلعة وتسليم الثمن إلى صاحب الدين المذكور.

٧١ في الأصل استيفا.

فيه: قال الوكيل: أن سارى العسكر يريد أن يوكل وكيلا للنظر في شأن الفارين والغائبين بالأقاليم.

فيه: حضر بشير أغا ناظر وقف يزبك وسأل عن الفرمان الذى كتب له فى شأن بركة الأزبكية. فقال له الوكيل: أن المسجد معطل وسؤالك هذا عنما يخصك أم على جميع الوقف؟ وإذا تعطل المسجد فأين يكون مصرفه؟ فقال: للفقراء وأرباب [123] الوظائف. فقال: ومن يحاسبك؟ فقيل له [من] بعض من حضر: القاضى يحاسب النظار جميعهم سنة بسنة. فقال الوكيل: يحضر دفتر الوقف لننظر إيراده ومصرفه. فقال: أحضره إن شاء الله تعالى في الديوان الثانى، ثم انصرف على ذلك.

فيه قال الوكيل: ينبغى أن تحرر الدعاوى قبل تقديم العروض. فإن الرجل الذى بيده الورقة بالسفر من الجنلار بلبار دس عليكم، فإنها مع كونها بالإذن له في السفر، متقدمة التاريخ. فقال الشيخ المهدى ما معناه: إنَّا لا نترك الفحص، وأما هذه فإنها فرمان إذن بيده، مشمولاً بعلامة سارى العسكر، ولا نعرف أن نقرأ بالفرنساوى حتى نعلم تقدم التاريخ من تأخره.

فيه [124]: حضر النسوة اللاتى كن حضرن في الديوان السابق وتداعينا بسبب بيت مصطفى أغا مع الشيخ البكرى، وذكر أنه لم يعط البيت للفرنساوية كما قلن. فوعدهن الوكيل أن يكلم الخزندار وأمرهن بالانصراف والعود فيما بعد ذلك.

فيه: حضر رجل فلاح وذكر أنه له ولد تربى بإسلامبول، وتعلم اللغة التركية وأنه حلاق، وقد حبس مع من حبس بالقلعة من العثملى. فقال له الوكيل: هل كان ابنك معه سلاح غير آلة الحلاقة؟ فقال: لا أدرى. ثم استفسر منه عن اسمه واسم ابنه. فقال: أنا أحمد الجيزاوى، وابنى محمد المزين. فأجله إلى الديوان الثانى.

فيه: حضر السيد على الشامى شيخ طائفة الدلالين [125] السلاح، وذكر أن مصطفى باشا أخذ منه أمتعة حين كان بمصر زمن العثملى، ولم يدفع له ثمنها. وأن برطلمان جاء أيضا بأمتعة لمصطفى باشا المذكور، وبعد توجه مصطفى باشا بقيت

مصالح الشريف علي ومصالح برطلمان بمنزل سكن مصطفى باشا. فسأل الشريف علي عن مصالحه، فقال له برطلمان: أنا أفصل مصالحي من أمتعتك، ثم أرسلها لك. ثم وضع يده على الجميع وأخذهم، وسوف السيد علي ولم يزل واضعا يده على أمتعته. فقيل له: تأتي ببينة في الديوان الآتي.

فيه: حضر أحمد جوربجي القرنفيلي يلتمس جواب العرض الذي كتب في شأنه، فانظر إلى الديوان الثاني. وذكر له أن الفرمان عند بطرس الترجمان.

[126] فيه: حضر أحمد الجوهري بالصاغة وذكر أن عليه دينا لرجل اسمه أحمد الزمامي سماعا، ويريد أن ينظره إلى زمن يساره. فقال له العلامة الشرقاوي: تثبت إعسارك بين يدي القاضي وهو يأمر الخصم بإنظارك.

فيه كتب عرض لحضرة ساري العسكر مضمونه: نخبركم انه حضر إلى ديوانكم خليل جوربجي البنهاوي، وشكى انهم أخذوا متاعه المفتشين من بيته وهو مسافر في بلده يقبض ماله، وبيده فرمان إذن بالنزول. فلما حضر أطلع فرمانه على الجنلار جلبوا وعلى قبطان الخط، وأعطاه جلبوا تذكرة إلى الخزندار العام بالإفراج عن متاعه وإيضاح عذره، فارتضى حضرة الخزاندار [127] بالتذكرة وأوعده بالإفراج عن متاعه، ولكن طال الميعاد ولم يصله متاعه. نشفع عندكم تأمروا حضرة الخزندار يبرز له متاعه لأن لا ذنب له.

فيه: كتب الشيخ المهدي تذكرة من عنده خطابا إلى الجنلار جلبوا بعد استئذان[٧٢] الوكيل مضمونها: أن شيخ المهندسين الحاج سليمان كان مسافرا ليجمع المهندسين الهاربين من الفرنسة في البلاد، وفي غيبته ضبط حاكم الخط من قبل قبطان خط سكنه، وتوجه المذكور وذكر أنه كان متوجها بسبب جمع المهندسين الفارين من الفرنسة. فكتب القبطان بالإفراج عن مكانه. فطلب الجنلار جليون تذكرة بخط الشيخ المهدي، فكتبت هذه التذكرة.

٧٢. في الأصل استيذان.

فيه [128]: كتب عرض خطابا لحضرة سارى العسكر فى شأن رضوان أفندى المتقدم ذكره فى بعض الدواوين السابقة، بدلاً عن العرض الذى كتب له فى الديوان الخامس، بإذن الوكيل لضياع العرض الذى كتب له سابقا فهو عن ضائع. ونقل بألفاظه وحروفه من سجل أصله بالديوان والتاريخ المسلسل.

فيه: قدمت تذكرة إلى[٧٣] الوكيل من حضرة قاضى القضاة الشيخ أحمد العريشى بيد رجل اسمه خليل العكارى، قام بتأخير النظر فيها إلى منزله.

انتهى الديوان الحادى عشر بحمد الله وعونه.

وفى يوم الخميس سادس عشر رجب سنة تاريخه، الموافق لثالث عشر شهر فريمير من السنة التاسعة فى المشيخة [129]، أمر بكتابة التذكرة التى جاءت من العريشى، وكذلك بتقييد مضمون الحجة التى معها، وذلك بمنزل الوكيل. فأما التذكرة فمضمونها: خطاب لحضرة الوكيل، بعد التحية، نعرفكم أن حامل الأحرف خليل العكارى له زوجة [هى] بنت المرحوم موسى السكرى، فى معلومكم قصته من قبل، أن أخ الزوجة المذكورة فر من الفردة، فدفعت أخته وزوجها ما عليه من الفردة على وظيفة القبانة التى باسمه خاصة لا تعلق لزوجته فيها بوجه. وقد حضر أخوها معها بين يدى العبد الفقير فحكمنا على أخيها بلزوم الفردة عليه لكون الحق فى الوظيفة له، ومنه الذنب بالفرار. وبعد الحكم عليه طلبناه للصلح مع أخته فامتنع، فانظروا برأيكم الحميد وعقلكم السديد، ما يفعل فى هذه القضية، لأن المعتمد [130] عليكم، والمرجع فى مهمات الأمور إليكم، والله يحفظكم.

وأما الحجة فمضمونها: أن المصونة نفيسة المرأة بنت المرحوم موسى السكرى ادعت بمبلغ قدره ستمائة ريال فرانسه دفعتهم فى الفردة المتوجه على أخيها شقيقها مصطفى للجمهور الفرنساوى، بسبب أن له وظيفة قبانة باسمه خاصة. وأنه سئل

٧٣. فى الأصل على.

فجحد بعضه. وأنها كلفت ثبوت دعواها بالبينة العادلة، فاحضرت كلا من السيد محمد عبد اللطيف والشيخ إبراهيم افندى شيخ القبانية، القبانى كلاهما، فشهدا شهادة صحيحة في وجه الخصم بعد ثبوت معرفتها ومعرفة المدعى عليه، بأن كامل مبلغ الستمائة ريال الفرانسة المدعى به دفع بتمامه وكماله في فردة وظيفة القبانة الخاصة بالمدعى عليه المذكور. وأن حين [131] ثبت ذلك بين يديه، امره وحكم عليه بلزوم كامل المبلغ، هذا مضمونها وهي مسطرة من الباب العالى، مؤرخة في خامس عشر شهر جماد آخر خمسة عشر ومائتين وألف، انتهى.

الديوان الثاني عشر

يوم السبت المبارك ثامن عشر شهر رجب سنة تاريخه، الموافق لخامس عشر فريمير الثالث من السنة التاسعة من المشيخة الفرانساوية.

فيه: حضر احمد جلبي وزوجة أيوب كاشف المتوفى بالحجاز والأمير خليل جوربجي ينهاوى، وذكروا[1] ان حضرة سارى العسكر اطلق لهم أمتعتهم، وانهم جاؤا يشكرون صنيعه.

فيه حضر من حضرة استوفوا الخزندار العام جوابا [132] مضمونه: بعد السلام، لا يخفاكم على موجب العرض حالات الذى قدمتموهم إلى حضرة سارى العسكر الكبير من قبل على القبانى ومصطفى جلبي، فامر ان المذكورين لم يكونوا هاربين وثبت ذلك، فامر برجوع كامل ما كان ضبط من تعلقاتهم. المرجوا منكم تعرفوا الرعايا[٧٤] عن هذا العدل لاجل يكثر امانهم إلى حكم الفرنساوية. وعندنا بعض

٧٤. في الأصل للرعاية. وسنوحدها بعد ذلك الرعايا.

عرضحالات ارسلهم لنا حضرة سارى العسكر ومنتظرين حضور أصحابهم لأجل تبحث عن دعوتهم ونطلب أمر حضرته والسلام. فى سبعة عشر رجب سنة خمسة عشر ومائتين وألف، وكتب تحت استوفوا مدير الحدود العام.

فيه: حضر خليل العكارى المتقدم ذكر[ه] وصحبته على شيخ السكرية حالا، وذكر قضية زوجته [133] مع اخيها مصطفى السكرى التى حاصلها أن زوجته دفعت عن اخيها المذكور ستمائة ريال فرانسه، وخرج بذلك حجة من قاضى الإسلام الشيخ العريشى بلزوم كامل المبلغ له، وعرف حضرة الكمسارى عن ذلك، بموجب تذكرة تقدم ذكرها، فأسند الكمسارى النظر في ذلك إلى علماء الديوان، فقالوا ان المسالة[٧٥] خلافية. وقضى من كان شافعياً بعدم اللزوم، ومن كان مالكيا قضى باللزوم إن كانت دفعت ذلك لتحوز له شيئا، ووافقهم على ذلك الحنفية. وقال الوكيل: أنا أقول كلاما لا على سبيل الحكم ولكن على سبيل العادة، أن هذا الغلام لو لم تدفع عنه أخته هذا المبلغ لما استقام له معاش فى مصر. ثم انحط الأمر بعد كلام طويل باتفاق رأى علماء الديوان جميعا على ان تضع الحرمة أخت الغائب [134] المذكور يدها على حصته من المطبخ والبيت ووظيفة القبانة لتستوفى منه من تاريخ وضع يدها. ثم انصرفوا ومعهم مندوب من طرف الديوان، اسمه على المصيلحى، ليخرج الساكن بالمنزل، وتستقل الحرمة بوضع اليد عليه بحكم علماء الديوان.

فيه: حضر يعقوب البصطرمجى وذكر أن له زوجة تدعى حنونه لها أخت تدعى سيدة كان متزوجا بها رجل اسمه أبو فارس فماتت سيدة عن زوجها وأختها المذكورين. وحضروا بين يدى الخواجا يوسف الحموى سابقا فتداعوا لديه ثم وقع التوافق على أن تركة المتوفية مائة ريال مقسومة بين الزوج[٧٦] والأخت، ثم بعد ذلك مطل الزوج الأخت ولم يدفع لها شيئا وتجوه عليها بتقوله القبطان، وأنه يطلب [135] المعونة من

٧٥. فى الأصل المسئلة.

٧٦. فى الاصل الزوجة.

اهل الديوان على استخلاص حق زوجته. فكتب له تذكرة خطابا لنقوله في شأن ذلك مضمونها: بعد التحية إن المطلوب منكم ترسلوا أبو فارس الشامي زوج الحرمة سيدة المتوفية يحضر إلى الديوان[٧٧] يوم الثلاثاء واحد وعشرين رجب قبل الظهر لأجل دعوة ميراث أخت المتوفية، لازم من إرسالكم المذكور لأجل فراغ الدعوة.

فيه: أحضر السيد على الشامي المتقدم ذكره المدعي على برطمان بأنه أخذ متاعه مع ما لبرطلمان المذكور من المتاع كما تقدم شرحه، احضره ذو الفقار كتخدا، وسئل عما يعلمه في شأن ذلك. فأجاب بقوله: إني أعلم أن له فرشا هناك قيمتها إحدى وثلاثون ألف نصف فضة، وأنه بعد توجه مصطفى باشا والخزاندار [136] قلت له: إذهب فأحمل فرشك، ولا ادرى بعد ذلك ما الذى وقع. فقال له الوكيل: هذه ليست بشهادة. ثم انحط الأمر على ان يحضر برطلمان، فإن أقر فذاك، وإلا كلف المدعي البينة.

فيه: حضر حسن الماوردى وذكر أنه له سنة ونصف بميت غمر[٧٨] وأرسل أخذ زوجته بعد أن دفع ما عليه من الفردة، وأن القبطان وضع يده على امتعته وامتعة زوجته. فكتب له عرض مضمونه: حضر إلى ديوانكم العالي حسن الماوردى كان مقيماً بناحية ميت غمر من نحو سنة ونصف لأجل تحصيل المعاش، توجه للناحية المذكورة في زمن سلفكم حضرة سارى العسكر بنوبارته ثم ان نسيبه دفع ما عليه من فردة بيته، وأرسل يطلب زوجته فارسلها له [137]، ثم أن الموكلين بتفتيش البيوت اخذوا متاعه ومتاع زوجته. القصد من مراحمكم تأمروا برجوع متاعه ومتاع زوجته، لأنه لم يكن عليه جنحة تقتضى ذلك، ولم يكن فارا من الفردة، وقد دفعها عنه نسيبه. ارحموه يرحمكم الله تعالى.

٧٧. في الأصل الديبن.

٧٨. في الأصل مايه غمر.

فيه: سئل ماذا تم في مسالة[٧٩] القضاة؟ فقال الوكيل: انه لم يات أمر، ولكنه إذا جاء لعله لا يكون مخالفا لما رأيتموه. انتهى كلام الوكيل في ذلك.

فيه: حضر احمد جوربجي القرنفيلي وزعم انه يريد السفر. فقيل له: شغلك ينقضي ولو غائباً، فوكل من شئت، وسافر إلى حيث شئت.

فيه: ذكر العلامة الشرقاوي ان عبد الرحمن كتخدا [138] قد أوقف على الأزهر رقعة القمح لتنفق في مصالحه. وقد جعل عليها الآن على رجلين كيالين مائة وخمسة وسبعون ريالاً، وإذا وقع ذلك تعطلت مصالح الأزهر، ثم قال المهدي ما معناه: ان ساقية الجامع الازهر يدورها الجزارون اللذين بخط الأزهر على بهائم من عندهم لكونهم محميين ومضافين إلى شيخ الجامع، وحاكمهم الذي يؤدبهم هو جندي المطبخ، وهذه الساقية يشرب الفقراء منها، وانه حيث جعل على الجزارين ما جعل عطلوا امر الساقية، وان حضرة شيخ الجامع توجه إلى حضرة استوفوا فقال له ليس هذا من شغلي. ثم توجه إلى حضرة شيخ البلد فاعطاه ورقة بالفرنساوي، فقال لهما الوكيل: اجلوا الكلام في هذا إلى الجلسة الثانية.

[139] فيه: كتب عرض بسبب أحمد الجيزاوي المتقدم ذكره في الديوان السابق خطابا لسارى العسكر مضمونه: ان حضر لديوانكم العالي الحاج احمد من اهالي ناحية بُهرمس من إقليم الجيزة وأخبرنا ان ولده محمد المزين كان يحلق لجماعة المعثملية في الجيزة، وحين ما اخذوا المعثملية إلى القلعة اخذوه بجملتهم وحبسوا الجميع. نشفع عندكم في الإفراج عنه شفقة على امه وابيه، فانتم أهل عدل ورحمة ترحموهم يرحمكم الله. انتهى الديوان الثاني عشر.

٧٩. في الأصل مسيله.

الديوان الثالث عشر

يوم الثلاثاء حادي عشرين شهر رجب سنة تاريخه، الموافق لثامن عشر فريمير الثالث من السنة التاسعة من المشيخة الفرانساوية ابتدا في آخر الخامسة.

فيه [الكراس الثامن] [140]: حضر خليل العكاري وزوجته نفيسة بنت الشيخ موسى السكري المتقدم ذكرها فامرها الوكيل بالجلوس قائلا: إن جلوس النساء استر لهن. فاقره من حضر. ثم استفسر من زوجها عن سبب حضوره فقال: أن اخا زوجته هنا وانكم امرتوني في الديوان السابق بأن تضع زوجتي يدها على العقار ووظيفة القبانة المتعلقة باخيها مصطفى، حتى تستوفي منها ومن العقار مبلغ السنمائة ريال، وأن ذلك يستدعي طولا وهو ملي. فقال الوكيل: قد ذكر العلماء ان المسألة[٨٠] خلافية، وحكموا بأن تضع يدك على ما ذكر لتستوفي منه، على ما سبق بيانه. فقال خليل المذكور: أن الوظائف لا تليق بالنساء. ثم ساله هل وضع اخوها ما عليه من الفردة بعد الحرب؟ فقال: نعم، وضع ما عليه من فردة متجره في السكر. فقال العلامة الصاوي [١٤١]: ان هذا الرجل وزوجته قد ظلما، فإنه أُخذ وحبس وكلفت زوجته وضع هذا المبلغ المدعي به، ولكن اخاها لا شئ بيده الآن. ثم قال الوكيل لخليل المذكور: هل وضعت فردة عن نفسك؟ فقال: نعم أربعين ريالا مع أهل الترجمة. ثم قال الوكيل: أن الدعوة على الغائب لا تصح، فاستصحب معك مندوبا من طرف الديوان ليحضر خصمك لتتداعى معه. وأرسل معه من يحضره، وتوجه على ذلك.

فيه: حضر يوسف باش جاويش ومصطفى كتخدا الرزاز وعلي كتخدا، ومعهم جماعة من الوجاقلية والتمسوا من الوكيل أن يُطلق لهم حضرة ساري العسكر من البلاد ما يتعيشون به. فقال الوكيل: هؤلاء الجماعة الذين يطلبون ذلك هل افرج منهم أحد عن

٨٠. في الأصل المسيلة.

حصته؟ فقيل له: لا. فقال: وما المانع؟ [142] فقيل له غيبة بعضهم بالصعيد وغيره، وبعضهم كان يأكل بمتاعه، وبعضهم كانت بلده شراقى، فلما عم الرى تعلقوا تخليص حصصهم ليعشوا بها. فقال الوكيل: ان حضرة سارى العسكر اراد مرارا ان يأخذ كل منكم حصته، وعرض ذلك مرارا عليكم، وكان أهل مصر كانوا لا يرضون حكم الفرنساوى. فلهذا المعنى يتوقف، ولكن من حيث انكم رعاياه يرحمكم، وإن لم تكونوا اهلا لذلك لتعديكم بتأخركم بعد ان دعاكم إلى ذلك فلم تجيبوا. فأجابه العلامة الصاوى: بأن قلوب الرعية إنما تجتلب بالرحمة. فقال: نعم. وقال الشيخ سليمان الفيومى: إن الرعية بهذا تنشر لسارى العسكر الوية الشكر. فقال: الوكيل: إن الشكر لا يكون إلا بعد الوقوع. فأجابه العلامة الصاوى بقوله: انه لما كان ذلك محققا نزل منزلة [143] الواقع بالفعل. فقال: وهو كذلك فإن حضرة سارى العسكر بنوبارته لم يرسل كتابا إلا ويوصى سارى العسكر بالرعية خيرا، وهو لا يخالفه، فلتحرروا[81] فى شأن ذلك عرضا، ولتطنبوا فيه ليكون ادعى للرحمة. فكتب فى شأن ذلك عرض. مضمونه: من محفل الديوان العالى نخبركم انه حضر إلى ديوانكم اعيان الوجاقلية ومعهم جماعة من الوجاقات والرعية وبعض حرمات، والجميع لم يفرجوا عن التزامهم. والمانع لهم فى الإفراج لوقت تاريخه ان بعضهم كان غائباً وبعضهم كانت حصته شراقى، وبعضهم المانع له قلة ما فى يده. وقد تشفعوا بحضرة العلماء أرباب الديوان، وحضرة وكيل الديوان انكم تعاملوهم بالرحمة والشفقة والرأفة [144]، وتنزلوا لهم عن شئ من حصصهم يقتاتون منه فإنهم كانوا من اكابر الناس، والآن صاروا فقراء لايملكون شيئا يقتاتون به، وادى بهم الحال إلى السؤال لما فى أيدى الناس، وقد عولوا فى ذلك كله على مراحمكم وشفقتكم والرحمة المعروفة عنكم، معترفين بتقصيرهم وتأخرهم لهذا الوقت ورحمتكم أوسع من تقصيرهم، ارحموهم يرحمكم الله ودمتم بخير والسلام.

٨١. فى الأصل فالتحرروا.

فيه: حضر حسين العجرودي جزار الجامع الأزهر، واعبدت القصة المذكورة في آخر الديوان السابق التي ذكرها العلماء وحاصلها إجمالاً أن جزارين الأزهر من عاداتهم أن يديروا الميضاة للفقراء لينتفعوا بها، وليس عليهم [145] عوائد للحاكم نظير إدارتهم السانية على بهائمهم. فقال الوكيل: إن من قانون الجمهور إبطال الحمايات وأنتم يمكنكم تخاطبوا حضرة سارى العسكر يرتب لها ثورا من عنده يديرها، حيث ابطل الحماية، ثم أمر العجرودي بالانصراف فانصرف.

فيه: كتبت ثلاثة أوراق أحدهم أمر مصطفى السكرى بالحضور لتحرير دعوته مع أخته نفيسة بنت المرحوم موسى السكرى، والثانية أمر للقبطان نقوله بأن يحضر أبو فارس بسبب دعوته مع أخت زوجته المتقدمة، والثالثة أمر ليوسف الحموى بإحضار جرجس الجيعة المتعرض في قضية أبو فارس المذكور، لتحرر الدعوة بينهم على وجه الحق.

فيه: سئل حضرة الوكيل عما تم في أمر القاضي. فقال [146]: لم يأت في شأن ذلك من حضرة سارى العكسر جواب، وسيحرر في ذلك أمرا يعلمكم به إن شاء الله.

فيه: حضر الأمير أحمد معتوق المرحوم حسن افندى الغربية وذكر أنه له حصة في قرية بالمنوفية وأن العسكر اخذوا منها بهائم. فقال له الوكيل: ينبغي أن تتوجه لحضرة سارى العسكر بنفسك وتنهى إليه ذلك.

فيه: حضر عثمان أغا معتوق وكيل دار السعادة وذكر أن بيده من حضرة سارى العسكر بتوبارته فرمان بدفع الفردة على الوكالة الكائنة ببولاق الجارية في وقفهم المتعلقة بالمذكورين. فقال له الوكيل: لابد من سبب يحال عليه وضع يد الجمهور على الوكالة، والكلام في هذا ربما يضر بك وبأهل الديوان، حيث لم يقفوا لذلك [147] على حقيقة. فقال الشيخ البكرى: أنه معذور لكونه لم يكن ناظرا وإنما آل إليه النظر عن قرب. فانتدب يوسف باش جاويش وقال: ربما يكون السبب الذى دعى الفرنساوية إلى وضع يدهم عليها سبق تصرف مصطفى أغا الوكيل الغائب الآن بالأقطار الشامية على توهم أنها خاصة به، وقد وضعوا يدهم على تعلقات المماليك،

وأنا أقول ذلك ظنا لا على سبيل التحقيق. فقال الوكيل: ليأتى بحجة الوقفية فى الديوان الآتى لننظر فيها، وانصرف على ذلك بحضرتكم.

فيه: حضر يوسف الذمي الشامي وذكر ان رجلا من الإسكندرية[٨٢] أرسل له كتابا يعرفه فيه أنه أرسل له صندوقا فيه دخان، وأن الصندوق المذكور دخل الكرنتينة ولم يصله، ثم بعد ذلك حضر [148] صاحبه وأدعى عليه به. فتوجه معه إلى الكرنتينة واستشهد بمن بها فشهدوا انه لم يصله. فقال له الوكيل: هل كنت طلبته انت؟ فقال: لا، وإنما أرسله ابتدا وامرني ببيعه، ولم يصلني. فقال له: انت مدعى عليك، فإذا حضر المدعي وسمعنا كلامه حررنا بينكما في ذلك ما يقتضيه الشرع الشريف. انتهى الديوان الثالث عشر.

وفي بيت الديوان في يوم الخميس ثلاثة وعشرين رجب ورد تذكرة من قاضي القضاة الشيخ أحمد العريشي جوابا عن تذكرة أرسلت له في اليوم السابق صورتها: تهدى إليكم من التحيات أزكاها، ومن التسليمات أعزها وأغلاها حضرة المحب الصادق والخليل الموافق قس البلاغة وسحبان [كذا] الفصاحة ورفاييل ترجمان الديوان المعظم والمجلس المكرم لازال حافلا في ثياب السرور ومتمسكا [149] باطراف الخيور، أما بعد فقد وصل لنا عزيز الكتاب وفهمنا منه مضمون الخطاب وعرفتونا بإعتناء علماء قاسم بيك بما ذكرتوه، فجزاكم الله خيرا لان في هذا الإعتناء إدخال السرور على الناس بما يضبع من التاريخ على المقياس، وهذا أمر فيه شعائر الدين بين المسلمين. وقد أمرنا النقاش أن يكتب ما صورته: احمد ابو الإتقان العريشي قاضي عسكر مصر المحروسة حالا، وتبلغوا منا السلام لحضرة أعز إنسان محبنا رئيس الديوان ومن يحويه مجلسكم السعيد. حرر في اثنين وعشرين رجب، والإمضاء أحمد العريشي قاضي مصر المحروسة حالاً.

٨٢. في الاصل سكندرية.

وفى هذا اليوم أيضا ورد المنشور التى فيه صورة ما كتب على لوح رخام بالمقياس، وذلك من إنشاء الخواجا يوبير والخواجا ميرول الفرانساويين من علماء قاسم بيك ومن تعريب القس رفاييل وصورته: بسم الله الرحمن الرحيم [150] والصلاة والسلام على رسوله الكريم، تاريخ سنة تسعة للمشيخة الفرانساوية، وسنة ألف ومائتين وخمسة عشر للهجرة، ثلاثون شهرا من ابتداء افتتاح مصر من بنوبارته أمير الجيوش، رم منو سارى العسكر العام المقياس، فالنيل وقت الشحاييح فإن قيامه على ثلاثة أذرع وعشرة أصابع، فاليوم القياس من بعد الاستواء من السنة الثامنة وابتدا بالزيادة بمصر فى اليوم السادس عشر من بعد هذا الاستواء بعينه، وعلى ذراعين وثلاثة أصابع على بدن العامود مائة وسبعة أيام من هذا الاستواء، وبدا بالنقصان فى اليوم الرابع عشر بعد المائة من هذا الاستواء أيضا. فالرى عم الأراضى كلها بهذا الفيض الخارج عن المعتاد بأربعة عشر ذراعاً وسبعة عشر إصبعا، الأمل به سنة خير وافر جدا. إعلم أن بدن العامود طوله [151] ستة عشر ذراعا، والذراع من أربعة وخمسين سنتيمت، وهذا ينقسم إلى أربعة وعشرين إصبعا انتهى بحروفه. وقوله سنتيمت كلمة أعجمية معناها أربعة وعشرون إصبعا.

وفى يوم الخميس المذكور ورد إلى منزل الوكيل من حضرة سارى العسكر الكبير فرمانان، مضمون أحدهما: من عبد الله جاك منو سارى عسكر وأمير عام، ومظاهر حكومة دولة الجمهور الفرنساوى بالمشرق حالا ببر مصر، بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله محمد رسول الله. يا أهالي بر مصر القرآن عظيم الشان الذى هو الكتاب المتصل بالحق، وبه نهى عن السرقة بأشد العقوبات فذاك فى كل الولايات الذين بهم حكومة عقلية وناس خايفين من الله، والسارقين هم معذبين بأهيب العذاب. أمس تاريخه صدر منها أمر بتقطيع رقاب على محمد وعلى أحمد وإبراهيم، الذين كانوا من [152] زمان طويل دائرين فى السرقات، فهؤلاء الأشرار كانوا مانعين الاستراحة للخلق، وكانوا مستنظرين أبناء السبيل فى وسط السكك بحرموهم ومرارا كثيرة يقتلوهم.

ومن هذا السبب قد صار يتوجب علينا أن نرفع منهم قدرة الإضرار بالناس، وبما ان كانوا غير مستحقين المعيشة فاعتقبوا بالموت، وكل من يصير مثلهم بالشر فلابد له من عذاب مثيله.

إن دولة الجمهور الفرنساوى وقنصلها الأول بونابارته الذى هو مسمى بسيف الله على لسان كبراء مصر امرونى بالإيقاظ والتقييد الدائم لراحتى، واستراحتكم، فلابد لى إطاعة لاومرامهم. وعلى ان كل أهالى بر مصر يعتدوا [!] ليلاً ونهارا على التوجه فى وسط السكك بلا خوف لهم من التعرية فى الدروب [153] والقتل، كما كان مقدما بمرارا عديدة. فيا اهالى بر مصر انتم بيتوا [!] لى كل من كان شريرا ومخالفا للشريعة وراحتكم، ففى الساعة ادخله التراب. يا أهالى بر مصر اذكروا بما صار بمصر القاهرة وقت محاصرتها الأخيرة، فكانوا الاشرار[٨٢] ينصحوكم بالسوء ويجلبوكم للعصيان فالويل ثم الويل إلى أعدائكم وأعدائنا يجرى دماكم، لكن نحن متقيدين بمنع بلايا مثلها.

أمس تاريخه امرنا بقطع رأس المسمى يوسف السمان بسبب انه جهر بتحريك الاختلال بين أهالى مصر القاهرة، عالما لهم بصوت رفيع ان لا بقى يباع شئ إلى الفرنساوية لأجل أن العثمانلية، يظن باطلة، كانوا واصلين. وإياكم من الناس الطالين لتحريك الاختلال فهم اعداءكم الذين هم مفتشين على جلبكم للعصيان بعدما هم عارفين يقينا [154] أن انتقام الفرنساوية فى تقدير عصيانكم هو قريب مهيب، فيضيعوا اعماركم الوفا ألوف. فلمنع ذلك اعتمدوا نصيحتى انى انا احسن واجل احبابكم. فيا أولادى اوقفوا واقيموا على اشغالكم وتجارتكم، وفلحوا اراضيكم، واجتنبوا نصائح الأشرار. فالحذر ثم الحذر لكل من يسلك مسلك يوسف السمان، فلابد له من الموت والسلام. وحرر فى تسعة وعشرين شهر برومير سنة تسع، الموافق إلى أربعة شهر رجب سنة خمسة عشر ومائتين وألف، خالص الفؤاد عبد الله جاك منو سار عسكر.

٨٢. فى الأصل الاشرة.

الفرمان الثاني: من عبدالله جاك منو سار عسكر العام وامير جيوش الفرنساوية ببر مصر حالا بمقام السر عسكر العام بمصر القاهرة، في خامس عشر شهر فريمير سنة تسع من إقامة دولة الفرنساوية، الموافق [155] لحادي عشرين شهر رجب سنة خمس عشر ومائتين والف، بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله محمد رسول الله. يا اهالي مصر القاهرة وجميع بر مصر قلت لكم بمرات[٨٤] عديدة إنما انا لا أعاقب إلا الأشرار والذين لا خوف لهم من الله ورسوله. قلت لكم ايضا انا اعذب بالموت القتالين والحرمية بما أن مقصودي هو انه ان كلا واحدا منكم يقتدر على الإقامة باشغاله وتجارته ببر مصر بلا خوف من القتل والسلب.

فاقول لكم مرة ثانية ان الجمهور الفرنساوي وقنصلها الاول أجل ارباب الجراة والشجاعة بونابرته امروني بحسن سياسة هذه المملكة واهليها، وذلك بالإنصاف والعدل والمرؤة. فاعتمدوا في اقوالي ومواعيدي، فليعيشوا[٨٥] بالاستراحة ورفاهية البال الذين يهتدوا ويتمسكوا [156] بالتقوى وبالقلب السليم، ولا احد منهم يفزع إنما يفزع المفسدون والأشرار والسراق. إنما نحن ناظرون وتابعون خطواتهم وعارفون بتمشياتهم.

فيا اهالي بر مصر ومصر القاهرة انني أنا ادعيكم بتقليع وتحريث اراضيكم وبساتينكم، فإنني أرى في كل يوم اراضي غير محروثة ومتروكة. فعمروا جدرانها وصهاريجها والسواقي الناقلة لها الماء في املاككم، واغنوا بالبركة جميع اطيان بر مصر بالهناء والعافية، فلا تفزعوا قط، إنما ستلاقوا[ا] في كل وقت في جميع المواضع الامانة والصيانة. فاقسمت بسم الله الحي القيوم، وبحرمة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم إننا اوصينا وأمرنا إلى جميع السر عسكرية ورؤساء الجيوش، وإلى مدبر العام المستحيب[٨٦]، وإلى رئيس الشريعة بإفراز وإنشار هذا النداء في البلاد والمدائن [157]

٨٤. في الأصل عرلة.

٨٥. في الأصل فاليعيشوا.

٨٦. كذا بالاصل وقد تقرأ المستحب.

فى أقاليم بر مصر، وبطبعها بالجهتين، جهة بلسان الفرنساوى وجهة بلسان العربى والسلام. ممضى عبد الله جاك منو وفوقه الحرية المشيخة الفرنساوية التسوية. ونقلته بالفاظه وحروفه حسب الأمر بذلك من غير تصرف فى الفاظه.

وفي يوم الأربعاء الذى هو قبل يوم تاريخه، الموافق لثاني عشرين رجب سنة تاريخه طيف بامرأتين فى شوارع مصر بين يدى الحاكم وتودى عليهما هذا جزاء من يبيع الأحرار. وأخبرني بعض من له علم بذلك أن سببه رجل يقال له يوسف عبد الباقى كان بمنزله امرأة تخدمه ثم فرت فلم يعلم مكانها. وألح أهلها عليه، فاهتدى لها بعد البحث عنها ببيت رجل رومى من العسكر. فرفع الأمر إلى حضرة الجنلار بليار فاحضر الذى هي عنده وسأله [158] عن ذلك فأخبره أنه اشتراها من امرأتين بتسعة ريال. فأمر بإحضارهما فاعترفا بذلك بين يديه فأمر بأن يطاف بهما، وينادى عليهما هذا جزاء من يبيع الاحرار، زجرا لهما ولمن يسلك مسلكهما، ورد المرأة المذكورة إلى سيدها، هذا ما نقله لى، انتهى ما وقع يوم الأربعاء والخميس عقب الديوان المذكور.

الديوان الرابع عشر

يوم الجمعة رابع عشرين رجب سنة تاريخه، الموافق الحادى عشرين فريمير الثالث من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتدأ فى أخر الرابعة.

فيه: حضر رجل فرنساوى وسئل عن اسمه فقال إبراهيم. ثم ذكر أن تحته امرأة اسمها أمونة كانت تحت رجل قبله اسمه الشريف محمد بباب العزب مات عنها من نحو ثلاث سنين، وهي عنده الآن، وأن [159] لها بعض تعلقات يريد سارى[٨٧] العسكر أن يطلقها لها، فقال العلامة المهدى: إحسان منه.

٨٧. فى الأصل سرى.

فيه: حضر يوسف حنحوت النصراني الشامي وكيل بينا الفرنساوي، المتقدم ذكره في الديوان الحادي عشر، وذكر أنه باع من القطن بنقد يقرب من سنمائة ريال، والآن هناك كساد، ويرجوا من أرباب الديوان تذكرة خطابا للسيد حسن وهبه ملتزم وكالة القطن ليحضر له من يشتري البضاعة. فقال الوكيل: أنا أكتب من عندي له.

فيه: سأل العلامة الشيخ المهدي عن الوكالة المتعلقة بالأمير عثمان آغا تابع وكيل بيت دار السعادة ماذا تم فيها؟ فقال الكمساري: إنني خاطبت شانيل في شأنها فقال إنما وضعت يدي عليها [الكراس التاسع] [160] بأمر برز لي في شأن ذلك. ولم يبين الوكيل سبباً لذلك.

فيه: حضر السيد علي الدلال وسأل عن قضيته مع برطلمان، المتقدم ذكرها، فقيل له أنه لم يحضر، وسيحضر بنفسه أو بوكل وكيلا.

فيه: قال الوكيل على لسان حضرة ساري العسكر أن حضرة ساري العسكر وكل فيما تقدم الخواجا حنا مسره ليباشر شراء فرش الديوان العالي ومهماته. وانه يريد أن تنتخبوا ثلاثة يجمع عليهم آرائكم[88] يحررون معه الحساب في ذلك. فأجابوا بالقبول وانتخبوا لذلك حضرة العلامة الشيخ موسى السرسي الشافعي، والفاضل النحرير الشيخ إسماعيل الزرقاني، كلاهما من أهل الديوان، والجناب المكرم الأمير ذو الفقار كتخدا لكونه من أهل الخبرة في مثل ذلك، وأذن له في أنه إذا احتاج إلى إحضار أحد من أهل الخبرة فليحضره[89] فإن [161] الأمر في ذلك له. وانعقد اجماعهم على ذلك، وعلى أن تعيين الوقت لتحرير ذلك يكون من قبلهم.

فيه: قرئ الفرمانان المتقدم ذكرهما بعد الديوان الثالث عشر قريبا. ثم على إثر قراءتهما، قال العلامة المهدي: إنّا نؤمل من حضرة ساري العسكر أنه إذا ثبتت السرقة بالوجه الشرعي على سارق يعمل بمقتضى شرعنا، وهو القطع لا القتل. فأجاب الوكيل

٨٨. في الأصل اراكم.   ٨٩. في الأصل فاليحضره.

بأن الحرامية نوعان: سراق وقطاع طريق. أما السراق فتجرى الشرع فيهم بالقطع، وأما قطاع الطريق فلابد من قتلهم. فأجابه العلامة الصاوى: بأن هذا شرعنا، ثم تلا قوله تعالى ﴿إنما جزاء الذين يُحَارِبُونَ الله وَرَسُولَهُ ويَسعَونَ في الأرض فَسَاداً أن يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ أيديهم وأرجُلُهُم من خلاف﴾[٩٠] الآية [كذا].

فيه [162]: قال العلامة المهدى: إنكم تعافيون على ذكر العامة المشملى بالقتل، وأهل البلد لفظهم كثير، فلو وسدتم الامر إلى حكام البلد المسلمين، الموكلين من طرفكم، كالاغا ونحوه فأدبهم، لانزجروا وكان خيراً من القتل. فقال العلامة الصاوى: إن الذين ينهون إليكم هذه الاقاويل عن العامة قد يكون بينهم وبين من ينقلون عنهم إليكم عدواة، فيكذبون عليكم لاغراضهم الفاسدة، لكون الناقل عدو المنقول عنه. فقال الوكيل: أن أخص الواجب على الحكام التنبيه قبل الإيقاع بهم.فقال العلامة المهدى: ذلك يطلب من الحاكم، فالتقيدو[ا] الحكام في ذلك لينظرون فيه. ثم ابتدأ العلامة المهدى يقول ما ستقف عليه. وحاصل ما قاله: أن حضرة سارى العسكر ذكر لنا في بعض فرمانات أنه يمر ببعض أرض مصر فيراها معطلة من الزروع [163]. وتعطيلها سببه يرجع إلى أمرين، عجز صاحبها أو فقره، فما دواء هذه العلة؟ فقال الوكيل: إنكم إذا حررتم جوابا لحضرة سارى العسكر في شأن ذلك، فبينوا له ما ذكرتموه من أسباب التعطيل.

ثم قال العلامة المهدى: بقى شئ نريد المفاوضة معك فيه هو أن حضرة سارى العسكر يريد أن يجعل على أهل البلد مليونا يفرده على أهل الحرف والتجار، فمن وضع عشرة يكون عليه واحد، ومن دفع مائة يجعل عليه عشر، وهكذا. وقد افتقر الناس، وجعله على هذا الوجه يؤدى إلى ضرر عظيم، ويفضى إلى خراب البلد، وفرار من امتنموه من أهلها، ويوجب ضجرا عظيما فإن الناس قد نفذ معظم ما بيدهم

٩٠. الآية ٣٣ سورة المائدة.

ولاسيما التجار. فإذا كان ذلك ولابد فليجعل[٩١] على الرؤوس[٩٢]، او يدخل مع اهل مصر أهل بعض البنادر إعانة لهم كما فعل القبط. فإن جعله على الوجه [164] الأول يشق للعجز عنه، بخلاف الثاني. وقال الأستاذ البكري: يمكن جعلها عشرة ابواب من واحد فما فوقه، بحسب مراتب الناس. ووافقه العلامة الشيخ مصطفى الصاوى على ذلك.

قال الوكيل: هذه الفردة لم تكن جوالى بل هي فردة حماية، وجعلها على الرؤوس يكون تحقيرا وينبغى أن يكون الجواب عن ذلك لحضرة سارى العسكر من قبلكم على سبيل المفاوضة في ذلك معه والإستئذان[٩٣]، لا على سبيل المعارضة والمدافعة، فإن ذلك غير ممكن إذ ليس له إلا دراهم، فإذا امكنكم جمعها على الوجه الذى قلتم فافعلوا ما شئتم[٩٤] حيث لا مدافعة. ثم عرض ذلك على رئيس الديوان فقال مثل ذلك. وقال العلامة الصاوى: ينبغى ان يكون كذلك، بشرط ان المباشرين لجمعها علي هذا الوجه يكونون [165] اتقياء. فقال الوكيل: ويعم ذلك اهل مصر؟ فقيل له: نعم، والعمار فيما تقوله، ونحن أدرى بأهل بلدنا، ويدبر على هذا الوجه. فقال الوكيل: انه ربما تعذر استيفاؤه فتكونون انتم قد ضمنتم ما تعجزون عن وفائه، ويكون النقد عائدا عليكم. فقال العلامة المهدى: نحن اشبه شئ بقوم في سفينة قد فرغ زادهم وعاقتهم الريح عن مقصدهم الذى يريدونه.

ثم شرع الوكيل في كلام اجنبي من هذا فقال: ان حضرة سارى العسكر يرى في الطريق قوما عرايا يدعون الولاية، فهل ذلك في قواعد الدين؟ فقال العلامة المهدى: أن هذا ليس في ديننا، فإن كشف العورة ونحوه مخل بالشريعة. وقال العلامة الصاوى: أن رجلا كان من اهل الله لا يزال عريانا، فقال له مرة الشيخ ابن العربي ان صاحب لا يرضى بذلك، فاستتر [166] ذلك المجذوب من وقته وساعته وعمل بالشرع.

٩١. في الأصل فالجعل.

٩٢. في الأصل الروس.

٩٣. في الأصل الاستيذان.

٩٤. في الأصل شيتم.

ثم عاد الوكيل فقال: ينبغي من حيث كون هذا شرعكم أن يحرر حضرة سارى العسكر فرمانا في منع ذلك بضيفه إلى لسانكم. فقال الصاوى: بل إلى الكتاب والسنة.

فقال الوكيل: إذا حررتم إلى سارى العسكر كتابا فأوقفوه فيه على الحقيقة، ولتشكروا صنعه على عمارة المقياس، وينبغي أن من رد عليه حضرة سارى العسكر متاعه يجئ إلى الديوان فيشكره على ذلك. ثم أدمج حضرة الوكيل المذكور الكلام السابق في شأن الفردة فيما سيأتي من كلامه، فقال: تحررو[ا] عرضا من عندكم تعرفوه فيه عنما ذكرتموه من كون الفردة تكون عمومية، وتوقفوه فيه على الحقيقة، وتشكرون صنعه، وتلتمسون [167] ما تريدون. فقال العلامة الصاوى: يحرره حضرة الشيخ المهدى، وفي الجلسة الثانية تقرئ على العموم ثم يُبعث به إليه إن شاء الله. فوقع التوافق على ذلك.

فيه: أجاب الوكيل عن قضية مصطفى جلبي السنارى بأنه أمر بالتوجه إلى استوفوا خزندار العام ليتسلم متاعه. فقال العلام المهدى: ان المذكور توجه إليه فبعث به إلى الخزنجي فاستلم مصالحه إلا ستة شالات كشميرى وطرحتين برنجج[٩٥]، قال الخزنجي فيهم: لم يصلني ذلك اذهبوا إلى القبطان، فذهبوا إليه فقال: أتسرقوني ؟ ثم أحضر إسماعيل النقلي والشيخ مصطفى الدلجموني وقال: أنا أخذت ما يقولون؟ فقالا: لا، وهم في طرقه. فقال الوكيل المذكور: انهم لم يشكون حاكم الخط. فقال له الشيخ المهدى [168]: إني ناقل لا مشتك، وقد قلت له ارفع أمرك إلى الديوان، فقال: لا جراة[٩٦] لي على ذلك.

فيه: حضر طايفة الوجاقلية المتقدم ذكرهم، وسالوا عن العرض الذى كتب في شأنهم فأمهلوا.

فيه: حضر الخواجا موسى كافوا وطلب من الوجاقلية بقية الفردة المقيد بها، فأمروا بتحصيلها ممن هي عنده من الملتزمين. فأجابوا بأن توقف الملتزمين مبنى على رفع يدهم عن بلادهم. ثم تكلم عنهم العلامة المهدى فقال: أن حضرة سارى العسكر

٩٥. قراءة ترجيحية.　　٩٦. في الأصل جرات.

كتب فرمانات إلى الفلاحين بعدم الدفع، فأخذه الفلاحون على عمومه، فلو كتب في شأن ذلك فرمانا إلى البلاد ليعرف الفلاحين أن مراده بذلك خصوص بلاد الجمهور، بمعنى أنه لا يدفعون لأحد متول على بلاد [169] إلا بإذنه. فقيل له: قد كتب ذلك. ثم قال يوسف جاويش: أن هناك بقية من سنة أربعة عشر. فقال له الوكيل: أن هذا من وظائف الخزندار لا من وظائف الديوان.

فيه: حضر الشيخ حسن القويسني من علماء الأزهر وذكر أن له رزقة ببلده ومن شأنها أن لا تصرف في الغرامات. وقد طلبوا منه، الموكلين بجميع الفردة من أهل بلده، دراهم على الرزقة المذكورة. فقال له العلامة الفيومي: أنها كانت تصرف في زمن خليل كاشف، فإذا ثبت ذلك أجريت على الحوالي السابقة، فليحرر[٩٧] ذلك.

فيه: حضر الشيخ عبد الرحمن قاضي إنبابه ليشكوا من زوجته مطلقته من نحو خمسة عشر سنة بأن له منها بنتين وتريد أخذهما من يده متجوهة عليه برجل شامي يخدم برطلمان، وأنه توجه إليه فقال له: لا علاقة[٩٨] [170] لي، وربما تجوهت عليه بالفرنسيس. فقيل له: إذا تجوهت عليك بأحد منهم فإنه إلينا أمرك.

فيه: أجيب عن العرض المؤرخ بغاية جماد آخر المكتتب في شأن أماكن الفارين بقوله: لابد عن نظم طريقة تعم أحوال الفارين ويتضح من ثمة[٩٩] كم هو جود الفرنسيس في أحكامهم[١٠٠]، لأن أفرادا كثيرين لا يتقدمون للسؤال، إلا لأنه ينظرون أنه لم يبق لهم طريقة للقيام ضد الفرنسيس. ولا أكون ساكون[١٠١] إذا أفضل منهم وجودا وسخاء.

وأجيب عن الفرمان المكتتب في شأن أبو كلس المؤرخ بتاريخه أعلاه إذا كان ذلك اتضح بالعمل وتأكد كما قال مقدم العرض فيتوجهون لحضرة استوفوا والمذكور يأمر بالإفراج مع الشرط بدفع الحلوان الواجب شرعا. وأجيب [171] عن الفرمان المكتتب

٩٧. في الأصل فليحرر.

٩٨. في الأصل علقة.

٩٩. في الأصل ثمت.

١٠٠. في الأصل أحكامه.

١٠١. ويلاحظ مدى الترجمة الركيكة من الفرنسية والتي تخل بالمعنى.

في تاريخه باسم مصطفى جلبي الستاري بان هذا السؤال ارسل إلى حضرة مدير الحدود، فارباب الديوان يخبرون السائل بأن يمضى إلى المشار إليه. وقد تقدم قريبا ما قاله العلامة المهدي في شانه وما اجابه به الوكيل، فلا حاجة إلى إعادته هنا. واجيب عن الفرمان المكتتب في شان الحصص المتعلقة ببعض الرعايا على العموم المؤرخ بتاريخه اعلاه آنه امر عسر الانهي في هذا السؤال، إذا كان الطالب لا يقدم الشواهد التي تكون في محلها، واما انا فمستعد في كل يوم للقضايا بالإنصاف بكل حرص. واجيب عن الفرمان المكتتب في شان رضوان افندي المؤرخ بسابع عشرين جماد ان هذا الأمر يوجه إلى حضرة الخواجا استوقوا مدير الحدود العام ورأس الخزينة العامرة بتصرف [172] فيه، فأرباب الديوان يخبرون مقدم العرض هذا بتوجه لحضرة استوقوا. وأجيب عن العرض المكتتب في شان حسن الطويل المؤرخ في سابع عشرين جماد بان هذا العرض لا يخص الديوان بوجه من الوجوه ابدا، ومجردا [كذا] اختصاصه بالأحكام الفرنساوية. ولكن من حيث كوني أريد ان سياستي تكون مبنية على مبادئ العدل، فإني أوضح لآل الديوان الأسباب الحقيقية التي هي في جهة خراج بعض المستأجرين. فانا لما تظلمت العوائد[١٠١] الجديدة وصرحت بفرمان العوائد[١٠٢] المستجدة، على ان المستأجرين في الاقاليم المصرية التي يوجد بها اقلام تستاجر فلهم التفضل على من هو غريب بالسعر ذاته. والسبب على ان الخير وفعله يجب ان يعم على جهات أرض مصر قاطبة، ولذلك لا يكون ساكن القاهرة بمفردهم متمتعين. فبعض أهالي دمياط يطلبو[ا] [173] الحق على سبيل التمتع بإنعام الشريعة، وانا ابحث لهم بان يحوزوه. وقد نقلت اجوبة هذه العروض الستة من على ظهورها بحروفها والفاظها انتهى الديوان الرابع عشر والحمد لله على كل حال.

١٠١. قراءة ترجيحية في الأصل الزايد والصواب ما أثبتناه. ١٠٢. في الأصل العوايد.

وفي اليوم الثاني منه الذي هو يوم السبت خامس وعشرين رجب كتبت تذكرة من وكيل الديوان خطابا للسيد حسن وهبه، هي التي وعد بالأمس ان يكتبها له من عنده خاصة صورتها: بعد الصدر إلى حضرة السيد حسن وهبه المكرم اعزه الله بعد الشرف، لا يخفاكم أن دعوى بلدينا الخواجا بينا مع الرجل القبطي المعلم لطف الله مصونه قد أقيمت بالديوان وبموجب الحكم الذي برز بحضورنا وقد سلمنا نحن فيه أيضاً. والمذكور بعجل بالمبيع ويدفع للوكيل عن بينا المذكور الخواجا يوسف حنحوت إلى ان يخلق ما عليه [174] من المبلغ. ومع ذلك وهذا التنزل لم يزل دائما يمارغ ويحاذف، وقد اتضح لنا تلاعب هذا الرجل. فالآن المتبقى على المذكور فرانسه الفين وخمسمائة. والمراد من همتكم تحضروا[1] الرجل لطف الله مصونه وتفصلوا منه القطن بقيمة المبلغ المذكور، بسعر الله الحاضر من غير ظلم احد مباحثه. فإن وجد احد من المتسببين بالوكالة ام خلافهم يأخذ القطن كان ماذا [كذا]، وإلا فقيموه على الخواجا يوسف حنحوت بسعره. واعتمدوا ذلك في ثاني عشرين فريمير الموافق الحادى عشرين رجب سنة خمسة عشر ومائتين والف.

فيه: حضر العلامة الشيخ المهدى وصحبته يوسف باش جاويش وعلى كتخدا ومصطفى كتخدا الرزاز، وقال العلامة المهدى للوكيل: إنه حضرتكم قلتم [175] بالامس ان حضرة سارى العسكر لا يفرج إلا لمن اقام البرهان على انه كان يريد الخلاص، فما ذلك البرهان، ومن المقيد لسماع إقامته، ومن هم الشهود الذين تقبل شهادتهم، أم من المسلمين أمن خلافهم؟ فقد احببت ان القاك في خلوة واستفسر منك عن ذلك كله، وها نحن في خلوة فاوضح لنا ذلك. فقال الوكيل: ان حضرة سارى العسكر اجمل في ذلك ولم يفصل، ولكن سالقاه فاذاكره واعلمكم، أو تحرروا عرضا. فقال له العلامة المهدى: قد حررنا اثنين، وكان الجواب ما قلته، فنريد منك ان تستفسر من حضرته هل هو على نية الخير على عادته للفقراء ام جزم بالمنع؟ فقال

الوكيل: أن حضرة سارى العسكر لابد لى من سؤاله، وهو ايضاً على نية مجئ الديوان، فإذا جاء قريبا فذاكروه في ذلك.

[176] في تاريخه: حضر غبريال[١٠٤] الإبيارى وذكر أنه له عند موسى كانوا اثنان وعشرون ريالاً ونصف وأنه يمطله. فقال له الترجمان: توجه له فإن لم يدفع انهى لنا الامر نكلمه في دفع ذلك إليك فإنه ملّي.

فيه: ذكر القس رفاييل أنه استفسر عن قضية الشيخ عبد الرحمن الإنبابي المتقدمة بالامس فإذا الذى خاطبه في ذلك رجل مسلم شامي من أتباع برطلمان، وأنه توجه له فقال: لا علاقة[١٠٥] لي كما تقدم، وإني اشرت عليه بأن يتوجه له مرة ثانية، فإذا رده برطلمان فليحضر[١٠٦] إلى الديوان. انتهى.

الديوان الخامس عشر

يوم الاثنين المبارك سابع عشرين رجب [177] سنة خمسة عشر ومائتين والف، الموافق لرابع عشرين فريكيير من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية.

فيه: ابتدأ في اول الخامسة بقضية السيد على الدلال مع برطلمان، فقد تقدم شئ من ذلك، وحضر معه برطلمان المذكور. وجدد السيد على دعواه عليه بأنه استلم فرشه الذى كان ببيت مصطفى باشا حين كان العثملى بمصر. وسئل من برطلمان فقال: إني لم آخذ إلا فرشي المتعلق بي ولي البينة على ذلك. فعارضه السيد على قائلاً: إنك اعترفت باستلام فرشي ولي البينة على ذلك، وقلت لي تجئ لعندى فتعزل متاعك من متاعي. فقال: لم أقل ذلك، وإنما قلت لك إن كان لك شيئاً فخذه، وقد باع خزندار [178] الباشه وابقى من المتاع بمنزل الباشا بالسوق. فقال له ارباب الديوان:

١٠٤. في الاصل غبريان.
١٠٥. في الاصل علقة.
١٠٦. في الاصل فالبحضر.

ندعوك إلى شئ سهل وهو انه يتوجه معك فإن وجد شيئاً عندك من متاعه فسلمه له، ولا يأخذ هو شيئاً من متاعك. فقال برطلمان: إن عندى قائمة بما لى من المتاع المتعلق بى، وعند[ى] من يشهد لى بذلك. فقال السيد على: إن لى بينة على إقرارك بأنك استلمت متاعى. فكلف الوكيل السيد على المدعى إحضار بينته فذهب ليحضرها. وتخلل ذلك كلام أجنبى منه يتعلق ببعض دعاوى سيأتى بيانها. ثم عاد السيد على وذكر ان البينة لا توافقه على المجئ لأداء الشهادة، وأن حضرة العلامة الفيومى يعلم ذلك. فاستفسر منه عما يعلمه فقال: انا اعلم أن له متاع ولكنى لا اعرف مفرداته. فقال العلامة [179] المهدى للمدعى المذكور: إما ان تقيم البينة أوترضى يمينه، فنكل برطلمان عن اليمين. فخير بين اليمين او الافتداء[١٠٧] او ان يذهب معه فما ادعاه المسلم يحلف انه متاعه، ويسلمه له بعد رد اليمين. وطال الكلام فى ذلك، ثم انحط الأمر على ان يتوجه المدعى ويتوجه معه قاضى الديوان، الفاضل الشيخ إسماعيل الزرقانى، إلى بيت برطلمان وينظر بينهما وما قضى به على كل منهما يكون العمل به. ووقع التوافق والتراضى على ذلك.

فيه قال الوكيل: إن حضرة سارى العسكر قد اطلق فيما تقدم لخليل جلبى ابو كلس حصته، ولم يات ليشكر صنيع سارى العسكر. فأجابه العلامة المهدى: بأن سارى عسكر [الكراس العاشر] [180] الناحية قد وضع يده على الحصة المتعلقة بالمذكور وانه توجه إليه ليطلعه على العرض الذى بيده منكم لإطلاقها ليرفع يده عنها، وليجمع منها دراهم ليوفى لكم ما عليه من الحلوان، ثم يجئ فيشكر سارى العسكر، لأن النعمة لا يجب شكرها إلا عند تمامها.

فيه: قرئ فرمان الشروط الآتى بيانه بمعناه، وفرمان متعلق بقتل سليمان محمد، وتذكرة من حضرة استوفوا خطاباً لحضرة الوكيل. وسيأتى بيان ذلك فى آخر هذا الديوان إن شاء الله.

١٠٧. فى الأصل لفتدا.

فيه: حضر العلامة الشيخ الفيومي واستأذن في أن يتوجه إلى مصر العتيقة لداع يخصه فأذن له. ثم قيل له اجلس لحظة فجلس إلى انفضاض الديوان.

فيه [181]: حضر رجل فرنساوي اسمه باريز بصحبته الشيمي البصلي الذي تقدمت شكايته في بعض ما سلف من الدواوين لجرجس الجيعة، ومعهما رجل نصراني يقال له جرجس أيضاً بيده تمسك على جرجس الجيعة المذكور مؤرخ في سابع شوال سنة أحد عشر ومائتين وألف، معين به ألفين ومائة ريال معاملة في تسعين، عن قيمة مائتا قنطار عصفر. مدفوع في ظهر ذلك التمسك من أصل المبلغ المذكور خمسمائة ريال، ومتأخر له ألف وستمائة ريال، وبيده أيضاً ورقة من محكمة المتجر مؤرخة في خامس عشر ربيع آخر سنة أربعة عشر ومائتين وألف، معين بها مبلغ الألف وستمائة ريال، عن باقي قيمة العصفر المذكور، حسب اعتراف جرجس الجيعة وقت التداعي في محكمة المتجر بذلك، منقولة من سجلها ممضي عليها [182] بإمضاء حنة الشفنشي. وذكر ذلك النصراني المنهي دعوته المذكور، وهو الشيمي البصلي، أن جرجس الجيعة عليه ديون كثيرة، وأنه أقر بدين لزوجته، يريد بذلك أن تزاحم الغرماء، وأن زوجته ليس لها عليه دين، وإنما أقر لها بذلك ليحوز ما أقر به لها إلى نفسه احتيالاً منه وخديعة. فاستفسر الوكيل عن حكم هذا الإقرار في الشرع من علماء الديوان، فقيل له أن المكلف مؤاخذ[١٠٨] بإقراره. فقال: هل تطلب البينة على ذلك منه؟ فقالوا: إن الإقرار مقدم على البينة. فاستفسر من العلامة الأمير فقال: إن أقر قبل الحجر فلا بينة، وإن أقر بعده ثبت بالبينة، ولكن لا يزاحم المقر له الغرماء بل يصير في ذمته يطالب به عند اليسار. فقال قاضي الديوان: إن شرط الحجر وقوعه من القاضي بعد الدعوى، وهل وقع ذلك حتى لا تزاحم الزوجة الغرماء؟ [183] فقال الوكيل: أيقبل إقراره وإن كان باطنه يكذب؟ فقال له الفاضل الزرقاني: ذلك أمر موكول علمه لله. وقال العلامة المهدي: إن كان ميسرا مليا ألزمه

١٠٨. في الأصل مأخذ.

الحاكم قهرا يدفع ما ثبت عليه، وإن كان معسرا أنظر إلى زمن يساره فعلى الغرماء إثبات يساره وأن يرفعوا أمره إلى الشرع ليأمره بدفع ما عليه، أو بتوزيع ما يوجد تحت يده على الغرماء على قدر حصصهم. فقال الشيمي اليصلي: أن عنده عصفر وأمتعة وعقار. فقال الوكيل: يجلس المدعي إلى انقضاء الديوان ثم ترسل من طرفنا من يختم على أمتعته لتضبطها فيستوفي منها الغرماء.

فيه: حضر يوسف باش جاويش وبعض رؤساء الوجاقات وقالوا أن طائفة الوجاقات السبعة حضروا ومعهم الحريمات، وقد بلغهم أن الجمهور يريدون وضع [164] أيديهم على التزامهم المفروج عنه الذي حلونوا عليه. وقد كانوا يطلبون من مراحم حضرة سارى العسكر حصصهم التي لم يفرجوا عنها، فأفضى الأمر إلى أخذ حصصهم المفروجة. وقد كتبوا عرضا خطابا لأرباب الديوان يستشفعون بهم عند حضرة سارى العسكر أن يبقي عليهم التزامهم يتعيشون منه، ويقضون بعض ما عليهم من الدين الذي استدانوه في الحلوان وغيره. فقال الوكيل: إن حضرة سارى العسكر إذا أراد ذلك عرف أهل الديوان عنه، فهل بلغكم ذلك من طريق صحيح؟ فقالوا: بلغنا من بعض الفرنساوية. وقال الأستاذ البكري: إني كنت بالأمس عند حضرة استوفوا خزندار العام وبلغني منه ذلك. فقال العلامة المهدي: قد فاوضني في ذلك بالأمس، وأنه يريد تعويضهم من أطيان الجمهور ما يعدل فائظهم. وقال يوسف جاويش: إن بيدنا فرمانات من سلفكم [165] حضرة سارى العسكر بانوبارته بالتصرف في بلادنا التي أفرجنا عنها، أليست هي مقبولة؟ فإن كانت مقبولة فإنه لا يسوغ نقضها. ثم قرأ العلامة المهدي الفرمان الذي بيدهم وحاصله على سبيل الإجمال: أن الوجاقات السبعة قد حضروا إلى الديوان ليخبروا أهله مدبرين الديوان أنه قد بلغهم وضع يد الجمهور على بلادهم بعد دفع الحلوان والتمكين، وبعد دفع ما عليهم من مليون الفردة. وأنهم يلتمسون منهم كتابة فرمان لحضرة سارى العسكر في شأن ذلك، وأنهم فقراء وأرامل وهذا الأمر مشعر بعدم رضى حضرة سارى العسكر أن يكونوا رعاياه، وأن بيدهم

تمكين السلاطين ونوابهم، وتمكين حضرة سارى العسكر بنوبارته. وأن الأطيان جارية في ملكهم بسبب دفع الخراج، وبدليل أنها تباع وتشترى، وأن من مات منهم حلون ورثته على حصته، وتصرف [186] فيها مقدما على غيره. وأن الخزينة العامرة إذا إحتاجت إلى مصاريف زيدت في الميرى، وقبض من الملتزمين سنوى، وهكذا كان يقع التدبير من العمال. وأن الملتزمين لا يكونون مؤتمنين عند الناس إلا إذا كان التزامهم بيدهم، وأنهم إذا رفع عنهم التزامهم اضطروا إلى الخروج من البلد والتماس ما بايدى الناس. وأن بعضهم رهن حصته، وبعضهم باع متاعه، وأنهم لا يقولون شيئا فيما تزيدونه في الأموال الميرية. وأنهم يرجوا من مكارم أخلاق الجمهور إبقاءهم على بلادهم يتصرفون فيها، ليتعيشوا منها وليسدوا بعض ما استدانوه في المليون المجعول عليهم من الفرنساوية وغيرهم. هذا معنى ما كتبوه بالفرمان على سبيل الاختصار.

قال الوكيل مخاطبا للاستاذ البكرى والعلامة المهدى: انكم نقلتم ما قلتموه عن حضرة استوفوا [187]، وهو إن كان ذا منصب عظيم إلا انه لا يعتمد قوله في مثل ذلك. فقال له الأستاذ البكرى: أنه اخبرنى أنه أمر عمومى ونخشى ان يخرج به فرمان ولا يمكن نقضه بعد خروجه. فقال الوكيل: إن قول الوجاقات أنهم يخرجون من البلد يضيعون بذلك التزامهم وغيره. فقال له العلامة المهدى: هم إذا لم يجدون ما ياكلونه، وما يوفون منه دينهم اضطروا إلى الخروج ليشحتوا في بلاد الناس، إذ لا يمكنهم وهم وجهاء البلد ان يشحتون بها. فقال الوكيل: إنى اقول لكم بعض ما اعلمه في ذلك عن سارى العسكر، وهو أوسع منى علما بذلك ومعرفة. والذى آراه انه لا يريد ان يستأصل ما بيد الملتزمين من القرى كما زعمتم، وإنما الملتزمون يطلب منهم أموال ميرية وهم يعجزون عن استخلاصها من الفلاحين، ويريد هو ان يكون استخلاصها سهل، فإن الملتزمين [188] يحتاجون إلى معونة في استخلاصها كل حين ولا يمكن في كل وقت إعانتهم بتوجيه العساكر على ما يرومونه من الاستخلاص، فيريد بإضافة ذلك إليه سهولة ذلك، وأن يدفع لهم ما لهم من الفايظ أو يعوضهم عنه ما يعادله

تسهيلا عليهم. فقال له العلامة المهدى: جزاه الله خيراً، ولكن عليه ان يتشاور فى ذلك مع اختيارية البلد، ليدبروا ذلك على وجه جميل. فقال الوكيل: نتيجة هذا الامر عائدة عليهم ولكن وقوعه لم يثبت، ثم إني اريد ان اقول لكم كلاماً حاصله ان من الصواب أن يبحث كل عما يتعلق بمعاشه، فمن فعل ذلك فلا لوم عليه. لكن إذا كان هناك رجل يملك بيتاً فاخرجه الحاكم منه إلى مكان اخر عوضه له بدل مكانه، هل يقال أنه أخذ متاعه؟ فقال له العلامة المهدى: نقله عن ملكه إلي العارية [189] يشعر بانه يريد نقله شيئاً فشيء، فلا بدع إذا ارتاب. واقول لك ان هذا النقل لا ينبغى لأمور أولها الإشاعة ان حضرة سارى العسكر قد اخذ بلاد الملتزمين، الثانى أنه لو أعطى قصراً بدل حاصل نقيل انه اخذ، الثالث انه إذا كان غرضه بهذا النقل تحصيل الاموال فهو لا يدفع عن ذلك إذا زاد ما اراد واضافه إلى الميرى، يمكنه تحصيل هذه الزيادة بدون تهمة فى هذا النقل، الرابع ان بيدهم فرمانات تمكين من سلفكم بنوبارته، ونقل ذلك عنه نقض لما فعله، فقال الوكيل: يحتمل أن يكون غرض سارى العسكر زيادة العمار والخراج، لذلك فإن الفلاح إذا علم ان الأرض فى ملكه دعاه ذلك إلى الاجتهاد فى الزرع، فيحصل النماء ويزيد الخراج، واما إذا علم انها ليست جارية فى ملكه تراخى فى زراعتها فيقل الخراج وتفسد [190] الأرض. وأن حضرة سارى العسكر يمكن انه إنما فعل ذلك إلا حين راى[109] ما تقدم بيانه فهو يريد وجها يكثر به الزرع، ويعم به النفع. فقال العلامة المهدى: نعم ما قلته شيمته لكن بايديكم من اطيان مصر ما يزيد على الثلثين والعامة بيدهم ما لا يبلغ الثلث. فاصلحوا انتم ما يتعلق بكم، وإن لم نصلح نحن ما يتعلق بنا ساغ لكم عند ذلك الكلام معنا. واما ما تتعلقون به من كونكم ترون بعض الأرض معطلاً من الزروع، فسببه ظلم مشايخ

١٠٩. في الاصل رأ.

البلاد حيث يأخذون الأرض الطيبة لأنفسهم ويتركون الرديئة للعاجزين. فقال الوكيل: إن قولك يصلح حضرة سارى العسكر الثلثين المتعلقين بالجمهور ليس لك، فإنه أمر يخصه. ثم اعقب كلامه هذا بقوله عمر ابن الخطاب حين وجه عمرو بن العاص [191] لفتح مصر وافتتحها ابقى اطيان الفلاحين بايديهم. ولم تزل كذلك حتى وردت دولة العثملي فأخرجوا الطين عن ملك الفلاحين وجعلوه التزاما وقال الملتزمون إن الأطيان ملكنا، وفهموا ان الارض والأبنية والناس ملكهم، وغيروا ما صنعه عمرو ابن العاص وعمر. فقال له العلامة المهدى: نعم ما قلته صحيح من حيث ان عمر ابقى الأطيان بيد اربابها وضرب عليهم الخراج، إلا انه علم ان جباية الخراج لا يقوم بها شخص واحد فاقطع الصحابة الإقطاعات لجباية الخراج. فالعجب من كونكم تتمسكون بما صنعه عمر من إبقائه الأطيان على الفلاحين ولا تتمسكون بما فعله من جعله جباة الخراج متعددين، وهم الملتزمون بدفع الخراج. على ان بقاء الفلاح على اثره حاصل، فإنه قد يبيعه، وقد يرهنه، ويرثه عنه اولاده. فقال الوكيل: إذا نتيجة هذا الكلام أن الملتزم عبارة [192] عن جابى خراج، لا انه مالك الطين كما يزعم، بل قد يزعم انه مالك الرقاب. فقال له العلامة المهدى: ذلك الزعم كان في زمن الظلمة، واما الآن فالملتزمون يعلمون انهم ليسوا بمالكين رقاب الفلاحين. فقال الوكيل: نتيجة هذا أنه ينبغي أن يحرر هذا العرض الذى جاء به الوجاقلية، وان يكتب عليه جماعة كثيرون منهم، وان يقولون أن هذا الامر لم نقف عليه من طريق صحيح سوى ما تفوه به بعض الفرنساوية. وأن توضحون له بعض ما ذكرتم قائلين ان ذلك ليس على سبيل التعليم، فإن حكمك خلى من الظلم، ورأيك غنى عن الإرشاد، فينبغي أن تحرر لنا بفطنتك ما يُعمل في هذه الحادثة. فقال له العلامة المهدى: ينبغي ان تحرر الأسئلة، والأجوبة الذى فاوضناك فيها في هذا الشأن. فقال الوكيل: أن الكلام في هذا ليس من وظيفتي، فإني حاكم سياسة الشريعة لا مدبر امر [193] البلاد، نعم من وظيفتى المعونة لكم إذا شرعتم في أمر، والنصح لكم فيما تشرعون فيه وتريدونه.

فيه: قرئت التذكرة التي حضرت من حضرة استوفوا الموعود بها في صدر هذا الديوان، مضمونها بعد الصدر: ان المدعو خليل جلبي الذى وصيتمونا عليه في ثالث عشر شهر تاريخه لابد عن انه يحصل على إفراج حصصه. قد أخبرت حضرة سارى العسكر بمكتوبكم، والمذكور سلم بسؤاله. فارجوكم بانكم تخبروا حضرة ارباب الديوان بكونى بتاريخه اخرجت امرا للمتوكل على الإفراج بان يفرج عن حصص الطالب المذكور، واهديكم السلام في خامس عشر فريمير سنة تسعة من المشيخة.

فيه: قرئ الفرمان المتعلق بقتل سليمان الموعود به في صدر الديوان مضمونه بعد البسملة والجلالة [194]: أعلموا ان سليمان محمد شيخ البلد بناحية سنهور بولاية البحيرة قد جعل فيه زمان مديد مذنبا لاوحش الخطايا سارقا وقاتلا في كل طريق، حتى نشر الخوف والفزع بين اهالي ولاية البحيرة وثغر رشيد وولاية الغربية، فهو ضارى بمقدار قوى منذ سنين سببا لعصيان أهل مدينة دمنهور ضدا للفرنساوية. فهو أيضا هنالك استغرق نفسه في سواد السيئات[110] فذبح فيها مقدار كثيرا من الفرنساوية الذين كانوا يظنون انه محبهم. هذا الرجل المرفوض من الله ورسوله يستحق القتل من كل يد، فلذلك امرت بضرب عنقه، وكل من فعل بفعله لابد له مثله. فيا اهالي بر مصر هذا الجزاء للخاطئ سليمان المذكور عبرة لكل من تبع هذه الطريقة الشنيعة. فاعلموا انى انا باعمق الحزن كلما الزم بالتعذيب، وانا مجبور عليه. ولكن الحق الذى جاء من الله تعالى هو وظيفتى [195] وأمرنى به، والسلام على من اتبع الهدى. وأمرنا بطبع هذا النداء بالفرنساوى والعربى ونشره في كل بر مصر، وجميع سوارى العسكر ورؤساء[111] الجيش مامورين منا بإجرائه في جميع البلدان التي تحت حكمهم. تحريرا في عشرين فريمير سنة تسعة. والإمضاء خالص الفؤاد عبدالله جاك منوا سارى العسكر العام.

١١٠. فى الاصل السيات

١١١. في الاصل رسا.

فيه: قرئ الفرمان المتقدم ذكره المبين باربعة وعشرون شرطا، المتعلق ذلك بترتيب الديوان وامور القضاة وتنظيم الاحكام، الموعود بذكره في صدر هذا الديوان. وهو طويل جدا اقتصرت منه على معانيه دون الفاظه إلا قليلا طلبا للاختصار، ولم اخل بالمعاني المقصودة من تلك الشروط الموضحة فيه. وهو هذا معنى ما صدر به أن حضرة سارى العسكر العام [١٩٦] لما علم أن اخص المهمات الإعتناء بالعدل فى الرعايا الذى هو مؤتمن عليهم، وأنه يلزم تعدد الحاكم لسماع الدعاوى وإقامة الحدود أمر بما يأتى بيانه:

الشرط الاول: معناه قضاة المحاكم بمصر واقطاعها سواء المسلمون وغيرهم يلزمهم أن يقضون بالعدل. وأن أحكامهم غير نافذة ما لم يكن بيد كل من تصدى منهم لذلك فرمان من حضرة سارى العسكر مختوم بختوم حكام جمهور الفرنساوية.

الشرط الثانى: معناه ان وظائفهم منحلة عنهم من غرة وتدمير، إلا أنهم يتممون اعمالهم حتى يجئ وقت تجديد لبسمهم، وذلك على الشروط الآتى بيانها فيه.

الشرط الثالث: انى رتبت ديوان بمصر مشتملا على افضل أهلها [١٩٧]، علماء وعقلاء، ليكونون وسائطا بين حكام الفرنساوية والمسلمين، ويتصدو [ا] للإرشاد وإقامة الحق ونظام المساجد والاوقاف ومهمات الحج والعوائد الجميلة. ويوجهوا لاهل مصر ما ينادى به ويعرضون للحكام.

الشرط الرابع: معناه ان يكون أعضاء الديوان تسعة، وأن سارى العسكر ربما يضيف لهم اقباط او شوام، يأذن لهم فى الجلوس معهم للمشورة. وأن يجلس فى كل ثلاثة أيام يوم، وأن يطلق لهم نفقة، وفى كل ثلاثة اشهر ينتخب رئيساً للديوان وكاتم سر.

الشرط الخامس: ان يكون معهم وكيل الديوان، وقد تعين لذلك فوريه.

الشرط السادس: معناه ان لا يجتمع للمشورة فى غير الديوان [المخصص] اجتماعهم به، وأن لا يبرز أمرا إلا بعد إذن حضرة سارى العسكر.

[198] الشرط السابع: معناه أن ينظروا في أول جلسة في أمر القضاء وقد تقدم.

الشرط الثامن: معناه أنه لا يتولى القضاء إلا من كان من مصر أو له بها نحو سنتين.

الشرط التاسع: معناه أن يلبس القضاة في غرة وندمير في كل سنة.

الشرط العاشر: أن لكل قاضي أن يلبس نوابه من طرفه.

الشرط الحادي عشر: معناه أن القضاة لا يقبلون رشوة ولا تؤخذ منهم على توليهم المناصب لأن ذلك ليس من الدين.

الشرط الثاني عشر: معناه أنهم لا يأخذون شيئا سوى ما قرره لهم حضرة سارى العسكر بونبارته، ومن فعل ذلك عزل وعُقب. وأنه سيكتب في ذلك منشور باللغتين [199] العربي والفرنساوى ويعلق بالأسواق.

الشرط الثالث عشر: معناه أن القضاة لا يتأخرون عن إجراء الحكم الشرعي سواء كان حقا ماليا أو قصاصا أو حدا، وأن لا يقبل فيما ثبت شرعا شفاعة.

الشرط الرابع عشر: معناه يرجع إلى هذا الشرط فإن معناه إجراء الحد والقصاص على الوجه الشرعي. وأن من ثبت عليه القتل حكم عليه به ووجه إلى حضرة سارى العسكر، وأن لا تقبل شفاعة أحد في قاتل، ومن شفع في ذلك وأكره عليه، كان شريك الجرم في العقوبة كائنا من كان. وإذا طلب ولي القاتل دية لا يجاب، وأن يحبس القاتل عند الأنهى ليتداعى معه خصمه.

الشرط الخامس عشر: معناه أن لا يباشر ولي الدم القتل بنفسه.

[الكراس الحادي عشر] [200] الشرط السادس عشر: معناه أن سارى العسكر سيقيم أناسا من الفرنساوية ينظرون فيما يتعلق بخصومة المسلم مع الفرنساوى، فليس للقاضي سماع نحو هذه الدعاوى الصادرة بينهم. وكذا لو كانت الحكومة بين رجلين مختلفي الدين، يعني بذلك غير الفرنساوى والمسلم، بأن تكون بين يهودي ونصراني، أو متحدين فيه لكن من نوعين كرومي وشامي، ذميين مثلا، فإنه سيقيد من ينظر في ذلك. أما إذا كانت بين مسلمين أو مسلم وغيره، وكان ذلك الغير ليس بفرنساوى، فإنها تسمع بين قاضي المسلمين.

الشرط السابع عشر: معناه أن أهل الديوان لهم أن يتولوا عزل القضاة المفسدين وأتباعهم، ولهم إبطال القضايا المخالفة للشرع ولما في هذا المرسوم. ولهم [201] استرجاع ما قبض من المحاصيل زائدًا عنما تقرر لهم إلى أربابها. ولهم رد الأحكام[١١٢] الصادرة من القضاة لكن على وجه يأتي بيانه.

الشرط الثامن عشر: معناه أن المستغيث بأهل الديوان بسبب حكم صدر عليه من قاض، سواء[١١٣] كان ما حكم به عليه مالا أو حدا أو تعذير[ا]، فله تقديم عرض مصحوب بإفتاء العلماء. ثم إن كان المحكوم به عليه يتعلق بخصومة فلهم إنظاره ستة أيام، أو بحد أو عقوبة فأربعة أيام. ونقض الحكم المذكور مشروط بفساده، أو يكون رأى أهل ثلثي الديوان بعين مذهبهم مخالفا لما حكم به ذلك القاضي. أما إذا كان موافقا فلا نقض وإذا اختلفا وتساويا عددا أو كان ما حكم به موافقا للأقل فلهم أن ينقضوه [202]، وهذا يؤخذ من مفهوم ما تقدم، ولكنه قد صرح بمعناه في الفرمان. وما يقع من نقض حكم القاضي فإنه يبعث به إليه ليسجله في سجله.

الشرط التاسع عشر: معناه داخل فيما تقدم وحاصله أن كل متحدين في دين يتعين لهم قاضي يحكم بينهم. ثم إذا اختلفا دينا أو اتحدا واختلفا نوعا وتراضيا على أن يتحاكما لقاضي المسلمين أو إلى غيره، إن كانا غير مسلمين فلهم ذلك إن كانت قد تقدمت دعوتهم بين يديه. والمفهوم من هذا الشرط تقييدا أن لهم بالتراضي المحاكمة بين يدى قاضيهم وخلافه.

الشرط العشرون: معناه أنه إذا ترافع اثنان لأى قاض ثم لم يرضيا حكمه، فلهم رفع ذلك إلى الحاكم الفرنساوى لينظر في ذلك الحكم بما يراه.

١١٢. في الأصل المحكومات. ١١٣. في الأصل سوى.

[203] الشرط الحادى والعشرون: معناه أن كل شخصين غير فرنساويين او غير مسلم وفرنساوى، اخذا مما تقدم في بعض الشروط، لهما الترافع إلى قاضى يختاراه، وقد تقدم معناه لكن يكون ذلك الترافع ترافعا مبتدا، فلو تراضيا على قاض وحكم بينهما فلا ترافع إلى قاض غيره، إلا لحضرة سارى العسكر العام أو الحاكم الفرنساوية ثم يعين من قبله أو من قبل الحكام من يبحث عن صحة هذا الحكم.

الشرط الثاني والعشرون: معناه يتعلق بتنظيم الديوان وعدد رؤسائه وقاضيه وكاتب تاريخه والكتبة المتقيدون به والخدمة والحرسة الموكلون وكيفية عمل الحراس وغيرهم وتبين ما يصرف إجمالا.

الشرط الثالث والعشرون والرابع والعشرون: معناه ان حضرة سارى العسكر قد اختار الجماعة [204] المعينة اسماؤهم في أول هذا الكتاب لديوانه وكتب اسمائهم، وانه سيضم لهم طائفة من الاقباط والشوام، وذكر ترتيب الشروع وترتيب محكمة المتجر في الديوان. وان يكتب هذا الفرمان بالعربي والفرنساوى ويعلق بالشوارع، ويكتب منه نسخ وترسل إلى الأقاليم وذلك بمعرفة الوكيل. وكتب تحته إمضاء سارى العسكر والوزير الحربى والمساعد الحربى والوكيل فوريه والمصادق على نقله من النسخة الأصلية كاتب التاريخ ورفاييل الترجمان، وتاريخه سبعة عشر وتدمير سنة تسع من المشيخة الفرنساوية، هذا معنى ما كتب به إجمالا. انتهى الديوان الخامس عشر والله اعلم.

وفي ذلك اليوم نودى بالفرمان المكتتب في شأن سليمان محمد السنهورى المقتول في شوارع مصر.

وفيما بين هذين الديوانين [205] المتقدمين خرج جماعة في يوم السبت إلى النزهة خارج مدينة مصر بمحل يقال له الشيخ قمر، ومعهم جماعة يغنون بالآلات. فقبض عليهم سارى عسكر قلعة الظاهر واعتقلهم عنده. وأرسل منهم رجلا صحبة اربعة من اتباعه الفرنساوية إلى حضرة سارى العسكر بليار ليخبره بمكانهم، وليستفسر منه عن

بعض شأنهم. فلقيه الرجل المذكور ثم ارسله إلى قلعة الظاهر المذكورة ثانيا، فباتوا بها. ثم ارسلهم إليه سارى عسكر القلعة المذكورة فى صبيحة يوم الأحد فقابلوه، ومن عليهم بالإطلاق وارسلهم إلى منازلهم.

وفي يوم الإثنين سابع عشرين رجب المذكور، وجه وكيل الديوان صحبة الشيمي البصلي الستوبان بوربر كاتب الديوان الفرنساوى إلى المكان المعروف ببيت القبطان [206] بالخرنفش، الذى موضوع فيه عصفر لجرجس الجيعة، وختم عليه، وحضرت جماعة من المسلمين. وذلك بعد أن كتبت وثيقة على الشيمى مضمونها: أدعى الشيمى أن في بيت القبطان بالخرنفش عصفر لجرجس الجيعة داخل حاصل، وانه خاص بجرجس المذكور، وإن ظهر خلاف ذلك فهو ضامن إذا ثبت أنه لغيره. وان رئيس السياسة أمر بوضع الختم على الحاصل المذكور. وهذا معنى ما كتب.

وفي تاريخه كتب مكتوب [1] خطابا لجرجس الجيعة من وكيل الديوان مضمونه: حضر لدى ارباب الديوان وبحضورنا ارباب الديون التي عليكم. وقد برز الأمر بحضوركم مع آخصامكم للبيان، فلابد من حضوركم او توكلوا وكيلا. وإذا ثبت شئ بالشريعة يعمل بمقتضاها، لابد من الترسيم على امتعتكم لدفع الشبهة وقد عرفناكم. وهذا ما كتب لجرجس الجيعة في شأن ذلك بمعناه.

[207] وفى غاية رجب حضرت تذكرة من حضرة الوكيل إلى قاضى الإسلام الشيخ احمد العريشى مضمونها بعد الصدر: قد حضر للديوان النصرانى إبراهيم القصبجي الأرمنى بخط ضلع السمكة وأدعى دينا على حضرة خليل جوربجى البنهاوى وما هو من هذا الشكل منوط بجنابكم قد وجهنياه إليكم لتبصروا بينهما، وتخبرونا. والمبلغ المدعى به ألف ومائتين نصف وستة أنصاف فضة.

وفيه: آجاب الفاضل الشيخ إسماعيل الزرقانى عن قضية السيد على مع برطلمان بأنه توجه معه إلى بيت برطلمان. وقال السيد على: أن الباشا حين كان بمصر اشترى منى المصالح المدعى بها، وان الخزندار بعد توجه مصطفى باشا طلب الإقالة من كل

من اشترى منه، وأخذ برطلمان متاعي. وأصر برطلمان على الحجة [208] ولم يلق من متاعه إلا مخدتين جوخ ومخدة قطيفة ومخدة صوف وبساط[١١٤] فقدم وسلم له برطلمان في أخذهم فأبى القبول، وطلب إجراء الشرع. فقال له قاضي الديوان الموجه معه: أنك حيث بعت متاعك لمصطفى باشا فالثمن مستقر في ذمته، خصوصا مع عدم صدور الإقالة منك. ثم انصرفا بعد صدور التداعي على هذا الوجه المذكور.

الديوان السادس عشر

يوم الخميس المبارك غرة شعبان سنة تاريخه، الموافق لسابع عشرين فريمير من السنة التاسعة من المشيخة، ابتدأ في أثناء الساعة الخامسة.

فيه: سأل البكري عن العرض المكتتب للقرنفيلي، فقيل لم يأتي جوابه.

فيه: حضر طائفة الوجاقلية واستفسروا عما تقدم [209] من أمر البلاد. فقال الوكيل: أنه لم يكن هناك دعوة أخص من هذه فلذلك اعتنى بها. وسيحضر سارى عسكر في وقت ويحرر كلاما يدفع به هذه الشبهة عمن قامت، وسأخبركم بشيئين أحدهما يسركم والثاني ربما كان غير ملائم[١١٥]. أما الأول فإن حضرة سارى العسكر سيوضح لكم بكتاب مشمول بختمه يكون وثيقة عليه، أنه لم يقصد أخذ بلاد رعاياه، وإنما يقصد أن يقر بلادهم بيدهم إقرارا مؤبدا. وأما المقالة التي ترتب عنها هذا الانهي هي أن سارى العسكر يرغب في أن الملتزمين لا يطلبون من الفلاحين سوى ما هو مقرر لهم شرعا، وأن لا يتجاوزون ذلك إلى غيره. فقال العلامة الصاوي والفيومي: إنما جرت به عادتهم سابقا مما تقرر لهم ممن سلف لا يمنعون من أخذه.

١١٤. قراءة ترجيحية، وفي الأصل انبساط.

١١٥. في الأصل ملايم

وأما ما فهمه حضرة سارى العسكر من كونهم [210] يأخذون زيادة فإنهم لم يكونوا يأخذونها، إنما هى مظالم تترتب على البلاد فتضاف إلى المصاريف، ولا يتناولون منها شيئا. قال الوكيل: إن الفلاحين لم يكن عليهم سابقاً إلا المال الميرى، فجدد الملتزمون هذه المظالم. فقال العلامة الفيومى: ان ذلك كان فى زمن المماليك. فقال الوكيل: إن كان ما تقولونه صحيحا فلا يتوجه عليكم ما قاله سارى العسكر حيث لم تكونوا داخلين فى هذا الظلم. فقال يوسف جاويش: إن لنا قانونا نعرفه ولنا مال لا نتجاوزه. فقال الوكيل: إنما يريد حضرة سارى العسكر ان يمنعكم عن الظلم بفرض وقوعه منكم. فقال العلامة الشرقاوى: ينبغى أن تسمعوا كلام حضرته سماع قبول، وتنشروا ذلك فى بقية الوجاقات ليلتزموه. قال الوكيل: ان حضرة سارى العسكر [211] قد ألزم نفسه بعدم مصادرة أهل مصر فى أملاكهم، وسيوجه لكم كتابا يكون حجة عليه، هذا هو الأمر الأول.

وأما الشئ الثانى هو الذى قلت لكم انه ربما لا يسركم سماعه هو ان حضرة سارى العسكر انتقد عليكم كونكم قبلتم من الوجاقات هذا العرض، مع علمكم بأنه لا يصدر منه ما قيل فيه. فقال له العلامة الشرقاوى: استندنا فى ذلك إلى إخبارهم بإعتبار انهم ادعو[ا] أن بلادهم نزل عليها من يطلب المال. قال الأستاذ البكرى: نعم وقع. فقال الوكيل: هذه الأوامر لم تبرز. قال البكرى: نعم لم يبرز لنا أوامر فى شأن ذلك وإنما خوطبنا فى ذلك بكتب من الأرياف. فقال الوكيل: ان حضرة سارى العسكر يقول ان هناك من يسعى بالفساد ليحرض الوجاقلية على انشقاق العصا. فقال العلامة السرسى: إنهم لم يستندوا فى ذلك إلى كلام مفسد، ولم يستند[وا] إلا إلى كلام الخزندار العام. فقال [212] الأستاذ بكرى: أنه قال لى يوم كنت معه نأخذ البلاد ونعوضكم أطيانا. قال الوكيل: العاقل لا يعتمد إلا ما كان على سبيل الجد لا الهزل. فقال له الأستاذ البكرى: انا لم اتفوه بهذا إلا حيث قاله لى جهراً، ولو اسرنى به لما أبديته. قال الوكيل: إنك لا تعرف لسانه، وقد يجئ التحريف من الترجمان، أو

من الناقل، أو من المقدمين عرض الحال قد توجهوا إلى مقاصد ليست بجميلة. فقال الأستاذ بكرى: أنه لم يقدموا عرض الحال لأرباب الديوان سرا، ولكن قدموه بمحفل الديوان الموضوع لذلك.فقال الوكيل: أن هذا الفساد جرى على مقتضى الطبيعة. فقال العلامة الصاوي: ان الذي دعاهم إلى ذلك فقرهم وعيالهم، فلما سمعوا أن حضرة سارى العسكر يريد ذلك طار عقلهم، ولم يجدوا ملجا يتوسلون إليه به إلا ديوانه، وقد عفى عنهم ومن عليهم، فجزاه [213] الله خيراً. وقد وجب عليهم شكر نعمته، فقاموا جميعاً ووقفوا بين يدى الوكيل واثنوا على سارى العسكر وشكروه وانصرفوا مسرورين بذلك.

فيه: حضر من التجار السيد الشريف أحمد الزرو والحاج احمد حسين والسيد عمر الكاتب والحاج عبدالله الثاودى وجمع من الرعايا، وبدأ العلامة الشرقاوى بقوله: قد حضر هؤلاء الجماعة بسبب المليون المجعول على الحرف، لكونه لا يمكن القيام بأدائه، وإنهم يريدون جعله على الرؤوس[١١٦]. قال العلامة الصاوى: انه قد قبض من مصر عشرة ملايين، وقد بلغ اهل مصر انه جعل عليهم مليون موزعا، فمن دفع عشرة دفع واحدا وهكذا. قال الوكيل: اخبركم ان هذا ربما كان فيه بعض لوم عليكم من حيث انكم خاطبتم سارى العسكر فى قضية الوجاقات ثم اعقبتم ذلك بهذه، فلربما انتقد ذلك عليكم للمعارضة. فقيل [214] له: ليس ذلك على سبيل المعارضة إنما هو على سبيل المفاوضة والمشاورة في أن تجعل على الرؤوس وأن تكون درجات مختلفة، وأن يحضر من كل طائفة جماعة ويضم إليهم على كتخدا، وتقبض على هذا الوجه، قال الوكيل: يحتمل أن توزع على هذا الوجه فيدخل فيها الفقراء فيستغيثوا، فلا يتم لكم جمعها على ما قصدتموه.

١١٦. فى الأصل الرؤس.

ثم قال: أتوزعونها على كل فرد من رجل وامرأة وطفل؟ فقالوا: لا نوزع على النساء ولا على الأطفال، إنما توزع على البالغين. فقال الوكيل: إن الأحكام الفرنساوية لم تقصد أن تجعل عليكم جزية. فقال الأستاذ بكرى: إنما أراد إعالة الناس ولم نقصد بذلك مخالفتكم. فقال: هل يسهل جمعها على هذه الكيفية؟ قال له الأستاذ البكرى: نعم. قال الوكيل: أنها من حيث كونها عمومية ينبغى لمن حضر من العامة أن يتكلم. فقال رجل من خارج الديوان: قد أذهبت الفردة جميع أموالنا [215]. فقال الوكيل: إذا وزعت على الرؤوس واستغاث بنا أحد نقول له إذهب لمن التزم بها، ولا يخفاكم أنكم المتكلمون على الرعايا، فالذى تحتمونه يكون. قال العلامة المهدى: إن الرعايا لا يصفونا بالعدل إلا إذا توسطنا فى رفعها عنهم. فقال له الوكيل: هذا لا يقال على رؤوس الاشهاد. فقال العلامة المهدى: أنا أخبرك بعقيدة أهل مصر فإنهم إذا دفعوا ولو الربع منها قالوا ظلمنا العلماء، وقد باع الرعية جميع أمتعتهم حتى صاروا لا يملكون شيئا، ومرادنا الرحمة. قال الوكيل: البحث فى إبطال الفردة لا ينبغى وإنما البحث يكون فى كيفية التوزيع. فقال له العلامة المهدى: أن حضرة سارى العسكر حين ترك لنا فيما سلف مليونا تظير ما استولى عليه من أمتعة المحروقى وغيره وجعل علينا أربعة، قال لا أطلب منكم شيئا بعد هذا إذا أنتم وفيتموها بعد شهرين فوفيت [216] على ما قال. وقد عقد لسانه معنا، فأين هذا العقد؟ قال العلامة الشرقاوى: وقد كتب فى مراسيمه لا أظلمكم.

قال الوكيل: نتيجة هذا الكلام أن الرعية قد حضروا للمشاورة فى التوزيع والعلماء يريدون المدافعة والرفع، ومن أراد الرفع فليكن فيه قدرة المقاومة، فإن عجز عنها فليرجع[١١٢] إلى الامتثال لما يفرضه سارى العسكر، وإن أصر على المدافعة رفع الديوان،

١١٢- فى الأصل فاليرجع.

ولم نقبل شفاعة. قال الأستاذ بكري: نحن نساعد المسلمين ونرجو أن يضم لنا بولاق ومصر العتيقة. وقال العلامة الفيومي: أن المطلوب الرحمة لا الرفع، فإذا من بها سارى العسكر كان نفع ذلك عائدا عليه بسبب دعاء الناس له. قال الوكيل: هذا كلام يشعر بنوع آخر وهو التخفيف لا التوزيع. فقال العلامة المهدى: انه وإن خفف عنهم لا يحتملوا [217]. قال السيد احمد الزرو: نحن لا نقول فيما يطلبه شيئا، إنما نرجو إدخال بولاق ومصر العتيقة. فقال الوكيل:هل جعل عليهما شئ؟ فقال: لا ندرى. قال الوكيل: إنى اعلم ان هذا فيه ثقلة على النفوس ولكن المصادمة فيه غير ممكنة. قال السيد احمد الزرو: ان الغرض جعلها أثلاثا كما اشيع وكونها عامة، ولا يكلف إنسان غير طاقته. فقال: إذا نقصت بتوزيعها على هذا الوجه تكونوا ملتزمين؟ فسكتوا. فقال الوكيل: حررو[ا] لسارى العسكر جوابا ولطفوا له العبارة فإنه قد نقم عليكم قبول عرض الوجاقات وينبغي ان يحررون[118] هم، يعني التجار، لكم عرضاً تثبتون ما تكتبونه عليه، ويتوجه به طائفة منهم. ثم التفت إلى أهل الديوان وقال: ما تقولون فى هذا الراى؟ فقال العلامة الشرقاوى: انه حسن. وقال العلامة الامير: ما رءاه المشايخ حسن [218] فهو حسن. فقيل له: ان حضرة سارى العسكر يقول انه جعل الديوان للاستغاثة به، وأنتم تقولون أنه ينقم تقديم هذه العروض. قال الوكيل: ان الناس ينهون له انكم تعارضوه فينقم هذه المعارضة. ومن الوسائط من يتداخل في كل أمر فلا يعطى دائما أحسن من أكثر فلم يعطى، او من تداخل احياناً فقضى ما أراد، وعلى الوسائط أن يتوسطوا بالعقل. فقال له العلامة المهدى: ان الوسائط الذى يخبرونه بهذا عن أهل الديوان فى ما لا يخصهم يغرونه بظلم الناس، وأما اهل الديوان فإنهم[119] يحبون له العمار، وان تحبب رعيته له، وهل نظم الديوان إلا لإغاثة الملهوف؟

١١٨. في الأصل يحررن.

١١٩ فى الأصل فانه.

ثم قال العلامة الصاوى، ووافقه المهدى : ان حضرة سارى العسكر كلهبر كان يجتمع بالعلماء ليتشاور معهم إذا [219] شرع فى امر، وهذا لم يلقنا حتى نتفاوض معه، فإنه اختصنا لديوانه لنصحه ومن يحمله على هذا يزينه له بانه نفع للجمهور. فقال الوكيل : إن احتجابه عنكم غير مقصود لشغله. فقالوا : نخشى أن يعين المبلغ المذكور والبلد لا تطيقه، ويقال أنه قد تعين فلابد من تعيين وقت لنلقاه فيه، فإنك كثيراً ما تعارضه اعتناء بشأننا فيتهمك بممالأتنا، ونحن لا نحب ان يلحقك لوم بسببنا. ثم قال الوكيل: إذا كتبتم عرضاً فلا بد من جماعة يعينون من الديوان لمباشرة ذلك. واختلف فيمن سيباشر هذا الامر، فقال هو: يباشره رئيس الديوان وكاتم سره، ثم قال الوكيل: تحررون عرضا فيه طلب التخفيف ثم التوزيع وارجوا أن يقبل. ثم اتفقوا على أن يعود التجار مرة ثانية إلى منزل الوكيل لتحرير العرض، وانصرفوا على ذلك.

فيه [الكراس الثانى عشر] [220]: أجيب عن بعض العروضات بتذكرة من حضرة استوفو مدير الحدود، خطابا لارباب الديوان: نخبركم عن الأوامر التى صدرت من عند سارى عسكر الكبير من قبل الدعاوى الذى حصلوا على يده، وبعض منهم بعرض حال من عندكم، لانا نعرف انكم تخبروا بهم جميع الرعايا ليعرفوا عدل حضرة سارى العسكر. محمد الاشقر وعلى الإبزارى كانوا نقلوا عنهم انهم هاربين وبيوتهم وحوائجهم ضبطوا، فجميع متاعهم رجع لهم بسبب انهم.. [120] مستأجرين الأقلام فى الإقليم السابع كانوا يغتصبون العشر على الحرير الذى يتوجه من دمياط إلى المحلة الكبرى، فحضرة سارى العسكر امر ان الحرير المذكور لم عليه عشور، وايضاً آمر برجوع البهائم من ناحية ديمة بولاية المنوفية. البهائم المذكورة كانوا مع بهائم العربان [221] الذين كانوا فى الناحية. وأمر بذلك لان العرب دخلوا البهائم فى الناحية المذكورة من غير غرض أهلها. يوسف ابن نعمة زكار يدفع له ألفين وستمائة ريال فرانسه الذى دفعهم فى الفردة المأخوذة فى حضور الفرنساوية. والمذكور يدفع له بهم اجلاً كما اندفع إلى خلافه.

١٢٠. كلمة من خمسة حروف تصعب قراءتها.

حضرة السر عسكر أيضاً أمر بتعويض أملاك أبي سليم شيخ التكية، وإلى زهرا وشركائها، وذلك عوض البيوت والدكاكين الذى تهدموا في وسع السكك والنفع العمومي. ومن قبل الإفراج جميجمون بحق اثنين وعشرين قيراط ونصف، الذى طالبتم الشيخ البكري، فلا يمكن الإفراج عنهم. لكن حضرة السر عسكر بيده أن يشمل العيال المذكورين بنظره لهيئته البادية إلى الفرنساوية. بلغنا أن بعض مستأجرين الأقلام يقعدوا [222] ويتاجروا حالا على موجب عرض حضرة السر عسكر بطلت هذه الحادثة، فعلى موجب ذلك جميع المتسببين[١٢١] والفقراء يقدروا يشتروا الذى يخصهم[١٢٢] من غير أحد يمنعهم، يكون ذلك معلومكم والسلام، واستوفوا مدبر الحدود. ونقلت هذه الأجوبة المذكورة من التذكرة المذكورة مع بعض حذف لا يخل بالمعنى وبعض هذه العروض المجاب عنها لم تتقدم من الديوان وبعضها منه.

فيه: كتب عرض حال من التجار وأرباب الحرف خطابا للعلماء ومدبرين الديوان مضمونه: إلى حضرة ساداتنا علماء الإسلام وباقي أعيان العقلاء المدبرين بالديوان من كامل التجار وأهل الحرف ومن الرعية الإسلامية، ننهي إلى حضرتكم يا أرباب الديوان ويا أهل الشفقة [223] والإيمان أنه بلغنا خبر أن حضرة سارى العسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية، طال بقاه، مراده يجعل مليون على كامل أرباب الحرف والصنائع من المسلمين، وأن يكون مقررا عليهم في كل عام، وأن يكون مفرودا أثلاثا في قبضه، وأن يكون بمقدار العشر من الفردة الأولى. ولا يخفاكم أن التجار تعطلت معايشهم بسبب عدم الوارد، وحاصل لجميع العالم تعب شديد بسبب تعطل الأسباب، وهذا أمر معلوم ظاهر لكم، ونحن رعية حضرة سارى العسكر الكبير، دام بقاه، لا قدرة لنا على مخالفة أمره. وقد فرح الناس بحسن تدبيره بحيث نظم ديوانكم لاستغاثة الملهوف وإيصال شكواه إلى حضرته. ولا يخفاكم عجز الفقراء وأصحاب

١٢١. في الأصل المسببون.

١٢٢. قراءة ترجيحية، في الأصل بخلصهم.

الحوائج، عن وصول اخبارهم إليه، وهو رحيم بهم وشفوق عليهم. المقصود منكم [224] تبلغوا لحضرته شكوى رعيته الذين يطلبون رحمته وشفقته التي يحبها لرعيته. ونعرف أن الرحمة طبعه وانه إذا تحتم امره بطلب هذا المليون، واقتضى نظره ان لا ينقص منه شئ، تخبروه اننا سمعنا واطعنا، وإنما نطلب من رحمته أن يجعل على كل طائفة ما يقدرون عليه لأجل عمارهم تحت امانه في اوطانهم. وإذا بقي من المليون شئ نطلب من فضله يوكل اناسا يخافون الله ورسوله يفردون الباقي على الخالي من الحرف والصنائع من القاطنين بمصر، القادرين منهم دون العاجزين، ودون الاطفال والنساء والمساكين. وإذا برز امره بذلك يفيد في تفريدها كتبة من افندية وأعيان المسلمين الخالين من الأغراض الفاسدة. والله يلهمه الرحمة ويعطف قلبه.

[225] فيه: كتب عرض خطابا لحضرة سارى العسكر مضمونه بعد الدعاء: نخبركم انه حضر لديوانكم طائفة من التجار وأرباب الحرف الإسلامية وبيدهم عرض حال خطابا لأرباب الديوان، اطلاع حضرتكم عليه يغني عن شرحه ورايكم هو الصواب ومراحمكم عمت الأقارب والاباعد. والله تعالى يديم نصركم وسعادتكم والسلام ختام.

الديوان السابع عشر

يوم الأحد المبارك رابع شعبان سنة تاريخه، الموافق لغاية فريمير الثالث من السنة التاسعة من المشيخة. ابتدأ في أول الخامسة من ذلك اليوم.

فيه: قال الوكيل في هذا اليوم ربما يرد جواب من قبل القاضي، ثم قال إن بدا لكم انتخاب [226] قاضي المنصورة فذاك لكم. فقيل له: ذلك بحسب الاقتضاء فإن اقتضى نظرك ذلك عمل به.

فيه قال الوكيل: أن حضرة سارى العسكر اعتنى بترميم المقياس لكونه من مهمات مصر، ولاعتناء الملوك السابقين به، ولضرورة معرفة مقاييس النيل. فإذا أردتم تحرير

كتاب لحضرة سارى العسكر تشكرون صنيعه فافعلوا، وكذا إذا رأيتم أن تحرروا للمهندس الفرنساوى الذى هو كبير المهندسين الذى باشر ذلك كتابا لطيفا أيضا في شأن ذلك فافعلوا، فإن في ذلك تنشيط له وشكر لصنيعه واستجلاب القلوب. وكذا تفعلون للطبيب الرئيس[١٢٣] الفرنساوى الذى عالج علة الجدرى بمصر، فإن في ذلك كله اعتناء بهم وتنشيطاً لهم على الاعتناء بمثل هذه الأعمال التى لا يستغنى [227] عنها. فقال العلامة المهدى: ذلك متعين لأن شكر النعمة يقتضى المزيد. قال الوكيل: أن المكافأة[١٢٤] إذا لم تكن بالمال فلتكن بالثناء الحسن. قال العلامة الأمير: فليسعد النطق إن لم يسعد الحال. فقال العلامة المهدى: نريد أن يكون فيكم من يعرف علم الكيمياء لنثنى عليه فيكافأنا[١٢٥] هو بماله. فقال الوكيل: أن الكيمياء عند أرباب الحرف. فقال العلامة المهدى: أهل مصر قاطبة يودون لو عثروا على كنز ليدفعونه لحضرة سارى العسكر فيما يكلفهم من الفردة، ليتحببون بذلك إليه. ثم سئل عن الفليني فقال: أن أمره قريب إن شاء الله.

فيه قال الوكيل: إنى خاطبت سارى العسكر في شأن الوجقلية وعرفته أنه لا نية خبيثة [228] لهم وصدقنى فيما نقلته. لكنه قال لى أنهم لا يخلون من[١٢٦] رجل حرضهم على ذلك وحملهم عليه، وساجيء إلى الديوان بملأ[١٢٧] من الناس كثيرين من أهل مصر ليعلموا خلوص نيتي في ذلك. فقال العلامة المهدى: أن الذى حمل الوجقلية هو ما بلغهم من حضرة الخزندار، والكتب التى حضرت من الأرياف، وهم يقولون فيها أنه وقع الحرج علينا في دفع المال. فقال الوكيل: إنكم جحدتم ذلك في الديوان السابق. فقيل له: لم يقع جحد بل قال ذلك الأستاذ البكرى: إن حضرة

١٢٣. في الأصل الريس.

١٢٤. في الأصل للكافئة.

١٢٥. في الأصل فيكافينا.

١٢٦. في الأصل عن.

١٢٧. في الأصل بملاء

استوفوا قال لي جهرا. قال العلامة الفيومي: قد وقع الصفح. وقال العلامة المهدي: انه لم يكن هناك من يحرض على ذلك، ولا نحب أن يختلط منا حضرة ساري العسكر، بل نحب ان يصفح عن هذه المقالة كما صفح عن البلاد.

[229] فيه: حضر جماعة من التجار والرعايا وسئل الوكيل عن العرضين المكتتبين في شأنهم فقال الوكيل: لم تتم ترجمتها، ولكني أخبرت بذلك حضرة ساري العسكر. ونظرا إلى ان هناك اناس أهل قدرة فعليهم مشاركة أرباب الحرف، ونفيد بذلك بعد البحث عنهم قوما اتقياء. فقال العلامة المهدي: في ذلك راحة التجار وأرباب الحرف.

فيه قال الوكيل: قد تقدم في بعض الدواوين أن القضاة ينبغي ان يتولون القضاء بالانتخاب فلتنتخبوا[١٢٨] في هذا المجلس قاضي المنصورة وليكن ذلك مجردا عن الاغراض النفسانية والميل الطبيعي. فانتخب في هذه الجلسة قاضي المنصورة، وهو السيد محمد أمين الهنيدي [230]، وذلك بعد القرعة على جاري العادة في ذلك. وسيأتي في العرض المكتتب لحضرة ساري العسكر بيان من خرجت عليه، وتعين السيد محمد المذكور.

فيه قال العلامة المهدي والشرقاوي: أن قاضي المنصورة التي كان مولى بها مات، وقد ضبطت تعلقاته فبلغت تسعين ألف نصف فضة. وقد كتب لنا كتاب بذلك، ونريد ان تنهي ذلك لحضرة ساري العسكر ليرى رأيه، فإن للمتوفي المذكور زوجة بالقطر المصري وورثة بالروم. فقال الوكيل: رأى حسن ونعم ما وقع فإن ساري العسكر يعتني بذلك إلى ان يحضر ورثته. ثم قال العلامة المهدي: ان هذه التركة يتعلق بها حقين حق الورثة، وحق القاضي المولى الجديد [231]. فإنه إذا نزل وقرر له حضرة ساري العسكر عوائد على البلاد، كما جرت به العادة، واقتضى نظره إمضاء ذلك فقد يجد القاضي المولى الجديد القاضي المتوفي قد قبضها. فقال الوكيل: هل قبض كامل العوائد؟ فقال له: قد قبض بعضها. فقال الوكيل: إنما تتحقق العوائد لهذا

١٢٨. في الأصل فالتنتخبوا.

القاضي المولى من يوم تقريره. فينبغي تحرير الحساب فإن كان القاضي المتوفى قد قبض ما يقابل مدته فقط فلا رجوع لهذا المولى على تركته، وإن كان قد قبض شيئا من مدة هذا القاضي رجع به على تركته واخذه من ورثته. والمدة التي بين موت الأول وتولية هذا الثاني ليست لأحد بل هي لجمهور الفرنساوى.

فيه: انتخب قاضي المحلة الكبرى على افندى [232] نجم الدين بعد استئذان الوكيل وخروج ذلك بالقرعة على على أفندى المذكور. وسيأتي بيان ذلك.

فيه: كتب عرض لحضرة سارى العسكر في شأن السيد محمد قاضي المنصورة إعلاما له بما وقع مضمونه: بعد الصدر تخبركم انه وقع في يوم الأحد المبارك رابع شعبان سنة خمسة عشر في جلسة الديوان اقتراع في اختيار قاضي المنصورة. فخرجت القرعة للشيخ كتانى صوت واحد، ولولده الشيخ عبد الرحمن المنصورى صوت واحد، وللشيخ مصطفى غنيمه صوت واحد، وللسيد محمد الهنيدى خمسة اصوات، فبان بهذا ان السيد محمد الهنيدى هو المتعين للقضاء لكثرة أصواته. هذا ما وقع، والنظر لحضرتكم في ذلك.

[233] فيه: كتب عرض لحضرة سارى العسكر إعلاما بما صدر من القرعة لعلى افندى نجم الدين المذكور مضمونه: بعد الصدر تخبركم وقع يوم الأحد المبارك رابع شعبان سنة خمسة عشر ومائتين والف بجلسة الديوان اقتراع في اختيار قاضي المحلة الكبرى. فخرجت القرعة للشيخ على ثلاثة اصوات، وللشيخ ببرم صوت واحد، ولعلى افندى نجم الدين ثلاثة اصوات، فاعيدت القرعة لمساواة[١٢٩] الاثنين، وفي هذه القرعة نقص عضو لعذر طارئ[١٣٠] فخرج للشيخ على ثلاثة أصوات ولعلى افندى نجم الدين أربعة، فكان على افندى هو المتعين للقضاء. هذا ما وقعت عليه القرعة.

١٢٩. في الاصل لمساوات.

١٣٠- في الأصل طرى.

فيه: حضر طائفة الوجاقات والتمسوا عرضا من حضرة سارى العسكر لينوسلون بذلك إلى قبض [234] الاموال من البلاد، ليوفوا من ذلك ديونهم. فقال الوكيل: ان كثرة الاسئلة[١٣١] توجب الملل وهذا ليس من وظيفتى بل من وظائف مدبر الحدود. فحرروا انتم عرضا إن شئتم[١٣٢] من عندكم او انتظروا قدوم سارى العسكر إلى الديوان فذاكروه فيما شئتم. فقالوا: إذا كان بالإذن فعلنا، فإنا لا نعمل إلا بعد الاستئذان. وانتهى الديوان السابع عشر على ما تقدم بيانه.

وفي سادس شعبان حضر ابوفارس موسى الذمي خصم يعقوب البصطرمجى، المتقدم ذكرهما في بعض الدواوين السابقة، ووقع التراضي بينهما على ثلاثة آلاف نصف فضة نظير ما تدعيه زوجة أبوفارس المذكور على زوج اختها يعقوب المذكور أعلاه. وفيه [235]: اصطلحت نفيسة مع أخيها مصطفى ولدى المرحوم الشيخ موسى السكرى، على أن اسقط لها عشرة قراريط ونصف قيراط بالمكان ببرجوان. وكتب بينهما كتابة مؤرخة بيوم تاريخه بعد تحرير الحساب على ان المبلغ الباقى بذمته مائة ريال واحدة وثلاثة واربعون ريالا ونصف ريال وربع ريال معاملة من اصل كامل المبلغ الذى دفعته عنه فى فردة وظيفة القبانة لدى بينة.

الديوان الثامن عشر

يوم الأربعاء سابع شعبان سنة تاريخه، الموافق لثالث تيوز الرابع من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتدأ في أثناء الخامسة.

فيه: حضر رجل اسمه محمد الصعيدى ومعه فرنساوى عسكرى، قد أرسله معه الجنلار دنون قائم [236] مقام، واستفسر من ذلك الرجل عن سبب ذلك فقال: كنت

١٣١. فى الأصل الأسيلة.

١٣٢. فى الأصل شيتم.

اشترى عصائب من رجل اسمه أحمد الحريري بالتربيعة، وكان عنده امرأة تشتري عصائب فناولتها واحدة فادعى علي أني أسرق وأنها معي. وأخرج الشيخ سليمان الفيومي تذكرة من الجنلار المذكور خطابا له مضمونها بعد الصدر: المراد تقطعون شريعة واحد حرامي سارق جملة عصائب من دكان واحد تاجر فماذا تحكم عليه بالشريعة؟ فقال الوكيل: هذه القضية تخص القاضي. ثم كتب ورقة من عنده بالفرنساوي إلى الجنلار المذكور يخبره في القضاء فيها بالسياسة، أو أن يرسله مع خصومه إلى قاضي المسلمين لينظر بينهما بما يقتضي الشرع.

فيه: حضر رجل اسمه إبراهيم النجار وذكر انه جاء [237] إلى مصر بمائتين وثلاثة وعشرين فرد ملح، وأن احمد مقدم الملاحة اخذهم. فقيل له: احضر أحمد مقدم الملاحة في الديوان الثاني لننظر بينكما.

فيه: حضر ابن الفليني وطلب عرضا في شأن ابيه. فقال له الوكيل: اذهب انت فاكتب عرضاً، وانظر انت من يتوصل لك في إيصاله، فإن اهل الديوان إذا خاطبوا ساري العسكر في ذلك ظن انهم ارتشوا.

فيه: حضر سليم الدرويش والمصونة عايشة زوجته بنت شيخ الدراويش سابقاً وتنازعنه فيما وهبه له حضرة ساري العسكر عوضاً عما تلف من أبنية التكية. فقال الوكيل: تجيبون بحجة الوقفية لننظر فيها ونعتبر مشروطات الواقف، ونجري ما وهبه حضرة ساري العسكر مجرى تلك [238] الشروط. فقال قاضي الديوان: شرط الواقف يجب اتباعه.

فيه: حضر محمد اغا المشهدي والتمس كتابة عرض خطابا لحضرة ساري العسكر مضمونه: بعد الصدر حضر إلى الديوان محمد اغا المشهدي من عتقاء المرحوم إبراهيم كتخدا مشهدي وجفلي وبيده فرمان يشهد له بوقف سيدهم ببركة الغوالة أفرج عنها خشتاشه الأمير علي ناظر الوقف، ودفع ما عليها لديوان الجمهور بموجب فرمان المذكور الذي بعلامة الوزير بوسليك والستوبان درانسه، والستوبان بلبان والستوبان طلبان.

الآن القبطان يني طالب مال البركة التي هي حقهم، القصد من سعادتكم ترفعوا عنه المقبطان يني لأنه لا حق له فيها، وأنتم تحبون العدل.

فيه [239]: كتب عرض لحضرة سارى العسكر في شأن من يمشي مكشوف العورة. وقد كان أمر الوكيل بكتابته في الديوان السابق مضمونه: بعد الدعاء لكم بخير فإن حضرة الكمسارى فوريه الناظر على سياسة الأحكام الشرعية بديوان مصر المحمية، اخبرنا عن سؤالكم بسبب كشف عورات الناس الذين يدعون الولاية ويتركون الصلاة ويدورون في الأسواق مكشوفين العورة، قال لنا حضرة السر عسكر العام يسألكم هل هذا الأمر جائز عندكم أو حرام؟ فأخبرناه بأنه أمر حرام مخالف لشرعنا منهي عنه في الكتاب والسنة بإجماع المسلمين، والناظر والمنظور إليه ملعونان على لسان صاحب الشرع لأن الشريعة المحمدية أمرت بالكمالات ونهت عن الرذائل[١٣٣] والمنكرات الذى هذا منها، والأمر بالمعروف واجب وفعل المنكر محرم باتفاق أئمة[١٣٤] المسلمين. [الكراس الثالث عشر] [240] ويجب على ولاة الأمور ضاعف الله لهم الأجور إجراء الشرع الشريف مجراه، وإلزام الناس العمل بمقتضاه. وأنت والى أمور الناس تأمرون المحتسب يمنع هؤلاء الجماعة عن فعل هذا المخالف للشرع، ويزجرهم حتى يرجعون لطاعة الله، ولكم في ذلك الثواب، وهذه وظيفة أمين احتساب.

فيه: كتب عرض لحضرة سارى العسكر من أرباب الديوان يشكرون صنيعه ويحمدونه على ما فعل من عمارة المقياس، مضمونه بعد الصدر: نخبركم بأنه وقع من سعادتكم مزية كبيرة هي شأن الملوك السابقين والسلاطين المتقدمين وهي عمارة مقياس النيل السعيد، الذى هو سبب لعمارة الإقليم المصرى، وفيه حياة الآدميين والمواشى والطيور والوحوش، من مبدأ مجرى النيل الشلال [241] الأعلى إلى منتهى بين البحرين في الثغرين رشيد ودمياط. وحصل السرور لكامل الناس وصاروا يدعون لكم بالتأييد، ويطلبون

١٣٣. في الأصل الرزايل. ١٣٤. في الأصل أيمة.

بقاكم وهذه منقبة أحييتموها بعد اندثارها[١٣٥] من مدة العباسين، وصار ذلك من مآسركم تذكرون به إلى آخر الدهور. دامت فضائلكم على رعاياكم، وحفظ عليكم هذا التدبير العظيم وزادكم شفقة ورحمة عليهم، وشكركم على ذلك الخاص والعام.

فيه: كتب عرض خطاباً إلى الخواجا بوريريس المهندس مدحا فيه لمباشرته عمل المقياس مضمونه: أما بعد الدعاء بخير قد بلغ الناس حسن صنيعكم، وصواب تدبيركم، وإتقان هندستكم في تعمير مقياس النيل الذي يشمل نفعه القريب والبعيد. فإن إقليم مصر اجل الأقاليم وخيره يعم سائر [242] الأقطار، ينتفع به الآدميين والمواشي، ونيله المبارك أفضل البحار، وقد هندستم محل رجاله وأساس قياسه فكانت هذه ثمرة ونتيجة من نتائج افكاركم، فرح بها الناس وشكروا إحسانكم وإحسان السارى العسكر الكبير، وعلموا كمال عقلكم بما أحكمتموه في هذا المحل الشامل المنفعة، المورود من سائر الأقطار، شكر الله إحسانكم والسلام.

فيه: كتب عرض للخواجا داجيب[١٣٦] رئيس الأطبة شكرا على ما الفه في علاج داء الجدري مضمونه، بعد الصدر: فإنه سابقا وصلت مزيتكم وهي الرسالة التي عم نفعها بين الخاص والعام من اهالي مصر التي الفتوها في علاج الجدري وأسبابه وإصلاح غذائه[١٣٧] [و] تدبير أدويته [243] وقطع ضرره، وقد شكر الناس جميعا كمال عقلكم وحسن صنيعكم وعلموا مزيد إتقانكم في علم الحكمة والطب، وفرح الناس بهذا الكتاب وادخروه عندهم ليحفظوا انفسهم من هذا الداء العُضال المنتشر في إقليم مصر. وكثرت الدعوة الصالحة لكم، وشكروا إحسانكم، وعلموا معرفة الفرنسيس وإتقانهم الطب. فلا تقطعوا عنهم معارفكم وعلومكم، فإن خير الناس من ينفع الناس، ومن تعلم علما وعلمه حصل له الثواب الجزيل. وانتهى الديوان المذكور على ما تقدم شرحه وبيانه.

١٣٥. في الأصل اندسارها.

١٣٦. ترجمة ركيكة للأصل الفرنسي Desgenettes ديجنت.

١٣٧. في الأصل غزايه.

الديوان التاسع عشر

يوم السبت عاشر شعبان سنة تاريخه، الموافق لسابع نيوز الشهر الرابع من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتدأ في آخر الخامسة.

فيه [244]: توجه العلامة الشيخ موسى السرسى، والعلامة الشيخ عبدالرحمن الجبرتي، وقاضي الديوان، وكاتب التاريخ إلى منزل حضرة سارى العسكر بليار، وحضروا معه إلى الديوان. ثم لما استقر به المجلس قال: من أعطى الحكم فعليه أن ينظر فيه، وحيث كنتم حكام البلد فأنتم أدرى بما يليق بها. ثم عطف على ذلك قوله إنكم قدمتم لي فيما تقدم عرضاً بسبب القناديل. فقال له العلامة الصاوى: أن نور العدل يغنى عن نور القناديل. وإذا كان مع القناديل فإنه يكون نورا على نور. وأن السيرج غالى والقناديل وجودها قليل. فقال له البكرى: إن سلفكم سارى العسكر بانوبارته قد حدد في هذا الشأن حدودا، ونحن نجرى على ما حدده. فقال الفيومى: أن المدار [245] على اتصال النور.

فقال حضرة سارى العسكر بليار: يجعل في كل خمسة وعشرون ذارعا طرية فيها أربعة قناديل. فقال بعض من حضر من أعضاء الديوان: أن بعض أتباع القلقات يكسر القناديل ليتوصل بذلك إلى تحصيل منفعة تعود عليه، وقد يطفيه الهواء، وقد يطفونه عمدا ليعاقبون صاحب البيت. فقال حضرة سارى العسكر: إن طفوه أو أطفاه الهواء وكان موجودا به الزيت فلا لوم على صاحب المكان، إنما اللوم على من وسعه أن يعلق ولا يفعل. وانتم تحررون في ذلك تذكرة خطاباً لزعيم مصر الموكل بذلك. فكتب في ذلك تذكرة خطاباً لعلى أغا الوالى مضمونها: حضر إلى الديوان حضرة سارى العسكر بليار وذكر لأرباب الديوان من قبل القناديل المعلقة [246] بالبلد، وأن يعلق في كل خمسة وعشرين ذراعاً طرية فيها أربعة قناديل. وذكر لأرباب الديوان أنهم [يـ]توسلون لحضرتكم تشهروا المناداة في البلد. القصد منكم إبراز مناداة في جميع شوارع مصر

بأن كامل الناس يمتثلوا هذا الامر، ويعلقوا القناديل المذكورة، ويفرطوا على مشايخ الاخطاط ومشايخ الحار[ا]ت ان لا يحصل منهم اذية لاحد من الخلق. ويساو[ا] الناس ببعض، لان وقع تفريط زائد من حضرة شيخ البلد على ذلك. وتجتهدوا في البحث عن ذلك لاجل راحة الناس، وكل من حصل منه تقصير في ذلك تخبروا عنه حضرة شيخ البلد. وايضا بعض غفرة[١٣٨] الاخطاط يحصل منهم طفي للقناديل، فمن هنا تفرطوا عليهم تفريط زائد، والسلام ختام. وكتب بذلك نسختين إحد[ا]هما أرسلت إلى سارى العسكر والثانية إلى زعيم مصر [247].

فيه: حضر الامير محمد خازندار تابع عثمان الوكيل وذكر قصته الآتي بيانها، فيما كتب في شان ذلك في الديوان الآتي من قبل طحا والعاتورين. وانحط الامر على كتابة ما سيأتي في العرض المكتتب في شان ذلك بين الخصمين. وانتهى الديوان المذكور على ما تقدم شرحه وبيانه.

وفي يوم الإثنين ثاني عشر شعبان المذكور امر بتقييد هذا العرض المعروض على حضرة سارى العسكر المترجم بالفرنساوى، ولم يخرج ذلك العرض من الديوان. مضمون المعروض على حضرة سارى العسكر اني انا محمد حموده من اهالي ناحية سرسنة بولاية المنوفية لي دعوى شرعية مع واحد يسمى عمر عبدالله، من اهالي ناحية [248] سلامون عشمه بالولاية المذكورة، من قبل طور، كان اخذه مني شحاته يقضي به شغل فمات من كثر الشغل عند عمر عبدالله المذكور. فحضرنا على يد الشرع بناحية سرسنة فثبت عليه [فـ] الزمه به الشرع فلم امتثل إلى احكام الشرع. فحضرنا إلى مصر وطلبنا نحضره على يد الشرع، وعلى يد الشيخ سليمان الفيومي، فلم رضي يحضره. فالمرجوا من جنابكم تكتبوا ورقة بحضور المذكور، ونعيد دعوتنا معه على يدكم، وعلى يد الشرع. وكامل ما يحكم به الشرع يكون العمل به، ودمتم بخير.

١٣٨. في الاصل غفرت.

وفيه: أمر على لسان رفاييل بتقييد ما يأتي بيانه، وهي ورقة حضرت من الجلنار جلبوه إلى وكيل الديوان مضمونها: في سبعة نيوز يوم الاحد المبارك الموافق لحادي عشر شعبان [249] حضر امر إلى حضرة بوريه بقتل امرأة وجدت مقتولة بجنينة حسين كاشف، بحارة ستي زينب، ووجد ان ذلك وقت العصر. ثم أمر القاضي وآغات مستحفظان بالتوجه والبحث عن ذلك، فتوجها وفحصا، ثم ارسل كل منهما جواباً. اما جواب الاغا فمضمونه: إننا توجهنا بهمة البحث، وسنرد عليكم. وأما جواب القاضي العريشي فمضمونه: إننا بعثنا لطرفكم كشاف يكشف على القتيلة الموجودة في جنينة قاسم بيك فإذا انضح أرسلنا عرفناكم بوجه طريقة الشريعة المستقيمة. ويكون الكاشف الواصل لكم مصحوباً بآغات الإنكشارية.

وفي ثاني عشر شعبان وردت تذكرة من قاضي القضاة الشيخ أحمد العريشي في شان ما تقدم خطاباً للوكيل، مضمونها بعد الصدر: انه قبل تاريخه بالأمس [250] ورد علينا خطابكم بسبب القتيلة التي وجدت بخط السيدة زينب بجنينة عمر كاشف وامرتونا بالتوجه إما بانفسنا او باتباعنا فوجهنا نائباً عنا إلى بيت آغا مستحفظان ليتوجه صحبته بالبحث عن هذه القضية لكونها قضية يعتني بها محبنا ساري العسكر. فذهب النائب مع جماعة آغات مستحفظان إلى خط السيدة زينب ودخلا حارة تجاه مقام السيدة بصدرها باب كبير يدخل منه إلى [د]هليز به يمنه باب قصر مخرب. ودخل نائب الشرع وأتباع آغات مستحفظان، والفقراء أصحاب الدور، والسيد حسن جاويش تابع القبطان بخط الحنفي، وصعدوا من سلم إلى فسحة بالقصر بها سلم هابط يتوصل منه إلى دهليز به حاصل ظلام فيه القتيلة [251]، فوجدوها لابسة قميص ابيض ويلك قطني أخضر وثوب سبل أسود. وكشف عن جرحها فوجد بها ضربة سيف تحت بزها الشمال محاز لقلبها. واستفسر من أصحاب الغيط فعرفوا انهم كانوا تعلق عمر كاشف، والآن تعلق الجمهور، وأن المزارع للغيط الحاج بدوي شيخ طائفة الغيطانية، والحاج حسن الديريني. وسئل من الحاج حسن الديريني عن ذلك،

فاخبر انه لا يعلم ذلك بسبب بعد المسافة بين القصر والجنينة، غير ان تابعه كان قاعداً في الجنينة ببدق كرتاف[١٣٩]، فدخل عليه جماعة من النساء الذين يملون الماء المالح من ساقية الجنينة حكم المعتاد، واخبروه أن في القصر ضجة كبيرة، فدخل الحاج حسن الديربني وتوجه معه إلى القصر [252] فوجد القتيلة في الحاصل الظلام على هذه الحالة التي هي عليها. ثم حضر قبطان خط قناطر السباع وسأل عن ذلك نائب الشرع، واتباع الأغا بالذهاب معه، ثم سألهم عن سبب قدومهم فعرفوه انهم ماموررون بالكشف على القتيلة. ودخل على الكشافين الظلام فايقوا القتيلة في المحل الذي وجدت فيه، وقبطان الخط تعين بالبحث عن القاتل. دمتم بخير والسلام.

الديوان العشرون

ابتدا في الساعة الرابعة من يوم الثلاثاء ثالث عشر شعبان، الموافق لعاشر نيفوز من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية.

فيه قال رقابيل على لسان الوكيل: أنه ينبغي تحرير قائمة بقيمة المصالح التي ضبطها قاضي [253] الديوان مع ذو الفقار كتخدا، كل شئ على انفراد.

فيه قال العلامة الشرقاوي: ان العربان الذي أرسلتموه لنا بريد السفر ونستأذن حضرة وكيل الديوان في سفره.

فيه كتب تذكرة لحضرة القبطان بخط الخليفة مضمونها بعد الصدر: حضرت إلى الديوان العالي المرأة صالحة زوجة الشيخ حسن الحلبي وبيدها شهادة من شيخ السروجية، شهد هو وجماعة على ان هذه المرأة حضرت من الديوان من مدة واحد وسبعين يوم،

١٣٩. قراءة ترجيحية، ويحتمل ان تكون كرتاك.

يشهد بذلك كامل جيرانها، منهم الحاج إبراهيم السروجي والحاج حسن السمني والحاج أحمد القرافي، وبمقتضى هذه الشهادة المسموعة في الديوان، صارت المرأة خالصة من الذنب بسبب [254] الغياب. فنشفع عندكم في الإفراج عن بيتها تسكن فيه، لإنها فقيرة، وفي ذلك عمار البلد والرحمة بالرعية الفقراء، دمتم بخير.

فيه كتبت تذكرة مضمونها: ولدنا العزيز احمد أوده باشي بخط الخليفة بعد الدعاء لكم، إن الواصل لكم تذكرة إلى حضرة محبنا قبطان الخط شفاعة أرباب الديوان عنده في الرحمة بالمرأة صالحة زوجة الشيخ حسن الحلبي، فالقصد منكم مساعدة المرأة المذكورة ومعاونتها في حفظ بيتها، وعدم هدمه وسكناها فيه، يحصل لكم مزيد الثواب وفي ذلك عمار البلد ورحمة بالفقراء وأنتم أهل خير.

فيه: انتخب قاضي دمياط وقاضي محلة مرحوم وقاضي [255] إبيار، وكتب بذلك ثلاث عروض إلى حضرة سارى العسكر، الاول خطاباً حضره سارى العسكر: بعد الدعاء لكم بخير نخبركم انه في جلسة يوم الثلاثاء ثالث عشر شعبان سنة خمسة عشر ومائتين والف ضربنا القرعة بسبب القضاء بثغر دمياط فثبت القضاء لاحمد افندى صادق لكثرة أوراقه، فوجب علينا إعلام جنابكم بذلك، والله يديم عدلكم دمتم بخير.

الثاني خطاباً لحضرة سارى عسكر مضمونه: أنه في جلسة يوم الثلاثاء ثالث عشر شعبان سنة خمسة عشر ومائتين والف ضربنا القرعة بسبب القضاء بناحية محلة مرحوم، فثبت القضاء إلى الشيخ عبدالرحمن الرشيدى لكثرة أوراقه، فوجب علينا إعلامكم بذلك [256] ليصير علمكم محيط بذلك، والله يديم عدلكم.

الثالث لحضرة سارى العسكر مضمونه: بعد الدعاء انه بجلسة يوم الثلاثاء ثالث عشر شعبان سنة خمسة عشر ومائتين وألف ضربنا القرعة بسبب القضاء بناحية مدينة إبيار، فثبت القضاء إلى السيد رضوان نجا لكثرة أوراقه. فوجب علينا تعلمكم بذلك لاحتياط علم جنابكم به، ادام الله تعالى الخير على يديكم.

بيان مخرج القرعة خرج لاحمد افندى صادق قاضى دمياط خمسة اصوات، وللشيخ بكرى صوتان[١٤٠]، وخرج للشيخ عبدالرحمن الرشيدى قاضى محلة مرحوم ستة أصوات، ولابى غيد صوت واحد، وخرج للشيخ رضوان نجا قاضى إبيار سبعة اصوات، وسركون مخرج [257] هذه القرعة من سبعة أصوات فقط غيبة عضوين من اعضاء الديوان عن هذا المجلس، احدهما السيد على الرشيدى، فإنه متعذر حضوره لغيبته بثغر رشيد، والثانى الأستاذ الشيخ البكرى فإنه حضر فى صدر هذا الديوان، ثم استاذن فى القيام لشغله بامر يخصه، فلم يحضر هذه القرعة.

فيه قال الوكيل: إنى اخبركم على لسان سارى العسكر انه يثنى عليكم فيما انتم عليه من تنبيهكم، وآنه آمر بان ينادى فى شوارع مصر، فيما يخص العراة[١٤١] المكشوفين العورة على لسانكم حيث كان ذلك الأمر منكراً فى شريعتكم.

فيه قال العلامة المهدى: نرجوا من محاسن سارى العسكر ان يامر الموكلين، بابواب مصر ان يمتنعوا [258] عن التعرض للبراسمية [لانهم] ياخذون منهم جمركاً، يزعمون انه داخل فى الجمرك الذى اذن لهم حضرة سارى العسكر فى قبضه ممن يبيع نحو هذه الأمور، وذلك يفضى إلى التعطيل. فقال الوكيل: ليس هذا للديوان.

فيه قال الوكيل: ان الشيخ إسماعيل الزرقانى قد توجه مع العلامة الشيخ موسى السرسى فيما تقدم لضبط قيمة الاعيان الذى اشتراها حنه مسره برسم الديوان، وأن ذلك قد تحرر عنده بموجب قائمة ينبغى لكم الإطلاع عليها. فاخرج الفاضل الزرقانى قائمة مكتتبة بقيمة ذلك مفصلاً وقرئت بالمجلس، فبلغت قيمة ذلك اثنين وتسعين الفاً وثمانمائة وتسعين نصفاً فضة. وأطلع عليها الحاضرون وقالوا قد وقفنا على قيمة هذه المشتروات فوجدناها كلها صواباً [259] لا إيحاف فيها. ثم قرئت التذكرة المكتتبة فى

١٤٠. فى الأصل صوطان.

١٤١. فى الأصل العرات.

شأن ذلك لحضرة الوكيل بخط العلامة الشيخ موسى السرسي، وصورتها: الحمد لله ملهم الصواب وميسر الحساب، اجتمع حضرة العمدة الشيخ إسماعيل الزرقاني الفاضل مع حضرة الأمير ذو الفقار كتخدا الكامل وحضرة الخواجا حنه مسرة الشامي وموسى السرسي الفاني بأمر حضرة المدبر المعظم والستوبان المبارك المكرم وكيل الديوان فوريه وقاه الله كل هم وغم. وتحرر مصرف فرش الديوان على وجه صواب بإتقان، فتحرر أن كامل ما اشتراه الخواجا المذكور وأضاء الديوان به نوراً على نور في غاية الضبط والتحرير، لكونه تاجراً عدلاً بهذه المصالح خبير، فبلغ الثمن عن حق ويقين اثنين وتسعين ألف وثمانمائة وتسعين. وقع ذلك بمنزل الأمير ذو الفقار كتخدا في ثامن شعبان سنة خمسة عشر ومائتين وألف [الكراس الرابع عشر] [260] فأمر الوكيل بأن يختم عليه العلامة الشيخ موسى السرسي، وقاضي الديوان، وذو الفقار كتخدا. فختم عليه الشيخ موسى، والشيخ إسماعيل الزرقاني، ووجه لحضرة ذو الفقار كتخدا ليختم عليه ثم يعيده.

فيه: أعاد العلامة الشرقاوي المسألة عن الرجل العريان، الذي وجهه له الوكيل وذكر أنه مستقر بمنزله وأنه يريد السفر. فقال الوكيل: أن حضرة سارى العسكر أمر بإبطال هذه الطريقة في جميع القطر المصري، وأرسل العرض المكتتب في إبطال هذه العوائد إلى حضرة استوقوا، وأمره أن نوصي بذلك الخزندارية الموجهون بالأقاليم ليبطلوا ذلك من كل بلد وقرية.

فيه: حضر الشيخ محمد المرزوقي العطار وتظلم من [261] الموكلين بالفردة. وقال له بعض أعضاء الديوان أنه رجل فقير تنبغي معونته. فقال الوكيل: أن سارى العسكر يأمر أن لا تتدخلوا في مثل هذه الوظائف. فقيل له: أن هذا أمر عام والديوان موضوع للعموم، وفي ذلك رحمة. فقال: هذا ليس من تعلقات الديوان.

فيه: حضر رجل اسمه الشيخ سليمان الطنبشاوي وذكر أن له بيتاً قريباً من بيت العلامة الشيخ الشرقاوي، وأنه يسكنه مع جاريتين، وأنهما قد خرجا من عنده وتركا بعض أمتعة نحو جلة [كذا] وزلعة وما أشبه ذلك. وأنه قد توجه إلى الريف ورجع

فوجدهما قد فتحا بيته، واخذا منه امتعة تخصه وستين ريالاً فرانسه. وهذا خشتاشهم على كاشف وهما عنده وساكنون معه الآن، وهو وكيلهم. فقال الوكيل: ما اسم هذين الجاريتين؟ فقال [262] الشيخ سليمان: لا أدرى. وسئل من[١٤٢] على كاشف مملوك قاسم بيك المذكور فقال: انهما عندى، ولست بوكيل ولا اعلم هذه الحادثة، غير انهما اخبرانى ان لهما امتعة بالمنزل المذكور، وانهما توجها إليه فوجداه قد سافر، فتوجها إلى حضرة العلامة الشيخ الشرقاوى واستاذناه فى فتح المحل فبعث معهما رجلا من طرفه ففتحا البيت بحضرته، واخذا بعض شئ من تعلقاتهما، هذا ما أخبرانى به.
فقال الوكيل: تتوجه مع أخصامك إلى قاضى المسلمين ليحكم بينكم وأنا اكتب إليه تذكرة بذلك.

فيه: حضر الخواجا يوسف حنحوت وشكى من لطف الله الذمى بسبب توقفه فى بيع القطن الذى قد وكل يوسف حنحوت فى قبض ثمنه للفرنساوى المتقدم ذكره فى بعض هذه الدواوين. فقال الوكيل: [263] أنه وجه الأمر للسيد حسن وهبه بأن يبيع ذلك، فإما ان يحضر لطف الله المذكور ويامره بان يبيع بسعر الله الواقع، وإما أن يجئ مصر، بنفسه أو برسوله، ونقضى عليه بما تلزمه به الشريعة. انتهى الديوان العشرون والحمد لله وحده.

هذا آخر الجزء الأول من التاريخ المسلسل فى حوادث الزمان ووقائع الديوان، وكان الفراغ من تعليقه يوم الجمعة سادس عشر شعبان سنة ١٢١٥ من الهجرة النبوية.[264]
ومن الملحق بذلك ما أمر بكتابته وهو ما يأتى بيانه.

١٤٢. إضافة تخل بالمعنى.

في ثالث شعبان كتبت تذكرة من الوكيل خطاباً إلى العلامة العريشى قاضى القضاة بمصر مضمونها: بعد الصدر لا يخفاكم أنه من حيث إشهار القضاة وتقريرهم يقتضى فرمان الإعلام على الخصوص إذا كان ذلك مما يلاحظ قاضى الإسلام وحضرة سارى العسكر العام يتبع فى نقل هذه الأمور إتباع المراسيم القديمة. فيؤمل من محبتكم إن كنتم تعرفون ان ترسلوا لنا صورة أو تجدون نسخة بخزائن أسرار المحكمة ترسلوها لنا، ولكم الفضل على كل حال.

وفى حادى عشر شعبان أرسلت إليه التذكرة من حضرة الوكيل بسبب دعوة رجل ذمى اسمه موسى ابو فارس، له على رجل اسمه السيد على الصناديقى أربعون ريالاً. ووجه الخصمان له لينظر فيما بينهما بما يراه الشرع.

[265] وفى رابع عشر شعبان كتبت تذكرة من حضرة الوكيل للسيد حسن وهبه فى شأن تشهيل الخواجا يوسف حنحوت وكيل بينا الفرنساوى مع لطف الله الذمى، وقد تقدم شرح قصتهم فيما سلف من هذا الجزء. ومضمون التذكرة أن يحضر لطف الله بشخصه او بوكل، وإن امتنع ارسلنا وكيلاً من قبلنا. هذا مضمون ما أمر بكتابته إجمالاً، وصور هذه التذكرة المذكورة مقيدة بسجل القس رفاييل الترجمان، محفوظة بخزانة الاسرار بالديوان العالى للمراجعة عند الاحتياج إليها، والاحتجاج بها، والله الموفق للصواب.

تم الجزء الأول بحمد الله وعونه

[266] بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده

الديوان الحادي والعشرون

من دواوين الوكيل الثاني، يوم السبت رابع عشرين المحرم سنة سنة عشر ومائتين وألف، الموافق لسابع عشر برى ريال من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتداء في أول الثالثة.

فيه بدا[١٤٣] الوكيل يسأل عن أسعار البَلَد، ثم قال: أن حضرة سر العسكر مليار قد بعث بالرجل القبطي الذي شكوتموه إلى القلعة، فاحتبسته بها. فقال الأستاذ البكري: أنه قد رفع فيه إليه شكايات متعددة، وكنت حاضراً فأخبرته أن كاتب التاريخ قد شكى في الديوان منه على لسان العامة، [267] وأخبر أنهم كانوا يريدون الحضور إلى الديوان ليشكوه، وانه منعهم وقال: أنا أبلغ عنكم. فبعث حضرة سر العسكر خلف العلامة الفيومي، وألزمه بأن يبعث إلى السيد إسماعيل ليأتي بالجماعة المضروبين. فقال الوكيل: ثم ماذا؟ فقال كاتب التاريخ: قد توجهت إليه بهم في عصر ذلك اليوم ومعي السيد الزرو، وكان معه جماعة أيضاً ممن ضربوا ولقينا حضرة سر العسكر وقلت له: هؤلاء الجماعة الذين قد بعثت تطلبهم. فقال: إني مصدقك بدون بينة، وقد

١٤٣. يذكرها دائماً بداء، وسنوحدها بعد ذلك بدا.

بعثت بذلك القبطي إلى القلعة. فقال الوكيل: ينبغي التنبيه في مثل هذا. فقال الأستاذ البكري: إن حضرة سر العسكر بليار لا يفعل شيئاً إلا بعد [268] أن يثبت.

ثم قال الوكيل: هل من خبر؟ فقال له البكري: بلغني أن الإنجليز رجعوا عن رشيد. فقال الوكيل: يمكن، ولكن السبب مجهول.

ثم أخذ يسأل عن كتاب حسن المحاضرة، لمن هو؟ فقيل له: للعلامة السيوطي. فقال: وفي أي قرن كان هو؟ فقيل له: مات في أول العاشر.

ثم أخذ يسأل عن قياس القصبة التي يعتبر بها الفدان وأطال في ذلك. وقيل له: أن بالقلعة وبالجيزة قياسها، وأهل تلك النواحي إذا اختلفوا في القياس جاؤا إلى الجيزة، فأخذوه وحددوه وحرروه على القصبة الموضوعة هناك. فسأل: بأي مكان بالجيزة؟ فقيل له: يعلم مكانها قاضي الجيزة. [269] فبعث خلف حافظ افندي قاضي الجيزة، فأحضره وسأله عن مكانها. فقال له: انه بحائط مسجد هناك. فالتمس منه أن يذهب معه في الغد، ثم أعفاه وقال: أذهب بنفسي.

ثم أخذ يسأل عن الذراع، وطال الكلام بما لا طائل في الإطالة به، ثم قال العريشي: أن ذراع كسرى سبع قبضات بإصبع قائم، وذراع الكرباس هو ما يقاس به القماش.

ثم حضر عثمان أغا تابع الوكيل، وذكر أن هناك مسجداً بمصر العتيقة قد هدمه الفرنساوية وأخذوا خشبه وقيه بقية، وخدمة المسجد يريدون نقلها لحفظها. فقال كلاما معناه: هل هدم هذا المسجد بإذن من سر العسكر [270] أو لا؟ فقال البكري: هل توجهت إلى سر العسكر فاستفسرت هل هدم بإذن؟ فقال الوكيل: في غد تأتيني مع الشروق، وأنا أركب وأتوجه وأنا ذاهب إلى المقياس فأنظر هل هدم بإذن فلا معارضة، وإن كان لم يؤذن في هدمه استخلصت لك الخشب بعد أن استفسر عن حقيقة الحال من الموكلين بذلك. وانتهى الديوان الحادي والعشرون على ذلك.

الديوان الثاني والعشرون

يوم الثلاثاء سابع عشرين المحرم سنة ألف ومائتين وستة عشر، الموافق لعشرين برى ريال من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتداء في أول الثانية.

فيه [271] حضر أعضاء الديوان، وحضر من الوجاقات: علي كتخدا[١٤٤]، ويوسف باش جاويش وغيرهم، وحضر عبد العال اغات مستحفظان، وعلي أغا زعيم مصر حالاً، وحضر من التجار: السيد أحمد الزرو، والحاج أحمد محرم، والحاج عمر أغا ملطيلي، وأعيان خان الخليلي، والحاج عبد الله التاودي شيخ الغورية، وجملة من مشايخ الطوائف، ومشايخ الحارات، وكثير من العامة.

ثم بدأ الوكيل يسأل عن أحوال بيت المال. فقال له العلامة الشرقاوي: أحوال بيت المال غير منتظمة من حيث كونهم يطلبون من الناس مقادير زائدة، وقد شكى الناس من ذلك، وقد حضر الوجاقات للشكاية. فبدأ الوكيل يسأل من الوجاقات [272] عن شكايتهم.

فابتدأ[١٤٥] علي كتخدا وقال: إننا توجهنا بالأمس إلى اسكريس فريحنا. فقال الأستاذ البكري: إنما تكلمنا من حيث كونكم تقدم منكم شكاية قبل ذلك. فقال الوكيل: إنهم لم يأتوا للاستغاثة من اسكريس، ولم يشكوا من العلامة العريشي، ولم يستغيثوا بالديوان من الزرقاني، فقولكم ان فلانا يشكوا، وفلان يتالم فمن المعلوم أن من دفع دراهم يلزم ان يتالم ويشكوا. فقال البكري: أنهم شكوا من ذلك مراراً وكانوا يريدون التوجه إلى بيت قائم مقام[١٤٦]، فلو جعلت على عادتها الأصلية وجعل على

١٤٤. يذكرها دائما كدخدا وهي الطريقة الفارسية للكتابة، أما الطريقة التركية فهي كتخدا وهي التي سنستخدمها بعد ذلك.

١٤٥. في الأصل فابتدي.

١٤٦. يذكرها دائماً قيمقام، وسنوحدها قائم مقام.

كل مائة خمس ريالات، كما امرتم، لاستقام الأمر وبطلت الشكوى. فقال الفيومي: إن التفاوت [273] يسير، فإنها قد تزيد خمسًا، وقد تنقص خمسًا. فقال الوكيل: إن هذه الشكاية محض كذب، وكان الواجب ان يشكوا الفقراء، فإن الوجاقات على كل حال منسوبون للغني. فقال البكري: إنهم يستغيثون عن الرعية، وإن الذى بلغنا هو ما سمعته، وإذا كان التبليغ بسوء الفرنساوية، من الآن إذا سمعنا شيئا لا تبلغه. فقال الوكيل: قد فعلت ما عليك من حسن التبليغ، فمن كان مظلومًا فليقم[١٤٧] فى هذا المجلس فيبهى دعواه، وإن الحمايات قد بطلت. فقال الاستاذ البكري: سلوا العلامة العريشي هل جاءه[١٤٨] تذكرة في شان ذلك أو لا؟ فقال العلامة الفيومي: إن سبب هذا رجلاً يقال له [274] علي جلبي مات عن قراريط فى حمام، فبعث اسكريس فطلب خمسمائة ريالاً، على توهم ان نصف الحمام متعلق به، فلما ظهر له انه ليس له سوى قيراطين صُولح على خمس وسبعون ريالاً. وطال الكلام في ذلك، وانحط الأمر على أن من كان له شكاية فليبنهها[١٤٩] إلى الديوان. وقال الوكيل: إن الموكلون ببيت المال لا يسرقون، ولو اوافقوا [كذا] الناس على أغراضهم لما شكوا منهم. فقال قاضى الإسلام: إن حضرة شيخ البلد فاوضنى فى ذلك، وقال لى انصح الشيخ إسماعيل، فجئت بالشيخ إسماعيل الزرقانى فقرأ[١٥٠] القائمة، فلم اجد عنده شئ. فقال العلامة السرسي: إن الناس لا يرضون [275] بالمصالحة، وقد يتظلمون. فلو قومت التركة التقويم الشرعي ودفع على كل مائة ريال خمس ريال، لما امكن احد ان يتظلم.

فقال الاستاذ البكري: قد صُولح على قواس[١٥١] مات عندنا بستين ريالاً، لا تفى تركته بثلاثين. فقال الوكيل: انه لو خرج أبي من قبره، وشهد فى العلامة العريشي والزرقاني بما ينافي ما أعلمه، لم اصدق فيهما. فقال البكري: هذا شئ لا يخصنا.

١٤٧. في الأصل فاليلم.

١٤٨. في الأصل جاه.

١٤٩. في الأصل فاليبهها.

١٥٠. في الأصل فقراء.

١٥١. يذكرها دائماً قواص وسنوحدها قواس.

فقال الوكيل: هل يظلم العريشي والزرقاني الناس؟ لولا معرفة سر العسكر بهم لما قربهم. ومن المعلوم أنكم تتهموهم بأخذ الزيادة، فلا ينبغي أن يأخذوا من الناس زيادة، ويأخذوا رشوة. فقال البكري: لو كنت تحضر أنت [276] المصالحة، لما وقع شكوى. فقال العريشي: إخبار اسكريس أنه إذا مات ميت في حارة، جاء المصالحون وجاء شيخ الحارة فعرف عن ذلك الميت، ثم صولح. فقال الوكيل: خلاصة الأمر أن من له شكوى فليُنهها بنفسه إلى الديوان لينظر فيها فينصفه.

فيه حضر رجل فلاح متهم بدعوى قتيل. فقال العلامة العريشي: حتى يحضر أخصامه لولا تصح الدعوى إلا من خصم شرعي. فقال عبد العال أغا أغات مستحفظان: إني سمعت من فرط الرمان أنه قتله. فقال الوكيل: إن القاضي والعلماء يقولون لا تسمع له دعوى حتى يأتي خصمه.

فيه [277] قرئ هذا الفرمان وصورته: الحمد لله وحده، من حضرة سر العسكر ديفيزيون بليار قائم مقام مصر حالاً، وحاكم الفرنسي وعسكره المنصور، خطابا إلى كافة أهالي مصر المحروسة، نعرفكم أنكم استحقيتم الراحة التامة التي وقعت لكم بسبب سلوككم الطريق المستقيم، والمحبة التي وقعت منكم إلى الفرنساوية، فأنا مسرور منكم لشغلكم بوظائفكم، وعدم تداخلكم فيما لا يخصكم، فدوموا على ذلك، وقد جربتم شفقتي عليكم، وعدلي بين غنيكم وفقيركم، وأعيانكم وصغاركم، فيجب عليكم أن تشكروا الله الذي وفقني لذلك، وتشكروني على علو همتي، وحسن صنيعي معكم. فإنه [278] لم ينقص عليكم شئ من مؤنتكم، ولم أتأخر عن معونتكم في تحصيل جميع ما تحتاجون إليه من أصناف الأقوات واللوازم والمهمات على قدر جهدي في هذه الأوقات، والله تعالى يساعدني. وأنتم تجهلون الحروب، وإلى اليوم ما رأيتم شيئا من خرابها، فأوصيكم – كما يوصي الأب أولاده المحبين – أن لا تخرجوا عن طريق الإستقامة، وكونوا حافظين لأولادكم وحريمكم وعيالكم وأملاككم بملازمة الطاعة والمحبة، واعزموا عزما ثابتا على خلوص النية وطاعة حكامكم، لأن في ذلك

حفظ أرواحكم وأموالكم وأعراضكم، ولا تهلكوا انفسكم بالمخالفة ونحن نحقق لكم أننا نكن [279] دائما منتمين لكم، وأنّا نعمل غاية جهدنا في راحتكم وسروركم ما دمتم منقادين إلى جمهور الفرنساوية. وإن صادف أن جيش الأعداء تقارب من أسوار البلد، فإن حرك أحد منكم الفتنة، وزينت له نفسه الإفساد، واجتمع أهل خط أو حارة على ذلك وأعلنوا بقيام الفتن وتحريك الشرور ومعاداة الجمهور، فلا بد من القصاص الزائد، فعيالهم وأموالهم وأملاكهم يكونون للسيف والنهب والنار، وجميع القلاع التي بدائر البلد تمطر عليهم جللا وقنابر ونار على الخط الذي يخرج من الطاعة ويظهر منه الفتنة. فتفكروا المشقة والخراب الذي حصل لكم سابقاً وكيف [280] حصل لبولاق والقرى التي عادت الفرنساوية، ويلزم أيضا أن تتيقنوا أن فتنتكم لا تربحوا بها شيئا غير التعب والمشقة والخراب الذي ينزل بكم من جميع النواحي ويكون أكثر مما رأيتم سابقا. فاسلكوا طريق العقلاء، وتدبروا عواقب الأمور لتعيشوا تحت حماية الفرنساوية في ظل الأمن وراحة السر، ويكون ذلك نتيجة سكونكم وثمرة امتثالكم. وقد بذلنا لكم النصيحة والله يرشدكم لما به صلاح أحوالكم، فكونوا صابرين لحكمه، منتظرين لأمره، معتمدين عليه جل جلاله.

فلما قرئ هذا الفرمان قال الأستاذ البكري: إن حضرة سر العسكر بلبار أرسل خلفنا بالأمس لتوجهنا إليه فقال [281] لنا: إذا قام مفسد في خط أحرقته بتمامه. فقلت له: إن إحراق الخط بقيام مفسد فيه لا ينبغي، ولكن إذا قام به مفسد فعلى مشايخ الحارات والحكام أن يأتوك به، فاقتص منه كيف شئت. أما إذا قام الخط بتمامه فلك أن تفعل فيه بخصوصه ما تقول، ولكن ننبه على مشايخ الحارات والحكام وهم متى علموا مفسدا جاءوك به. فقال الوكيل: إن هذا الأمر مطلوب منكم. فقال له الأستاذ البكري: ومن مشايخ الحارات والوجاقات. فقال الوكيل: إن شأن حكام الفرنساوية أنه إذا قام مفسد في حارة اقتصوا من أهل تلك الحارة. فقال الأستاذ البكري: إن لم [282] يأت أهلها بذلك المفسد. فقال الوكيل: إن المشايخ والحكام للرعية بمنزلة الآباء، وهم لهم بمنزلة

الابناء، فعليهم أن يؤدبوهم ويقوموا المعوج منهم. فقال العلامة الفيومي: إن البلد آمنة، فلا يتحرك احد. فقال الوكيل: إن العاقل يتميز عن الحيوان بالتفكير في العاقبة. ثم قال: إن بانوبارته حين وقعت حركة دبوى، بلغه عن أناس كثير دخولهم فيها، وبعد ذلك أنعم عليهم، فلما دخل العثمنلي حركوا الناس للقيام معه، ومن لم يتحرك حركوه قهراً، فاقتص منهم سر العسكر كلهبر، والجنلار منوا ليس باقل ممن تقدمه من أسلافه، ومتى وقع منهم ما يخالف قاصصهم [283] باشد القصاص.

ثم قال: إن الخصم لا يجئ إلى البلد وقد لا يجئ، فلو فرض مجيئه فلا نكلف أهل البلد حمل السلاح والمعاونة، وإنما نريد راحتهم ولا نكلفهم ما كلفهم العثمنلي من الخدمة وغيرها لا نكلفهم إلا الراحة. ثم قال: إن كل انسان مخصوص بالعمل في صناعة لا يحسن غيرها، فمن لا يحسن صناعة لا يجوز له ان يتعاطاها، فمن لا يحسن الحرب فما له ولتعاطيه. ثم قال: إن الخصم قد عربدوا في النواحي، ومع ذلك فمصر بحمد الله قارة مع كون خزائن الجمهور ليست على عادتها.

ثم قال الفيومي: يا معاشر الوجاقات والتجار ومشايخ الحارات والحاضرين، هل [284] سمعتم ما قيل لكم؟ فقالوا: سمعنا وأجبنا بالطاعة. وانتهى الديوان الثاني والعشرون.

الديوان الثالث والعشرون

يوم الجمعة غاية محرم سنة الف ومائتين وستة عشر، الموافق لرابع عشرين برى ريال من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتداء في أول الثانية.

فيه حضر حضرة استوف الخازندار العام، وابوريف، وموسى كافوا، ومن التجار السيد احمد الزرو، وخلافه. وبدأ الوكيل فسأل القاضي: هل حضر شهود القتيل؟ فقال: لم يحضروا. فيه قال الاستاذ البكري: إني كنت اشفع [285] في خادم كان عند حسين، فانزل عند القراش.

فيه بدأ حضرة استوف الخازندار يقول: إن حضرة بليار يشكرك على ما نظمت من بيت المال. ثم قال: نعم إن جيرار له يد في ذلك، ولكن جنابك والشيخ إسماعيل واسكريس والقاضي لهم دخل في ذلك. ثم قال: هو يترجاكم ان تبذلوا وسعكم في ذلك لأن الجهات متعطلة متعذرة، ولم يكن جهة يأتي منها غير هذه، فينبغي الاعتناء بها. فقالوا: نعم. ثم قال: تعلموا انهم لم يطلبوا ما كان يطلبه غيرهم بعد وضع السمار يأخذوا شيئاً كثيراً، هم يطلبوا المائة خمسة. ثم قال: إن أهل مصر لا يندمون على سلوكهم [286] الآن، فلايكن عندكم شك في أن الفرنساوية مقيمين بالبلد بسبب فعلهم الخير. ثم قال رفاييل: البارح اسكريس اخبرني أن مراده يبطل الجلوس، فإنه لا يأتيني احدهم يظنون أن العدو قرب. ثم قال استوف: انتم رايتم أن الجمهور رفع الفردة ولم يبق له إلا جهتين: الحلوان، وبيت المال، [فالقصد] من حضرتكم التنبيه على ذلك. فقال العريشي: إن بيت المال عنده الدفاتر الموجودة، فافتحوا الاسماء ونحن ننبه عليهم. ثم قال استوف إن عنده قائمة باسماء الملتزمين المتوفين تماما، وقد كتب لهم انهم إن لم يدفعوا الحلوان بعد ثمانية ايام فبلادهم مضبوطة. فقال البكري: [287] يتوجهوا إلى حسين افندي. وقال السيد أحمد الزرو: أن الديوان جهتين، جهة بيت المال، وجهة الإلتزام، فجهة الإلتزام لا تتعلق بالقاضي بل تتعلق بحسين افندي. فقال استوف: إن القاضي من حيث كونه متكلما في البلد فعليه التنبيه. فقال الاستاذ البكري: هو ينبه حسين افندي. وقال الزرو: إن الاغا حضرت له تذكرة. فقال العريشي: اما بالنسبة إلى بيت المال فلا ينبغي تعيين ايام، واما بالنسبة إلى الملتزمين فشانكم. فقال استوف: لا ننبه على بيت المال لعلمنا باجتهادكم.

ثم قال: وإن شاء الله من حيث كون الفرنساوية أهل معروف، وقد شهدوا لاهل البلد المعروف، فلازم يخففوا الفردة [288] برفع بعضها. ثم قال: يلزم ان تخبروا أهل البلد، وتحققوا لهم ان الفرنساوية لا خروج لهم من مصر، وتخبروهم بمعروف الفرنساوية. ثم قال: انه يعجب من اهل البلد كيف يصدقون ان الفرنساوية يخرجون

من البلد، فبأى وجه انتصر الإنجليز؟! ثم قال: عندكم شاهد، فلو كان الإنجليز من أهل الاقتدار، لما كان لهم ثلاثة أشهر وهم يجيئون خطوة خطوة. ثم قال: إن طائفة الفرنسيس انتصروا عليهم سابقا من نحو سنين، فلا يمكنهم انكار ذلك. وبلاد الإنجليز ليست بأرض ثابتة بل هى جزيرة، فلو كانت أرضهم ثابتة لذهبوا من زمان، ولكن حين صدر ما صدر كان عند الفرنساوية عمارة عظيمة تزيد على عمارة الإنجليز، [289] ولكن جالون والس مع الإنجليز والموسكوا، وسلم المراكب. وعمارة البر ليست كعمارة البحر، فإن عمارة البر أسهل تحصيلا، والإنجليز كانوا اتفقوا مع سائر القرانات. واعلموا أن العثمنلي سينفصل عن الإنجليز، فإن الإنجليز يريد ان يكون أن لا أعلى منه أحد، والعالم يعرفون ان الإنجليز ليس بحبيب للعثمنلي، ويعلمون محبة العثمنلي ومحبة الفرنسيس له. وحاصله انكم تخبرون الرعية بهذا الكلام. انتهى الكلام استوف.

فيه حضر الرجلان المتهمان بالقتل ومعهما علي جوربجي حاكم الجيزة، وبدا يقول علي جوربجي المذكور: إن حضرة بليار بعث بهما لينظر في أمرهما. فقال القاضي: يلزم حضور [290] أولياء الدم. فقال البكري: إني رأيت برطلمان في هذا اليوم فقلت له: اين الأخصام؟ فقال علي جوربجي: إن الأخصام كلما طُلبوا هربوا، وإن مشايخ أبو النمرس قالوا: ليس لنا دعوة، ولا عندنا بينة.

ثم قال استوف للسيد أحمد الزرو: أخبرنا عن النفائس التي عندك، عن خبر المكتوب. فقال له: إذا رُحنا بيت الشيخ سليمان أُخبرك بعد الطعام لكي تكون البشارة ان تنزل العلماء في بيت.

ثم قال استوف على إثر هذا الكلام: إن الإنسان لا يُسأل إلا عن وظيفته. فقال السيد أحمد: لكن تعتقد فيك أن تُقدم فعل الخير. فقال استوف: إني أرى أني إذا شفع عندي أحد فيما لا يجئ على غرضي أنغم، فأنا أعلم أني [291] إذا شفعت عند بليار فيما لا يلائم غرضه إنغم.

ثم قال الاستاذ البكرى: إنكم ارتهنتوهم عن البلد، والبلد لا يحصل منها شئ. فقال: ومن أين لكم وإنى قد كنت كتبت إلى سر العسكر فى فكاكهم، ولم يأت جواب وهم لا يصيبهم شئ. فقال السيد احمد الزرو: إنهم أخبرونا انكم توافقتم معهم على ان تنزلهم إذا قرب العدو. فقال: إذا قرب العدو انزلناهم. فقال الوكيل: انا[ا] اكفل ان لا يحصل لهم شئ. فقيل له: الخوف ان تقفل القلعة، فلا يمكن ايصال المؤنة لهم. فقال استوف: أفلا تفتح إذا قفلت؟ فقال: نحن نتكلم فى شئ لا يصير. فقيل له: ذلك ما كنا نبغى. ثم قال [292] الزرو: نحن نترجا بك عند بليار. فقال البكرى: هم لا يتعدون طرائقهم. ثم انقضى الديوان الثالث والعشرون على ذلك.

وفى اليوم الثالث من شهر صفر المذكور، قتل رجل بسبب أنه كان قد وجهه سيده إلى قرية قريبة من الجسر الأسود ليأتى له بغلة منها، فامسكه الموكلون بأطراف البلد وقالوا له: من أين قدمت؟ فخلط فى كلامه وقال: إنى كنت أعطيت مكتوبا أعطانيه رجل قواس من اتباع محمد كاشف، ثم أخذه منى. ثم رجع فاخبر انه كان مرسله سيده ليجئ له بقمح. فلما اختلط كلامه امر بقتله لتوهم أنه يحمل كتبا إلى أهل المدينة من الجماعة القادمين. فسبحان الفعال [293] لما يريد. وانتهى الديوان.

الديوان الرابع والعشرون

يوم الإثنين ثالث شهر صفر سنة ألف ومائتين وستة عشر، الموافق لسادس عشرين برى ريال الشهر التاسع من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية. ابتداء في أول الثانية.

فيه ورد من حضرة سر العسكر بليار كتاب قرئ بالديوان بحضرة علماء الديوان وكافة التجار والوجاقات وأغات مستحفظان وأعيان خان الخليلى ومشايخ الحارات، وصورته:

من قبل حضرة الجنلار بليار متفرقة حاكم العمارة الشرقية، إلى جناب حضرة العلماء وأرباب الديوان بمصر القاهرة، وبعد، فإننى أخبركم [294] بأنه قد وصلنى

كتاب من حضرة سر العسكر العام عبد الله جاك منو، بواسطة حاملها متقدم الخيالة لاتوموبور وصحبته..[١٥٢] مساعد سر العسكر العام. فيه يخبرني جنابه بان كامل ما يتعلق بالمعايش فهو عندنا وافر في الغاية، وإلى الآن لم تستعمل شيئاً مما هو مخزون لاحتياج البلد، من كون العربان يجلبون إلينا من كامل الاصناف.

ثم أن جنابه قد وصلته أخبار من جناب حضرة العزيز القنصل الاول بوتابارته حيث يقول له بانه افتتح من مملكته قسما كبيرا وصار تملكه – أعني من بلاد الإنجليز – وان الآن توجه عمارة كبيرة من فرنساوية واصبانيوت بقرب [295] بحر الجزر.

ثم ان حضرة السر العام قد وصلته كامل مكاتيبي والاخبار التي ارسلتها له بما يتعلق بمصر القاهرة، وقد فرمن علي بان اعرفكم[١٥٣] بانه في غاية الانشراح من جهة سلوككم حتى الآن، وإذ ذاك فيقتضي علي أن تعتمدوا على شهامته ومودة الجمهور الفرنساوى – ما دام سلوككم على هذا الوجه المستقيم – وتطيعون ما خولكم الله من المتقدمين بالجمهور الفرنساوى، لكن نوط بي أن أعاقب اهل التاعس وجميع اولئك الذين[١٥٤] ينهضون لرعاية ضدنا وذلك خلوا من رحمته وبدون حلم، فلهذا ارجع فاكرر عليكم – إن كان من قبلي او من قبل جنابه – بأن تكونوا على الدوام [296] من المسلمين المحقين ومن اخص بني الرسول عليه السلام، خاضعين لمدبريكم الذين وكلهم الله سبحانه وتعالى لينهروا [كذا] على أنفسكم. ثم دوموا على حفظ السلامة والهدوء بالمدينة، وذلك بمشوراتكم الحميدة ومساعيكم السعيدة، فاتكلوا على قدرة الله العزيزة، واعلموا أنه سنيد الجميع، وأنه ليس من الانام من يكون هكذا جسورا حتى انه يتعرض احكامه. الجنلار متفرقة بليار قائم مقام مصر حالاً. انتهى بحروفه وألفاظه.

١٥٢. اسم غير مقروء من اربع حروف.
١٥٣. في الأصل اعرفه، وهي لا تستقيم مع المعنى.
١٥٤. في الأصل الذى.

فلما قرئ هذا الفرمان، أمر حضرة الوكيل بأن يكتب إلى حضرة سر العسكر بليار جوابه فكتب إليه:

بعد الصدر، نعرفكم قد ورد إلى الديوان [297] يوم تاريخه من جنابكم كتاب قرئ على حضرة العلماء بالديوان ومضمونه البشارة السارة التي وردت إلى جنابكم من حضرة سر العسكر الكبير، وتملك حضرة الجنلار بونابارته معظم جزائر الإنجليز، وحضور مراكب الفرنساوية والصينيوت إلى بحر الجزر، وكثرة المؤنة والخير الذى عندهم، فانسر الجميع بذلك ودعوا له ولكم بخير والله تعالى يتمم بفضله وإحسانه.

ثم أمر أيضاً بكتابة مكتوب إلى حضرة سر العسكر، فكتب إليه صدر المكتوب السابق الذى كان قد كتب إليه وزيد فيه: أنه قد ورد في غرة صفر الموافق لرابع عشرين برى ريال، إلى الجمهور بمصر أخبار سارة ابتهج [298] لها الجميع سروراً، وانشرحوا قلوبا وصُدورا، من أخذ الجنلار بونابارته إلى جزائر الإنجليز، واستيلائه على معظمها، والبشارة للجمهور بقدوم مراكب من فرانسه وصبانيوت بقرب بحر الجزر. فعند ذلك فرح كامل المحبين من أهل مصر والأرياف بذلك، وعمل الشنك، وضربت المدافع، واشتد ساعد العسكر بذلك وحصلت غاية المسرة. والله تعالى يتمم بإحسانه بفضله وامتنانه، ويوفقكم إلى الخير والسلام. انتهى الديوان الرابع والعشرون.

الديوان الخامس والعشرون

من دواوين الوكيل الثاني، يوم الخميس سادس صفر، الموافق لتاسع عشرين [299] برى ريال من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية. ابتداؤه في أول الثالثة.

فيه بدا الوكيل يقول: هل من خبر؟ فقيل له: خيرا. فقال الاستاذ البكرى: لا شئ سوى أن بعض العرب والغز يجيئون فيتحاربون ثم يرجعون. ثم قال كلاما معناه: أن الذى نحب أن تسمعه ان الجنلار بليار متعهد بأن تكون البلد مشحونة بالمؤنة، وأما

الحرب فإن أهل البلد لا يتداخلون فيه. فقال الوكيل: من العقل أن يشتغل كل بما يعلمه من صناعته، فمن اتقن الحرب طلب منه، ومن اتقن الخياطة - مثلاً - فلا يطلب منه سوى أن يخيط. والفرنساوية [300] غير محتاجين إلى مؤنة في الحرب.

فقال البكري: إن علينا أن ننبهكم بما يقع، وأن رجلاً قبطياً ذهب إلى رجل شريف فقال له: اعمل له فم هذا الشبك. فقال له: إني لا اعرف أن اصنعه، خوفا من أن ينكسر، فضربه ذلك القبطي، ثم دخل إلى خان الخليلي، واخبر بذلك بليار وهو بعث له شوم بسبب ذلك القبطي، ولكن أريد منك أن تنبهه أن لا يهمل مثل هذا. فقال العلامة الفيومي: إن المناسب أن تفرطوا على من حمل السلاح من قبطي ورومي وغيرهما. فقال الوكيل: إن العساكر الذين ليسوا من الفرنساوية، لا تهذيب لهم لدخولهم عن قرب في سلك العسكر، [301] فبينهم وبين العساكر العثملية مناسبة، ولو كان هناك عساكر العثملي في مثل هذا الوقت لرايتم منهم مثل ذلك، واما عساكر الفرنساوية فإن لهم حدودا يقفون عندها، ومن تعدى حُبس.

ثم قال للعلامة العريشي: بالأمس وجد رجل مسلم مخنوق، فيجب أن تبحث عن ذلك. فقال كاتب التاريخ: ينبغي أن يوسد البحث عن هذا إلى الأغا والوالي وحكام الاخطاط. فقال: نعم، ولكن لا بأس بأن يبحث القاضي أيضا. فقال العلامة العريشي: أنا أمر حضرة قائم مقام بأن يأمرهما بالبحث عن ذلك. فقال الوكيل: إن حاكم الخط اخبرني بذلك. ثم قال: ما العادة في مثل هذا الحادث؟ فقال قاضي الإسلام: يدعي وارثه، فإن لم [302] يعلم قاتله، فعلى أهل تلك الناحية دية مخففة في ثلاث سنين، واليمين العامة. فقال العلامة الفيومي: ليس هذا مذهبنا، فليس على أهل تلك الحارة دية، وفي المذاهب من يرى خلافه. فقال العريشي: إنما قلت مذهبي. فقيل له: اتباع مذهب الفيومي في هذه الحادثة اسلم. فقال الوكيل: إني ارى تعيين البحث، ولو لم يكن لذلك المقتول وارث؟ فقال الفيومي: صاحب الامر - يعني السلطان - هو ولي من لا ولي له، فعليه البحث. انتهى.

فيه حضرت امرأة وذكرت أنها ساكنة مع زوجها بخرابة إبراهيم بيك قطامش، وأنه كان بمالج مع جماعة في باب قد ألقي هناك. [303] فحُمل إلى بيت القبطان ومنه إلى بيت بليار، وكتب فيه من قبطان إليه انه كانوا يسرقون متاع الفرنساوية من بيت المنجدلي. وأن شيخ الخط كلم بليار فيهم فوعده بإطلاقهم، ثم اطلع زوجها إلى القلعة، وانهم قوم فقراء.

فقال الوكيل: هذه من تعلقات الحكام. وقال الفيومي: تذهب إلى القبطان وهو يخاطب شيخ البلد. فقال الوكيل: ومن يشهد ببراءة هؤلاء المتهمين؟ فقال الشيخ مصطفى – شيخ ذلك الخط –: البينة العادلة. فقال الوكيل: قد سهل علاج هذه القضية، اذهب بالنسوة والبينة إلى قائم مقام. ثم قال: إني أرى هذا الأمر يوجب للحرامية ان يسرقوا، ثم يستشهدون بأهل الديوان. فقال المرسي: يمكن إحضار [304] الشهود في الديوان الآتي وحضرة الوكيل يسمع شهادتهم، ثم يتكلم بعد ذلك في خلاصهم. فقال الوكيل: بل هم يكتبون عرضا ويكتبون شهادتهم فيه ويكتبون اسماءهم عليه ويقدم للحاكم، من حيث كونه وظيفته، ويكون ذلك مترجم بالفرنساوى من حيث كون ذلك متعلق بمتاع الفرنساوية. وانتهى الديوان.

وفي هذا اليوم اغلقت أبواب مصر، واخذ عساكر القادمين يناوشون الجمهور الفرنساوى الحرب صبيحة كل يوم برهة لطيفة، ثم يرجعون. ولم يلتحم بينهما حرب شديد، ومنع القمح من الرفع، ونزع الشعير، فبيع الرطل الشيرج [كذا] بثلاثين نصفا، وطلب السمن فلم يوجد، وبذل فيه خمسون نصفا إذا وجد وألزم الجمهور [305] الزياتين والقبانية بإحضار السمن وأخذ جماعة بسبب ذلك، وتعرض الخارجون عن مصر لمن يجلب إليها القمح والخضار من جهة البساتين فمنعوهم من الوصول، وبيعت البطيخة بثلاثين نصفا. وذهب امرأتان ليشتريان بيضا ليبيعونه على أهل مصر، فاتهما بانهما إنما يشتريانه ليبيعانه إلى الجمهور الفرنساوى، فقتلا. وقدم طائفة من العسكر إلى المذبح في يوم الأربعاء الذى قبل هذا اليوم، فوقفوا على من به من

الجزارين وسألوهم: هل فيكم نصراني؟ فقالوا: لا. وكان هناك يهودي جزار، فلما سمعهم يسألون هل فيكم نصراني فر، فضربه رجل منهم برصاصة فقتله.

وفي هذا اليوم [306] دخل أغات مستحفظان بعض وكائل مصر، وفتشها خوفا من أن يكون بها أحد من العساكر القادمين.

وفيه ورد الإنجليز إلى بر إنبابه، ونزلوا به. ثم ارتحلوا في الثاني منه أو الثالث إلى خلف الجيزة. وفيه قرب عساكر الوزير إلى الدمرداش والمنية وساحل البحر. وفيه امتنع الناس من الخروج بموتاهم إلى خارج البلد لإغلاق أبوابها، ولم يبق منها باب مفتوح إلا باب البحر، وباب القرافة الصغرى.

الديوان السادس والعشرون

يوم السبت تاسع صفر سنة ألف ومائتين وستة عشر، الموافق لثاني ميسيدور الشهر العاشر من المشيخة الفرنساوية. ابتداء في أول الثانية.

[307] فيه بدأ الوكيل يقول: كيف البلد؟ فقيل له: بخير. فقال له الأستاذ البكري: كيف والمدافع تضرب، والناس في منازلهم، وإنما شغل الناس بأقواتهم؟ فقال الوكيل: على أهل البلد أن يرتاحوا، وعلى الجمهور الاعتناء بما يمكن تحصيله من أقواتهم.

ثم قال: إن أهل البلد يقولون أن عثمان بيك حسن قد توجه إلى الصعيد، ليمنع الوارد، فهل عندكم من ذلك خبر؟ فقيل له: لا، وإنما الخبيري هو الذي يتعرض لمنع الوارد، وربما كان ذلك بإغراء أحد من القادمين. ثم قال الوكيل: إن المدافع إذا سمعت أزعجت الناس، ولكن بعد ذلك تكون عادة فلا ينزعجون، وإن من الشجعان المعدودين بونابارته وهو [308] إذا دخل الحرب وشاهد من يسقط من رجاله انزعج، فإذا التحم الحرب تمرن عليه وذهب ذلك الانزعاج. انتهى.

فيه حضر رجل غيطاني بمنزل الديوان، وذكر أن زوجته جاءته بالأمس لتطلب منه نفقة، فضربها فدغدغها، فجاءت امرأة من جيرانها فسبتني انتصارا لزوجتي، ثم عهنت علي من بيت القبطان. فقال الوكيل: هل له في الشرع أن يضرب زوجته إذا طلبت منه النفقة؟ فقيل له: لا، ليس له ذلك. فقال: اذهب إلى القبطان.

ثم قال رجل اسمه حسن الترجمان من حارته، وشيخ حارته واسمه محمد: إن هذا الغيطاني كثير الشكل، ونحن لا نرضى بسكنته في حارتنا. [309] فقال الفيومي: اذهب معهما إلى القبطان، وشيخ الحارة يلتزم لنا بأن يأخذ خاطره عليك، واخرج لهم من حارتهم. فرضي ذلك الوكيل. ثم التفت إلى الغيطاني وقال له: إن خدمة الديوان لا ينبغي لهم أن ينجوهون به، فإن أساؤا الأدب، عوقبوا أكثر من غيرهم. ثم التفت إلى أهل الديوان وقال لهم: إذا كانت قضية فليقض[١٥٥] فيها هكذا بالحق، فإن اتباع الحق هو أول واجب ينبغي أن يعتني به. ثم قال: إن على أهل الديوان مدافعة ما يترتب عليه مفسدة، فإن ذلك هو الواجب الشرعي المتوجه عليهم طلبه.

ثم قال: وعليكم النظر في أمور السوقة. فقال الأستاذ البكري: إن هذا الأمر يصلح لمباشرته حسن أغا أمين احتساب، وقد [310] كان كلم سر العسكر في شأنه وكان قد وعده بالنزول، فإذا كان هناك من يضمنه فينبغي إطلاقه بضمانة من يعتد به، وهو يستخرج ما أخفاه المتسببون.

ثم قال الفيومي: إن المشايخ الذين بالقلعة يرجون أن تنزولهم إلى مسجد خوفا من قفل القلعة. فقال: ابذل وسعي في ذلك إن شاء الله. ثم قيل له: إن هذا السكون مبداه حُسن سياستك. فقال: ليس من حُسن سياستي على انفرادي، بل هو مترتب على عمارة الديوان. ثم قال: إن المشنلي إذا طال جلوسه طلب الصلح. فقيل له: الشأن طلب الصلح، وقد كان ذلك في صدر الإسلام. وانتهى الديوان السادس والعشرين بحمد الله وعونه.

١٥٥ في الأصل نالبلض.

الديوان السابع والعشرون

[311] يوم الاربعاء ثاني عشر صفر سنة ألف ومائتين وستة عشر، الموافق لخامس ميسيدور العاشر من السنة التاسعة. ابتداؤه في اول الثانية.

فيه ذكر العلامة الجبرتي: ان سر العسكر بليار بعث إلى القلاع، ان لا يضرب منها احد إلا بإذنه. ثم قال: هكذا بلغني.

فيه بدأ الوكيل يسأل عن القتيل المقتول بالناصرية المتقدم خبره. فقال البكري: إن هذا الأمر من وظائف الحكام. فقال: نعم، ولاسيما حكام الاقطار، ولكن سر التنبيه على ذلك انه ربما يرد عليكم. فقيل له: إذا ورد انهينا لك، ومع كوننا لم نهمل، لم نقف لذلك على خبر.

[312] فيه بدأ العريشي يقول: انه استفاض بمصر خبر الصلح، فسر الناس وباتوا بخير ليلة. فقال الوكيل: إن اشتغال الناس بما يخصهم خير لهم من التداخل في هذا، سواء وقع الصلح او لم يقع، فإنه إن وقع صلح ستعلمونه، وإن وقع حرب سترونه.

فقال الأستاذ البكري: إن سر البحث عن هذا، الاطمئنان بفتح الأبواب، فإن البلد ابوابها مغلقة والجانب عنها مقطوع. فإذا تم الصلح فتحت الأبواب فورد للناس ما يقتاتونه واطمأنت نفوسهم، فالبحث عن الصلح إنما هو في الحقيقة بحث عن الأقوات، فإن الذي يخص الناس البحث عن اقواتهم. [313] فقال الوكيل: إنه بلغني، ولكن لم يثبت ولم اقف له على حقيقة. فقال العلامة الفيومي: إنه بلغني من رجل من علماء الفرنساوية يقال له جلوتيا عن رجلين احدهما يقال له كلا، انهما حدثاه أن رجلان من جنلارية الفرنساوية ذهبوا مع عشرة من العسكر، بإذن من بليار فتغدوا عند الإنجليز بالامس وتكلموا في الصلح. وقالا: أن علامة صحة ذلك عدم وقوع ضرب في هذا اليوم، غير ان هذا الامر موقوف على إذن سر العسكر عبدالله منو بالإسكندرية[١٥٦]،

١٥٦. في الأصل بسكندرية.

وعلى شروط لم يتم عقدها. وقال قاسم أفندى: أنه حضر رجل زيات وأخبر أنه سمع بالجيزة ما يعضد هذا [314] الخبر الذى نقله العلامة الفيومى، وذكر أنهم دعوهم فى اليوم إلى أن يتقدوا معهم.

فقال الوكيل: هل ذاكركم في ذلك سر العسكر بليار؟ فقيل له: لا. فقال: أرجو أن تفتح البلد عن قرب. ثم قال: لو كان الذين عندهم القمح يخرجونه لما وقع ضنك. فقيل له: هذا يتوقف على بحث الحكام. فقال: إن من عنده مؤنة يجب عليه يواسى من لا مؤنة عنده، فإن الفقير إذا لم يجد نهب[١٥٧]، فيدفع الغنى – بدفعه للفقير – السوء عن نفسه. فقال البكرى: إن هذا الأمر وقع فى آخر العام، وإن من تاهب، لما طال عليه الأمد أكل ما ادخره. فقال: لا يطول هذا الأمر إن شاء الله. فقال [315] العريشى: إن عادة مصر أن يخزنوا بيوتهم بما يرد من الصعيد لا من الوجه البحرى. فقال الوكيل: إنه لم يدخل وقت الغلة التى ترد من الصعيد.

فيه استفسر من بروير عن ما يسمع فى شأن الصلح فقال: إنى أسمع كما تسمعون، ولكن الصلح لا يأباه أحد. انتهى الديوان السابع والعشرون.

الديوان الثامن والعشرون

يوم السبت خامس عشر صفر سنة ألف ومائتين وستة عشر، الموافق لثامن مسيدور الشهر العاشر من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية. ابتداء فى أول الثانية.

فيه [316] بدأ الوكيل يسأل عن العلامة الصاوى، فقيل له: بخير. ثم أخذ يستفسر عن أسعار الغلة وأحوال البلد.

١٥٧. فى الأصل النهب.

ثم أخذ يسأل عن القتيل، فقيل له: إن الحاج إسماعيل النقلي قد وكل بالبحث عنه من الديوان الماضي. فليسأل منه. فانتصب الحاج إسماعيل قائما وقال: إني بحثت فوجدت القتيل قد دفن ولم يعرفه أحد. فعلى الفقراء المقيدين بالحفظ أن يتقيدوا بالبحث عن ذلك، وإذا ظهر أعلمناك، وقد أكدت عليهم في ذلك.

ثم أخذ يسأل من [كذا] الأستاذ البكري: هل ورد عليك خبر من بلادك؟ فقال: لا. ثم قال: وهل توجهتم إلى بليار؟ فقيل له: نعم. فقال: البلد لا ضرر فيها؟ فقيل: مطمئنة بحمدالله.

وقال الأستاذ [317] البكري: كان هناك سعي في الصلح. فقال الوكيل: راحة البلد في حصول ذلك. وقال الفاضل الزرقاني: كل راع مسئول عن رعيته وراحة الرعية مطلوبة من الأمير. وقال العلامة الفيومي: إن الرعية لا تكون ملوكا، والذي يخصهم الراحة. فقال الوكيل: إذا اطلعتم على تواريخ العثمنلي وغيرهم رأيتم أن كل مائة مات منها ثمانون قتيلا لتداخلهم في الحروب، بخلاف الرعية فإنهم لا يموتون كذلك.

فقال الاستاذ البكري: أتعرف عبارة الرجل الذي كان يساير بعض وزراء الرشيد بعد قتله البرامكة، وكان ذلك الرجل على حمار له ولا يعرف أن الذي يماشيه الوزير، فحاد حمار الرجل عن وهدة – يعني مكان [318] منخفض في الأرض –، فقال له: إنك لأعقل من الوزير. فقال له الوزير: فكيف يكون الحمار أعقل من الوزير؟ فقال له: إني مررت به قريبًا على هذه الحفرة فوقع فيها، فلما رآها اليوم حاد عنها. والوزير رأى ما فعله الرشيد بالبرامكة بالأمس وهو يطلب الوزارة اليوم.

ثم جرى ذكر زيادة النيل ونحو ذلك والبحث عن تأخر النداء عليه. فقيل له: حتى تتحقق الزيادة بالفعل. فقال الوكيل: إن من القواعد أن النيل إذا كان عالياً جلب الطاعون. فقال له الزرقاني: هذه مسألة[١٥٨] فلسفية. فقال الوكيل: صدقت، فإن

١٥٨. في الأصل مسئلة.

من يموت ببلدنا موتا طبيبيًا [كذا] أكثر ممن يموت بسبب المرض. فقال العلامة العريشي: نحن مرحومون [319] بعدم الطبيب، ومن شاء أن يموت فليمت[١٥٩]. ثم أخذ يذكر الرسالة التي أنشأها حكيم الفرنساوية في علاج الجدري، وأطال بما لا تطيل بذكره، ومن ذلك: من يموت بالطاعون على انفراده أو بالجدري على انفراده أو بهما إلى غير ذلك، وأنهما من أشق الأمراض، وأخذ يذكر ما يتولد عنه الجدري وكذا ما يولد الطاعون من الملاحم أو الرطوبة وانعقاد البخار الفاسد وغير ذلك.

ودخل في أثناء هذا الكلام العلامة الدواخلي، فأخذ العلامة الفيومي يقول: إن حضرة السيد محمد الدواخلي قد حضر ليبلغك سلام المشايخ، وقد بلغهم أنك ذكرتهم عند بليار بالأمس فجاء ليثني عليك [320] عنهم ويرجوا لهم تتميم ما بدأته -يعني من إنزالهم من القلعة-. فقال: يبلغهم عني السلام، ويقول لهم ينزلون قريبا. فقال الأستاذ البكري: إنهم حيث علموا الصلح تعلقت نفسهم [بـ] النزول. فقال: إذا تم لابد من نزولهم. فقال الدواخلي: إن الانتظار أتعبهم ولهم شوق إلى رؤياكم ومقابلة بليار. وقال العلامة المرسي: إذا اجتمعوا بديوانه فذلك تنظيم الديوان، ودواوين الملوك ينبغي أن تكون منتظمة. فقال الوكيل: يصبروا قليلا فأنا في تدبير الصلح، وسيتم. فقال له: هذا تحقيق بشارتك.

ثم قال الوكيل: إن الناس ملوا من الحرب لاشتغالهم به من نحو تسع سنين، وكل ما له مبدأ فله نهاية، [321] ولكن المفسدين لا يحبون الراحة فإنهم إذا فرغوا من أمر ابتداؤه. فقيل له: سببه حب الرئاسة واختلاف الطبائع. ثم سأل: هل بلغ المشايخ الذين بالقلعة خبر الصلح؟ فقيل له: نعم. فقال: وماذا قالوا؟ فقيل له: إنهم يحبون ذلك. فقال: نعم. ثم قال: ومن أخبركم بالصلح؟ وماذا تقول العامة؟ فقال الفيومي: لا يقولون شيئا، إنما فهموا هذا أخذا من عدم ضرب المدافع. فقال: هذا قد لا يعطي الصلح، إذ يجوز أن تكون هذه الفترة استعدادا للحرب. فقال له الفيومي: نعم، ولكن نحن نرجوا أن لا نسمعهم.

١٥٩- في الأصل فليمت.

فقال الوكيل: إن السيف لا يغلب القلم، فإن قلم الإلوهية إذا جرى بشيء كان، وقلم الكاتب تابع لقلم الالوهية، [322] فينبغي ان ترضوا بما يجري به قلم الله.

ثم قال العلامة الدواخلي: نستأذنك في التوجه بجمعنا إلى بليار لنخاطبه في شأن المشايخ. فقال: رأيي ان لا يخاطب، وأنهم انهى ما يمكثون بالقلعة يوما او يومين، وقد صبروا ثلاثة اشهر فليصبروا[١٦٠] يوما أو يومين. وانتهى الديوان الثامن والعشرون على ذلك.

وفي يوم الأحد المبارك سادس عشر تاريخه تم عقد الصلح بين الجمهور الفرنساوي وحضرة الوزير المعظم والإنجليز على شروط يأتي التنبيه على بعضها في الديوان الثلاثون الآتي إن شاء الله تعالى.

الديوان التاسع والعشرون

يوم الثلاثاء ثامن عشر صفر سنة ألف ومائتين [323] وستة عشر، الموافق لحادي عشر مسيدور الشهر العاشر من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية، ابتداء في اثناء الثانية.

فيه بدأ الوكيل يقول: في هذا اليوم إن شاء الله تعالى ينزل المشايخ الذين بالقلعة. فقال العلامة الفيومي: بلغني أنك كنت عندهم بالأمس. وقال الدواخلي: إنك واعدتهم على أربعة وعشرين ساعة، ولكن غاب عنهم أن يسألوا عن بدءها ونهايتها. فقال الوكيل: إن بيني وبين حضرة بليار توافقا على نزولهم اليوم، فليكونوا في غاية المسرة، فقد أمنوا من حصول الحرب. فقال العلامة العريشي: إنهم لسرورهم لعدم الحرب [324] انزلوا حوائجهم في هذا اليوم على توهم انهم نازلون. فقال الزرقاني: من المروءة تحقيق الرجاء. وقال الفيومي: إنا كنا عند بليار في هذا اليوم وذكرنا له الجماعة الذين بالقلعة ومنهم أبو دفية وغيره. فقال: إذا أردت إنزالهم ارسلت لكم خبرا.

١٦٠. في الأصل فليصبروا.

ثم اخذ الوكيل يسأل عن البلد، فقيل له: مسرورة بحصول الصلح. فقال الوكيل: ولذا ظهر اصناف المؤنة. ثم قال: هل بلغكم شروط الصلح؟ فقيل: لا. فقال: في الديوان الآتي ترد عليكم، وعلى الخصوص ما إذا كان المشايخ الذين بالقلعة حاضرين. ثم قال: إن أهل مصر سيرتاحون من الحروب ومن الظلم مدة يسيرة. ثم قال: نرجو[ا] الله إراحة الناس من الظلم والحرب، [325] فإن الحكم لا يتم إلا بالعدل، ومن التدبير الحسن سلوك الحاكم في رعيته بلا ظلم، واخص حظ الرعية حصول العدل، وإن الإقليم الذى ينبت حاكما عادلا – وإن لم ينبت شيئا – أحسن من الإقليم الذى ينبت كل شئ، ولكن تكون حكامه ظلمة. ومع كون الإقليم المصرى اجل من غيره وأكثر خير، فالفلاحون به متعبين[١٦١]. وإن بونابارته كان عزمه ان تكون مصر في راحة، فإن سعادة العموم أن يعم الخير أفراده. ومن الآن سياتي للإقليم المصرى ما يسره بسبب ان حضرة العثمنلي ارتكن إلى قران عاقل، وإن كان هذا القران عدو للفرانسة، ولكن فيه عقل وسكون، وإن العسكر عبارة عن حضرة يوسف باشا وحسين باشا، [326] فجيش يوسف باشا فيهم قوم أهل طيش، وجيش حسين باشا فيهم قوم عقلاء.

ثم قال: إن مصر كانت بكرا مغلقة عليها ابواب، والآن صارت ثيبا ابوابها مفتحة لسائر الطوائف الغريبة – يعنى بذلك الإنجليز وغيرهم – فغولط في جواب هذا الكلام، وقيل له: نعم، إن التجار كانت تاتيها من كل جانب. فقال: لم أرد التجار فإنهم ليس فيهم جمهور، وكلامى معناه أن القطر انفتح لأهل الحروب.

ثم قال: إن الناس كلهم خلق الله تعالى، وقد كنتم تزعمون ان الفرنساوية قوم على خلقة غير البشر، وانهم جهلة، والآن قد عرفتم أنهم خلق مثلكم وعرفتم فضائلهم، وهذا أنتج لكم أن الممالك الغربية اهلها اهل [327] تدبير وسياسة، فإن هذين الجيشين – يعني جيش حضرة العثمنلي – يدبرهما رجل من الإنجليز، ورجل أو رجلين من المسلمين.

١٦١. في الأصل متعوبين.

ثم قال: إن الفرنساوية ربما كانت صحبتهم قبل اليوم يكون سببا في موتكم او بلصكم، وقد بطل هذا فلا تفهموه، نعم كان قبلا ينكر عليكم، ولكن بعد مضي سنة من دخول الفرنسيس ظهر لحضرة العثملي إن نتيجة [كذا] بلده وراحة أهلها دخول العلماء فيها. وقد فعلتم ما هو مطلوب منكم شرعا وسياسة، إذ ليس وظيفتكم الحرب ومن الظلم أن يحكم عليكم بأنكم كنتم ظالمين. فقال العلامة الفيومي: نحن لا نسعى إلا فيما فيه مصلحة العموم.

فقال الوكيل: إن الله خلق الناس وخلق [328] فيهم حكماء وعقلاء، فإذا سعوا على غير موضوعهم فقد أضاعوا ما وضع فيهم، وإذا سعوا بالمصلحة فقد أدوا الأمانة التي استودعها الله عندهم. فقال الفيومي: خير الناس من ينفع الناس.

ثم قال: إن بليار قال لي سارسل لكم ورقة تقراوها في الديوان، فهل بعثها؟ فقال: لا، ولكني سأقابله في هذا اليوم واستفسر منه، فإن اقتضى الحال اجتماعا بعثت خلفكم اليوم أو في غد، وإلا ففي الجلسة الآتية.

ثم قال العلامة العريشي: إن موجب الحب والمسالمة حاصل، وهو كون الفرنساوية لم يتعرضوا للرعية في دينهم، ولم يصولوا على اعراضهم. فقال الوكيل: بهذا تعلموا أنهم لكم بمنزلة الأحباب، ولكن حظ أهل مصر لم يتم، [329] وقد رحمكم الفرنساوية. فقال العلامة العريشي: من خلق الرحمة في قلوبهم يخلقها في قلوب غيرهم. وقال الفيومي: من أراد بمصر سوءاً قصمه، فإن أراد الحكام بنا خيراً فقد وفقوا، وإن أرادوا بنا غير ذلك انتصر لنا الخالق. فقال الوكيل: الشر يرجع على رأس من بدأ به. فقال الفيومي: نرجوا الله حصول الخير. وانتهى الديوان التاسع والعشرون.

وفي هذا اليوم – يعني يوم الثلاثاء المتقدم ذكره – أنزل محمد أبو دفية وجماعة من القلعة. وفيه كسى الأسرى الذين بالقلعة واعطى لكل رجل منهم ألف فضة، وأرسلوا إلى حضرة الوزير، واستفاض خبر الصلح.

وفي يوم الخميس [330] عشرين شهر تاريخه انزل الاستاذ أبو الأنوار وبقية العلماء المعتقلين بالقلعة إلى بيوتهم ضحوة النهار. انتهى.

الديوان الثلاثون

يوم الجمعة حادى عشرين صفر، الموافق لرابع عشر مسيدور من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية. ابتداء في أول الثانية.

فيه بدأ الوكيل يقول: قد زالت الشرور. فقيل له: وجاء السرور، وهكذا شأن الدهور. فقال الوكيل: كل شئ قابل للتغيير، والله هو الذى لا يتغير. فقال العلامة الصاوى: المغير لا يتغير. ثم قال الوكيل: هل اطلعتم على شروط الصلح؟ فقيل له: اطلعنا على شرطين، وكان قد [331] أنزل قبل ذلك في الأسواق فرمانات مشتملة على الشرط الثانى عشر والثالث عشر.

فابرز الوكيل من يده فرمان الشروط – وهو مكتتب بالفرنساوى – وأخذ يقراه ورفاييل يترجمه، فكان أول ما قال: أن الجيش البرى والبحرى الفرنساوى يلزم ان يخلوا القلاع ومصر، وأن الجيش الفرنساوى المذكور يتوجهون على البر بمتاعهم إلى رشيد، ثم ينزلون فى مراكب ويتوجهون إلى بلادهم، وهذا الرحيل ينبغى ان يسرع به واقل ما يكون فى خمسين يوما، وأن يساق الجيش من طريق مختصر، وسر عسكر الإنجليز والمساعد يلزم ان يقوم لهم بجميع ما يحتاجوه من نفقة ومؤنة وجمال ومراكب. هذا [332] معنى كلامه.

والمحل الذى يبدأ فيه السعى يكون بالتراضى بين الجمهور والإنجليز والمساعد، وكامل الامتعة والأثقال تتوجه من البحر ومعهم جيش من الفرنساوية لأجل الحراسة،ولابد من كون المؤنة التى ترتب لهم كالمؤنة التى كانوا يعطوها هم لجيش الإنجليز ورؤسائهم.

وعلى رؤساء عساكر الإنجليز وحضرة العثمنلى القيام بنفقة الجميع، والحكام المتقيدون بذلك يحضروا لهم المراكب ليسافروهم إلى فرانسة من جهة البحر المحيط، وأن يقدم كلا من حضرة العثمنلى والإنجليز اربع مراكب للعليق والعلف للخيل الذين ياخذونهم فى المراكب، وان يسيروا معهم مراكب منهم للمحافظة عليهم إلى أن يصلوا [333] فرانسة. وأن الفرنساوية لا يدخلون بمبناء[١٦٢] إلا ميناء

١٦٢. يذكرها دائما بينه، ومنوعدها ميناء.

فرانسة، والأمناء والوكلاء يقدمون لهم ما يحتاجون إليه نظرا لكفاية عساكرهم، والمدبرون والأمناء والوكلاء والمهندسون الفرنساوية يستصحبون معهم ما يحتاجونه من أوراقهم وكتبهم، ولو التى شروها من مصر، وكل من أهل الاقليم المصرى إذا أراد التوجه معهم فهو مطلق السراح مع الأمن على متاعه وعياله. وكذا من داخل الفرنساوية، من أى ملة كان، فلا معارضة له إلا إنه يجرى على خواليه السابقة. وجرحى الفرنساوية يتخلفون بمصر ويعالجهم الحكماء، وينفق عليهم حضرة العثمنلى، وإذا عوفوا توجهوا إلى فرانسة بالشروط المتقدم ذكرها، وحكام العثمنلية [334] يتعهدون من بمصر منهم.

ولابد من حاكمين من طرف الجيشين يتوجهون بمركبين إلى مدينة طولون، وأن يرسل خبر إلى فرانسة ليطلعوا على الصلح، وعلى سائر الرسوم. وكل جدال أو خصام صدر بين شخصين من الفرنساوية وغيرهم، فلابد من أن يقام شخصين حاكمين ليتكلموا فى الصلح، ولا يقع بذلك نقض عهد الصلح.

وعلى كل طائفة من العثمنلى والفرنساوية أن تسلم ما عندها من الاسرى، ولابد من رهائن من كل طائفة، ومن كل طائفة واحد كبير يكون عند الطائفة الأخرى حتى يتوصلوا إلى فرانسة. انتهى ما ذكره من الشروط.

ثم قال: وقد علمنا بالشروط، ولا ندرى ماذا يكون. فقيل له: هذه شروط عليها علامة القبول، [335] وهذا الصلح رحمة للجميع وسيكون الصلح العام، وقد حقق الله بشارتك. فقال: كنت ابشر بذلك لميلى له. ثم قال: شاهدتم ان عقد هذا الصلح لم تدخل فيه المماليك. فقيل له: إنهم ليس ملوكا ولا قرانا حتى ينص عليهم. فقال: إنى أرى الأمر سيرتب على ترتيب السلطان سليمان، وسيجرى على طريق مستقيم.

ثم قال: وإن قلتم ان مصر أم الدنيا ولكن بعض أولادها أنجب منها. فقال العلامة الصاوى: أبو هذه الاولاد العدل، إذ به عمار الكون. فقال: هذا من وظائفكم تامرون الحكام به، وإن اناطوا بكم هذه الوظيفة التى أناطها الفرنساوية بكم صلحت الدنيا. فقيل له: نطلب الصلاح سواء تقيدنا بها أم لم [336] تتقيد، ونسأل الله صلاح الأحوال. وانتهى الديوان الثلاثون بحمد الله وعونه.

الديوان الحادى والثلاثون

يوم الإثنين أربعة وعشرون صفر الخير، الموافق لسابع عشر مسيدور من السنة التاسعة من المشيخة الفرنساوية. ابتداء فى أول الثانية.

فيه حضر علماء الديوان وغيرهم من بعض مشايخ الأروقة بالأزهر، وحضر حسين افندى وفرقة من الأفندية، وطائفة الوجاقات، وطائفة التجار من أهل البلد وغيرهم.

وفيه حضر استوف خازندار العام، ووكيل الديوان، والتراجمة. وبدأ الوكيل يقول: هذا كتاب من سر العسكر عبد الله منو، بعث به إليكم. ثم ناوله للعلامة الشرقاوى [337] وقال له: افتحه. ثم ناوله رفاييل فقرأه على رؤوس الأشهاد، وسيأتى هذا الكتاب. ثم اخذ يقول ان الجنلار منو مسرور لسلوككم لأن راحة البلد حظ الفقراء، وأن الحكام القادمين لابد وأن يسلكوا معكم هذا الموضوع، ولابد من وصول مكاتيب بونابارته بعد أربعة ايام أو خمس، وإنه لا ينسى احبابه كما لا ينسى اعدائه، ولو لم يكن له من الحسن إلا جعلكم وسائط لإغاثة الناس لكان كافيا. ثم التفت إلى رئيس الديوان وقال له: تشهد بما أقول أن حضرة سر العسكر بونابارته عزم على أن يتوجه معك إلى البيمارستان لينظر فى مصالح الضعفاء؟ فقال العلامة الشرقاوى: وكان أخبرنا انه يريد يبنى مسجد. فقال: لم يُعْقْهُ [338] عن هذا إلا توجهه إلى الشام.

ثم أخذ يسأل عن الغلة، ثم أخذ يسأل عن الشام: هل وصل منه قوافل؟ فقال له الزرو: لم يرد.

ثم قرأ رفاييل هذه الورقة – وهى من الشاؤه – لحضرة المشايخ وخطابا لحضرة المشايخ والعلماء أرباب الديوان بمصر القاهرة المكرمين: إن مواقع الأمور فى ظروف الأحوال هذه الحاضرة، انتهى الأمر بها إلى تمام المعاطف بصلح قد جرى بين الجيش الفرنساوى والقرانين المحطاطة عساكرهم بأسوار مدينتكم، فالأخبار قد انتهت إلى تمام هذا الاتفاق، وأما أنا فنظراً إلى ذاتى فإن اهنئكم بكونى قبل أن استودعكم اقدم لكم

شاهدا عن رضا الحكام الفرنساوية من حضرتكم [339] عن ما أبديتموه من الخدم النصوحة فيما كنتم به من الوظائف، وكنتم من المنتدبين إلى الوقار، فدعاكم إليه حضرة بوتابارته عندما كان بمدينة القاهرة بحالتي العز والانتصار، وكان قصده ان يستعيد للإقليم المصري شرفه القديم والحظ الأعظم لسكانه، فسعيكم الحميد دل على أنكم أهل لما يمثل هذا المقصد الصالح. وسواري العسكر الذين تخلفوا عنه اعتمدوا على الإيقان بكم نظيره، نظرًا إلى الموافقة التي حصلت ما بين مقاصدهم الحميدة لاتباعها، والرعية في مواقع الحروب حازت الحماية والأمان بوجه لا يوجد من يتجاسر على ان يتطلب ذلك بخلاف هذا الآوان. ومنذ تعشمنا بحصول الصلح كان في استعدادات [340] تؤول لنجاحكم. وتُرى من من الناس خلاف حضرة العلماء والمشايخ عرف مقاصد الجنلار منو الحميدة نحو سكان الإقليم المصري؟ فيما يخص سياسة الأحكام العامة العدل للرعية خلوًا من ملاحظة غني ام فقير، ثم إن طلبوا لمال البلاد بوجه أحق والطف مما تقدم على اهالي البلاد فهو من جملة الإنعامات، مع أنه كان من جملة حقوقه ان يجمعه لولا ان مواقع الحال وأحوال الزمن أوقفت جريان مقاصده. الآن وطائفة الفرنسيس صار لها حقا على حبكم لانهم رتبوا عندكم بعض طرائق حكيمة، وكرموا دينكم وقواعد شريعتكم، بما لم تكونوا تؤملونه من اناس يتبعونه ويعرفونه.

واخيراً ففي كامل [341] المواقع التي بدات لكم جملة وإفرادًا، فقد صادفتموهم على الدوام من أهل الكرم وصدق اللسان وسرعة التنازل، ودائماً متعكفين بواسطة سلوكهم معكم المتلئ من الود، لان يبدلوا ما يوجد بينكم وبينهم من الاختلاف في الطبائع واللغة. واطلاع حضرتكم على حكم المفيدة شاهدتوها منهم قد صارت موضوعاً كافيا لتذكركم لهم دائما، وإذا استعملتم العلاجات المتقدمة لكم من رئيس الأطباء واستفاد أحد المعتلين بمرض الجدري، فتذكرون أنكم غدوتم ممنونين للمذكور الغاية. ففي كل صدفة تعتبرون محبتنا الصحيحة. وإن الهدوء الواقع في هذه المدينة حين وافا الواردين

بتقدير الله تعالى، [342] ناتج عن صداقة فطنتكم. أكملتم واجب وظيفتكم، وحضرة بونابارته القنصل الأول قد علم كل واحد منكم شواهد الحب والوارد في كل وقت صدقتم معه، واعتنيتم باتباع الصلح والسلام عموما وعلى الخصوص بهذا الأوان الأخير، بواسطة نصائحكم. ثم ان العناية الآلهية التي بيدها أحكام الرعية والقرانات والأحكام، قدرت على هذا الإقليم تقادير أسرارها لا تدرك ولا يباح الفحص عنها، ونحن نشترك معكم إن كان في السعودات أو في النحوسات، ونسأله نجاح الرعايا وخصوصا رعية مصر ذات العذوبة والحلاوة. التي يستحق ان تكون مساسة بحكام ذوي حكمة، من حيث [343] أننا عشنا معهم بالسوية مدة مديدة كأننا عائلة واحدة. انتهى.

فيه قال الوكيل كلامًا معناه اعتذار للمشايخ عن اعتقالهم بالقلعة. فقال العلامة الصاوي: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[١٦٢].

ثم أخذ يسأل عن حكمة اختلاف المذاهب. فقيل له: الرحمة؛ وقال العلامة الفيومي: إن المذاهب وإن اختلفت فمرجعها الكتاب والسنة. انتهى.

فيه حضرت امرأة وذكرت أن لها جارية انتهبت سابقا، وباعها من نهبها إلى شامي ترجمان يريد السفر بها، والجارية ممتنعة منه، وطال الكلام في ذلك. [344] وانحط الأمر على أن الوكيل يكلم حضرة قائم مقام في شأنها ليردها واضع اليد عليها إلى سيدتها.

صورة الفرمان الوارد من سر العسكر الموعود بذكره وهو: نخبركم أنَّ[ا] علمنا بكثرة الانبساط أنكم تهدؤا بكثرة الحكمة والإنصاف في الوضع، والتنظيم لأهالي البلد بالهدى والطاعة الموجبة لحكومة الفرنساوي. فالله تعالى بسعادة رسوله ينعم عليكم في الدارين بخواص خيراتكم. وأخبرنا المقدام الجسور بونابارته عن كل ما فعلتم حكما ونافعا، بوصاية لأجلكم سارة واستراحة لتلك الفعال الجيدة، وعرفني عن قرب يرسل لكم جواب إلى جميع مكاتيبكم، وهذا الكتاب طويل [345] جدا،

١٦٢. سورة الأنفال، الآية ٢٥.

ومضمون بقيته: الوصايا على ولده وزوجته، وتعزية الست نفيسة في زوجها مراد بيك، وأمر المشايخ بملازمة وظائفهم. هذا معنى بقية الفرمان الذى حذفته لضيق الوقت عن كتابته، والأمر بطاعة جيرار وكيل الديوان. انتهى.

فيه قرأ حضرة استوف فرمان بالفرنساوى، وناوله رفاييل فقراه بالعربى، وصورته:

خطابا من حضرة استوف مدبر الحدود العام، فى مجلس الديوان العالى فى سبعة عشر ميسيدور سنة تسعة، يا مشايخ وعلماء اعلمكم انى لم على اكلمكم فى أسباب خروجنا من [346] الديار المصرية، وظيفتى تدبير امور السياسة، ومجيئ عندكم لأجل اعرفكم ماهو حاصل من الصفوية، كل واحد منكم راى المحبة التى كانت بين الفرنساوية وبين اهل الديار المصرية، قد كان الجيش والأهل المذكورين مثل الرعايا الواحدة، واسم حضرة بونابارته القنصل الاول فى عز الكفالة عندكم، يا مشايخ: قعدتم صحبتنا لاجل سيرة هذا الشجاع الاعظم الذى عقله لم له مثيل، كان يستحق ان يكون حاكم عليكم دائماً. عرفونى عن المحبة والشفقة التى مضت منه من وقت ما التزم بسبب التعب الذى حصل فى بلده ان يتوجه [347] إليه، لم ضاع منكم العشم ان يترتب فى الديار المصرية الترتيب العدل.

يا مشايخ وعلماء: إن الحكم الفرنساوى دائما لكم فى الخير والمحبة إلى رعاية الديار المصرية لم لها نظير، حضرة سر عسكر منو ينظر إليكم فى كامل الأمور بالخير، وفى حكم سر عسكر منو الظلم والجور الذى كان مستقبلينه الرعايا قد ابطله، والعدل الذى كان ممنوع عنكم فى الاحكام السابقة وكل إليكم، ولما كان التزم بسبب الحرب ان يستبعد عنكم لاجل السفر كان ناوى ان يترتب تدبير فى تحصيل الأموال، وهذا التدبير يكون فى حد العدل والخير لاهل مصر. ونحن كنا صحبته [348] فى تدبير هذا الشغل العمومى، وانتم تعرفوا إن خير أو خراب الرعايا من تدبير مثل هذا.

وكذلك حضرة سر عسكر قبل ما يتوجه إلى السفر كان أمر بقياس الديار المصرية، وكان توكل لذلك مدبرين، ونحن من جملتهم، والمدبرين المذكورين كانوا بداوا فى

تمام هذا الامر الذى هو كنز لكامل الناس. ولكن كل ذلك لم كان يكفى له وكان صعيان عليه من العرب الذين[١٦٤] حولكم، وايضاً من الخوف الذى عندكم بسببهم، وكان فى عقله انه يزيلهم من على وجه الأرض لاجل راحة الفلاحين، ولاجل تمام الخير والصلاح. وكان مراده يسفر فى هذا السنة الحج الشريف، ويفتح زيارة طنطا لاجل حفظ مقام السيد [349] البدوى ويشهر كلما عملوا فيه. فمن اللازم تعرفوا جميع ما صدر لكم من الخيرات بواسطة حكم الفرنساوية، وقد جربتم ذلك، وعشمى ان لا تنسوه ابدًا، لانه هو الذى يعجب الاكثر من الرعايا بسبب منع الظلم والتعب والقرانات فى بلاد العرب خافوا ان رعايتهم يقبلوا الحكم المذكور، وبسبب ذلك ارتبطوا مع بعضهم لاجل ما يمنعوه منا. لكن كل جهاتهم صارت بطاله، وقد وقعت لهم الهزيمة وحكمنا باقى محله، فلم نحتاج اننا نعرفكم الذى تعرفوه، ويكفينا اننا نحقق لكم من عند حضرة القنصل الاول، ومن سر عسكر منو المحبة والشفقة الصادقة، [350] وهذه المحبة والعشم لم تنقطع بسبب سفر جانب من الجيش، وهل بت[١٦٥] ان يصادف يوم إننا نرجع إلى عندكم لاجل تمام الخير الذى يصدر من حكم الفرنساوى، والذى لم امكنا تتمه؛ فلم تتوهموا يا مشايخ وعلماء لان فراقنا لم يقع إلا عن مدة، وذلك محقق عندى، ولابد ان دولتنا يربطوا ثانيًا فى مدة قريبة المحبة القديمة التى كانت بينهم.

وهل بت أن دولة العثمنلى لما تصير على الجرف الحالى الذى عمله الإنجليز، يروا ان الفرنساوية فى طلبة الديار المصرية لم له إلا يربط بزيادة المحبة صحبتهم لاجل كسر نفس الإنجليز، الذى [351] مراده نهب جميع البحور ومتاجر الدنيا. انتهى، وهو من تعريب ابو ديف.

١٦٤. فى الأصل الذى.

١٦٥. فى الأصل هلبت.

ولما انقضى قراءة الفرمان ودعوهم وانصرف المشايخ والحاضرون وكان هذا آخر دواوين الجمهور الفرنساوى المأمور بكتابته من قبل حضرة سر العسكر، على لسان حضرة الوكيل الأول الستويان فوريه، ثم الستويان جيرار، على هذا النمط. والحمد لله وكفى.

وهذا آخرما جرى به القلم من القدم، والله المسئول أن يعفوا عنما رقم. وكان الفراغ من كتابته يوم الإثنين رابع وعشرين صفر الخير سنة ألف ومائتين ومئة عشر.

الفهارس

فهرس الأماكن

—— أ ——

—— ب ——

—— ت ——

فهرس الأعلام

ـــــ ب ـــــ

ـــــ ج ـــــ

ـــــ ح ـــــ

ـــــ خ ـــــ

ـــــ د ـــــ

مراده بين جميع البحور ومفاتح
الدنيا انتهى وهو من تعريب
ابو رتيب وقد اتفق هذا [illegible]
الزمان ودعوهم وانه في المشايخ
والحاضرون فلما هذا الامر داوده
الجمهور الفرنساوي الحاكم بكتابه
من قبل حضرة سر عسكر فلما
حضرة الوكيل الاول [illegible]
عموم ثم [illegible] جيرالد
على هذا النمط والحمد لله وكفى
وهذا اخر ما جرت به القلم
من القدم والله المسئول
ان يعفو امثالنا [illegible] وكان الفراغ
من كتابته يوم الاثنين رابع عشر
صفر الخير سنة [illegible]

Fig. 7. B.N. arabe [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

الديوان الحادي والعشرون

من دواوين الوكيل الثاني يوم السبت رابع

عشر شهر المحرم سنة ستة عشر ومائتين والف الموافق

لسابع عشر برير يال من السنة التاسعة من الشهور

الفرنساوية ابتداء في اول كتابة الشهر

فيه

بداء الوكيل يسال عن اسعار البلد ثم

قال ان حضرة سر عسكر بلغه بان رقد بعث

بالرجل الحلبي الذي شكوه الى القلعة

فاحتبسه بها فقال الاستاذ البكري انه

قد رفع نسا اليه شكايات متعددة وكثير

وكنت ما قراها خبرته ان كاتب التاريخ

قد شكي في الديوان منه على لسان العامة

واخبر



Fig. 5. B.N. arabe 2455, f° 1b (p. 266).

الفرنسيس ان عادتهم ان يجتروا بيوتهم

بما يرد من الصعيد لا من الوجه البحري

فقال الوكيل انه لم يدخل

وقت الغلة التي ترد من الصعيد

فيه

استفسر من بروير عن ما يسمع في شأن

الصلح فقال اني اسمع كما تسمعون

ولكن الصلح لا يأباه احد انتهى

الديوان السابع والعشرون

الديوان الثامن والعشرون

يوم السبت خامس عشر صفر سنة

الف ومائتين وستة عشر الموافق

لثامن شهر السنة التاسعة

من الشهور الفرنساوية ابتداء في اول الثانية

فيه

Fig. 6. B.N. arabe 2455, f° 26a (p. 213).

Fig. 3. B.N. arabe 7272, p. [illegible]

Fig. 4. B.N. arabe 7272, p. [illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المكمل [illegible] العواقب الرافع من
عمل صالحا الى ارفع المراقي والمراتب المرشد
من عدل في احكامه الى احسن المذاهب
مدبر الامور ومصرف الاحوال والدهور
احمده على توالي الطافه وامتنانه
واشكره [illegible] على عوايده
واحسانه واصلي على رسوله المبعوث رحمة
للعباد اشرف العقلا المنقذ من هول يوم
المعاد

Fig. 1. B.N. arabe 7272, p. 1.

ثبت ذلك لديه [illegible] وحكم عليه بلزوم
كامل المبلغ [illegible]
[illegible]
خمسة عشر ومائتين والف [illegible]

الديوان الثاني عشر

يوم السبت المبارك ثامن [illegible]
[illegible] الثالث من السنة
التاسعة من المشيخة الفرانساوية

فيه

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

فيه

[illegible]

Fig. 2. B.N. arabe 7272, p. 131

Index des personnages français

bey. Ordre donné aux cheikhs de conserver leurs fonctions. C'est le sens du firman « que j'ai raccourci par manque de temps ». Ordre d'obéir à « Ğīrāl » (Girard) *wakīl* du divan. Fin.

[345-351] Estève lit un firman en français et le donne à Rafā'īl qui en donne lecture en arabe[296]. Il n'a pas à évoquer les raisons de l'évacuation. Ses responsabilités étaient purement administratives. [346] Amitié entre les Français et les Égyptiens. L'armée et la population formaient « comme un seul peuple » (*mithla al-rā'iya al-wāhida*). Bonaparte. Ses exploits. Il méritait d'être votre gouvernant (*hākim*) pour toujours. [347] Il voulait établir en Égypte une organisation (*tartīb*) fondée sur la justice. Amour pour les Égyptiens. Menou a mis fin aux abus et à l'oppression. Impositions levées avec justice. Projet d'un impôt foncier équitable et d'un cadastre (*qiyās*) auquel Estève a participé. [348] Il voulait éliminer les Bédouins qui vous terrorisent. Il voulait faire partir le pèlerinage à La Mecque cette année, faciliter la visite de Tantā et entretenir le sanctuaire (*maqām*) du *sayyid* Badawī. [349] Il est nécessaire que vous reconnaissiez tous les avantages que vous avez obtenus grâce au gouvernement des Français. Il espère que les Égyptiens ne l'oublieront pas. Nos adversaires ont craint que cette action dans le pays des Arabes (*fī bilād al-'Arab*) ne nous rallient leurs peuples et ils se sont coalisés contre nous. Mais leurs efforts ont été vains et ils ont été vaincus. Il est inutile de dire ce que vous savez. Il suffit de confirmer, de la part de Bonaparte et de Menou, l'amitié et l'intérêt sincère des Français pour les Égyptiens. [350] Cette amitié ne sera pas interrompue par le départ d'une partie de l'armée. Peut-être un jour viendra où nous reviendrons chez vous pour achever le bien que vous avez reçu du gouvernement français et que nous n'avons pas pu achever. Cheikhs et *'ulamā*, notre séparation ne sera que momentanée. Il est fatal que notre Nation renoue bientôt les liens d'amitié anciens qui existaient entre nous. Les Ottomans comprendront le piège disposé par les Anglais et que l'expédition française n'avait pour but que de renforcer l'amitié entre la France et eux et de s'opposer aux efforts des Anglais [351] pour dominer toutes les mers et le commerce du monde. Fin. Texte traduit en arabe par Abū Dayf.

[351] Quand la lecture du firman est terminée ils leur disent adieu et les cheikhs et les assistants s'en vont. Ce fut la dernière séance du divan de la République française. La rédaction, de cette manière, a été ordonnée, au nom du général en chef, par le citoyen Fourier, premier *wakīl*, puis par le citoyen Girard (Ğīrāl). Fin de la rédaction le lundi 24 *safar* 1216 / 6 juillet 1801.

296. Le texte du long discours d'Estève tel que reproduit par Ǧabartī (III, 185-186 / 285-286) est à peu près conforme à celui du compte rendu. L'original français figure dans les archives de Vincennes (B 6 72, 6 juillet 1801). Dans sa lettre à Menou du 13 juillet, Girard n'en donne qu'une version abrégée (Vincennes, B6 72).

du traité. [339] Satisfaction des Français à l'égard des cheikhs pour les services qu'ils ont rendus dans leurs fonctions. Appelés auprès de lui par Bonaparte. Ses objectifs : restituer à l'Égypte son éclat ancien et assurer le bonheur de ses habitants. Ils ont été dignes d'être associés à cette entreprise. [340] Projets de Menou pour les habitants de l'Égypte : gouvernement, justice ; fin des exactions sur les cultivateurs. [341] Innovations (traitement de la petite vérole). Les circonstances ont interrompu cette entreprise. Calme dans la ville au moment de l'entrée des « arrivants » (*al-wâridîn*). [342] Il évoque Bonaparte, Premier consul, dont chacun d'eux connaît les sentiments d'affection. Ils partageront avec eux leurs bonheurs et leurs infortunes. Ils demandent le succès des sujets (*ra'âyâ*) et en particulier de ceux du Caire. [343] « Nous avons formé comme une seule famille » (*Ka'annanâ 'â'ila wâhida*).

[343] Le *wakîl* : excuses aux cheikhs pour leur détention à la Citadelle. Commentaire de Sâwî qui cite la sourate VIII « al-Anfâl » (« Le butin ») du Coran, verset 25 : « Craignez une épreuve (*fitna*) qui n'atteindra pas spécialement ceux d'entre vous qui sont injustes[293]. » Une question est posée à propos des divergences entre les écoles (*madhhab*). Fayyûmî : même si les écoles divergent, leur source (commune) est le Livre et la *sunna*.

[343-344] Une femme se présente devant le divan. Elle avait une esclave (*gâriya*). Elle lui a été enlevée et a été achetée par un interprète syrien qui veut l'emmener avec lui. Elle refuse. Longue discussion. L'affaire se conclut avec la promesse du *wakîl* d'en parler au *qâ'im maqâm* afin qu'elle soit rendue.

[344-345] Texte du firman provenant du général en chef[294]. Il a appris avec satisfaction leur sagesse dans les circonstances présentes. Obéissance des habitants aux Français. Bonaparte a été informé et a exprimé sa satisfaction. Il va répondre à leurs lettres. « Cette lettre est très longue[295]. » [345] Son contenu est le suivant : recommandations pour son fils et son épouse. Condoléances exprimées à sayyida Nafîsa pour la mort de Murâd

293. Traduction de D. Masson, *Le Coran*, Paris, Pléiade, 1967, 215.

294. Le texte de ce « Firman » correspond exactement au texte donné par Gabarti (III, 184, l. 15-33/ 284-285). Notons seulement que dans le texte imprimé de Gabarti, et dans le *Mazhar* (349) le sens d'un passage est totalement altéré par l'ajout d'une négation qui inverse la signification du texte. Au lieu de : « Vous avez su maintenir avec sagesse et équité la population de la ville dans la bonne voie et l'obéissance » (texte du compte rendu), ce qui correspond naturellement à la pensée des rédacteurs français, Gabarti écrit (grâce à l'adjonction d'un *lam*) « même si vous avez été incapables d'inciter la population de la ville à suivre la bonne voie de l'obéissance », ce qui, sous la plume des Français est absurde, mais est plus satisfaisant pour la conception « nationaliste » que l'historien pouvait se faire de ces événements et plus gratifiant pour ce qui concerne l'impression qu'il voulait faire sur son lecteur ottoman présumé.

295. Après cette remarque critique du rédacteur (Ismâ'îl al-Khashshâb), le texte du compte rendu est très abrégé : la version de Gabarti est plus développée.

remarqué que, dans la conclusion de cette paix, les Mamelouks ne sont pas partie prenante. » On lui dit que ce ne sont pas des « rois » (*mulūk*) [289]. Le *wakīl* : « Je vois que les choses vont s'organiser suivant l'organisation (*tartīb*) du sultan Sulaymān. Elles vont prendre une voie droite (*tarīq mustaqīm*). Vous dites que l'Égypte est la mère du monde (*umm al-dunyā*). Mais certains de ses enfants sont plus nobles (encore) qu'elle ». Sāwī : « Le père de ces enfants est la justice. » Le *wakīl* : « Cela fera partie des missions (*wazā'ifukum*) que vous aurez à imposer aux gouvernants. Je vous abandonne cette mission que les Français vous ont confiée. » Ils demandent à Dieu de les conduire dans la bonne voie.

[336] Fin du trentième divan.

Trente et unième séance du divan

Lundi 24 *safar* / 17 messidor an IX / 6 juillet 1801 [pages 336 à 351]

[336] Sont présents : les *'ulamā* du divan, quelques cheikhs des *riwāq* d'al-Azhar, Husayn éfendi et un groupe d'éfendis, un groupe d'*odjaqli*, un groupe de négociants (*tuggār*) de la ville, ainsi qu'Estève, le *khāznadār al-'āmm*, le *wakīl* du divan et les interprètes [290].

[336-343] Le *wakīl* produit une lettre du général en chef aux membres du divan. Il la remet à Sharqāwī [337] et lui demande de l'ouvrir. Elle est remise à Rafā'īl qui en donne lecture. Menou est satisfait de leur conduite. Calme de la cité. Arrivée des nouvelles autorités (*al-hukkām al-qādimīn*). Bonaparte : des lettres vont arriver dans quatre ou cinq jours. Il n'oublie ni ses amis ni ses ennemis. Menou rappelle les intentions de Bonaparte : construction d'un hôpital (*bīmāristān*). Intervention de Sharqāwī : il avait dit qu'il voulait construire une mosquée, [338] mais il en a été empêché parce qu'il a dû partir pour la Syrie [291]. Questions posées sur les grains et sur la caravane de Syrie. Zarū : rien n'est arrivé.

Lecture par Rafā'īl de la lettre (*waraqa*) de sa rédaction (*min inshā'ihi*) qu'il (Girard) adresse aux cheikhs et aux *'ulamā* du divan [292]. Les circonstances ont conduit à la conclusion

289. Cette remarque et les phrases finales ne se trouvent pas dans le texte de Gabartī.

290. Cette ultime réunion du divan fait l'objet d'un long compte rendu de la part de Gabartī (III, 184-186 / 284-287) dont l'ordre de présentation est quelque peu différent. Le 13 juillet, Girard adressait à Menou un compte rendu de la dernière séance du divan qui eut, note-t-il, « toute la solennité que j'avais désiré de lui donner ». Ce document (Vincennes B 6 72, 13 juillet) comprend le discours de Girard et celui d'Estève.

291. Ce message supposé de Menou est rapporté, dans des termes similaires par Gabartī (III, 185 l. 1-6 / 285) qui l'attribue au commissaire. Gabartī met dans la bouche de Menou la remarque, apparemment faite par Sharqāwī, sur le projet de construction de la mosquée. Et il conclut sarcastiquement : « Le commissaire continua avec ce genre d'absurdités et de non-sens. »

292. La version française de ce texte de Girard, qui est assez différente de la version des procès-verbaux, est conservée à Vincennes (B 6 72, 13 juillet). Ce très long exposé est très brièvement mentionné par Gabartī (III, 185, l. 7-8 / 285) : il fut lu en arabe par Rafā'īl, écrit-il, « avec des non-sens et des absurdités qu'il n'est pas utile de relever ».

[330] Le jeudi 20 *safar* (2 juillet). Descente de la Citadelle de l'*ustâdh* Abû l-Anwâr et du reste des *'ulamâ* emprisonnés. Ils rentrent chez eux le matin [284].

Trentième séance du divan

Vendredi 21 safar 1216 / 14 messidor an IX / 3 juillet 1801 [pages 330 à 336]

[330] Intervention du *wakîl*: c'est la fin des malheurs. On lui dit: et la joie est arrivée; il en va ainsi des vicissitudes (du destin) [285]. Le *wakîl*: toute chose est susceptible de changer; seul Dieu ne change pas.

[330-334] Le *wakîl* demande s'ils ont eu connaissance des conditions (*shurût*) de la paix. Réponse: on a pris connaissance des deux articles [331] 12 et 13 dont le texte a été affiché dans les marchés [286]. Lecture par le *wakîl* des conditions, en français, avec traduction par Rafâ'îl [287]. Évacuation par l'armée française du Caire et des forts. Départ pour Rosette où se fera l'embarquement dans un délai de cinquante jours. Fourniture par les Anglais du matériel nécessaire. [332] Choix du lieu d'embarquement en accord entre Français et Anglais. Escorte par l'armée française. Rations de l'armée anglaise. Paiement des dépenses par les Anglais et les Ottomans. Fourniture des navires nécessaires. Escorte jusqu'en France. [333] Destination: un port français. Fourniture de ce qui est nécessaire pour l'armée. Les administrateurs, les savants français pourront transporter leurs papiers et leurs livres. Les habitants de l'Égypte qui le voudront pourront les accompagner. Ceux qui ont collaboré avec les Français (*man dâkhala l-Faransâwiyya*), quelle que soit leur communauté (*milla*) ne seront pas inquiétés, à condition qu'ils retournent à leur statut antérieur. Les blessés seront laissés et soignés aux frais des Ottomans. [334] Notification du traité à Toulon par deux délégués anglais et ottoman. Règlement des litiges. Libération des prisonniers. Échange d'otages.

[334-336] Le *wakîl*: « Nous connaissons les conditions, mais nous ne savons pas ce qui va arriver. » On lui dit que ces articles sont acceptables: « Cette paix est une bénédiction pour tous et il y aura une paix générale. » Confirmation par le *wakîl* [288]. « Vous avez

284. Voir Gabartî, qui signale, le 2 juillet, la libération du cheikh al-Sâdât et des autres cheikhs emprisonnés à la Citadelle (Sharqâwî, Amîr et Mahdî) (III, 182/281). Sur le cheikh Muhammad Abû l-Anwâr al-Sâdât (1733-1813), voir la biographie de Gabartî (IV, 185-197/258-275).

285. Les trois mots (*shurûr*, *surûr*, et *duhûr*) sont en assonance.

286. Gabartî mentionne, le 2 juillet, la proclamation de la paix dans les souqs avec le texte des articles 12 et 13 de l'accord (III, 182-183/ 282) qui concernent la liberté pour les Égyptiens de partir avec l'armée et l'amnistie pour ceux qui ont collaboré avec les Français.

287. Gabartî donne une analyse détaillée des conditions de la paix dans son compte rendu de la réunion du divan du 3 juillet (III, 183/282-283). Son texte est exactement conforme à celui du procès-verbal du divan, sauf pour quelques différences de détail. Le texte officiel est conservé dans les archives de Vincennes (B 6 134, 29 juin 1801).

288. Ce passage figure dans Gabartî (III, 183/ 283-284).

Yûsuf pacha et de Husayn pacha. Les choses vont s'arranger. [326] Il y a dans l'armée de Yûsuf pacha des gens déraisonnables. L'armée de Husayn Pacha est une armée avec des gens raisonnables. L'Égypte était comme une vierge avant le mariage avec les portes fermées sur elle. Elle est devenue une femme dans une maison aux portes ouvertes pour toutes les communautés occidentales (*al-tawâ'if al-gharbiyya*) c'est-à-dire les Anglais et les autres. Les *'ulamâ* remarquent qu'il y avait déjà (en Égypte) des commerçants étrangers. Le *wakîl* répond qu'il parle des gouvernements occidentaux. L'Égypte va être ouverte aux conflits. Tous les peuples sont des créatures de Dieu. Vous pensiez que les Français étaient différents, ignorants. Maintenant vous savez qu'ils sont semblables à vous. Vous connaissez leurs qualités. Vous savez que les habitants des États (*mamâlik*) occidentaux sont des gens organisés. [327] Les deux armées ottomanes sont organisées par un Anglais et un ou deux musulmans. Il estime que les Ottomans vont comprendre le rôle qu'ils ont joué pour le bien général. Ils ont fait ce qui leur était demandé sur le plan de la religion et de la politique (*shar'an wa siyâsatan*), puisque leur fonction n'était pas de faire la guerre.

[327-329] Échange de réflexions entre al-Fayyûmî, le *wakîl* et al-'Arîshî. Fayyûmî: Nous n'avons fait qu'œuvrer pour l'intérêt général (*maslahat al-'umûm*). Le *wakîl*: Dieu a créé les hommes et parmi eux des gouvernants et des gens doués de raison (*hukamâ wa 'uqalâ*): [328] Il faut qu'ils remplissent leur rôle. Fayyûmî: les meilleurs gens sont ceux qui rendent service aux gens. Il reprend: Belliard avait promis de faire parvenir les conditions de paix au divan; sont-elles arrivées? Le *wakîl*: réponse négative; il le verra et s'informera; une réunion pourra être tenue, si nécessaire, aujourd'hui ou demain, ou lors de la séance prochaine. 'Arîshî: les Français n'ont pas fait de difficulté aux sujets pour leur religion et ils ne leur ont pas nui. Le *wakîl*: vous apprenez ainsi qu'ils sont vos amis. [329] 'Arîshî: celui qui a suscité la compassion dans leur cœur, l'a suscitée dans le cœur des autres. Fayyûmî: celui qui fait tort à l'Égypte est puni par Dieu. *Wakîl*: le mal retombe sur la tête de celui qui en a pris l'initiative. Al-Fayyûmî: nous demandons à Dieu que tout tourne bien.

[329] Fin du vingt-neuvième divan.

Le même jour, mardi (30 juin). Libération de Muhammad Abû Dafiyya [282] et d'un groupe de la Citadelle. Libération des prisonniers de guerre de la Citadelle: on donne à chacun 1 000 *nisf* et on les envoie au Grand vizir [283]. La nouvelle de la paix se répand.

282. Voir la page 324. Gabartî mentionne, en effet, la libération de Muhammad Abû Dafiyya le 30 juin (III, 182/281).

283. Gabartî signale (III, 182/280) la libération, le 29 juin, des prisonniers de guerre ottomans auxquels furent donnés un coupon d'étoffe et 15 qirsh.

paix désirée par la population. Les cheikhs de la Citadelle sont au courant. Le *wakîl*: qui vous a informés de la paix et que dit la population (*al-'âmma*)? Fayyûmî: Elle ne dit rien. Rumeurs nées du silence des canons. Considérations du *wakîl*: l'épée ne l'emporte pas sur la plume. [322] Al-Dawâkhilî souhaite qu'ils soient autorisés à aller voir Belliard en groupe afin de l'entretenir du problème des cheikhs. Le *wakîl* assure que leur détention à la Citadelle ne va pas se prolonger plus d'un ou deux jours.

[322] Fin du vingt-huitième divan.

Dimanche 16 *safar* / 28 juin: conclusion de la paix entre les Français, le Grand vizir et les Anglais à des conditions dont certaines seront exposées dans la réunion du trentième divan, *in shâ'a Allâh*.

Vingt-neuvième séance du divan

Mardi 18 safar 1216 / 15 messidor an IX / 30 juin 1801 [pages 322 à 330]

[323] Le *wakîl* annonce que les cheikhs vont descendre de la Citadelle. Intervention de Fayyûmî: il a été informé que le *wakîl* les avait vus la veille. Dawâkhilî: il leur avait promis qu'ils seraient libérés dans un délai de 24 heures; mais ils ont négligé de demander quand commençait et finissait ce délai. Le *wakîl* s'est entendu avec Belliard pour qu'ils descendent de la Citadelle aujourd'hui. 'Arîshî: Ils sont heureux de la fin de la guerre. [324] Descente de leurs effets ce jour même dans la perspective de leur libération. Fayyûmî: rencontre avec Belliard; une liste lui a été remise des gens détenus à la Citadelle comprenant Abû Dafiyya et autres [280].

[324] Le *wakîl* s'enquiert de la situation de la ville. Réponse: « Elle est heureuse de l'arrivée de la paix. » Le *wakîl*: les approvisionnements réapparaissent.

Le *wakîl* indique que les conditions de la paix (*shurût*) [281] seront communiquées au divan suivant, quand les cheikhs de la Citadelle seront présents.

[324-327] Déclarations du *wakîl*. Espoir que les gens vont se reposer de la tyrannie et de la guerre. [325] Considérations sur le bon gouvernement fondé sur la justice. Projets de Bonaparte pour le bonheur de l'Égypte. Arrivée des troupes ottomanes de

280. Voir page 329. Muhammad Abû Dafiyya avait été arrêté à la suite de l'entrée dans la clandestinité de son frère Mahmûd, recherché par les Français pour propagande pro-ottomane (A. Raymond, *Égyptiens*, 355-356).

281. D'après Gabartî (III, 182/281), c'est à cette séance du 30 juin que le *wakîl* fit part au divan de la conclusion de la paix et promit, pour la séance suivante, la communication du texte de l'accord signé avec les Anglo-Ottomans.

Vingt-huitième séance du divan
samedi 15 *safar* / 8 messidor / 27 juin [pages 315 à 322][277]

[316] Le *wakīl* s'enquiert d'al-Sāwī: «Il va bien.» Puis il se renseigne sur les prix des denrées et la situation de la ville.

Il s'informe de l'affaire de l'homme assassiné[278]. *Al-ḥāgg* Ismā'īl al-Nuqalī a été chargé de l'enquête lors du divan précédent. Il se lève et évoque les recherches: l'individu a été enterré; personne ne le connaît. Les gardiens (*ghafīr*) du *khatt* sont chargés de la recherche. Si des résultats sont obtenus il en informera le divan.

Question à Bakrī: a-t-il reçu des nouvelles de son village? Non. Question: êtes-vous allé voir Belliard? Oui. Tout va bien en ville? La ville est calme, grâce à Dieu. Bakrī mentionne les efforts pour la paix. [317] Zurqānī et Fayyūmī: considérations sur la responsabilité du pasteur vis-à-vis de son troupeau. Le *wakīl* sur la mortalité comparée chez les militaires (y compris les Ottomans) en période de guerre et chez les sujets. Bakrī raconte une anecdote du temps du calife Hārūn al-Rashīd et des Barmakides: un homme à âne qui chemine en compagnie d'un *wazīr* de Rashīd, après l'exécution des Barmakides, et qui remarque que son âne est plus intelligent que le *wazīr* [318] car il évite un trou où il est déjà tombé, alors que le *wazīr* qui a vu ce que Rashīd a fait des Barmakides a néanmoins voulu être *wazīr*.

[318-319] Échange de considérations sur la crue du Nil, sur la peste, sur la mortalité et sur la médecine par Zurqānī, le *wakīl* («chez nous les gens meurent plus de la médecine que de la maladie»), al-'Arīshī [319] (chez nous, en l'absence de médecin, celui qui doit mourir meurt). Al-'Arīshī mentionne le traité du médecin français sur le traitement de la petite vérole (*gudarī*). Long développement qui ne sera pas reproduit ici (*wa aṭāla bimā lā nuṭīlu bihi*) sur la peste et la petite vérole.

[319-320] Sur ces entrefaites, entrée d'al-Dawākhilī. Fayyūmī dit qu'il vient apporter le salut des cheikhs (détenus à la Citadelle). Il les a informés de la démarche du *wakīl* auprès de Belliard hier. [320] Perspective de leur libération prochaine grâce à la conclusion de la paix[279]. Interventions du *wakīl*, de Bakrī, de Dawākhilī, de Sirsī. [321] Discussion sur la

277. Cette réunion du divan n'est pas mentionnée par Gabartī.
278. Voir pages 301-302 et 316.
279. La suspension des combats avait été demandée par Belliard le 22 juin. Les négociations commencèrent le lendemain et l'accord fut signé le 27 (H. Laurens, *L'expédition d'Égypte*, 319). Le général annonça la conclusion de la paix dans une proclamation «aux habitants du Kaire et de toutes les religions» en date du 11 messidor / 29 juin 1801, dans laquelle les articles 12 et 13 de l'accord sont reproduits *in extenso* (Vincennes, B 6 134, Correspondance de Belliard, 169 *bis*) et qui se concluait ainsi: «Habitants du Kaire et de l'Égypte, de toutes les religions, vous voyez que jusqu'au dernier moment les Français n'ont cessé de veiller à votre repos et à votre sûreté. Montrez-vous dignes de tout ce que nous avons fait pour vous en ne vous écartant pas de la bonne voie.»

Vingt-septième séance du divan

12 *safar* 1216 / 5 messidor an IX / 24 juin 1801 [pages 310 à 315] [272]

[311] Gabartî indique que le général Belliard a fait dire aux forts (*qilâ'*) qu'on ne devait pas tirer sans son autorisation [273].

Le *wakîl* s'enquiert à propos de la personne qui a été assassinée à Nâsiriyya, évoquée précédemment [274]. Bakri: cette affaire est du ressort des *hukkâm*. Réponse: oui et principalement des *hukkâm* de quartiers [275]. Discussion sur la compétence du divan.

[312] Al-'Arîshî fait état des bruits qui circulent sur la paix. Joie de la population. Le *wakîl*: que les gens vaquent à leurs affaires; cela vaut mieux que de s'occuper de cela, quoi qu'il arrive, qu'il y ait la paix ou que la guerre continue. Bakri: les portes de la ville sont fermées; si la paix est conclue elles seront ouvertes; la préoccupation des gens est la recherche de leur subsistance. [313] Le *wakîl* dit avoir entendu parler de la paix, mais il ignore le degré de véracité de cette nouvelle. Fayyûmî en a entendu parler par un des savants français, appelé Galûthiyâ [276] qui le tenait de deux personnes: des généraux français seraient allés avec dix soldats hier pour parler de la paix. Un signe en est l'absence de coups de canon. Qâsim éfendi: information obtenue par un zayyât à Giza. [314] Rien ne vient de Belliard. Le *wakîl* aborde le problème des approvisionnements: ceux qui en ont doivent les partager avec ceux qui en sont démunis; si les pauvres n'en trouvent pas, ils s'en empareront. Commentaire de Bakri: on espère que cela ne durera pas trop longtemps. [315] 'Arîshî: au Caire, l'habitude est d'emmagasiner dans les maisons ce qui vient du Sa'îd, non de la Basse-Égypte. Le *wakîl*: le temps de la venue de la récolte du Sa'îd n'est pas arrivé.

[315] Supputations sur les bruits concernant la paix.

Fin du vingt-septième divan.

272. Cette séance n'est pas mentionnée par Gabartî.
273. C'est la seule intervention de Gabartî mentionnée durant la seconde période des comptes rendus.
274. Voir pages 301-302, 316. La *Description* localise le quartier de Nâsiriyya en 259 S 13.
275. Il faut peut-être lire *akhtâr* à la place de *aqtâr*.
276. Galûthiyâ: ce nom ne permet d'évoquer avec certitude aucun des savants français; mais on pourrait penser à Antoine Galland.

Arrivée des Anglais à Imbâba, puis ils progressent vers Gîza. Les militaires du *wazîr* s'approchent d'al-Damardâsh, d'al-Miniyâ et du bord du Nil [267].

Les gens ne peuvent sortir de la ville en raison de la fermeture des portes. Les seules qui restent ouvertes sont celles de Bâb al-Bahr et de Bâb al-Qarâfa al-sughrâ [268].

Vingt-sixième séance du divan

9 *safar* / 2 messidor / 21 juin 1801 [pages 306 à 310] [269]

[307] Le *wakîl*: «Comment est la ville? » On lui répond: «Tout va bien.» Al-Bakrî fait état de bruits de canon [270]. Les gens sont dans leurs maisons et ne s'occupent que de leur ravitaillement. Le *wakîl*: On dit que 'Uthmân *Bek* Hasan s'est dirigé vers le Sa'îd pour s'opposer à l'avance des troupes qui arrivent [271]. Savent-ils quelque chose? Réponse négative. Le *wakîl* évoque les bruits de canon qui inquiètent les gens: cela va devenir une habitude. Ceux qui font la guerre y sont accoutumés.

[308-309] Un jardinier (*ghaytânî*) se présente devant le divan. La veille, sa femme est venue lui demander l'argent destiné à son entretien (*nafaqa*). Il l'a battue. Elle s'est plainte. Le *wakîl* demande si le *shar'* permet de battre sa femme quant elle demande l'argent destiné à son entretien. Réponse négative. Le *wakîl* lui dit d'aller chez le *qabtân*. Un individu du nom de Hasan al-Turgumân, du quartier, et Muhammad, cheikh de la *hâra*, viennent dire qu'ils ne sont pas satisfaits que ce jardinier réside dans leur quartier. Fayyûmî: ce problème doit se régler devant le *qabtân*. Le *wakîl* s'adresse au *ghaytânî*, puis aux membres du divan à propos du rôle du divan. Il conclut: Il faut que vous vous occupiez des affaires des *sûqa*. Bakrî: c'est du ressort de Hasan Aghâ *amîn al-ihtisâb*.

[310] Bakrî a parlé au général de ses affaires. Il lui avait promis qu'il pourrait descendre de la Citadelle. Il convient de le libérer. Al-Fayyûmî: les cheikhs détenus à la Citadelle espèrent la quitter pour être installés dans une mosquée. Ils craignent que la Citadelle ne soit fermée. Le *wakîl* fera tous ses efforts pour cela. Échange de vues sur la paix.

Fin du vingt-sixième divan.

267. Gabarî décrit de la même façon l'approche des troupes anglo-ottomanes, le 17 et 18 juin (III, 181/279).

268. La *Description* localise Bâb al-Bahr en 222 F 11 et Bâb al-Qarâfa en 15 Y 14.

269. Gabarî ne parle pas de cette réunion du divan.

270. Gabarî évoque, le 19 juin, des bruits de canon et de fusil «du matin au soir» (III, 181/279).

271. 'Uthmân bey Hasan avait été un des adversaires les plus déterminés des Français en Haute-Égypte (Nicolas Turc, 139-140). Il revint au Caire lors de l'arrivée des Turcs (juillet 1801).

Le *wakīl*: quelle est l'habitude (*'āda*) dans ces cas? Le cadi : si l'assassin n'est pas connu, la *diya* pèse sur les gens de ce quartier (*nāḥiya*). Fayyūmī: il y a divergence entre les écoles (*madhhab*); « dans la nôtre, la *diya* ne tombe pas sur les gens de ce quartier (*ḥāra*). » Le *wakīl*: comment les choses se passent-elles s'il n'y a pas d'héritier? Fayyūmī: le préposé aux affaires (*ṣāḥib al-amr*), c'est-à-dire le sultan, a la responsabilité de l'enquête.

[302-304] Une femme se présente devant le divan. Elle habite avec son mari à Kharābat Ibrāhīm bey Qaṭāmish [265]. Son mari a été accusé d'avoir volé des objets appartenant à un Français et il a été envoyé à la Citadelle. Ce sont des gens pauvres. Le *wakīl*: cette affaire est du ressort des *ḥukkām*. Intervention de Fayyūmī, de Muṣṭafā, cheikh du *khaṭṭ*, du *wakīl*, de Sirsī sur la procédure à suivre dans une telle affaire (problème des témoignages). Le *wakīl* conclut: rédaction d'un *'arḍ*, avec mention des témoignages et des noms des témoins, envoi du document au *ḥākim*, dont c'est la fonction, traduction en français puisqu'il s'agit de biens français.

[304] Fin du divan

[304-305] Ce même jour:

Fermeture des portes du Caire. Les militaires (*'askar*) des forces qui arrivent (*qādimīn*) s'engagent dans des escarmouches avec les Français le matin, puis s'en retournent. Pas de combat grave.

Le blé n'arrive pas sur les marchés (*ruqa'*). Le *raṭl* d'huile de sésame (*sīrag*) se vend à 30 *niṣf*. Le beurre (*samn*) manque: il vaut cinquante *niṣf*, lorsqu'on en trouve. [305] Les autorités (françaises : *al-Gumhūr*) imposent aux marchands d'huile (*zayyātīn*) et aux peseurs (*qabbāniyya*) d'en apporter. Difficulté des approvisionnements. La pastèque (*baṭṭīkh*) vaut 30 *niṣf*.

Un groupe de militaires s'avance jusqu'aux abattoirs (*al-madhbaḥ*), le mercredi (17 juin) [266]. Ils demandent aux bouchers (*gazzārīn*) présents s'il y a des chrétiens. Réponse négative. Un boucher juif est là. Il tente de s'enfuir et est tué.

[306] Ce même jour:

L'agha des janissaires visite quelques *wakāla* du Caire, de peur que des militaires des forces qui arrivent (*al-'asākir al-qādimīn*) ne s'y trouvent.

265. Nous n'avons pu identifier ce lieu.
266. Cet incident est signalé par Gabartī (III, 181/279) qui le date du 18 juin. Il évoque la présence de Français et d'un boucher juif qui, d'après lui, fut seulement blessé.

[296-298] Le *wakîl*, après lecture de ce firman, ordonne (*amara*) qu'une lettre soit adressée à Belliard. La lettre est lue au divan. Bonnes nouvelles reçues du général Bonaparte : prise de la plus grande partie des îles des Anglais. Arrivée de navires. Abondance des approvisionnements. Puis le *wakîl* ordonne également qu'une lettre soit adressée à Menou [260]. En date du 1er *safar* / 16 juin. Arrivée de nouvelles. Attaque de Bonaparte contre l'Angleterre. Arrivée de navires de France. Satisfaction. Salves d'artillerie.

[298] Fin du vingt-quatrième divan.

Vingt-cinquième séance du divan

6 safar / 29 prairial an X / 18 juin 1801 [pages 298 à 306] [261]

[299] Le *wakîl* commence la séance en demandant : « Quelles nouvelles ? » On lui répond : « Tout va bien. » Bakrî : rien, sauf que des Bédouins et des Mamelouks (*ghuzz*) ont livré combat [262]. Quant à la guerre, les gens ne s'en mêlent pas. Le *wakîl* : chacun doit se consacrer à ses activités ; les Français n'ont pas besoin d'aide dans la guerre.

[300-301] Bakrî raconte qu'un Copte est allé trouver un chérif pour lui demander de lui fabriquer l'embouchure d'une pipe [263]. Il lui a répondu qu'il ne savait pas, par peur qu'elle ne se casse. Le Copte l'a frappé, puis il est entré au Khân al-Khalîlî. Belliard a été prévenu. Al-Fayyûmî commente l'événement : il faut que vous soyez stricts envers les Coptes, les Grecs et autres qui portent des armes. Le *wakîl* : les militaires non français se conduisent comme les *'askar* ottomans. S'il y avait des *'askar* ottomans ici ils se conduiraient comme cela. Les militaires français sont plus disciplinés que les Ottomans.

[301-302] Al-'Arîshî : on a retrouvé hier un musulman étranglé. Une enquête doit être faite [264]. Le *kâtib al-ta'rîkh* : l'enquête doit être menée par l'agha, le *wâlî* et les *hukkâm* du quartier. (Le *wakîl*) : oui, mais il n'y a pas d'inconvénient à ce que le cadi participe également à l'enquête. Al-'Arîshî : le *qâ'im maqâm* doit les charger tous les deux de l'enquête.

260. Cette lettre est conservée dans les archives de Vincennes (B 6 70, 26 prairial / 15 juin 1801) : « Très charmés, ainsi que tous les amis » par les bonnes nouvelles arrivées, tous les membres du divan ont apposé leur signature sur ce message, y compris les cheikhs qui étaient alors emprisonnés à la Citadelle.

261. Gabartî ne fait pas mention de cette séance du divan.

262. Ghuzz était le nom donné aux Mamelouks d'origine turque (Nicolas Turc, 2).

263. L'embouchure (*fumm*) de la pipe (*shibuk*) était constituée de « deux (ou plus) pièces d'ambre opaque, de couleur claire, jointes par des ornements d'or émaillé, d'agate, de jaspe… ou autre matériau précieux ». C'était la partie la plus précieuse de la pipe (E. Lane, *Modern Egyptians*, Londres, 1954, 138).

264. Voir la suite de cette affaire, pages 311, 316. L'assassinat avait eu lieu dans le quartier de Nâsiriyya.

[292] Fin du vingt-troisième divan [256].

[292-293] Le 3 *safar* / 15 juin. Pendant le mois de *safar*, assassinat d'un individu que son maître avait envoyé au village voisin de Gisr al-Aswad pour qu'il lui ramène des grains [257]. Il est arrêté. On lui demande d'où il vient. Réponse confuse : il dit qu'il a une lettre d'un *qawwās*, suivant de Muhammad Kāshif ; puis qu'il a été envoyé pour rapporter du blé à son maître. On ordonne de l'exécuter en pensant qu'il était porteur de lettres pour les gens de la capitale provenant des armées qui approchent (« les arrivants » : *al-qādimīn*).

[293] Fin du divan.

Vingt-quatrième séance du divan

3 *safar* 1216 / 26 prairial an IX / 15 juin 1801 [pages 293 à 298]

[293-296] Message de Belliard, lu au divan, en présence des *'ulamā* du divan, des *tuggār*, des *odjaq*, de l'agha des janissaires, des notables du Khān al-Khalīlī, et des cheikhs de quartiers [258]. [294] Belliard déclare avoir reçu une lettre de Menou. Elle annonce que les approvisionnements sont abondants à Alexandrie où ils sont apportés par les Arabes. Une lettre a été reçue de Bonaparte : l'armée a conquis une grande partie de l'Angleterre. Des navires arrivent de France et d'Espagne : ils sont maintenant proches de Bahr al-Guzur [259]. [295] Il a reçu des nouvelles du Caire. Il est satisfait de leur attitude jusqu'à maintenant. Il fait appel à leur bonne conduite vis-à-vis de la France. Il prononce des menaces contre ceux qui veulent soulever les sujets contre eux. [296] Ceux à qui il s'adresse sont de bons musulmans, enfants du Prophète. Il les appelle à obéir à leurs chefs. Ils doivent veiller à maintenir la paix et la tranquillité dans la ville.

256. Gabarti mentionne les nouvelles parvenues durant cette séance sur l'arrivée à Alexandrie d'une flotte française et le combat qui l'opposerait à la flotte anglaise (III, 180-181/277).

257. Gabarti relève deux affaires assez semblables d'« espionnage » qu'il date des 15 et 19 juin (III, 181 et 182/279).

258. Le message de Belliard au divan du Caire figure dans la correspondance de Belliard (Vincennes, B 6 134, 25 prairial / 13 juin 1801). Le lendemain, 26 prairial / 15 juin, jour de la séance du divan, Belliard envoyait à Menou une lettre qui dépeignait la situation de l'armée sous un jour fort sombre (B 6 134, numéro 131). Le général se préparait, d'ailleurs, à discuter avec les Anglo-Ottomans d'une convention pour l'évacuation du Caire. Gabarti mentionne la réunion du divan et le message de Belliard dont il donne le résumé avec son commentaire : « … et autres falsifications destinées à tranquilliser les gens et à éviter leur révolte » (III, 180/ 278-279).

259. Cette mention de Bahr al-Guzur (mer des îles = mer Ionienne?), dans un texte dont s'est évidemment inspiré Gabarti permet de corriger le texte imprimé de ce dernier (III, 180, l.27) où il est question de « Bahr al-Khazaz » que T. Philipp (*Traduction* II, 279, note 141) propose de corriger en Bahr al-Khazar (« Caspian Sea »), ce qui ne donne pas un sens plus satisfaisant. Nicolas Turc (145/T85) parle des Cinq Îles (*al-khamsu guzur*) (que Wiet suggère de corriger en « Sept Îles ») pour désigner les îles Ioniennes (République septinsulaire ou République ionique).

[285-289] Discours d'Estève, le *khâznadâr* [254]. Il transmet les remerciements de Belliard pour ceux qui se sont occupés du *bayt al-mâl* : Girard, le cheikh Ismâ'îl, Lascaris et le cadi al-'Arîshî. Les *himâyât* ayant été abolies, c'est la seule ressource des Français. [286] Les Français vont rester en Égypte, vous le savez. Ils ont supprimé la *firda*. Il ne leur reste que le *hulwân* et le *bayt al-mâl*. Vous devez le faire savoir. Intervention d'al-'Arîshî sur le *bayt al-mâl* et sur les registres (*dafâtir*) qu'il détient. Estève : il a en mains une liste des *multazim*. S'ils ne paient pas le *hulwân* sous huit jours, leurs village seront saisis. [287] Remarque de Zarû : Le *dîwân* a deux aspects ; le *bayt al-mâl* et l'*iltizâm*. L'*iltizâm* ne dépend pas du cadi, mais de Husayn éfendi. Estève : Le cadi a la charge de prévenir (*al-tanbîh*). Interventions de Bakrî, de Zarû et de 'Arîshî sur le *bayt al-mâl* et l'*iltizâm*. Al-'Arîshî : en ce qui concerne le *bayt al-mâl* il ne convient pas de fixer un délai ; en ce qui concerne les *multazim* c'est votre affaire. [288] Estève : il faut faire savoir aux Égyptiens que les Français ne quitteront pas l'Égypte. Informez-les des bienfaits des Français. Il est surprenant que les habitants de l'Égypte croient que les Français quitteront l'Égypte. Comment les Anglais pourraient-ils être victorieux ? Estève ironise sur leur lenteur à avancer en Égypte. L'Angleterre est une île, sinon elle aurait déjà été conquise. Les Français ont une armée supérieure à celle des Anglais. [289] Sachez que les Ottomans se sépareront des Anglais. Les Anglais ne sont pas les amis des Ottomans. Au contraire, amitié des Français et des Ottomans. Il faut faire connaître cela aux sujets.

[289-290] Comparution de deux hommes accusés de meurtre, accompagnés de 'Alî Chûrbagî, *hâkim* de Gîza. Belliard l'a chargé d'examiner l'affaire. Intervention du cadi sur la procédure : il faut d'abord faire comparaître ceux qui sont concernés par le crime. Bakrî : où est la partie adverse ? 'Alî Chûrbagî : ils se sont enfuis. Les cheikhs d'Abû Numrus ont dit n'avoir ni plainte (*da'wa*) ni déclaration (*bayyana*) [255].

[290-291] Estève demande à Zarû de donner des informations sur les objets précieux (*nafâ'is*) qu'il détient. Zarû demande l'intervention d'Estève auprès de Belliard. Estève : on ne peut intervenir dans une affaire que si elle est de votre ressort. Zarû insiste. Estève estime que Belliard n'acceptera pas cette demande.

[291-292] Conversation entre Bakrî, Zarû et le *wakîl* sur la situation. Approche de l'ennemi. Fermeture éventuelle de la Citadelle.

254. Les archives de Vincennes contiennent « la traduction du procès-verbal » de la séance du 12 juin (B 6 70, 12 juin) : le document se limite en fait au texte de l'intervention d'Estève qui, bien qu'assez différente dans le détail, développe les mêmes thèmes que le procès-verbal. Gabartî donne un compte rendu de cette séance du divan avec la teneur de l'allocution d'Estève, et conclut : « Il continua son discours stupide dans cette veine » (III, 179/276).

255. Abû Numrus était une localité de la province et du *markaz* de Gîza (Ramzî, *Qâmûs* III, 3).

passés et de ce qui est arrivé à Būlāq et aux villages qui se sont révoltés. [280] Évocation de malheurs plus grands encore. Protection de la France qui assure la sécurité et le bonheur.

Après lecture, interventions diverses. Bakrī: ils ont été convoqués la veille par Belliard [249]; [281] menaces proférées pour le cas de trouble; responsabilités des cheikhs de *ḥāra* et des *ḥukkām* dans le maintien de l'ordre. Échange de propos entre le *wakīl* et Bakrī sur le maintien de l'ordre. « Cet ordre s'adresse à vous. » – Et aux cheikhs de quartiers et aux *odjaqli* –. « Si un fauteur de troubles se manifeste dans un quartier, les Français sévîront contre la population du quartier. » [282] Fayyūmī remarque que la ville est calme. Le *wakīl*: « L'homme sensé (*al-'āqil*) se distingue de la bête par la réflexion. » Il rappelle Bonaparte et Kléber: Menou n'est pas inférieur à ses prédécesseurs. [283] Fayyūmī s'adresse aux groupes des *odjaqs*, aux *tuǧǧār*, aux cheikhs des quartiers et aux gens présents [250]; [284] « Avez-vous entendu ce qui vous a été dit? » Ils répondent: « Nous avons entendu. Nous obéirons. »

[284] Fin du vingt-deuxième divan.

Vingt-troisième séance du divan
fin *muharram* 1216 / 24 prairial an IX / 12 juin 1801 [pages 284 à 293]

[284] Estève (*al-khāznadār al-'āmm*: trésorier général) vient au divan ainsi que Peyrusse? (Abū Rīf [251]), Caffe (Mūsī Kāfū), et des *tuǧǧār* dont *al-sayyid* Aḥmad al-Zarū.

Le *wakīl* demande au cadi si les témoins de l'assassiné sont venus. Réponse négative [252].

[284-285] Bakrī intercède en faveur d'un serviteur qui était chez Ḥusayn [253].

249. Gabartī mentionne la convocation des membres du divan, le lundi (8 juin) pour qu'ils s'entendent communiquer la proclamation de Belliard, avant sa lecture, le 9, devant le divan. Il en donne un résumé qui correspond tout à fait au texte du compte rendu. Il mentionne (brièvement) la séance du mardi 9 (III, 179/276-277).
250. Dans Gabartī (III, 179/276) il n'est fait aucune mention de l'intervention du cheikh Fayyūmī.
251. Abū Rīf: sans doute Peyrusse, secrétaire de la direction des Finances (Meulenaere, 163).
252. Voir page 276.
253. L'affaire du domestique du Mamelouk de Bakrī qui avait dénoncé son maître pour des relations supposées avec les Ottomans est longuement racontée par Gabartī qui y voit une intrigue de 'Abd al-'Āl visant à brouiller le cheikh avec les Français (III, 178/275-276). Le registre des prisons de la Citadelle (Vincennes B 6 195) signale, le 10-11 juin, la libération de « Adji Ahet, domestique de Cheik el Bekry ». Une phrase du *Mazhar* (334), supprimée dans le texte final, suggère une rivalité entre Bakrī et 'Abd al-'Āl à propos du séduisant Mamelouk.

n'en possède que deux parts; transaction finale à 75 *riyâl*. Longue discussion. On convient que ceux qui auront une plainte à présenter viendront devant le divan.

Le *wakîl*: les préposés au *bayt al-mâl* ne sont pas des voleurs. Explication du cadi sur son activité avec Zurqânî. [275] Sirsi: Les gens ne sont pas satisfaits du fonctionnement de la transaction (*musâlaha*) [245] et se plaignent. Si on appliquait le *shar'* sur les successions et si on faisait payer cinq pour cent, personne ne serait lésé. Bakrî mentionne le cas d'un qawwâs décédé pour lequel on a transigé (*sûliha*) à 60 *riyâl* pour une succession dont le montant était de moins de trente. Le *wakîl*: «Si mon père sortait de sa tombe et donnait à propos des cheikhs 'Arîshî et Zurqânî un témoignage qui contredirait ce que je sais, je ne le croirais pas.» Est-ce que les deux cheikhs font du tort aux gens? Vous les accusez de prendre un supplément (*ziyâda*). Je n'ai pas eu connaissance qu'ils aient pris aux gens un supplément ou un pot-de-vin (*rashwa*). [276] Bakrî: «Si le *walî* s'occupait lui-même de la transaction il n'y aurait pas de plaintes.» Al-'Arîshî évoque la procédure suivie par Lascaris en cas de décès dans un quartier (*hâra*): intervention des conciliateurs (*musâlihîn*) et du cheikh de la *hâra* qui reconnaît le mort. Puis intervient la transaction. Le *wakîl* tire la conclusion de la discussion: il faut que les gens qui ont des plaintes à présenter viennent, en personne, en faire part au divan.

[276] Comparution devant le divan d'un paysan accusé de meurtre [246]. Le cadi al-'Arîshî remarque qu'il est nécessaire que la partie adverse comparaisse. 'Abd al-'Âl, agha des janissaires, rapporte qu'il a entendu Barthélemy (Fart al-Rummân [247]) dire qu'il était l'assassin. Le *wakîl* rappelle qu'il est nécessaire que comparaisse la partie adverse.

[277-280] Lecture du firman de Belliard, actuellement gouverneur du Caire (*qâ'im maqâm Misr* [248]. Proclamation aux habitants du Caire (*ahâlî Misr al-mahrûsa*). Il est satisfait de leur conduite. Ils ont échappé aux malheurs de la guerre. [278] Il leur donne des conseils comme un père à ses enfants: ils ne doivent pas s'écarter de la bonne voie, mais veiller sur leurs enfants, leurs harems, leurs familles et leurs propriétés. Il les invite à la paix, à la concorde et à l'obéissance. [279] Il a la volonté d'agir pour leur bien. Menaces en cas de révolte: des châtiments terribles s'abattront sur les coupables. Rappel des malheurs

245. La *musâlaha* («transaction») est une procédure par laquelle les parties mettent fin à leur litige. Elle ne peut intervenir que lorsque seuls les droits humains sont engagés. Voir le *Minhâj al-tâlibîn* d'al-Nawawî (1233-1277), Le Caire, Dâr ihyâ' al-kutub al-'arabiyya, s.d., II, 306-310. Nous remercions M. Hervé Bleuchot pour son amicale assistance.

246. Voir page 284.

247. 'Abd al-'Âl utilise pour désigner Barthélemy le sobriquet Fart al-rummân, «graine de grenades» qui avait été forgé, avec une intention évidemment ironique, par les habitants du Caire qui le craignaient et le détestaient.

248. La proclamation de Belliard aux habitants du Caire figure dans les archives de Vincennes, dans la correspondance de Belliard (B 6 134, 7 juin 1801, numéro 110), et dans le *Courrier de l'Égypte* (numéro 116, 20 prairial an IX / 8 juin 1801).

Vingt-deuxième séance du divan

27 *muharram* 1216 / 20 prairial an IX / 9 juin 1801 [pages 270 à 284]

[271-276] Des *odjaqlî* se présentent devant le divan: 'Alî *kadkhudâ* (*sic*), Yûsuf *bâsh châwîsh*. Également: 'Abd al-'Âl, agha des *mustahfizân*; 'Alî agha, *za'îm Misr* en charge. Des *tuggâr*: *al-sayyid* Ahmad al-Zarû; *al-hâgg* Ahmad Muharram; *al-hâgg* 'Umar agha Maltîlî; des notables du Khân al-Khalîlî; *al-hâgg* 'Abdallah al-Tâwdî, cheikh de la Ghûriyya. Un groupe de cheikhs des communautés (*tawâ'if*) et de cheikhs des quartiers (*hârât*); et beaucoup de gens du peuple (*al-'âmma*) [242].

Le *wakîl* s'enquiert des problèmes du *bayt al-mâl* [243]. Intervention de Sharqâwî: les choses ne sont pas satisfaisantes. Demandes excessives présentées et plaintes de la population.

Les *odjaq* exposent leurs doléances. Le *wakîl* les interroge. [272] 'Alî *katkhudâ*: ils sont allés voir Askarîs (Lascaris [244]), la veille; il les a rassurés. Le *wakîl*: ils ne se sont pas plaints d'Askarîs, de 'Arîshî et de Zurqânî. Intervention de Bakrî: il y a eu des plaintes répétées. Si on avait suivi la coutume (*'âda*) et fixé le prélèvement à cinq pour cent, comme vous l'avez ordonné, il n'y aurait pas eu de difficultés. [273]. Le *wakîl*: ce sont les pauvres qui devraient se plaindre; les *odjaqli* sont riches. Intervention de Bakrî et de 'Arîshî. Le *wakîl*: ceux qui s'estiment victimes d'une injustice n'ont qu'à se présenter au divan. Les protections (*himâyât*) ont été supprimées. 'Arîshî demande s'il y a eu une *tadhkara* relativement à cette affaire ou non. [274] Fayyûmî: la cause de cette affaire est le cas d'une personne appelée 'Alî Chalabî. Il meurt. Il a en sa possession des parts (*qîrât*) dans un *hammâm*. Lascaris réclame 500 *riyâl*: on pense qu'il possède la moitié du *hammâm*, mais en réalité il

242. La variété des participants à cette réunion, en faisait une sorte d'assemblée générale de la population, venue exprimer ses plaintes, mais sans doute aussi, convoquée pour entendre la proclamation de Belliard. 'Abd al-'Âl, nommé agha des *mustahfizân*, le 21 mars 1801, au grand scandale de Gabartî, partit avec les Français en juillet 1801 (Nicolas Turc, 111, 134. Gabartî, III, 151, 187/238, 280). *Al-hâgg* Ahmad Muharram était le fils du grand *tâgir* Mahmûd Muharram (mort vers 1795): négociant lui-même, il fut membre du divan de 1798, participa à la révolte de 1800, joua un rôle dans la levée de la *firda*; il poursuivit son activité sous Muhammad 'Alî (Gabartî, IV, 87, 204/123,286). Propriétaire du palais de Darb al-Masmat, il le vendit à Ibrâhîm Pasha vers 1814 (« Musâfirkhâna », numéro 20, en G 4). *Al-hâgg* 'Umar agha al-Maltîlî était négociant en café au Khân al-Khalîlî, il participa à la révolte de 1800; il joua un rôle actif dans les événements de 1805 qui amenèrent l'accession de Muhammad 'Alî au pouvoir (Gabartî, III, 355/514).

243. Cette affaire de la gestion du *bayt al-mâl* et des droits que prélevaient les Français n'est pas mentionnée par Gabartî. Nous n'avons pas trouvé de documents à ce sujet dans les archives de Vincennes. C'est l'ordre du jour du 20 fructidor (7 septembre 1800) qui avait organisé l'impôt du *bayt al-mâl*, d'un taux de 5 pour cent, sur les successions (Vincennes B 6 54, 11 octobre. H. Laurens, *L'Expédition d'Égypte*, 285-286).

244. Théodore-Jules de Lascaris était directeur des droits affermés à la direction des Finances: sur cet ancien chevalier de Malte, âgé de 24 ans, qui se joignit à l'expédition et fut le conseiller du *mu'allim* Ya'qûb, voir H. Laurens, *L'expédition d'Égypte*, passim; P. Bret, *L'Égypte*, 36-37. Sur le « projet » de Ya'qûb-Lascaris sur une Égypte indépendante, voir Georges Douin, *L'Égypte indépendante. Le projet de 1801*, Le Caire, 1924.

Au nom de Dieu, le Clément, le Miséricordieux...

Vingt et unième séance du divan
24 *muharram* 1216 / 17 prairial an IX / 6 juin 1801 [pages 266 à 270]

[266] Divan du second *wakīl* [239].

Le *wakīl* s'enquiert des prix en ville.

[266-267] Il annonce que le *serasker* (général) Belliard a envoyé à la Citadelle, pour y être emprisonné le Copte dont ils se plaignaient. Bakrī remarque que des plaintes répétées ont été présentées contre lui [240]. Le *kātib al-ta'rīkh* s'est plaint de lui au divan au nom des gens (*al-'āmma*); ils voulaient venir exprimer leurs doléances mais il les en a empêchés. À la demande du général, Ismā'īl est allé le voir la veille au soir avec les victimes, accompagné d'*al-sayyid* Zarū, qui avait avec lui un autre groupe. Le général a fait envoyer le Copte à la Citadelle. Le *wakīl*: il convient qu'un avertissement soit donné dans de telles circonstances. Bakrī: le général n'agit que si les choses sont bien établies.

[268] Le *wakīl* demande quelles sont les nouvelles. Bakrī: il a appris que les Anglais se sont retirés de Rosette.

Il demande qui est l'auteur du livre *Husn al-muhādara* et quand il a vécu. On lui répond que c'est le savant al-Suyūṭī, mort au début du Xᵉ siècle [241].

[268-269] Question posée sur la mesure de la *qasaba* qui permet d'évaluer les dimensions du *faddān*. Réponse: il y a une mesure à la Citadelle et à Gīza; en cas de discussion on se réfère à la *qasaba* de Gīza. – « En quel endroit à Gīza? » – Le cadi le sait. On fait chercher le cadi de Gīza, Hāfiẓ éfendi. On le questionne sur l'endroit où se trouve la *qasaba*: sur un mur de la mosquée. On ira le lendemain. Question ensuite posée et longue discussion sur le *dhirā'*. Commentaires de 'Arīshī.

[269-270] 'Uthmān agha, suivant du *wakīl*, évoque la destruction d'un *masgid* du Vieux-Caire par les Français. Il reste une partie des boiseries que les serviteurs de la mosquée veulent conserver. Le *wakīl* compte aller le lendemain au Miqiyās: il enquêtera sur les conditions de cette destruction

[270] Fin du divan vingt et un.

239. Ici commence le manuscrit de la Bibliothèque nationale (voir l'introduction). Après le départ de Fourier, en mai 1801, Pierre-Simon Girard avait été nommé à sa place commissaire auprès du divan. Girard (1765-1836), ingénieur des Ponts et Chaussées, est un des principaux rédacteurs de la *Description*. Voir Meulenaere, 101-103.

240. Nous n'avons pas d'autre information sur cette affaire.

241. L'histoire d'Égypte *Husn al-muhādara fī akhbār Miṣr wa l-Qāhira* est une des œuvres principales de Suyūṭī (849/1445-911/1505).

Kāshif. Le *wakīl* demande quel est leur nom. Il l'ignore. 'Alī Kāshif assure qu'elles ont pris des effets leur appartenant. Le *wakīl* transmet l'affaire au cadi pour qu'il la juge et il lui adresse une *tadhkara* à ce sujet.

[262-263] Yūsuf Hathūt vient se plaindre du chrétien Lutfallah. Affaire déjà mentionnée [233] portant sur la vente de coton dont Yūsuf, en tant que mandataire (*wakīl*), doit percevoir le prix pour les Français. Le *wakīl* a transmis l'affaire à *al-sayyid* Hasan Wahba pour qu'il effectue la vente. Ou bien il fera venir Lutfallah pour vendre au prix courant, ou bien il règlera l'affaire suivant ce que prescrit la *sharī'a*.

[263] Fin du vingtième divan.

Colophon: fin de la première partie (*al-guz' al-awwal*) du *Ta'rīkh al-musalsal fī hawādith al-zamān wa waqā'i' al-dīwān*. Fin du commentaire (*ta'līqa*) le vendredi 16 *sha'bān* 1215 / 2 janvier 1801 [234].

[264] Appendice (*mulhaq*).

3 *sha'bān* / 20 décembre [235]. *Tadhkara* du *wakīl* au cadi al-'Arīshī lui demandant l'envoi de documents concernant la nomination des cadis: le général suivra les formes anciennement utilisées [236].

11 *sha'bān* / 28 décembre. Envoi d'une *tadhkara* du *wakīl* à propos de la plainte du chrétien Mūsā Abū Fāris contre *al-sayyid* 'Alī al-Sanādīqī, portant sur quarante *riyāl*: examiner l'affaire et voir ce que prescrit le *shar'* [237].

[265] 14 *sha'bān* / 31 décembre 1800. Billet (*tadhkara*) du *wakīl* à Hasan Wahba, à propos de la nécessité d'accélérer le règlement de l'affaire où sont impliqués le *khawāgā* Hathūt, *wakīl* des Français et le chrétien Lutfallah [238]. Il faut que Lutfallah se présente en personne ou se fasse représenter. S'il n'obtempère pas, on enverra un *wakīl*. Copies des *tadhkara* conservées dans le registre (*sigill*) du prêtre Rafā'īl, interprète, dans le *dīwān al-'ālī*, pour être consultées en cas de besoin.

Fin de la première partie.

233. Voir pages 119-122, 159, 173-174, 265.

234. Cette partie des comptes rendus constituait donc bien, dès l'origine une partie séparée (Voir l'introduction).

235. Ces deux items de l'appendice, datés des 20 et 28 décembre, sont donc antérieurs à la date de la vingtième séance (30 décembre).

236. C'est vraisemblablement sur la base de ces informations que Belliard procéda à l'investiture d'al-'Arīshī le 20 janvier (voir la note 228).

237. Le destinataire de ce billet était sans doute le cadi auquel un tel type d'affaire revenait normalement.

238. Voir pages 121-122, 159, 173, 262-263.

3. [256] Même date. Vote pour le poste de cadi de Madînat Ibiyâr: élection à la majorité de *sayyid* Ridwân Nagâ.

Résultats du vote. Pour Ahmad éfendi Sâdiq (Damiette), 5 voix, Bakrî, 2 voix; 'Abd al-Rahmân al- Rashîdî (Mahallat Marhûm), 6 voix, Abû Ghayd, 1 voix; Ridwân Nagâ (Ibiyâr), 7 voix. [257] Sept suffrages exprimés seulement en raison de l'absence de deux membres: 'Alî al-Rashîdî qui est à Rosette et le cheikh al-Bakrî qui, présent au début de la séance, s'excuse ensuite en raison d'une affaire personnelle.

[257] Le *wakîl* les félicite au nom du général. Il a fait diffuser leur proclamation relative aux gens qui se promènent le sexe découvert, pratique interdite dans leur loi.

[257-258] Mahdi souhaite que le général en chef interdise aux préposés (*muwakkal*) aux portes du Caire de prélever un droit de douane (*gumruk*) sur les marchands de *barsîm* (*barâsimiyya*). Le *wakîl*: « Cela n'est pas du ressort du divan. »

[258-260] Le *wakîl* rappelle que le cheikh Ismâ'îl al-Zurqânî et Mûsâ al-Sirsî ont été chargés d'établir le montant des achats de Hannâ Masarra pour le divan [230]. Lecture: montant de 92 890 *nisf fidda*. Accord du divan. Texte: Ismâ'îl al-Zurqânî, l'émir Dhûl-Fiqâr *katkhudâ*, le *khawâgâ* Hannâ Masarra al-Shâmî, Mûsâ al-Sirsî, citoyen Fourier; frais d'achat du mobilier (*farsh*) du divan. Chez Dhûl-Fiqâr *katkhudâ*, le 8 *sha'bân* /25 décembre. Apposition des sceaux.

[260] Sharqâwî renouvelle sa question relative à al-'Iriyân [231]. Il réside chez lui et désire voyager. Le *wakîl* répond que le général en chef a aboli cette procédure dans toute l'Égypte et en a informé Estève.

[260-261] Le cheikh Muhammad al-Marzûqî al-'Attâr vient se plaindre des préposés (*muwakkâl*) à la *firda*. Des membres du divan remarquent qu'il est pauvre et qu'on doit l'aider. Le *wakîl* rappelle que le général en chef a ordonné qu'ils ne se mêlent pas de ces affaires. On lui répond qu'il s'agit d'une question générale et que le divan est un lieu destiné au public (*al-'umûm*). Le *wakîl*: « Cela ne fait pas partie des attributions du divan. »

[261-262] Le cheikh Sulaymân al-Tanbashâwî, qui habite près de la résidence du cheikh al-Sharqâwî [232], se plaint de ses deux esclaves (*gâriya*) qui l'avaient quitté et qui ont profité de son absence pour lui prendre des affaires et 60 *riyâl*. Elles sont maintenant chez 'Alî

230. Voir pages 160-161, 252-253.
231. Voir page 253.
232. La *Description* localise la résidence du cheikh al-Sharqâwî en 52 L 4.

Vingtième séance du divan

13 *sha'bān* 1215 / 10 nivôse an IX / 30 décembre [pages 252 à 265]

[252-253] Au nom du *wakīl*, Rafā'īl demande que soit rédigée une liste (*qā'ima*) concernant le prix des articles en la possession du cadi du divan et de Dhūlfiqār *katkhudā*, chaque chose à part [225].

[253] Al-Sharqāwī: al-'Iriyān, qui lui a été envoyé, demande l'autorisation de voyager [226].

[253-254] *Tadhkara* écrite au commandant (*qabtān*) du quartier al-Khalīfa: la femme (*al-mar'a*) Sāliha, épouse du cheikh Hasan al-Halabī, s'est présentée au divan [227]. Elle présente les témoignages du cheikh des selliers (*surūgiyya*) et de voisins, attestant qu'elle est rentrée au Caire depuis 71 jours. Elle demande qu'on lève le séquestre sur sa maison. Elle est pauvre. Texte de la *tadhkara* adressée par Ahmad *odabāshī* dans le *khatt* au *qabtān* du quartier. Intercession du divan demandée.

[254-257] Élection des cadis de Damiette, de Mahallat Marhūm et d'Ibiyār [228]. Rédaction de trois *'ard* au général en chef.

1. [255] Séance du 13 *sha'bān* / 30 décembre. Vote (*qur'a*) pour le poste de cadi à Damiette: majorité (*kathrat awrāq*) pour Ahmad éfendi Sādiq [229].

2. Même date. Vote pour le poste de cadi de Mahallat Marhūm: élection à la majorité de 'Abd al-Rahmān al-Rashīdī.

225. Voir pages 160-161, 258-260.

226. Voir page 260.

227. Voir dans les archives de Vincennes la lettre de Fourier à Menou exposant cette affaire, avec la copie de la demande présentée par le divan en date du 7 janvier 1801 (B 6 61, 7 janvier 1801, registre du divan, numéro 48). Le Darb al-Khalīfa est localisé par la *Description* en 91 V 7.

228. Voir aussi, pages 87-91 et 231-233. Gabartī mentionne les nominations d'al-'Arīshī et des trois autres cadis en date du 20 janvier 1801 (III, 144/228) (mais, dans le *Mazhar*, p. 274, seulement celle de 'Arīshī). Pour Damiette, il mentionne Ahmad éfendi 'Abd al-Qādir (Sādiq dans le texte du divan). Le 1er janvier 1801, Fourier transmettait à Estève les procès-verbaux d'élection en joignant le texte du firman de nomination, en blanc. Il proposait de se borner « pour l'instant » à confirmer l'élection d'Ahmad al-'Arīshī comme *qādī 'askar* et celles des cadis de Mansūra et Mahallat al-Kubrā qui avaient été faites « avec justice et discernement » (Vincennes, B 6 61, 1er janvier 1801). Les archives possèdent également une « formule de la commission de cadi » en blanc, ainsi rédigée: « Au nom de Dieu Clément et Miséricordieux... De la part de Abdallah Jacques Menou, général en chef.. Nous avons nommé aux fonctions de cadi... » (Vincennes, B 6 60, sans date). Le 14 janvier, Menou annonçait à Belliard la nomination de 'Arīshī et lui demandait de se concerter avec Fourier « pour l'installation de ce kadi » (Vincennes, B 6 61, 132, Belliard 15 janvier). Le 20 janvier, Gabartī mentionne cette intronisation solennelle, dans les formes habituelles avec la remise de fourrure et le cortège jusqu'à la *Mahkama*, à Bayt al-Qādī (III, 144/228) (classé sous le numéro 51, localisé en H 5).

229. Les procès-verbaux des élections d'Ahmad éfendi « Sadek », de 'Abd al-Rahmān al- Rashīdī et de « Seid Rodouan » (à « Miniet Abiar ») sont conservés dans les archives de Vincennes (B 6 59, 30 décembre). Mahallat Marhūm (dans le *markaz* de Tantā) et Minyat Ibiyār (*markaz* de *Kafr al-Zayyāt*) sont deux localités de Gharbiyya (Ramzī, *Qāmūs* II, 107, 131).

[247] L'émir Muhammad *khâznadâr*, suivant de 'Uthmân al-Wakîl, expose son histoire qui fera l'objet d'une rédaction dans le divan suivant [222]. *'Ard* rédigé sur cette affaire entre les deux adversaires.

Fin du divan.

Le mardi 12 *sha'bân* / 29 décembre.

[247-248] *'Ard* rédigé à propos de la plainte de Muhammad Hammûda du village de Sirsinâ (en Manûfiyya) contre un nommé 'Umar 'Abdallah du village de Salâmûn 'Ashma, dans la même province: un bœuf prêté, mort de surmenage. Amené devant le tribunal *shar'* de Sirsinâ, 'Umar est condamné, mais ne se soumet pas au jugement rendu. Venue au Caire et demande de comparution devant le *shar'* et le cheikh Sulaymân al-Fayyûmî. Refus. Demande au divan qu'il ordonne sa comparution. Renouvellement de la plainte entre les mains du divan. Tout ce que décide le *shar'* doit être mis en exécution [223].

[248-252] Message du général Galbaud au *wakîl* (28 décembre). Une femme retrouvée morte dans le jardin de 'Umar Kâshif, dans le quartier de Sitt Zaynab [224]. Enquête conduite par les agents de l'Aghâ *mustahfizân* et du commandant (*qabtân*) du *khatt* al-Hanafî. Description du corps et de la blessure qui a entraîné la mort. Témoignages des propriétaires du jardin et du cheikh de la corporation des jardiniers (*tâ'ifat al-ghaytâniyya*), *al-hâgg* Badawî.

222. Cette affaire n'est pas évoquée dans le procès-verbal de la vingtième séance du divan. Muhammad *khâznadâr* n'est pas mentionné par ailleurs. L'émir 'Uthmân agha, affranchi de Hasan agha al-Wakîl, est mentionné pages 109, 117, 146, 159 et 269.

223. Nous ignorons la suite de cette affaire. Sirsinâ appartient au *markaz* de Shibîn al-Kaum (Ramzî, *Qâmûs* II, 189). Il y a deux Salâmûn (Bahrî et Qiblî) en Manûfiyya, dans le *markaz* de Shibîn al-Kaum (Ramzî, *Qâmûs* II, 189).

224. La *Description* localise le ghayt 'Umar Kâshif en 279 V 14, non loin de Qanâtir al-Sibâ' (169 U 12) et de la mosquée de Sayyida Zaynab (158 U 12). De nombreux Français résidaient dans ce quartier. Ce fait divers est mentionné par Gabartî (III, 141-142/224): il indique que l'assassin ne fut pas retrouvé et que les jardiniers qui avaient été arrêtés, furent libérés au bout de quelques jours.

[241-242] Rédaction d'un *'arḍ* adressé au *khawāgā* Le Père (Būrīrīs), architecte des travaux au Miqyās [218]. Remerciements. Joie de la population. Gratitude exprimée au *khawāgā* et au général.

[242-243] Rédaction d'un *'arḍ* destiné au *khawāgā* Desgenettes (Dāgīb) [219] chef des médecins, pour le remercier de l'envoi de son travail en vue de soigner la petite vérole (*gudarī*). « Les meilleurs des gens sont ceux qui rendent service aux gens. »

[243] Fin de la réunion du divan.

Dix-neuvième séance du divan

10 *sha'bān* 1215 / 7 nivôse an IX / 27 décembre 1798 [pages 243 à 252]

[244-246] Mūsā al-Sirsī, 'Abd al-Raḥmān al-Gabartī, le cadi du divan et le *kātib al-ta'rīkh* (Ismā'īl al-Khashshāb) vont chercher le général Belliard à sa résidence. Déclaration du général au divan : « Vous êtes les gouvernants de la ville (*ḥukkām al-balad*), vous savez ce qui lui convient. » Il rappelle le *'arḍ* sur l'éclairage des rues. Intervention de Sāwī : « La lumière de la justice peut se passer de la lumière des lampes. Mais si celle des lampes s'y ajoute, c'est lumière sur lumière. Mais l'huile de sésame est chère [220]. » Interventions de Bakrī et de Fayyūmī : mesures prises par Bonaparte. [245] Belliard les rappelle : quatre lampes (*qindīl*) toutes les 25 coudées (*dhirā'*). Plaintes contre des abus commis par certains agents de la police (*atbā' al-qulluqāt*) au détriment des propriétaires (lampes cassées pour justifier des extorsions d'argent). Belliard demande la rédaction d'une *tadhkara* pour le gouverneur (*za'īm Miṣr*). Texte de la *tadhkara* du divan pour 'Alī agha *al-wālī* [221] : visite de Belliard au divan ; problème de l'éclairage des rues ; [246] dispositions à prendre ; proclamation dans les rues ; exécution confiée aux cheikhs de quartiers (*khaṭṭ* et *ḥāra*).

218. Le nom de J.-M. Le Père l'Aîné, ingénieur des Ponts et Chaussées (1763-1841), est fortement déformé.

219. Gabartī mentionne l'envoi du traité et l'expression des remerciements du divan (III, 141/224). Mais sa remarque finale, modérément positive (« il s'agit d'un traité intéressant ») ne se trouve pas dans le *Mazhar* (267). Les archives de Vincennes contiennent une copie de l'*Avis sur la petite vérole adressé par le médecin en chef Desgenettes au Grand Divan du Caire et traduit* en arabe, imprimé le 9 sha'bān 1215/26 décembre (sic), comprenant 25 pages (Vincennes, B6 59, 26 décembre 1800). La transformation du nom de Desgenettes en Dāgīb est impressionnante.

220. Voir pages 118-119.

221. 'Alī agha al-Sha'rāwī avait été nommé *wālī* (*za'īm Miṣr*) par Bonaparte le 27 juillet 1798 (Gabartī III, 11/17). Il fut destitué le 27 juillet 1801 (III, 191/295) et exécuté le 15 février 1802 (III, 208/319).

droits: firman portant les marques (*'alâma*) de Poussielgue (Bûslîk) et des citoyens Derancé (Darânsa), Baliyân, Tallien (Talliyân). Maintenant, le commandant (*qabtân*) Yanni réclame l'argent de la *birka* auquel il n'a pas droit. Al-Mashhadî demande l'intervention du divan: «Vous aimez la justice.»

[239-240] *'Ard* écrit pour le général en chef, sur l'ordre du *wakîl*, lors de la séance précédente, à propos de ceux qui marchent dans les rues, les parties honteuses découvertes [216]. Contenu. Question transmise par Fourier, commissaire, «contrôleur de la politique de justice *shar'*» (*al-nâzir 'alâ siyâsat al-ahkâm al-shar'iyya*) au divan, à propos des gens «qui montrent leurs parties honteuses, se prétendent saints et délaissent la prière», et se promènent dans les marchés: est-ce licite ou interdit? Réponse: «C'est une chose interdite et contraire à notre *shar'*», ainsi que le montrent le Livre et la *sunna*, suivant l'accord (*ijmâ'*) des musulmans. Il faut l'interdire. Il revient à ceux qui sont chargés des affaires (des gens) de faire respecter la Loi: «Tu es chargé des affaires des gens (*anta wâlî umûr al-nâs*). Tu dois ordonner au *muhtasib* d'interdire à ces gens de faire des actions contraires au *shar'*... C'est la fonction de l'*amîn al-ihtisâb*.»

[240-241] *'Ard* adressé au général en chef pour le remercier des travaux de restauration au Miqiyâs [217]. Ouvrage des rois (*mulûk*) précédents et des sultans. «Le Nil heureux est la cause de la prospérité de l'Égypte. Il donne la vie aux enfants d'Adam, aux animaux, aux oiseaux et aux bêtes sauvages.» Joie générale. Remerciements.

en 1787 un 'Alî Chûrbagi al-Mashhadî, officier des *odjaq*. J.-B.-E. Poussielgue était administrateur général des Finances. Derancé était directeur des droits de l'enregistrement et Jean-Lambert Tallien (1767-1820) administrateur de l'enregistrement et des domaines (Meulenaere, 280 et 189). Yanni était un Grec, cabaretier, que les Français avaient promu commandant en raison de sa conduite lors du siège du Caire. Il partit avec eux en 1801 (Nicolas Turc, 113-115, 134).

216. C'est dans la quatorzième séance, le 11 décembre 1800 (voir pages 166-167), que le *wakîl* avait évoqué cette question et demandé la rédaction d'un *'ard* pour la séance suivante, dont Mahdî était chargé. Cette affaire est évoquée en quelques lignes par Gabartî (III,141/224). Du côté français elle fut largement commentée, comme signe de la pénétration des «lumières» en Égypte et d'une bonne coopération entre les militaires et le divan: A. Galland évoque largement cette affaire (*Tableau de l'Égypte*, Paris, 1803, II, 26). Voir A. Raymond, *Égyptiens*, 239-240. À la suite des remarques du divan sur «les soi-disant saints» qui «parcourent les rues tous nus» (24 décembre), Menou prit un ordre du jour le 30 décembre, ordonnant de les arrêter (Vincennes, B 6 59; B 6 60; B 6 179, 24 décembre). Une affiche en deux langues fut diffusée sous les signatures de Sharqâwî et de Mahdî (Vincennes B 6 60, 24 décembre). Le message du divan à Menou fut publié par le *Courrier d'Égypte*, numéro 96 (18 nivôse / 8 janvier 1801). Il faut noter que la réponse des cheikhs, préconisant l'intervention du *muhtasib* était, à la fois, très orthodoxe, et très prudente, car elle dégageait la responsabilité du divan: on y reconnaît la subtilité de Mahdî. Mais dans leurs proclamations les Français ne tinrent, évidemment, nul compte de ces précautions et mirent l'affaire sous la totale responsabilité du divan, transformant ce qui était un avis du divan en décision prise *proprio motu*.

217. Gabartî ne mentionne pas cette affaire à laquelle le *Courrier d'Égypte* fit écho (remerciements à Menou et à Le Père) dans son numéro 101 (18 pluviôse an IX / 6 février 1801). Voir les pages 148-151, 166-167, 226.

[235] Accord entre Nafisa et son frère Mustafâ, enfants du cheikh Mûsâ al-Sukkarî [211]. Elle bénéficie de l'abandon (*isqât*) de son droit à 10 *qîrât* 1/2 du *makân* sis à Bargawân. Comptes : reliquat de 143 *riyâl* 3/4 sur le montant payé par elle pour la *firda* et l'office de la *qabbâna*.

Dix-huitième séance du divan

7 sha'bân 1215 / 3 nivôse an IX / 24 décembre 1800 [pages 235 à 243]

[235-236] Muhammad al-Sa'îdî se présente devant le divan avec un soldat français. Envoyé par le général Vial (Danûn) *qâ'im maqâm* : il achetait des fichus de soie à Ahmad al-Harîrî, à la Tarbî'a [212]. Il est accusé de vol en complicité avec une femme. *Tadhkara* du général demandant son jugement. Le *wakîl* : l'affaire relève du cadi.

[236-237] Ibrâhîm al-Naggâr, venu au Caire avec 223 fardes de sel, se plaint de leur saisie par Ahmad, *muqaddam* des marchands de sel (*mallâha*). On demande sa comparution.

[237] Ibn al-Qillînî vient demander un *'ard* à propos de l'affaire de son père [213]. Le *wakîl* lui conseille d'écrire un mémoire et de le faire passer au général en chef par un intermédiaire. Quand les membres du divan s'adressent au général, on pense qu'on leur a graissé la patte.

[237-238] Salîm al-Darwîsh se présente avec son épouse 'Â'isha fille de l'ancien cheikh des derviches [214]. Contestation relativement à la compensation accordée pour les constructions de la *takiyya* qui ont été détruites. Le *wakîl* demande que soit présenté l'acte (*waqfiyya*) pour apprécier. Le cadi du divan : « Il faut respecter les conditions (*shart*) du constituant (*wâqif*). »

[238] Muhammad Aghá al-Mashhadî, un des affranchis de feu Ibrâhîm *katkhudâ* Mashhadî, déclare détenir un firman attestant que leur maître a constitué la Birkat al-Fawwâla [215] en *waqf*, dont son *khushtâsh* (*sic*), l'émir 'Alî, est le *nâzir*. Il a payé les

211. Voir pages 128-131, 132-134, 140-141, 145. Le quartier de Bargawân est localisé dans la *Description* (« Bergaouâm ») en 66 F 7.

212. Le Sûq al-Tarbî'a, spécialisé dans la vente des tissus de soie, était localisé en 26 K 6 (A. Raymond et G. Wiet, *Les marchés du Caire*, Le Caire, Ifao, 1979, 259, numéro 134). Le général Danûn est le général Honoré Vial (voir page 12).

213. Voir les pages 36, 59, 86, 227. La réflexion du *wakîl* sur la réputation du divan est quelque peu surprenante.

214. Voir la page 221.

215. La Birkat al-Fawwâla est localisée en 341 K 14 par la *Description*. Fourier envoya « la pétition relative à la possession d'un étang » le 27 décembre (Vincennes, B 6 59). Gabartî (II, 138/227) mentionne

[232] *'Arḍ* adressé au général en chef au sujet de l'élection d'*al-sayyid* Muhammad comme cadi de Mansûra [207]. Vote au divan le 4 *sha'bân* / 21 décembre. Résultats du vote : cinq voix vont à Muhammad al-Hunaydî, trois à trois autres candidats. Il est élu à la majorité des voix (*li-kathrati aswâtihi*).

[233] *'Arḍ* au général en chef concernant l'élection de 'Alî éfendî Nagm al-Dîn comme cadi de Mahalla al-Kubrâ, le 4 *sha'bân* / 21 décembre. Premier vote infructueux en raison du partage des voix (trois, trois, un). Le deuxième tour départage les deux premiers: avec quatre voix 'Alî éfendi est élu [208].

[233-234] Un groupe d'*odjaqli* se présentent: ils demandent un *'arḍ* du général en chef afin de pouvoir percevoir leurs revenus de leurs villages et s'acquitter de leurs dettes [209]. Le *wakîl* remarque qu'il y a beaucoup de choses en question: l'affaire est du ressort du *mudabbir al-hudûd*. Ils peuvent écrire un *'arḍ* s'ils le désirent ou attendre la venue du général en chef au divan.

[234] Fin du dix-septième divan.

[234] Le 6 *sha'bân* / 23 décembre, le *dhimmî* Abû Fâris Mûsâ se présente au divan: accord avec Ya'qûb al-Bastarmagî qui accepte le versement de 3 000 *nisf fidda* à l'épouse d'Abû Fâris [210].

207. Voir la note 204. La nomination de Muhammad Amin était annoncée dès le 12 novembre (page 22-23), mais elle resta apparemment suspendue jusqu'au vote qui confirma cette désignation. Les archives de l'expédition ont conservé le procès-verbal de l'élection d'« El Seid Mohammed El Hindy » (B 6 59, divan à Menou, 21 décembre 1800, document du registre du divan, numéro 37).

208. Voir pages 87-91, 254-257. Nous possédons également le procès-verbal de l'élection dans les archives de Vincennes (B 6 59, 21 décembre, registre du divan, numéro 36). Le procès-verbal mentionne que, entre les deux tours « un membre du divan s'absenta pour affaires ». Mais il reste que dans ces deux élections (pour Mansûra et Mahalla al-Kubrâ) le nombre des votants ne fut que de sept, alors que le divan comptait 8 cheikhs.

209. Voir pages 98-100, 141-144, 168, 174-175, 183-193, 208-213, 227-228, 233-234. Ce fut la dernière mention, dans ce que nous avons conservé des comptes rendus, d'une affaire qui avait longuement retenu l'attention du divan. Mais elle trouva un ultime écho dans un message de Menou adressé au Divan, aux *multazim*, aux *odjaqli*, aux commerçants, aux cheikhs *al-balad*, aux fellahs, daté du 22 décembre, dans lequel le général exprime son mécontentement. Il a été extrêmement étonné de la pétition qui a été présentée au divan par quelques *multazim* et *odjaqli* « se disant les représentants de tous les *multezims* et *odjaqlis* de l'Égypte », et qui a été acceptée par le divan. « Cette pétition n'annonce de votre part que des sentiments de désobéissance et peut-être de révolte. » Ils ont manqué à leurs devoirs. Comment penser que Menou voulait « exproprier les *multezims* et les *odjaqlis* » alors qu'il ne s'occupe « nuit et jour » que « de tout ce qui peut faire le bonheur des habitants de l'Égypte » ? (Vincennes, B 6 59, 22 décembre). Cette adresse ne fut apparemment pas présentée au divan, du moins pas avant le 31 décembre.

210. Voir pages 134-135, 145.

« Nous voudrions qu'il y ait parmi vous quelqu'un qui connaisse l'alchimie pour le féliciter (aussi). » Le *wakîl* : la chimie se trouve chez les maîtres de métier [200]. Mahdî : « Tous les Égyptiens aimeraient découvrir un trésor pour payer au général la *firda* qu'il leur impose. » On questionne le *wakîl* à propos de Qillînî [201]. Solution proche *in shâ'a Allâh*.

[227-228] Le *wakîl* dit qu'il a parlé au général en chef de l'affaire des *odjaqli* [202]. Il a répondu qu'ils ont été incités à cette démarche et il a annoncé sa venue au divan pour que les Égyptiens reconnaissent la sincérité de ses intentions. Mahdî : ce qui les amenés à leur action c'est ce qu'ils ont appris du *khâznadâr* et des lettres venues de la campagne. Interventions de Bakrî, Fayyûmî, Mahdî.

[229] Un groupe de *tuggâr* et de sujets (*ra'âyâ*) demandent des nouvelles des deux *'ard* relatifs à leur affaire [203]. Le *wakîl* : traduction non achevée, mais il a informé le général en chef. Mahdî : « La tranquillité des *tuggâr* et des gens des métiers dépend de cela. »

[229-230] Le *wakîl* rappelle qu'il convient d'élire des cadis, et, dans cette séance, celui de Mansûra [204]. Élection : *al-sayyid* Muhammad Amin al-Hunaydi « après un vote tenu suivant la coutume » (*ba'd al-qur'a 'alâ gârî l-'âda fî dhâlika*). *'Ard* pour le général en chef.

[230-231] Mahdî et Sharqâwî évoquent la mort du cadi de Mansûra [205] (Mûsâ éfendi) et les problèmes qui se posent à propos de sa succession de 90 000 *nisf fidda* (sa femme est en Égypte et ses héritiers en Turquie) et qu'ils veulent soumettre au général en chef. Le problème concerne les héritiers et le cadi qui lui succédera : dévolution des droits (*'awâ'id*) perçus par le défunt.

[231-232] Élection du cadi de Mahalla al-Kubrâ : 'Alî éfendi Nagm al-Dîn [206] après permission demandée au *wakîl*.

200. Mahdî, avec son ironie habituelle, envisage que la solution des problèmes serait de fabriquer de l'or grâce à l'alchimie, spécialité à ajouter à celles pratiquées par les savants français. Le *wakîl* lui renvoie la balle en suggérant que cette opération est de la compétence des maîtres de métiers, qui sont précisément les cibles de la contribution du million.
201. Voir pages 36, 59, 86, 237.
202. Voir pages 98-109, 141-144, 168, 174-175, 183-193, 206-213, 233-234.
203. Voir pages 213-219.
204. Voir pages 22-23, 225-226, 232. Le 14 décembre, Fourier « chef de l'administration de la justice » annonçait à Menou que le divan allait présenter « conformément à vos ordres » un « officier de justice » pour remplacer le cheikh Mûsâ éfendi, cadi de Mansûra, décédé (Vincennes, B 6 58).
205. Voir page 23.
206. Voir page 233.

[222-224] Rédaction d'un mémoire (*'arḍ ḥāl*) adressé par les *tuggār*, et maîtres des métiers (*arbāb al-ḥiraf*) aux *'ulamā* du divan [198]. [223] Ils ont appris que le général en chef veut lever un million (*miliyūn*) sur les maîtres des arts et métiers (*arbāb al-ḥiraf wa l-ṣanā'i'*). Cette contribution doit être annuelle, payée par tiers. Les négociants sont dans une situation difficile, en raison de l'arrêt du commerce. Ils sont les sujets obéissants du général. « Ses sages règlements ont réjoui tous ses sujets, entre autres, l'établissement du divan qui est comme un médiateur des sujets affligés » et permet de faire parvenir les plaintes au général. Ils font appel à la compassion du général. [224] Ils demandent que la contribution soit levée sur chaque corporation (*ṭā'ifa*) suivant les moyens de chacun et que la charge pèse sur les artisans et commerçants du Caire qui en ont les moyens, à l'exception des infirmes, des enfants, des femmes et des pauvres. Ils proposent de charger de la répartition des éfendis, et des notables musulmans, d'une totale impartialité et probité.

[225] Rédaction d'un *'arḍ* pour le général l'informant qu'un groupe (*ṭā'ifa*) de négociants et de maîtres des métiers musulmans (*arbāb al-ḥiraf al-islāmiyya*) se sont présentés avec un *'arḍ ḥāl* pour le divan qu'ils lui transmettent.

Dix-septième séance du divan

4 *sha'bān* 1215 / fin frimaire an IX / 21 décembre 1800 [pages 225 à 235]

[225-226] Le *wakīl* suggère de donner une réponse au cadi et de procéder à l'élection d'un juge à Manṣūra.

[226-227] Le *wakīl* rappelle que le général en chef s'est préoccupé de faire restaurer le Miqiyās : « Si vous désirez lui envoyer une lettre de remerciements, faites-le. » Il suggère d'écrire aussi une lettre aimable (*laṭīf*) à l'architecte. De même pour le chef médecin français qui soigne la petite vérole (*gudarī*) [199]. Réflexions des cheikhs Mahdī (« Remercier pour un bienfait appelle un surplus de bienfaits »), Amīr et encore Mahdī :

[198]. J'ai consulté jadis le texte et la traduction de ce *'arḍ* dans les archives de l'Expédition : Vincennes B 6 59, 18 décembre 1800 (dans la traduction du temps, « musulman » est rendu par « turc »). Lors d'une visite plus récente aux archives, le 12 octobre 1999, je n'ai pas retrouvé ce document dans le carton 59.

[199]. Voir les pages 148-151, 166-167, 240-242 (pour Menou). Le *wakīl* avait déjà fait cette suggestion le 11 décembre (quatorzième séance). Pour le médecin, voir pages 242-243. Gabartī mentionne l'envoi du traité par le médecin et la lettre de remerciements du divan (III,141/224).

leur aide aux musulmans et demande que Bûlâq et le Vieux-Caire soient ajoutés au Caire. Le *wakîl* répond que cela pose un autre problème : celui de l'allègement. Réponse de Mahdî : « Même si [la *firda*] était allégée, ils ne pourraient pas la supporter. » [217] Zarû : leur seule demande est que Bûlâq et le Vieux-Caire soient compris (dans l'impôt du Caire) et il évoque la question de la répartition. Sur la suggestion du *wakîl*, il est convenu qu'un *'ard* sera rédigé par les *tuggâr* et ensuite soumis à l'attention du divan. [218] Discussion sur les sentiments du général et sur les conditions de la médiation (*wasâ'iṭ*). Accord des cheikhs pour cette procédure. Sâwî et Mahdî rappellent que le général Kléber se réunissait avec les *'ulamâ* pour se consulter avec eux. [219] Le président et le secrétaire du divan se chargeront de l'élaboration du mémoire. Les *tuggâr* se rendront à la résidence du *wakîl* pour sa rédaction.

[220-222] Réponses données à plusieurs *'ard* par une *tadhkara* d'Estève, *mudabbir al-hudûd* ; adressées aux membres du divan, elles les informent des ordres donnés par le général en chef. Ils les communiqueront aux sujets afin qu'ils connaissent sa justice.

Muhammad al-Ashqar et 'Alî al-Abzârî, considérés à tort comme émigrés (*hâribîn*) et dont les maisons et effets avaient été confisqués, se les voient restituer [193].

La dîme sur la soie (*'ushr 'alâ l-harîr*) perçue entre Damiette et Mahalla est abolie [194].

Restitution du bétail du village de Dîma en Manûfiyya.

[221] Paiement à Yûsuf ibn Na'ma Zakkâr de 2 600 *riyâl* versés au titre de la *firda* [195].

Compensation pour Abû Salîm, cheikh de la takiyya et pour Zahrâ et ses partenaires, pour les biens, maisons et boutiques, qui ont été détruits pour permettre l'élargissement des voies et dans l'intérêt général (*al-naf' al-'umûmî*) [196].

Libération (*ifrâg*) de 22 *qîrât* 1/2 de Gamîgamûn, sur la demande du cheikh al-Bakrî. Cette mesure n'était pas possible, mais le général en chef a décidé de la prendre en considération de « l'affection qu'il manifeste aux Français [197]. »

Il a appris que certains adjudicataires de fermes (*musta'girîn al-aqlâm*) [222] se livrent à des activités commerciales. Le général a ordonné d'arrêter ces pratiques (*hâditha*). Tous les détaillants et les pauvres peuvent acheter ce qui les concerne sans entrave.

Une partie seulement des *'ard* auquel il est ainsi répondu provenaient du divan.

193. Cette affaire n'est pas mentionnée dans ce qui précède. Gabartî mentionne un Muhammad katkhudâ al-Ashqar en 1767 (II, 137/226). Il évoque sa maison à l'Azbakiyya en 1810 (IV, 123/173). Voir, dans la *Description*, un bayt Uthmân bey al-Ashqar, localisé en 249 K 12, sur les bords de la birke.

194. Gabartî mentionne brièvement cette décision (III, 141/224).

195. Voir page 107 : la somme mentionnée est de 2 700 *riyâl*.

196. Voir pages 237-238.

197. Voir pages 25-26.

rétabli ces abus. » Fayyûmî : « C'était à l'époque des Mamelouks. » Yûsuf *châwîsh* : « Nous connaissons notre loi (*qânûn*) et nous avons des revenus (*mâl*) que nous n'excédons pas. » Le *wakîl* : Le général veut empêcher les abus et les exactions. [211] Il annonce l'envoi d'une lettre qui sera un document juridique (*hugga*). Par ailleurs, il fait part du mécontentement qu'a causé au général le fait que le divan ait accepté le *'ard* des *odjaqli*. Il remarque qu'il y a des fauteurs de troubles qui poussent les *odjaqli* à la révolte. [212] Interventions de Sirsî, Bakrî, Sâwî et du *wakîl* sur l'origine des bruits et sur la démarche des *odjaqli*. Sâwî : « Ce qui les a conduits à cette démarche c'est la pauvreté qui les frappe eux et leurs familles. » Quand ils ont entendu dire que c'était la volonté du général, ils se sont tournés vers le divan. [213] Départ général avec expression de remerciements et de satisfaction.

[213-219] Les négociants (*tuggâr*) Ahmad al-Zarû, *al-hâgg* Ahmad Husayn, *al-sayyid* 'Umar al-Kâtib et *al-hâgg* 'Abdallah al-Tâwdî, et des sujets (*ra'âyâ*) se présentent au divan [192]. Al-Sharqâwî expose la raison de leur venue, le million imposé sur les métiers : il ne leur est pas possible de le payer et ils veulent qu'il soit levé par tête (*'alâ l-ru'ûs*). Interventions de Sâwî et du *wakîl* qui reproche au divan son intervention précédente dans l'affaire des *odjaqli*. Cette fois, on pourrait critiquer son opposition. [214] On lui répond qu'il ne s'agit pas d'opposition (*mu'ârada*) mais de négociation (*mufâwada*) et de conseil (*mushâwara*). Discussion sur les modalités de répartition avec intervention de Bakrî et de Mahdî. Le *wakîl* souhaite que les gens donnent leur avis. Un individu, hors du divan, s'écrie que la *firda* a fait disparaître leurs ressources. [215] Mahdî évoque la lourdeur des charges des sujets. Le *wakîl* indique que le débat ne peut porter que sur la répartition de la *firda* non sur son annulation ou son allègement. [216] Les sujets sont venus pour discuter sur la répartition. Les *'ulamâ* veulent faire de l'opposition (*mudâfa'a*) et obtenir l'abolition de la *firda*. « Celui qui veut obtenir l'annulation doit avoir la force de s'opposer. S'il ne l'a pas, il doit se résoudre à se conformer à la volonté du général. » Si le général se heurte à de l'opposition « il supprimera le divan ». La discussion se poursuit avec des interventions de Sharqâwî, de Bakrî et de Fayyûmî. Bakrî remarque qu'ils donnent

192. Cette affaire du million sur les métiers (voir pages 18-19) est mentionnée par Gabarti longuement, à deux reprises : au début de ragab (à partir du 18 novembre) (III, 139/220-221), et le 18 décembre (III, 141/223). Cette seconde mention correspond à la seizième séance du divan. Voir page 229. Les pétitionnaires étaient des personnages importants du grand commerce du Caire. Ahmad al-Zarû, négociant palestinien en savon, était le cheikh de la *wakâlat* al-Sabûn (plan du Caire, 343 F 5), classée sous le numéro 11, mais dont il ne subsiste que la porte. Il fut membre du divan des soixante (1798) et participa à l'organisation de la levée de la *firda*, en 1800 (G III, 141/224). Il fut exécuté en mars 1802 (G III, 210/321) (Voir A. Raymond, « Palestiniens au Caire au XVIII[e] siècle », *Revue d'études palestiniennes*, 35, 1990). Le *hâgg* Ahmad Husayn était négociant en café ; son activité est mentionné depuis 1773 (archives de la citadelle du Caire, IV, 326, 9 juillet 1773). Le *hâgg* 'Abdallah al-Tâwdî al-Fâsî, que nos sources montrent actif depuis 1789, était cheikh des négociants du sûq al-Ghûriyya (Gabarti, III, 157/246).

Khurunfish et appose les scellés sur le carthame de Girgis al-Gi'a, qui s'y trouve. Rédaction d'un procès-verbal (*wathîqa*). Message envoyé à Girgis lui demandant de comparaître devant le divan ou de se faire représenter [186].

[207] Fin *ragab* / 17 décembre : *tadhkara* du *wakîl* au cadi, Ahmad al-'Arîshî : le chrétien Ibrâhîm al-Qasabgî al-Armanî, *khatt* de Dîl' al-Samaka, dépose une plainte contre Khalîl Chûrbagî al-Banhâwî pour une dette d'un montant de 1 206 *nisf fidda* [187].

[207-208] Réponse du cheikh Ismâ'îl al-Zurqânî à propos de l'affaire opposant *al-sayyid* 'Alî et Barthélemy [188]. Il s'est rendu avec lui au domicile de Barthélemy. Le *sayyid* 'Alî dit que Mustafâ pacha, lorsqu'il était en Égypte, lui avait acheté des affaires (*masâlih*) dont il restait débiteur, et que le *khâznadâr*, après son départ, avait demandé l'annulation des achats ; Barthélemy a pris les effets, sauf quelques coussins.

Seizième séance du divan

1[er] *sha'bân* 1215 / 27 frimaire an IX / 18 décembre 1800 [pages 208 à 225]

[208] Bakrî demande des nouvelles du *'ard* relatif à Qaranfîl. On lui dit qu'il n'y a pas de réponse encore [189].

[208-213] Un groupe d'*odjaqli* se présente et s'enquiert [209] de l'affaire des villages (*bilâd*) [190]. Le *wakîl* évoque le sentiment du général en chef : il fera savoir par une lettre officielle qu'il n'a pas l'intention de s'emparer des villages de ses sujets (*bilâd ra'âyâhu*) [191]. Il veut en confirmer la possession. Il veut que les *multazim* ne demandent aux paysans que ce qui est prévu dans la loi (*shar'*). Échange de vues entre le *wakîl*, Sâwî et Fayyûmî sur la légitimité des prélèvements effectués en plus du *mîrî*. [210] Le *wakîl* : « Les *multazim* ont

186. Sur cette affaire, voir les pages 108-109, 145, 181-182. Le quartier de Khurunfish est localisé par la *Description* en 164 G 7. La *Description*, mentionne un *hammâm* al-Qoubqoudan (*qabtân*) en 177 G 7, qui était sans doute voisin de la résidence de cet officier où était déposé le carthame, dans un entrepôt (*hâsil*).

187. Le *khatt* Dîl' al-Samak est localisé par la *Description* en 37 D 9. Cette orthographe (*samaka*) se retrouve dans d'autres mentions dans les documents de la *mahkama*.

188. Voir pages 124-125, 135-136, 160, 177-179.

189. Voir pages 102, 106, 125, 137.

190. Il s'agit des villages (ou portions de villages) détenus en *iltizâm*. Voir pages 98-109, 141-144, 168, 174-175, 183-193, 227-228, 233-234. Gabard (III,141/223) mentionne brièvement cette démarche, qu'il date vraisemblablement du 18 décembre.

191. Le 16 décembre, Menou avait fait connaître à Fourier son irritation devant l'appui donné par le divan aux demandes des *odjaqli* : il le chargeait « de lui faire sentir l'inconvenance de sa démarche relative aux *odjaqli* et de lui déclarer que son intention n'avait jamais été de dépouiller personne, qu'il (voulait) au contraire consolider les propriétés, mais empêcher en même temps les grands d'opprimer le peuple. » (Vincennes, B 6 59, 16 décembre 1800, bordereau).

devoir punir, mais la justice, qui vient de Dieu, et ses devoirs l'exigent. Impression de la proclamation en français et en arabe et diffusion. 25 ragab / 20 frimaire / 10 décembre.

[195-204] Lecture du firman annoncé plus haut. Vingt-quatre articles (*shurût*) concernant l'organisation du divan et de la justice. Texte très long donné en abrégé [183]. 1-2 : Tribunaux et juges. 3 : Attributions du divan composé des *'ulamâ* et des gens sages les plus recommandables, chargés d'être les intermédiaires (*wasâ'it*) entre les gouvernants français (*hukkâm al-faransâwiyya*) et les musulmans. 4-6 : Composition, organisation, mode de fonctionnement du divan. 7-10 : Nomination des juges et des délégués. 11-13 : Interdiction de la vénalité des charges et des pots-de-vin (*rashwa*). 14-15 : Sentences de mort : soumises au général. Interdiction de la *diya* (composition pour l'homicide). 16 : Juridiction concernant les Français et les non-musulmans. 17-18 : Contrôle du divan sur l'activité des juges ; procédures d'appel. 19 : Juridiction sur les diverses communautés. 20 : Appel devant le cadi. 21 : Procédure concernant les individus non-français et non-musulmans. 22 : Organisation du divan, garde, écrivains. 23 et 24 : Nominations au divan effectuées par le général ; liste donnée au début de ce livre (*kitâb*) ; liste à venir des membres coptes et syriens. Organisation du tribunal de commerce. Publicité à donner à ce firman. Date : 17 vendémiaire an IX / 9 octobre 1800.

[204] Fin du quinzième divan.

Le même jour (27 ragab / 14 décembre. Proclamation du firman relatif à l'exécution de Sulaymân Muhammad al-Sanhûrî dans les rues du Caire [184].

[205] Entre les deux divans : un groupe sort du Caire pour aller excursionner à Cheikh Qamar. Les participants sont arrêtés et emprisonnés par les militaires du fort Zâhir. Belliard est prévenu. Ils sont libérés le lendemain [185].

[205-206] Le lundi 27 *ragab* / 14 décembre, le *wakîl*, accompagné d'al-Shîmî al-Basalî et du citoyen Pourrière (Bûrîr), *kâtib* français du divan, se rend à la maison du *qabtân* à

183. La justice fut organisée par l'ordre du jour de Menou en date du 10 vendémiaire an IX (2 octobre 1800). On ne comprend pas pourquoi ce texte fondamental ne fut adressé que si tardivement au divan (14 décembre). Voir l'ordre du jour de Menou dans les archives de Vincennes (B 6 179, et aussi B 6 54, 2 octobre). Ainsi que le rédacteur des comptes rendus le signale, on n'en trouve ici qu'une version très abrégée. L'article 24 qui prévoit un arrêté ultérieur concernant le tribunal de commerce ne figure pas dans ce texte ; mais une note marginale complète « et organisation du tribunal de commerce » (wa *tartîb mahkamat al-matgar*). Voir H. Laurens, *L'expédition d'Égypte*, 288.

184. Cet événement n'est pas mentionné dans Gabarti.

185. Gabarti narre, en des termes tout à fait semblables, cet incident qui témoigne de la nervosité des Français (III, 140-141/223). Il le date du 12 décembre. La *Description* localise la *birka* de shaykh Qamar en 428 A 8 et la mosquée « al-Dâher » (« fort Sulkowski ») en 378 A 6-7.

avez entre vos mains les deux tiers des terres; améliorez ce que vous détenez. « Si nous n'améliorons pas notre part, vous en avez assez pour ne pas vous en soucier. » Si les terres sont incultes, c'est à cause de l'oppression exercée par les *shaykh al-balad*. Le *wakîl*: la question concerne le général en chef.

[191] Une discussion s'engage entre le *wakîl* et Mahdî à propos de 'Umar ibn al-Khattâb et de 'Amr ibn al-'Âs et du régime des terres au moment de la Conquête. Le *wakîl*: (les conquérants) ont laissé la terre aux fellahs; ce sont les Ottomans qui la leur ont prise et qui l'ont constituée en *iltizâm*; les *multazim* prétendent que la terre leur appartient; ils ont changé ce qui avait été établi. Mahdî: « Ce que tu dis est vrai »; 'Umar a laissé les terres aux fellahs; il a perçu le *kharâj* et pour sa collecte il a découpé des « fiefs » (*iqtâ'*). « Il est étrange que vous vous saisissiez du fait que 'Umar a laissé la terre aux paysans, mais non du fait que pour lever le *kharâj*, il a institué les *multazim*. » [192] Le *wakîl*: donc les *multazim* sont les percepteurs du *kharâj*, non les propriétaires des terres, alors qu'ils prétendent être les maîtres absolus (*mâlik al-ruqâb*: « des nuques »). Mahdî: « Cette prétention date de l'époque de l'obscurité (*zaman al-zulma*). Mais maintenant les *multazim* savent qu'ils ne sont pas les maîtres absolus des fellahs (*mâlikîn ruqâb al-fallâhîn*). »

Le *wakîl* conclut qu'il faut rédiger le *'ard* apporté par les *odjaqli*. Mahdî: il faut rédiger les questions et les réponses échangées. Le *wakîl*: « Parler de ces questions ne fait pas partie de mes attributions. Je juge de la politique du *shar'* (*siyâsat al-sharî'a*), je n'administre pas le pays. [193] Oui, mes attributions consistent à vous aider et à vous conseiller quand vous légiférez [180]. »

[193] Lecture est faite de la *tadhkara* envoyée par Estève (début de séance). Son contenu: le divan avait recommandé, le 13/30 novembre, la levée (*ifrâg*) du séquestre sur la *hissa* de Khalîl Chalabî. Le général en chef a pris connaissance de sa lettre. Informer le divan de la décision prise de procéder à l'enregistrement (15 frimaire / 5 décembre) [181].

[193-195] Lecture du firman annonçant l'exécution de Sulaymân Muhammad *shaykh al-balad* du village de Sanhûr, en Buhayra [182]. Agissements coupables: vols, assassinats. Effroi dans la population. Rôle dans la révolte de Damanhûr. « Tout individu qui agira de même aura le même sort. » Que cette punition serve d'exemple. Menou est affligé de

180. Gabarti reproduit cette conclusion à peu près mot pour mot (III, 140/223).

181. Voir les pages 36-37, 62-63, 78-79, 112-114, 170, 179-180. Et la décision dans les documents du registre du divan (Vincennes, B 6 58, 11 décembre 1800, p. 53, numéro 37).

182. Voir, dans les archives de Vincennes, l'ordre du jour de Menou en date du 10 décembre 1800 (B 6 179) et l'affiche du 11 décembre (B 6 58).

entre ses créanciers au prorata du montant de leurs créances. Al-Shîmî al-Basalî déclare qu'il a du carthame, des effets, des biens immeubles. Le *wakîl* décide de faire apposer les scellés sur ses effets afin que les créanciers puissent se dédommager.

[183-193] Yûsuf *bâsh châwish* et plusieurs chefs (*ru'asâ'*) des *odjaqli* se présentent devant le divan. Ils disent que les sept *odjaq* sont présents avec leurs femmes. [184] Ils ont appris que les Français veulent s'emparer des *iltizâm* qui avaient été enregistrés après paiement du *hulwân* et de la *firda* [176]. Ils ont rédigé un *'ard* demandant au divan son intercession auprès du général en chef pour que leur soient conservés les *iltizâm* qui leur permettent de vivre [177]. Le *wakîl* demande d'où ils tiennent cette information : de certains Français, d'Estève (Bakrî). Mahdî fait état de la perspective d'une compensation ultérieure sur des terres appartenant à la République (*min atiyân al-gumhûr*). [185] Yûsuf *châwîsh* remarque qu'ils détiennent des firmans de Bonaparte leur assurant la disposition de leurs villages [178]. Mahdî lit le firman qu'ils ont apporté. Résumé : venue des sept *odjaq;* bruit concernant la confiscation de leurs villages après que le *hulwân* et la *firda* ont été payés. Ils sont pauvres. Ils sont les sujets (*ra'âyâ*) du général en chef. Les terres leur appartiennent (*fî mulkihim*). Elles paient le *kharâj*, s'achètent et se vendent. [186] Elles s'héritent moyennant paiement du *hulwân*. Les *multazim* paient le *mîrî*. Si on leur retire leurs *iltizâm* ils devront quitter le pays. Espoir que la République leur laissera leurs villages.

[187] Échange de vues entre le *wakîl*, Bakrî et Mahdî. Mahdi : si on leur retire leurs moyens de vivre ils devront partir et ils en seront réduits à mendier leur subsistance alors qu'ils sont les notables (*wugahâ'*) du pays [179]. Le *wakîl :* le général ne veut pas dépouiller les *multazim* de leurs villages (*qurâ*); mais ils exploitent les paysans; [188] il veut qu'on ne leur paye que ce qui leur appartient (le *fâ'iz*) et il se propose de leur donner une compensation. Mahdî : il faut se concerter avec les « anciens du pays » (*ikhtiyâriyyat al-balad*) pour arranger l'affaire.

[189] Le *wakîl* : le général veut augmenter le produit de la terre. Si les fellahs savent que la terre leur appartient, cela les incitera à travailler et à produire plus. [190] Mahdî : vous

176. Gabartî relate la démarche dans les mêmes termes (III, 140/222). Voir pages 98-100, 141-144, 168, 174-175, 208-213, 227-228.
177. La « pétition de la part des sept corps militaires » au grand divan est conservée, dans son original arabe et sa traduction, dans les archives de Vincennes (B 6 58, 15 décembre 1800).
178. Le texte de Gabartî (III,140, lignes 30-37) est exactement conforme au compte rendu.
179. Gabartî attribue cette formule aux *multazim* (III, 140, ligne 40).

Quinzième séance du divan

27 ragab 1215 / 24 frimaire an IX / 14 décembre 1800 [pages 176-208]

[177-179] Affaire d'*al-sayyid* 'Alī al-Dallāl contre Barthélemy [169]. Ce dernier se présente. *Al-Sayyid* 'Alī renouvelle son accusation. Barthélemy nie avoir pris du mobilier (*farsh*) lui appartenant dans la résidence de Mustafā pacha. Des membres du divan préconisent une visite sur les lieux. Intervention de Fayyūmī. Mahdī dit au plaignant : « Ou bien tu appportes la preuve (*bayyina*), ou bien tu te satisfais de son serment (*yamīn*) [170]. » Longue discussion. Finalement le plaignant et le cadi du divan, Ismā'īl al-Zurqānī, se rendent à la résidence de Barthélemy [171] et l'inspectent.

[179-180] Le *wakīl* remarque que le général en chef a fait enregistrer la *hissa* de Khalīl Chalabī Abū Kullus [172] et que cela n'a pas donné lieu à remerciement pour sa bonne action. Mahdī rappelle les péripéties de l'affaire : séquestre, *'ard* envoyé, levée moyennant paiement du *hulwān*. « Il n'y a lieu de remercier pour un bienfait qu'au moment de sa réalisation [173]. »

[180] Lecture d'un firman sur les « dispositions » (*shurūt*) dont il sera donné connaissance ensuite, d'un firman relatif à l'exécution de Sulaymān Muhammad et d'une *tadhkara* d'Estève pour le *wakīl*. Voir la fin de la séance [174].

Fayyūmī demande l'autorisation de se rendre au Vieux-Caire pour une affaire personnelle. Accordée. Puis on lui demande de rester jusqu'à la fin de la séance.

[181-183] Le Français Bārīz (Paris?) et al-Shīmī al-Basalī se présentent ensemble. Plainte déjà déposée contre Girgis al-Gī'a [175]. Avec eux, un autre Girgis, chrétien, qui détient une reconnaissance de dette de Girgis al-Gī'a, en date de 1797, de 2 100 *riyāl* (pour l'achat de carthame) dont 500 ont été payés. Girgis al-Gī'a a de nombreuses dettes. Le *wakīl* s'enquiert de la valeur de ces reconnaissances (*iqrār*) dans le *shar'*. Réponses d'al-Amīr, du cadi du divan et de Mahdī. Le débiteur doit payer ses dettes, sinon ses biens doivent être répartis

169. Voir pages 124-125, 135-136, 160, 207-208.

170. Sur la *bayyina* et le *yamīn*, voir J. Schacht, *Introduction au droit musulman*, 134,160.

171. Barthélemy habitait la maison de Yahyā Kāshif à 'Abdīn ('Abd al-Rahmān Gabartī, *Ta'rīkh muddat al-Faransīs*, S. Moreh éd., Leyde, Brill, 1975, 58). Localisée par la *Description* en 281 L 13.

172. Voir pages 36, 62-63, 78, 112-114, 170, 193.

173. La remarque, impertinente, du cheikh Mahdī, répond peut-être à la phrase dubitative du *wakīl* (page 142).

174. Le 14 décembre, Fourier fit savoir à Menou qu'il avait fait lire la proclamation qu'il avait reçue : « Les habitants qui étaient présents ont témoigné leur satisfaction et le divan a délibéré qu'il vous serait adressé une lettre en réponse à ces proclamations. » (Vincennes, B 6 58). Voir sur ces documents, les pages 193 à 204.

175. Voir pages 108-109, 145, 205-206.

[173] Fin du quatorzième divan.

Le lendemain, samedi 25 ragab / 12 décembre :

[173-174] Rédaction d'un billet (*tadhkara*) du *wakîl* pour *al-sayyid* Hasan Wahba promis la veille [166]. Texte : plainte du *khawâgâ* Pini (Bînâ) contre le Copte, *mu'allim* Lutfallah. *Wakîl* de Pini, le *khawâgâ* Yûsuf Hathût. Reliquat d'une créance de 2 500 *riyâl* qui sera réglé par la vente du coton. Il est demandé à Hasan Wahba de rechercher un acheteur pour le coton, dans la *wakâla* et en dehors. 21 *ragab* / 8 décembre.

[174-175] Mahdî se présente avec Yûsuf *bâsh châwîsh*, 'Alî *katkhudâ* et Mustafâ *katkhudâ* al-Razzâz [167]. Il s'adresse au *wakîl* : il a dit la veille que le général en chef n'accorderait l'enregistrement qu'à ceux qui produiraient des preuves (*burhân*). Il demande des explications sur les preuves, les témoins. Le *wakîl* lui conseille d'écrire un mémoire. Mahdî lui répond : « Nous avons déjà rédigé deux *'ard* et la réponse a été celle que tu as donnée... Nous voulons que tu demandes au général s'il veut le bien pour les malheureux, à son habitude, ou bien s'il veut le leur interdire. » Le *wakîl* indique que le général a l'intention de venir au divan. Dans ce cas ils pourront s'entretenir avec lui.

[176] Plainte de Gabriyâl al-Ibyârî contre Caffe (Kâfû) qui lui doit 22 *riyâl* 1/2. Le *turjumân* lui dit d'aller le trouver. S'il ne le rembourse pas qu'il revienne.

Rafâ'îl a enquêté sur l'affaire du cheikh 'Abd al-Rahmân al-Imbâbî (séance de la veille). Le musulman syrien, suivant de Barthélemy, a nié tout lien avec cette affaire. Rafâ'îl : « Je lui ai conseillé de le voir une deuxième fois. Si Barthélemy le repousse, il faudra le convoquer [168]. »

166. Voir page 159 (quatorzième séance). Voir aussi pages 119-122, 262-263, 265.

167. C'étaient les principaux protagonistes de l'affaire des *odjaqli*. Voir pages 96-100, 141-144, 168, 183-193, 208-213, 227-228, 233-234.

168. Voir page 169.

[170-171] (Réponses données à diverses correspondances) [158].

[170] Réponse au *'arḍ* en date de la fin de *ǧumādā* II / 17 novembre, relatif aux maisons (*amākin*) des «émigrés» (*fārrīn*: fugitifs). Il annonce une mesure générale qui montrera l'excellence du gouvernement français [159].

[170] Réponse au firman relatif à l'affaire d'Abū Kullus: s'adresser à Estève qui donnera l'ordre de libérer (*ifrāġ*) du séquestre, moyennant paiement des droits dus (*ḥulwān*) [160].

[171] Réponse au firman relatif à Mustafā Chalabī al-Sinnārī: renvoi de l'affaire au *mudabbir al-ḥudūd*. On a lu ce qu'en a dit Mahdī et la réponse faite par le *wakīl*. Il n'est pas nécessaire de le répéter [161].

[171] Réponse au firman concernant les *ḥiṣṣa* de plusieurs sujets: manque de preuves (*shawāhid*) pour statuer. Le général Menou est toujours désireux de rendre une justice exacte [162].

[171-172] Réponse au firman relatif à Riḍwān éfendi, en date du 27 *ǧumādā* / 15 novembre: cette affaire sera adressée au *khawāǧā* Estève *mudabbir al-ḥudūd al-'āmm* pour décision. Le divan en informera le plaignant [163].

[172-173] Réponse au *'arḍ* relatif à l'affaire de Hasan al-Tawīl (27 *ǧumādā* / 15 novembre) [164]: elle ne concerne pas le divan, mais les autorités françaises (*al-aḥkām al-faransāwiyya*). Menou donne, cependant, des explications pour montrer que sa politique n'est fondée que sur la justice. Dans l'adjudication des droits (*'awā'id*), la préférence a été donnée aux gens des provinces afin que tous les habitants puissent bénéficier des avantages de la législation française [165].

158. Sur ces réponses données aux questions posées par le divan voir les pages du registre du divan conservées à Vincennes IB6 58, pages 52-53, 11 décembre 1800).

159. Voir le registre de Vincennes IB 6 58, 11 décembre, p. 53, numéro 21). Voir page 80.

160. Voir sur cette affaire, pages 36-37, 62-63, 78-79, 112-114, 179-180. Vincennes, *ibid.*, numéro 19.

161. Voir les pages 61-62, 81-82, 167-168. Vincennes, *ibid.*, p. 52, numéro 18. Estève exerçait les fonctions de *mudabbir al-ḥudūd* (dans les documents français «comptable des revenus»).

162. Ce sont les termes mêmes de la réponse enregistrée dans le registre de Vincennes (B 6 58, 11 décembre, p. 53, numéro 20).

163. Cette affaire, si souvent évoquée précédemment (pages 26-27, 37, 57-59, 85-86, 128) trouva ainsi sa conclusion dans le divan. Voir Vincennes, *ibid.*, p. 52, numéro 17.

164. Voir pages 55-56 et aussi 85.

165. Réponse enregistrée dans les documents du divan (Vincennes, B 6 58, 11 décembre, p. 52, numéro 16).

[167-168] Réponse du *wakīl* à propos de l'affaire de Muṣṭafā Chalabī al-Sinnārī renvoyé vers Estève pour obtenir la restitution des effets réclamés [152]. Mahdī intervient: le magasinier (*makhzangī*) les a rendus sauf des châles de cachemire et des voiles de crêpe (*burunguq*); il a dit ne pas les avoir reçus et leur a demandé de s'adresser au commandant (*qabṭān*) [153]. Celui-ci fait venir Ismā'īl al-Nuqalī et le cheikh Muṣṭafā al- Dalgamūnī: «Ai-je pris cela?» Ils répondent par la négative. Intervention du *wakīl* à propos du chef du quartier (*ḥākim al-khaṭṭ*). Mahdī: «Je mentionne ce que je sais. Je ne suis pas demandeur dans cette affaire.» Il a suggéré à l'intéressé de porter son affaire devant le divan: Muṣṭafā a refusé.

[168] Un groupe d'*odjaqli* s'enquièrent du *'arḍ* rédigé au sujet de leur affaire. «Prenez patience», est-il répondu [154].

[168-169] Le *khawāgā* Caffe (Mūsī Kāfū) vient demander le paiement par les *odjaqli* du reste de la *firda* [155]. Réponse des *multazim*: Ils n'ont plus d'autorité sur leurs propriétés. Intervention de Mahdī: le général en chef a rédigé un firman disant aux paysans de ne pas payer: Ils se sont fondés là-dessus. Il aurait fallu préciser que le firman ne visait que les villages appartenant à la République (*Gumhūr*). Yūsuf *chāwish* remarque qu'il y a un reste de l'année 14. Le *wakīl* considère que cette affaire relève du *khāznadār*, non du divan.

[169] Le cheikh Ḥasan al-Quwaysnī vient exposer que, détenteur d'une *rizqa* dans son village, il est dispensé de taxes (*gharāmāt*). Les préposés à la *firda* lui réclament de l'argent sur la *rizqa*. Intervention de Fayyūmī [156] qui demande quelle était la situation à l'époque de Khalīl Kāshif.

[169-170] Le cheikh 'Abd al-Raḥmān, cadi d'Imbāba, vient se plaindre de sa femme, répudiée depuis quinze ans, qui veut reprendre ses deux filles. Elle est soutenue par un Syrien qui est au service de Barthélemy [157].

152. Voir les pages 61, 81-82, 171.
153. Cette difficulté de récupérer la totalité des effets confisqués se présenta dans d'autres cas. Voir pages 131-132.
154. Voir les pages 98-100, 141-144, 174-175, 183-193, 208-213, 227-228, 233-234.
155. Gabartī mentionne (à la date du 9 décembre, et non du 11) la venue au divan de «Mūsī Kāfū» (Caffe) dans des termes à peu près semblables, mais il ne cite pas Mahdī (III, 140/222). Le négociant français Caffe fut rencontré par Chateaubriand en 1806, à Rosette. L'écrivain le décrit comme «le plus obligeant des hommes» (J.-M. Carré, *Voyageurs et écrivains français en Égypte*, Le Caire, Ifao, 1956, 2 vol., I, 177). L'affaire des *odjaqli* allait être abordée très longuement dans la séance suivante (pages 183-193) et ultérieurement.
156. Le cheikh Ḥasan al-Quwaysnī était un *faqīh* chaféite d'al-Azhar qui était encore vivant en 1820 (Gabartī, IV, 164/227; 316/445).
157. Voir page 176. Imbāba était un village situé sur la rive ouest du Nil, un peu au nord de Būlāq

(qattā' al-tarīq) qui est puni de mort [147]. Intervention de Sâwî, citation du Coran à l'appui. Mahdî s'exprime à nouveau : dans le souvenir des gens les Français prennent la suite des Osmanlis avec l'application de la peine de mort ; s'ils s'en remettaient aux gouvernants (hukkâm) musulmans du pays, délégués par eux, par exemple l'agha, ce serait préférable au recours à l'exécution. Intervention de Sâwî : ce qu'on rapporte aux Français en ce qui concerne la populace (al-'âmma) n'est pas exact.

[162-163] Intervention de Mahdî : le général a évoqué le fait qu'une partie de la terre est inculte : la raison en est la faiblesse ou la pauvreté des propriétaires. Le wakîl : dans la réponse que vous ferez au général vous exposerez ce que vous avez dit des causes de l'abandon des terres.

[163-165] Le cheikh al-Mahdî exprime le désir de discuter d'un autre sujet avec le wakîl. Le général veut établir sur les habitants une firda d'un million, pesant sur les gens des métiers et les négociants, d'un montant d'un dixième. Il en résultera l'appauvrissement des gens et la ruine du pays. Les négociants seront particulièrement frappés [148]. Interventions de Bakrî et de Sâwî. Réponse du wakîl : cette firda n'est pas une taxe (gawâlî) mais une contribution de protection (firda himâya) ; la lever par tête ('alâ l-ru'ûs) serait humiliant [149] ; il conseille de faire part au général en chef de l'avis exprimé. Le président du divan et le cheikh Sâwî prennent la parole. Le cheikh al-Mahdî : « Nous sommes comme des gens (embarqués) dans un bateau. Les provisions sont épuisées et le vent souffle dans une direction contraire à leur destination. »

[165-167] Le wakîl passe à un autre sujet. Le général en chef a vu dans la rue des gens nus qui se prétendent des saints. Est-ce un usage religieux [150] ? Réponse du cheikh Mahdî : cela ne fait pas partie de la religion ; découvrir son sexe est tenu pour indécent par la loi religieuse. Avis conforme donné par Sâwî. Le wakîl : il convient donc que le général interdise cette pratique par un firman publié en votre nom. Il suggère aussi l'envoi d'une lettre de remerciements pour la restauration du Miqiyâs [151]. Le wakîl évoque la question de la firda et suggère de rédiger un 'ard faisant connaître les remarques présentées et les demandes du divan. Sâwî propose que le cheikh Mahdî le rédige pour la séance suivante. Accord.

147. Les châtiments (hadd/hudûd) prévoient en effet la mutilation lorsqu'il n'y a pas homicide, la crucifixion ou l'épée pour le brigandage avec homicide (J. Schacht, Introduction au droit musulman, 147).

148. La manifestation qui eut lieu le 18 décembre (voir pages 213-219) fut donc précédée par la présentation, par Mahdî, des objections à la firda qui allaient être développées ensuite.

149. « Humiliant » parce que, dans l'usage administratif ancien, jawâlî désignait la jizya, impôt de capitation frappant les non-musulmans (Cl. Cahen, Encyclopédie de l'Islam 2, II, 502).

150. L'affaire est mentionnée par Gabartî (III, 141/224). Voir pages 239-240.

151. Voir les pages 148-151, 226, 240-242.

Quatorzième séance du divan

24 *ragab* 1215 / 21 frimaire an IX / 11 décembre 1800 [pages 158 à 176]

[158-159] Un Français, nommé Ibrâhîm, déclare qu'il a autorité (*tahtahu al-mar'a*) sur une femme, Ammûna, qui avait été sous l'autorité d'un individu appelé Sharîf Ibrâhîm, de Bâb al-'Azab, décédé il y a trois ans. Elle a conservé des affaires chez lui. Il veut un ordre du général pour qu'elle les récupère. Le cheikh al-Mahdî : « Ce sera une bonté de sa part. »

[159] Yûsuf Hathût, chrétien syrien, *wakîl* du Français Pini (Bînî), mentionné dans le onzième divan, se présente [143]. Il a vendu pour près de 600 *riyâl* de coton. Il demande un billet (*tadhkara*) pour *al-sayyid* Hasan Wahba, *multazim* de la *wakâlat* al-Qutn, pour qu'il lui présente un acheteur. Le *wakîl* écrira de sa part.

[159-160] Mahdî demande ce qui a été fait à propos de la *wakâla* de l'émir 'Uthmân agha, suivant du *wakîl* de *Dâr al-sa'âda* [144]. Le commissaire dit avoir écrit à Chanaleilles (Shanânîl) qui déclare ne s'en être saisi que sur l'ordre qu'il avait reçu. Le *wakîl* n'a pu en éclaircir la raison.

[160] 'Alî al-Dallâl demande où en est son affaire avec Barthélemy. On lui dit qu'il ne s'est pas présenté. Il se présentera en personne ou désignera un *wakîl* [145].

[160-161] Le général, dit le *wakîl*, avait chargé le *khawâgâ* Hannâ Masarra de s'occuper de l'achat d'un mobilier (*farsh*) pour le divan [146]. Il souhaite que le divan choisisse trois personnes pour s'occuper de cette affaire : le divan désigne Mûsâ al-Sirsî, Ismâ'îl al-Zurqânî (du divan) et l'émir Dhûlfiqâr *katkhudâ*, en raison de sa compétence. Ils pourront s'adjoindre un expert en cas de besoin.

[161-162] Lecture est faite des deux firmans mentionnés après la treizième séance. Le cheikh al-Mahdî intervient : si le châtiment du vol est infligé d'après le *shar'*, la pénalité prévue est l'amputation (*qat'*) non l'exécution (*qatl*). Le *wakîl* répond qu'il y a deux sortes de criminels : le voleur (*sarrâq*) pour lequel le *shar'* prévoit l'amputation, et le brigand

143. Voir pages 121-122, 173-174, 262-263, 265. Pini était un négociant (Vincennes, B 6 54, 11 octobre). Il y avait deux *wakâlat* al-Qutn au Caire (*Description* : 355 E 5 ; 449 Y 10).

144. Voir pages 109-111, 117, 146-147.

145. Voir pages 124-125, 135-136, 177-179, 207-208.

146. Voir les pages 252-253, 258-260 pour la conclusion de cette opération. Le 22 octobre Estève avait annoncé le versement de 3 200 livres à Fourier pour l'achat d'un mobilier convenable dont l'inventaire serait dressé. Le 23, Fourier informait Reynier qu'il avait chargé de l'exécution de l'ordre de Menou « Hanna Massarra, homme d'une probité reconnue » (Vincennes, B 6 55, 22 et 23 octobre 1800).

Muhammad, Ahmad et Ibrâhîm, voleurs de longue date. Ceux qui se conduiront mal comme eux auront le même sort. Rappel du gouvernement de Bonaparte que des grands du Caire ont appelé *sayf Allāh* («épée de Dieu»). Nécessité d'assurer la sécurité des habitants de jour et de nuit. Rappel des malheurs provoqués par la révolte. La veille ordre donné de trancher la tête du nommé Yûsuf al-Sammân, en raison de ses propos séditieux. «Vaquez à vos affaires et à votre négoce, cultivez vos terres, repoussez les mauvais conseils... Tous ceux qui se conduiront comme Yûsuf al-Sammân seront punis de mort.» 29 brumaire / 4 ragab / 21 novembre 1800.

[154-157] Second firman. 15 frimaire an IX / 21 *ragab* / 8 décembre [141]. *Basmala*. Aux habitants du Caire et de toute l'Égypte. Avertissements donnés qu'il punirait «les méchants et ceux qui ne craignent pas Allah et son prophète». Son but: que chacun puisse vaquer à ses occupations et à son commerce sans craindre les assassins et les voleurs. La République et Bonaparte lui ont ordonné de bien gouverner ce royaume (*mamlaka*) et son peuple (*ahluhā*), avec justice et vertu. Ils doivent se fier à ses paroles et à ses promesses. Les gens qui se conduisent bien n'ont rien à craindre. Il ne frappe que les méchants et les voleurs. Il engage le peuple à cultiver ses terres: «Tous les jours je vois des terres incultes et abandonnées.» Il faut entretenir les digues, les citernes, les *sāqiya* apportant l'eau. Il leur promet bonheur et sécurité. Ordre donné d'assurer la diffusion de cette proclamation en français et en arabe.

[157-158] Le mercredi 22 ragab / 9 décembre, deux femmes sont promenées dans les rues du Caire sous la conduite du *hākim*. On fait crier que «cela est la punition de ceux qui vendent des gens libres [142]». «Une personne bien informée m'a raconté (*akhbaranī*)» qu'un nommé Yûsuf 'Abd al-Bâqî avait à son service une femme. Elle s'enfuit. Elle est retrouvée chez un militaire grec (*ragul rūmī mina l-'askar*). L'affaire est rapportée à Belliard: questionné, l'homme dit l'avoir achetée à deux femmes pour 9 *riyāl*. Elles reconnaissent les faits. D'où la sanction infligée à titre d'avertissement. La femme est rendue à son maître. «C'est ce qu'on m'a raconté.»

[158] Fin de ce qui est arrivé le mercredi et le jeudi à la suite de la réunion du divan.

141. Le texte de la proclamation du 15 frimaire an IX figure, en arabe et en français, dans les archives de Vincennes (B 6 60).

142. Cette nouvelle est rapportée par Gabarti dans des termes identiques, mais avec moins de détails (III, 140/222). On notera que le rédacteur se met lui-même en scène: *akhbaranī, hadhā mā nuqilahu lī*.

elles ne reposent pas sur la vérité. Bakrî: il est excusable car il n'était pas *nâzir*. Yûsuf *bâsh châwish*: la mainmise des Français s'explique par le fait que Mustafâ agha, le *wakîl*, est absent, en Syrie; on a considéré que la *wakâla* était sa propriété et on s'en est emparé comme bien mamelouk. Le *wakîl*: examen de la *waqfiyya* dans le divan suivant.

[147-148] Yûsuf chrétien (*dhimmî*) syrien se présente: un individu d'Alexandrie lui a écrit pour annoncer l'envoi d'une caisse de tabac qu'il était chargé de vendre. Elle est arrivée à la Quarantaine (*Karantîniyya*), mais ne lui a pas été livrée. Plainte du propriétaire. Le *wakîl* remarque que les deux parties doivent être présentes pour que l'affaire soit jugée suivant le *shar'*.

[148] Fin du treizième divan.

Le jeudi 23 *ragab* / 10 décembre, au siège du divan, arrivée d'un billet (*tadhkara*) du cadi des cadis (*qâdhî l-qudhâ*), le cheikh Ahmad al-'Arîshî, en réponse au billet qui lui a été envoyé la veille.

[148-151] Texte de la *tadhkara*: intérêt des savants (*'ulamâ*) de Qâsim bey [137] pour ce que vous avez mentionné. Le Miqiyâs [138]. Gravure d'une inscription: plaque de marbre placée sur le Miqiyâs; texte composé par les *khawâgâ* Bûbir (Le Père) et Mirwal (Marcel), savants de Qâsim bey et traduit en arabe par le prêtre Rafâ'îl; texte; [150] *basmala*; neuvième année de la République française; année 1215 de l'hégire; trente mois après le début de la conquête de l'Égypte par Bonaparte; Menou général en chef; hauteur du Nil.

[151] Le même jour, arrivée à la résidence du *wakîl* de deux firmans du général en chef [139].

[151-154] Texte du premier firman [140]. Jacques Abdallah Menou. *Basmala*. Au peuple d'Égypte (*yâ ahâlî Misr*). Le Coran interdit le vol et le punit des châtiments les plus sévères. Il en va ainsi dans tous les États dotés d'un gouvernement raisonnable. Ordre d'exécuter

137. Le palais de Qâsim bey (*Description*, 253 T 13) était le principal lieu où étaient installés les savants de l'expédition.

138. Sur la restauration du Miqiyâs, voir les pages 166-167, 226, 240-242. L'identification de Bûbir comme Le Père, ingénieur en chef, et Mirwal comme Marcel est évidente. Les archives de Vincennes conservent le texte d'une inscription latine de cinq lignes destinés au Miqiyâs, à la gloire de Menou: « Menou Gallorum Summus Praefectus... » (B6 58, 10 décembre 1800). Cet épisode (restauration du Miqiyâs, inscription, lettres du divan à Menou et à Le Père, en date du 24 décembre 1800) est narré dans le *Courrier d'Égypte*, numéro 101, 6 février 1801.

139. Aucun de ces deux firmans n'est mentionné par Gabartî.

140. Le texte, en arabe et en français, de cette proclamation, datée du 29 brumaire / 19 novembre, se trouve dans les archives de Vincennes (B 6 57, 20 novembre; B 6 178, ordres du jour de Menou, 21 novembre). Voir H. Laurens, *L'expédition d'Égypte*, 290 et note 64, p. 459.

odjaqli. Motifs ayant empêché l'enregistrement en temps voulu : absence, propriétés *sharāqī*, manque de moyens. Les membres du divan et le *wakīl* font appel à la miséricorde du général. Les pétitionnaires demandent qu'une partie de leurs *hissa* (parts) leur soit laissée pour qu'ils puissent en vivre. Ils sont devenus pauvres. Ils sollicitent sa pitié.

[144-145] Husayn al-'Agrūdī boucher (*gazzār*) de la mosquée al-Azhar revient sur l'affaire évoquée dans la précédente séance par les *'ulamā* [131]. En bref, les bouchers font tourner la *sāqiya* du bassin à ablutions (*mīdhā*) de la mosquée avec leurs bêtes, au bénéfice des pauvres. Ils ne paient pas de droits (*'awā'id*) au gouverneur (*hākim*). Le *wakīl* répond que la République a aboli les protections (*himāyāt*). Demander au général en chef de fournir un bœuf pour faire tourner la *sāqiya*. Puis il ordonne à 'Agrūdī de se retirer.

[145] Rédaction de trois notes (*waraqa*) destinées : à Mustafā al-Sukkarī pour qu'il comparaisse (différend avec Nafīsa) [132]; au commandant (*qabtān*) Niqūla pour qu'il convoque Abū Fāris (litige avec la sœur de son époux) [133]; à Yūsuf al-Hamāwī pour qu'il fasse venir Girgis al-Gī'a (affaire d'Abū Fāris) [134].

[145-146] On demande au *wakīl* si l'affaire du cadi est réglée : pas encore de réponse du général en chef [135].

[146] L'émir Ahmad, affranchi de feu Hasan éfendi, détenteur d'une *hissa* en Manūfiyya se présente : les soldats lui ont pris des bêtes. Le *wakīl* lui demande de s'adresser au général en chef.

[146-147] 'Uthmān Aghā, affranchi du *wakīl* de Dār al-Sa'āda, produit un firman de Bonaparte attestant du paiement de la *firda* sur la *wakāla* de Būlāq appartenant à leur *waqf* [136]. Le *wakīl* : il faut une (solide) raison pour mettre fin à la mainmise des Français sur la *wakāla*. Ces déclarations peuvent causer du tort à l'intervenant et aux gens du divan si

131. Voir pages 137-138.
132. Voir pages 126-131, 132-134, 140-141, 235.
133. Voir pages 134-135, 234. Ce *qabtān* Niqūla (capitaine Nicolas) qui avait été patron d'un caïque à Istanbul, était venu en Égypte, s'était attaché à Murād bey, dont il avait commandé un contingent grec, s'était rallié aux Français, et était devenu capitaine et général sous Kléber : voir Nicolas Turc, 111-113, G. Guémard, « Les auxiliaires », 3-4.
134. Voir pages 108-109, 181-182, 205-206. D'après Nicolas Turc, Yūsuf Hamawī était un Syrien qui fut mis à la tête des chrétiens étrangers qui avaient quitté la Syrie à la suite de Bonaparte, en 1799 (*Chronique d'Égypte* 113). Voir G. Guémard, « Les auxiliaires », 6,16. Gabartī (III, 187) et Nicolas Turc (134) évoquent son départ avec les Français en 1801.
135. Il s'agit sans doute de la question de l'élection des juges (voir la huitième séance, pages 88-90).
136. Voir les pages 109-111, 117, 159-160. Les chefs des eunuques noirs du harem impérial (*Kizlar aghasi* ou *Aghā Dār al-sa'āda*) étaient représentés en Égypte par des *wakīl* (voir Jane Hathaway, *The Politics of Households*, Cambridge U.P., 1997).

demande sa libération: « Vous êtes des gens justes et miséricordieux. Soyez miséricordieux envers eux. Dieu sera miséricordieux envers vous. »

Fin du douzième divan.

Treizième séance du divan

21 *ragab* 1205 / 18 frimaire an IX / 8 décembre 1800 (pages 139 à 158)

[140-141] Khalil al-'Akkārī se présente avec son épouse, Nafīsa, fille du cheikh Mūsā al-Sukkarī. Le *wakīl* la fait asseoir: « Faire asseoir les femmes constitue une protection. » Approbation des gens présents. Rappel de l'affaire. La femme s'est appropriée la propriété (*'aqār*) et la fonction de *qabbāna* de son frère Mustafā jusqu'à ce qu'elle récupère une somme de 600 *riyāl*. Le *wakīl* remarque que les *'ulamā* sont divisés sur ce problème. Khalil indique qu'il ne convient pas que les charges (*wazā'if*) reviennent à des femmes. Sāwī estime qu'on a fait du tort à l'homme (qui a été emprisonné) et à son épouse (qui a été obligée de payer la *firda*). Le frère n'a pas de ressources. Le *wakīl* remarque qu'une accusation portée contre un absent n'est pas recevable. Il faut convoquer l'adversaire [128].

[141-144] Se présentent devant le divan: *Yūsuf bāsh chāwish*, Mustafā *katkhudā* al-Razzāz et 'Alī *katkhudā*, acompagnés d'un groupe d'*odjaqli* [129]. Ils demandent qu'on leur accorde de quoi vivre. Le *wakīl* demande si leurs *hissa* (parts) ont été enregistrées (*akhraga*). Réponse négative: ils étaient absents, dans le Saïd ou ailleurs, ou bien leurs propriétés étaient *sharāqī*. Le *wakīl* remarque que le général en chef a répété à plusieurs reprises qu'il voulait que chacun d'eux prenne possession de sa *hissa*. Mais c'est comme si les Égyptiens n'étaient pas satisfaits du gouvernement des Français. Le général en chef n'a donc pas poursuivi dans cette voie. Interventions des cheikhs. Sāwī: « Vous ne ferez la conquête des cœurs des sujets que par la miséricorde. » Fayyūmī: gratitude des sujets. Le *wakīl*: elle doit venir seulement après la décision. [143] Bonaparte n'a pas cessé de recommander au général en chef de veiller au bonheur des sujets. Rédaction d'un *'ard* sur cette affaire [130]. Venue au divan des principaux

128. En effet le juge « ne peut rendre un jugement contre une partie absente (*ghā'ib*) et non représentée ». (J. Schacht, *Introduction au droit musulman*, Paris, Maisonneuve et Larose, 1983, 157) Voir sur cette affaire, les pages 128-131, 132-134, 145.

129. Voir les pages 98-100, 168, 174, 183-193, 208-213, 227-228. Gabartī, qui a rendu compte de la première démarche, n'évoque pas celle-ci. Étaient dites *sharāqī* les terres agricoles victimes d'une inondation insuffisante et, de ce fait, dispensées d'impôt pour un an. Voir Nicolas Michel, « Les rizaq ihbāsiyya », *AnIsl* 30 (1996).

130. Ce mémoire figure, en traduction, dans les documents du registre du divan à Vincennes (B 6 58, 11 décembre 1800, p. 53, n° 32). Un autre document de ces archives mentionne une démarche particulière de Mustafā agha *katkhudā* auprès de Menou: l'émir demande des moyens de subsistance pour sa famille et ses domestiques; « il a toujours tenu dans cette capitale un rang honorable » et il est maintenant surchargé de dettes et privé de ressources (Vincennes B 6 60, sans date). Voir les pages 98-100, 168, 174-175, 183-193, 208-213, 227-228, 233-234.

[135-136] *Sayyid* 'Alî al-Shâmî se plaint de Barthélemy qu'il accuse d'avoir pris des objets lui appartenant chez Mustafâ pacha [123]. Dhû l-Fiqâr *katkhudâ* est questionné : il répond qu'à sa connaissance il y avait là-bas un mobilier (*farsh*) valant 31 000 *nisf fidda* : après le départ de Mustafâ pacha et du *khâznadâr*, il lui a dit d'aller prendre son mobilier. Il ne sait pas ce qui est arrivé ensuite. Le *wakîl* remarque que ce n'est pas un témoignage. On décide de faire venir Barthélemy.

[136-137] Hasan al-Mâwardî expose qu'il réside depuis un an et demi dans le village de Mît Ghamr pour y trouver sa subsistance. Il y a fait venir sa femme. Il a payé la *firda* sur sa maison. Le commandant (de son quartier) s'est emparé de ses biens et de ceux de sa femme. Un *'ard* est rédigé, demandant la restitution de leurs biens [124].

[137] On pose la question de la justice. Réponse du *wakîl* : Il n'est pas venu d'ordre à ce sujet; il pourrait bien ne pas être contraire à votre avis.

Ahmad Chûrbagî al-Qaranfilî vient annoncer qu'il veut partir en voyage. Réponse : qu'il désigne un représentant et aille où il veut [125].

[137-138] Al-Sharqâwî évoque un *waqf* de 'Abd al-Rahmân *katkhudâ* en faveur d'al-Azhar, un terrain à blé. Taxe imposée de 175 *riyâl*. Problème posé pour les intérêts d'al-Azhar. Mahdî remarque que la *sâqiya* d'al-Azhar, destinée à fournir de l'eau aux pauvres fonctionne grâce aux bêtes des bouchers (*gazzârîn*) du *khatt* d'al-Azhar : la charge imposée aux bouchers va entraîner l'arrêt de la *sâqiya*. Le cheikh de la mosquée est allé voir Estève qui lui a répondu que cela ne le concernait pas. Le *shaykh al-balad* (Belliard) lui a donné une note (*waraqa*). Le *wakîl* propose de remettre cette discussion à la séance suivante [126].

[139] Rédaction d'un *'ard* pour le général en chef à propos de l'affaire d'Ahmad al-Gizâwî déjà mentionnée [127] : son fils, barbier chez les Ottomans, a été emprisonné. Le divan

123. Voir les pages 124-125, 160, 177-179, 207-208. Dhû l-Fiqâr avait été le lieutenant (*katkhudâ*) d'Alfî bey et avait, à ce titre, dirigé la construction de son palais à l'Azbakiyya, occupé par Bonaparte en 1798. Il fut ensuite *katkhudâ* de Bonaparte. Il fut *muhtasib* après 1801 et passa au service de Muhammad 'Alî (Gabartî, III, 11, 244, 332/18, 372, 510).

124. Le registre du divan signale l'affaire en date du 11 décembre, avec quelques précisions (le village y est appelé Mit Kamar) (Vincennes, B 6 61, 11 décembre, page 52, numéro 30). L'affaire ne fut plus évoquée par la suite dans le divan et nous ignorons quelle fut sa conclusion. Mît Ghamr est une localité de Daqahliyya dans le markaz du même nom (Ramzî, Qâmûs I, 263).

125. Voir pages 102, 106, 125, 208.

126. Voir les pages 144-145. Mahdî pose ainsi le problème du million sur les artisans et les commerçants, qui va être évoqué ensuite.

127. Voir page 124. Nous ignorons quel fut le sort du jeune barbier dont l'affaire est par deux fois mentionnée dans les archives de l'expédition (Vincennes, B 6 58, 5 et 11 décembre 1800) et fait l'objet d'une note dans l'un des feuillets conservés du registre du divan (Vincennes, B 6 61, 1er janvier 1801, numéro 31).

qabbâniyya, l'un et l'autre peseurs. Jugement rendu contre lui. Tribunal de Bâb al-'Âlî, 15 *gumâdâ* II 1215 / 3 novembre 1800 [118].

Douzième séance du divan

18 ragab 1215 / 15 frimaire an IX / 5 décembre 1800 [pages 131 à 139]

[131] Ahmad Chalabî, l'épouse d'Ayyûb Kâshif, décédé au Hedjaz, et l'émir Khalîl Chûrbagî Banhâwî se présentent et annoncent que le général en chef leur a fait restituer leurs biens. Remerciements [119].

[131-132] Réponse d'Estève au *'ard hâl* envoyé au général en chef par 'Alî al-Qabbânî et Mustafâ Chelebi [120]. Ce ne sont pas des émigrés (*hâribîn*). On doit leur restituer ce qui a été saisi. Le divan informera les sujets de cet acte de justice. Leur confiance dans l'autorité française (*hukm al-faransâwiyya*) en sera accrue. Restent un certain nombre de mémoires envoyés par le général. Leur examen est en cours. 17 *ragab* 1215 / 4 décembre 1800.

[132-134] Khalîl al-'Akkârî et 'Alî, cheikh des marchands de sucre (*sukkariyya*) se présentent au divan: affaire de l'épouse de Khalîl et de son frère Mustafâ al-Sukkarî [121]. Rappel des données de l'affaire. Le commissaire consulte les *'ulamâ* du divan. Ils répondent que le cas entraîne des avis divergents suivant les écoles de droit: avis des shaféites, des malékites et des hanéfites sur l'obligation (*luzûm*) ou non. Le *wakîl* demande quelle est la « coutume » (*'âda*). Après une longue discussion, l'accord des savants du divan se fait pour que la sœur dispose d'une part (*hissa*) de la raffinerie de sucre (*matbâkh*), de la maison et de la charge de la *qabbâna*. Ils partent avec un représentant du divan, 'Alî al-Musaylîhî pour que la femme entre en possession de la demeure (*manzil*).

[134-135] Ya'qûb al-Bastamagî vient exposer que Sayyida, sœur de son épouse Hanûna, mariée à Abû Fâris al Shâmî, est décédée: sa succession (100 *riyâl*) est à partager entre son mari et sa sœur. Hanûna n'a rien reçu. Le divan demande qu'Abû Fâris comparaisse le 21 *ragab* / 8 décembre pour l'examen de la plainte de la soeur de la défunte [122].

118. Voir pages 132-134, 140-141, 145, 235.

119. Sur l'épouse d'Ayyûb, voir page 119; sur Khalîl Chûrbagî, page 126. La décision de restituer les effets de « Kralil Chorbagui Benaoul » est mentionnée dans la correspondance d'Estève et de Reynier, le 5 décembre (Vincennes, B 6 58, 5 décembre; 162, n° 278).

120. Voir, pour 'Alî al-Qabbânî, pages 30-31, et, pour Mustafâ Chalabî al-Makkâwî, page 30. Le général avait décidé, le 3 décembre, que Mustafâ Chalabî « el Mekoui » n'était pas émigré et que les scellés sur ses biens devaient être levés (B 6 162, Reynier, n° 273). Une difficulté se présenta cependant: le 4 décembre Reynier, directeur du Mobilier national, signala qu'une partie des effets était déjà sortie des magasins et demanda à Le Noble, garde-magasin, le 6, de lui remettre d'autres effets en remplacement (B 6 58, Reynier à Estève, 4 décembre; Reynier à Le Noble, 6).

121. Voir les pages 128-131, 140-141, 145, 235.

122. Voir les pages 145, 234.

[126] Ahmad, orfèvre (*gawharî*) au Sâgha, sollicite un délai pour le règlement de sa dette envers Ahmad al-Zamâmî, jusqu'à ce que sa situation s'améliore. Sharqâwî lui demande d'établir la preuve de son dénuement devant le cadi qui appréciera.

[126-127] Un *'ard* est adressé au général en chef pour exposer la plainte présentée par Khalîl Chûrbagî al-Banhâwî dont les effets ont été confisqués dans sa maison durant son absence dans son village. Or il a un document émanant du général Galbaud (Galbû) pour que lui soit accordée la manumission (*ifrâg*). Mais l'affaire traîne [115].

[127] Mahdî rédige un billet (*tadhkara*) au général Galbaud pour exposer le cas d'*al-hâgg* Sulaymân, cheikh des architectes (*muhandisîn*) qui s'est absenté du Caire pour réunir les architectes partis pour échapper à la *firda*. En son absence, le chef (*hâkim*) du quartier (*khatt*) a saisi sa maison. Le commandant (*qabtân*) a ordonné la levée de la saisie. Mais le général demande un billet écrit par le cheikh Mahdî.

[128] Rédaction d'un *'ard* pour le général en chef à propos de l'affaire de Ridwân éfendi déjà évoquée [116], en remplacement de celui qui a été rédigé durant le cinquième divan et qui a été perdu. Reproduit d'après l'original enregistré.

Présentation d'un billet (*tadhkara*) du cadi Ahmad al-'Arîshî, destiné au *wakîl*, par Khalîl al-'Akkârî. Il ordonne que son examen ait lieu à sa résidence [117].

Fin du onzième divan.

[128-131] Le jeudi 16 *ragab* / 3 décembre : *tadhkara* parvenue au *wakîl*, de la part du cadi, avec un document légal (*hugga*). [129] *Tadhkara*. Différend opposant Nafîsa, épouse de Khalîl al-'Akkârî et fille de feu Mûsâ al-Sukkarî et son frère Mustafâ al-Sukkarî, détenteur de la charge du pesage (*wazîfat al-qabbâna*). Paiement par Nafîsa d'une somme de 600 *riyâl* pour la *firda* de la charge de la qabbâna sur un montant total de 1215. Comparution du frère et de la sœur devant le cadi. Décision rendue contraire au frère. Impossibilité d'aboutir à un compromis entre le frère et la sœur. [130] *Hugga*. Réclamation par Nafîsa de 600 *riyâl* payés par elle pour la *firda* due par son frère, détenteur de la charge de la *qabbâna*. Témoignages d'*al-sayyid* Muhammad 'Abd al-Latîf et du cheikh Ibrâhîm éfendi, cheikh des

115. Un document des archives de Vincennes mentionne, le 9 novembre, la saisie des biens de « Bannary Sorbaguy » (B 6 82, Mobilier national, brumaire an IX). Et le 2 décembre la plainte de Khalîl Churbagî devant le divan et la démarche du divan sont enregistrées dans le registre (Vincennes, B 6 58, 2 décembre, n° 29). Voir page 131. Le général de brigade Galbaud commandait les 1re, 2e, 3e et 4e sections de la place du Caire (Meulenaere, 277).

116. Voir pages 26-27, 37, 57-59 (cinquième séance), 85-86, 171-172.

117. Voir pages 128-131.

[122-123] Bashîr agha *nâzir* du *waqf* de Yazbak vient s'enquérir du firman rédigé dans l'affaire de la Birkat al-Azbakiyya [110]. Intervention du *wakîl*: la mosquée ne fonctionne pas; où vont ses revenus? – Aux pauvres et aux préposés – Qui fait les comptes? – Le cadi, chaque année. Le *wakîl* demande à voir le registre du *waqf*. – Il sera présenté lors du prochain divan.

[123] Le *wakîl* remarque qu'il est nécessaire que les plaintes soient rédigées avant que les *'ard* ne soient dressés. Il évoque le cas de l'individu qui a présenté une autorisation de voyage du général Belliard dont la date était antérieure. Réponse de Mahdî: les membres du divan ne montrent pas de négligence dans l'examen des documents; il portait le sceau du *sârî 'askar* et leur connaissance du français ne leur permettait pas de vérifier la date.

[124] Les femmes venues lors du divan précédent à propos de la maison de Mustafâ agha renouvellent leur plainte. Le cheikh al-Bakrî assure qu'il n'a pas donné la maison aux Français comme elles le disent. Le *wakîl* en parlera au *khâznadâr*. Il leur demande de se représenter ultérieurement [111].

Un fellah, Ahmad al-Gîzâwî, vient expliquer que son fils Muhammad *al-muzayyin* («le coiffeur»), élevé à Istanbul et barbier de son état (*hallâq*), est emprisonné à la Citadelle avec les Osmanlis. Le *wakîl* lui demande s'il portait des armes en dehors de ses instruments. Il ne sait pas. Affaire renvoyée à la séance suivante [112].

[124-125] Venue d'*al-sayyid* 'Alî al-Shâmî, cheikh des courtiers en armes (*dallâlîn al-silâh*). Mustafâ pacha lui a pris des armes au moment où il était en Égypte «à l'époque des Ottomans» (*zamân al-'Usmanlî*) sans les payer [113]. Barthélemy (Bartalmân) s'est emparé de tout ce qui est resté dans la résidence du pacha après son départ. L'affaire est remise à la séance suivante.

[125] Ahmad Chûrbagî al-Qaranfilî vient s'informer des suites de son affaire. Un firman est chez Butrus l'interprète [114].

110. Voir les pages 100-101.

111. Voir la séance précédente, pages 115-116.

112. Voir page 139. Cette affaire est mentionnée dans un document de Vincennes. Le père, originaire du village de Bahramîs (province de Gîza, *markaz* d'Imbâbat (Ramzî, Qâmûs III, 59) assurait que son fils accompagnait l'expédition ottomane en simple qualité de barbier et qu'il avait été fait par erreur prisonnier de guerre. Le divan sollicitait sa libération (Vincennes, B 6 58, le divan à Menou, 5 décembre, registre n° 311.

113. Mustafâ pacha avait été blessé et fait prisonnier à la bataille d'Aboukir (25 juillet 1799). Il avait été détenu au Caire où un portrait avait été fait de lui qui figure dans la *Description de l'Égypte* (*État moderne*, II H). Voir la suite de cette affaire, pages 135-136, 160, 177-179, 207-208.

114. Voir pages 102,106, 137, 208. Le plaignant était en effet sur le point d'obtenir satisfaction: le 5 décembre, Estève ordonnait de faire lever les scellés sur les effets d' « Achmet Guroffi odjaki » (Vincennes, B 6 162, correspondance de Reynier, numéro 277).

[117] Le général Belliard invite les *'ulamâ* et les négociants à sa résidence. Ils s'y rendent. Il les traite avec distinction [105].

Onzième séance du divan

15 *ragab* 1215 / 12 frimaire an IX / 2 décembre 1800 [pages 117 à 129]

[117] L'émir 'Uthmân, suivant de Hasan agha al-Wakîl, se présente avant l'arrivée du commissaire. Il désire que sa plainte à propos de la *wakâla* de Bûlâq soit examinée dans la séance suivante. Il appportera le firman de Bonaparte à propos de la *firda* [106].

[118-119] Lecture d'un *'ard* au général Belliard. Il rappelle les instructions données par Bonaparte pour l'éclairage des maisons et des boutiques (des lanternes distantes de trente coudées). Utilité de ces mesures. Il appartient au divan de faire respecter ces prescriptions et non à la police (*qulluqât*) pour éviter les abus [107].

[119] La femme de l'émir Ayyûb, décédé au Hedjaz, l'année où le pèlerinage était dirigé par Sâlih bey, se plaint de ce que les Français ont pénétré dans sa maison et ont descendu du mobilier dans la cour. Elle demande qu'il lui soit restitué. Le *wakîl* promet que la question sera réglée. Il verra le *khâznadâr* [108].

[119-122] Un Français accompagné par un chrétien (*nasrânî*) présente une reconnaissance de dette (*tamassuk*) d'un chrétien, d'un montant de 3 827 *riyâl* et 12 *paras*: achat de coton, de lin et de sésame, en date du 27 safar 1215 / 20 juillet 1800. Conditions de la transaction. Témoins (chrétiens). Longue discussion. Le créancier, le Français Bâyi (*sic*), désigne un *wakîl*, le *mu'allim* Yûsuf Hathût, chrétien syrien, *tâgir*. Dispositions prises pour la vente des marchandises. Sinon recours au divan et au cadi [109].

[122] Le général en chef, déclare le *wakîl*, veut désigner un délégué pour étudier l'affaire des fugitifs (*fârrîn*) et des absents (*ghâ'ibîn*) dans les provinces.

105. Gabarti mentionne dans le *Mazhar* (263) et dans sa chronique (III, 140/221) cette réception du 1er décembre chez le général Belliard à laquelle furent conviés les cheikhs du divan, les commandants des *odjaqs*, les principaux marchands et les dignitaires chrétiens.

106. Voir pages 109-111, 146-147, 159-160. Le firman de Bonaparte fut présenté lors du treizième divan.

107. Voir pages 244-246. L'éclairage des rues du Caire avait fait l'objet d'une réglementation en octobre 1798: une lanterne par maison et, dans les souqs, une lanterne toutes les trois boutiques. Cette mesure avait donné lieu à des abus de la part des préposés égyptiens à la police (P. Bret, *L'Égypte*, 142-143).

108. Le règlement de l'affaire fut annoncé dans la séance suivante (page 131). Sâlih bey, *amîr al-hâgg* en 1212, était mort en Syrie, peu après son retour, en 1798-1799 (Gabarti, III, 66/104).

109. Voir pages 159, 173-174, 262-263, 265.

nombreux témoignages réunis (cheikh Mahdî; émir 'Alî, *ikhtiyâr* des Charâkisa; al-hâgg Ismâ'îl al-Nuqalî, *ikhtiyâr* des Châwishân). Présentation d'une note (*waraqa*) relative à la remise des fonds à Mustafâ agha, agha des janissaires, pour l'obtention du *hulwân*. Rôle de Mahdî dans cette affaire.

[115] Le cheikh al-Bakrî présente la plainte d'Ahmad Qâsir, fils de feu le cheikh Ahmad al-Damsîsî contre Ibrâhîm Chûrbagî al-Mashhadî [102] : dette de 165 *riyâl*, gagée par des bijoux. Il veut les récupérer pour les vendre et payer sa dette. Le *wakîl* pense que l'affaire est du ressort du tribunal de commerce (*mahkamat al-matgar*). Proposition de solution par 'Alî, *bâsh châwîsh* des Charâkisa : donner dix jours au créditeur pour régler l'affaire. Acceptée par le *wakîl*, sous condition : faute de règlement les bijoux seront vendus et le montant payé.

[115-116] Une femme se présente et se plaint de ce que le cheikh al-Bakrî qui habitait sa maison l'a quittée et l'a remise aux Français. Le cheikh répond que lorsque les Français lui ont pris sa propre résidence, ils l'ont installé dans cette maison. Puis on lui a donné une résidence à Ghayt al-'Idda et il est alors sorti de la maison où se sont réinstallés les Français [103]. Ils peuvent lui rendre la maison. Le *wakîl* propose qu'on donne à la femme une autre maison en compensation. Réponse : c'est sa maison qu'elle veut. L'affaire est remise à la séance suivante.

[116] Arrivée d'un firman du général en chef. Il veut régler la plainte présentée par les habitants du village de Bibâ en vertu d'un *'ard*. Ce *'ard* n'émanait pas du divan.

Fin du dixième divan.

[116-117] mardi 14 *ragab* / 1er décembre : Venue à la résidence du *wakîl* d'un groupe de Syriens (*gamâ'at al-Shawâm*). Ils souhaitent qu'il parle au général en chef de la compensation qu'ils espèrent pour les pertes, estimées à 500 000 francs (*ifrank*), subies du fait de la populace (*fî l-sufla*) et qui leur avait été promise [104].

102. En 1808 Gabartî mentionne une maison Mashhadî dans la rue al-Dallî, où Muhammad 'Alî installe Nu'mân Bey (IV, 79/112). La *Description* signale un Darb al-Dallî en 105 M 5.

103. La maison de la femme était la maison de Mustafâ agha (voir page 124). La *Description* mentionne un *bayt* Mustafâ agha en 136 P 11 et un *bayt* Mustafâ agha ugagî en 191 T 9. La région de Ghayt al-'Idda est localisée par la *Description* en 276 O 13. Le plan du Caire de la *Description* mentionne deux localisations pour le domicile du cheikh al-Bakrî : 22 J 9 et 253 K 12 (à l'Azbakiyya).

104. Il s'agissait du pillage du quartier chrétien qui s'était produit lors de la révolte du Caire de mars-avril 1800 et dont le coût global avait été estimé à 37 millions de paras (A. Raymond, *Égyptiens*, 207-208. Un document des archives de Vincennes (B 6 45, 14 juin 1800) énumère 479 personnes et 164 maisons de chrétiens victimes de ces déprédations.

titre de la contribution de 100 000 *riyâl* levée par Bonaparte sur les *Shawâm* (Syriens), à son arrivée au Caire, ce qui avait absorbé la plus grande partie de ses avoirs [97]. Situation difficile du fils après sa mort. Il demande l'intercession du divan pour obtenir une compensation.

[108-109] Al-Shîmî al-Basalî se présente au divan: créance de 860 riyâl sur Girgis al-Gî'a pour la vente de carthame (*'usfur*). Ce Girgis a de nombreuses dettes enregistrées au tribunal de commerce (*mahkamat al-tuggâr*). Le cheikh Sâwî remarque que dans ce cas le shar' prescrit la comparution des créanciers, la vérification des créances et le partage des biens (du débiteur) entre eux. L'affaire est remise à la réunion suivante [98].

[109-111] L'émir 'Uthmân agha, affranchi de Hasan agha al-Wakîl, se présente: *wakâla* à Bûlâq appartenant à leur *waqf* occupée par les Français [99]. Discussion avec le *wakîl* sur les raisons de cette mainmise. Interventions, de Mahdî, du *wakîl*, de Sulaymân al-Fayyûmî à propos de l'exemption de *firda* que Bonaparte aurait accordée pour les pauvres, les quartiers extérieurs (*atrâf al-hârât*), dont Bûlâq. Le *wakîl* demande que la question soit remise à la séance suivante.

[111-112] Rafâ'îl, parlant au nom du général, demande que le divan étudie la question de la justice. Le général critique l'avis donné à propos de la femme dont la maison aurait été saisie en raison d'un retard de quatre *riyâl* dans le paiement de la *firda*, alors que son mari était émigré (*mina l-fâmîn*) [100]. Échange de vues entre Fayyûmî (les effets confisqués étaient ceux de la femme), Rafâ'îl (il faut clarifier la question avant de présenter les *'ard*) et Mahdî (nécessité de faire preuve de compassion pour conquérir le coeur des sujets).

[112-114] Khalîl Chalabî Abû Kullus renouvelle sa plainte à propos de la part (*hissa*) qu'il détient avec ses associés à Abû Kullus [101]. Longue discussion sur l'affaire et sur les

97. Voir page 221. Dès leur arrivée au Caire (28 juillet 1798) les Français avaient levé un «emprunt» de 500 000 *riyâl* sur les marchands musulmans, coptes, syriens et chrétiens (Gabartî, III, 12/19).

98. Voir les pages 145, 181-182, 205-206.

99. Voir la suite de cette affaire pages 117, 146-147,159-160. Il s'agit sans doute de la *wakâla* «Osman aga, legs de Bessir aga aux pauvres», comportant 18 magasins (numéro 13 dans «l'État des ocquels de Bûlâq», Vincennes, B 6 11, 15 novembre 1798). Dans les feuillets subsistant du registre du divan (Vincennes, B 6 61, 8 janvier 1801, numéro 54) figure un long exposé sur cette affaire, dont le principal protagoniste est 'Uthmân Chôrbagî. Cette *wakâla* était consacrée à la vente de toiles *milâyât*. Fondation pieuse, elle avait été incluse dans les domaines nationaux. Le titre légal de *waqfiyya* présenté indiquait que Bashîr agha Kizlâr en avait été le fondateur «57 ans avant» (c'est-à-dire vers 1158/ 1745-1746). Elle était destinée à entretenir de bonnes œuvres et la charge d'intendant (*nâzir*) devait être confiée aux affranchis de Bashîr. Cette inspection dépendait de Khadîga, fille de Hasan, affranchi de Bashîr agha, et épouse de 'Uthmân. Le divan demandait, le 8 janvier 1801, qu'il soit fait droit à la demande présentée: lettre de garantie accordée par Bonaparte (mais refusée par Chanaleilles, directeur des Domaines) et droits de l'épouse de 'Uthmân.

100. Voir pages 82-83.

101. Voir pages 36-37, 62-63, 78-79, 170, 179-180.

maison de l'épouse d'Ibrâhîm al-Razzâz qu'il se propose d'habiter [93]. Il y a une *firda* de 50 *riyâl* sur la maison. Il sollicite un ordre demandant aux préposés (*muwakkalîn*) qu'ils ne réclament pas davantage.

Dixième séance du divan

12 *ragab* 1215 / 9 frimaire an IX / 29 novembre 1800 [pages 103-116]

[104-105] Réponse du général en chef aux membres du divan à propos du mémoire (*'ard hâl*) présenté par la famille de feu 'Umar agha et Madame Zaynab, épouse de feu Sulaymân Chûrbagî Gadak. Il décide de donner à la famille une maison prise parmi celles de la République, en échange des maisons détruites. Zaynab recevra des grains en compensation de ceux qui lui ont été pris par les Français à Tantâ, au moment de sa révolte. Sentiments de justice du général quand on lui fait une demande équitable [94].

[105-106] Le cheikh al-Mahdî déclare être allé la veille chez le général Reynier (*Rînu*), avec *al-sayyid* Ibrâhîm al-Balaqsî. Les accusations des gens de Marsafa sont sans fondement et elles ont pour cause l'aide donnée au général lors de l'attaque contre Marsafa. Intervention du cheikh al-Bakrî: le général demande qu'on recourre au *shar'* ou au divan ou au cheikh al-Sharqâwî. Remarques du *wakîl* [95].

[106] Rédaction d'un *'ard* sur la plainte d'Ahmad agha al-Qaranfili, *odjaqli* des Gamaliyân, prévu à la fin du neuvième divan [96]. Il se rend dans un village de Gharbiyya (Tamrû) après avoir acquitté la *firda* et obtenu une permission du *qâ'im maqâm*. Durant son absence, saisie de sa maison et de ses effets, en tant qu'« absent ». Il demande la levée (*ifrâg*) de la saisie car il n'a commis aucune faute.

[107] Rédaction d'un *'ard* pour le général en chef à propos du *dhimmî* Yûsuf ibn *al-khawâgâ* Na'ma Zakkâr: il est le fils d'un des principaux négociants syriens qui avait payé 2 700 *riyâl* au

93. Nous savons que le cheikh Mûsâ al-Sirsî avait des problèmes de logement (lettre de Fourier à Menou, 1er novembre 1800, voir la note 4 du préambule). La maison dont il est question ici pourrait être le fameux palais al-Razzâz dans le quartier de Tabbâna (classé sous le numéro 235, daté de 1778 et localisé en P 5).

94. Les archives de Vincennes contiennent un rapport sur la pétition de *sitt* Zaynab, épouse de feu Sulaymân Chûrbagî « Guedok », propriétaire de 3 *qîrât* et 1/2 à Tanbadhî (province de Banî Suwayf) qui avait perdu 500 *ardabb* de grains à la suite de mesures de rigueur prises par les Français contre ce village. Sa demande d'indemnité est considérée comme juste et doit être accordée (Vincennes, B 6 58, 1er décembre 1800).

95. Voir pages 14 et 98.

96. Voir pages 102 et 125 (où ce personnage est appelé Ahmad Chûrbagî). Des documents de l'expédition font état de la saisie de ses biens : « Hamet Caronfilé », le 31 octobre (B 6 82, magasin du Mobilier national, brumaire an IX); « Achmet Chorbagul Kafoufilis, de la 3e section, le 7 novembre (B 6 162, Reynier).

refuser, sous prétexte que les Français leur ont interdit de rien payer aux *multazim* [89]. Le *wakīl* demande qu'un *'ard* soit rédigé à l'intention du général en chef. [99] Contenu du mémoire: démarche des *odjaqli (a'yān al-uğāqāt)*; refus des fellahs de payer ce qu'ils doivent aux *multazim*. Ceux-ci sont astreints à la *firda* mais n'ont pas les moyens de s'en acquitter. Ils demandent qu'un ordre soit donné aux fellahs de payer ce qu'ils doivent pour l'année 1215 [90].

[100-101] Bashir agha, gérant (*nāzir*) du *waqf* de Yazbak se présente: la *birkat* al-Azbakiyya appartient au *waqf*. Mais obstruction des Français (qui occupent des maisons donnant sur l'étang), malgré le document de Kléber que détient Bashir. Il demande à pouvoir percevoir les loyers et pêcher le poisson au profit de deux mosquées. Rédaction d'un *'ard* pour le général [91].

[101] La mère de Muhammad al-Numrusī demande sa libération et celle d'Abū l-'Alā: ils ont été emprisonnés à la suite d'une affaire de bois pillé.

[101-102] Ahmad Chūrbagī Gamaliyān, absent du Caire, parti à la campagne, durant quatre mois, a vu sa maison mise sous scellés par le *qabtān*. Le *wakīl* demande la rédaction d'un *'ard* durant le divan suivant [92].

[102] L'émir Ahmad, affranchi de feu Hasan éfendi, présente un mémoire: sa maison du village d'Adbīg en Manūfiyya a été détruite par les Français qui veulent en prendre les boiseries. Il demande qu'on les en empêche. Le président du divan apostille le document.

Fin du neuvième divan.

[102-103] Le vendredi 10 *ragab* / 27 novembre. Dans la résidence du *wakīl*, rédaction d'un *'ard* pour le général en chef sur la demande du cheikh Mūsā al-Sirsī, relatif à la

89. Il s'agit du premier épisode d'une des affaires qui allaient le plus longuement occuper le divan (voir pages 141-144, 168, 174-175, 183-193, 208-213, 227-226, 233-234). À son départ se trouve une décision prise par Menou au début d'octobre 1800. Le général en chef avait alors fait savoir que les *odjaqli* « ne peuvent lever une contribution extraordinaire sur les villages qui leur appartiennent. Le gouvernement seul a ce droit. Ils ont été imposés à un million en punition de leur participation à la révolte ». Le million doit être pris sur leurs revenus « et non sur les malheureux fellahs », il conclut: « Faire rendre aux fellahs l'argent qu'ils ont déjà payé de cette contribution » (Vincennes, B 6 54, Menou à Donzelot, 2 octobre 1800). Gabartī mentionne la démarche des *odjaqli*, en des termes à peu près semblables (III, 139-140/ 221). Il en va de même dans son *Mazhar*, mais dans ce texte il omet les noms des participants à la délégation (263).

90. Les archives de Vincennes (B 6 60, 1800, sans date) conservent une pétition de Mustafā agha katkhudā al-Razzāz adressée à Menou et sollicitant que lui soient accordés des moyens pour subvenir à son entretien, « ayant toujours tenu dans cette capitale un rang honorable » et étant à présent « surchargé de dettes » et « privé de toute ressource ».

91. Voir pages 122-123. Il s'agit de l'émir Azbak (mort en 1498) fondateur de l'Azbakiyya.

92. Voir pages 106, 125, 137, 208.

[93-94] Échange de propos entre Mahdī et le *wakīl*. Mahdī remarque que la population escomptait que le général désignerait quelqu'un pour s'occuper du problème de la libération (*ifrāg*) des biens placés sous séquestre. Le *wakīl* évoque cette question et remarque que trois cas différents se présentent dans cette affaire. Mahdī note que la miséricorde entraîne la reconnaissance de la population.

[94] Le *wakīl* fait savoir que le général n'a pas encore fait son choix entre les trois cadis. Il informera le divan de sa décision dans la séance suivante.

[95-97] Réponse du général en chef au firman relatif à l'épouse de Bashtīlī [86]. Rappel des principes de la République. Héritiers : la *sharīfa* Khadīga, veuve, et *al-ḥāgg* 'Abdallah et Muhammad, enfants du frère de Bashtīlī. Biens en cause : jardin al-Bashtīlī dans le village de Bashtīl, *iltizām* de Bashtīlī, avec six vaches. Attribution du jardin à la veuve. Des parts (*ḥiṣṣa*) égales pour les neveux (2 frimaire an IX / 22 novembre 1800).

[97] 'Alī al-Manūfī batelier (*marākibī*) présente un mémoire. Propriétaire d'un bateau à Sadd al-Gisr, saisi avec ceux des Mamelouks : on lui donne 500 *paras* par mois, ce qui est insuffisant. Il demande qu'on lui rende son bateau ou qu'on augmente la somme.

[98] Réponse à l'affaire d'*al-sayyid* Ibrāhīm al-Balaqsī et de Katūra. Elle relève de la justice *shar'*. Rappel de l'affaire. *Tadhkara* rédigée pour le général Reynier (Rīna) gouverneur de la province de Sharqiyya. Intervention de Bakrī. Ordre (*'amr*) du général en chef [87].

[98-100] Se présentent devant le divan les *odjaqlī* Yūsuf *bāsh chāwīsh*, Muhammad éfendi *kātib kabīr*, 'Alī agha *bāsh chāwīsh* des Charākisa, Mustafā agha Abtāl, Mustafā *katkhudā* al-Razzāz [88]. Ils exposent qu'ils doivent 35 000 *paras* sur la *firda* imposée aux *multazim* (25 000 *riyāl*). Ils demandent aux paysans de payer ce qu'ils leur doivent : ils se le voient

86. Voir pages 37, 49-50, 60-61, 86. Bashtīl était situé dans la province de Gīza (*markaz* d'Imbāba) (Ramzī, *Qāmūs* II,59).
87. Voir pages 14, 105. Le général Reynier commandait le quatrième arrondissement (provinces de Sharqiyya et de Qalyūbiyya) (Meulenaere, 273).
88. Yūsuf *bāsh chāwīsh* des Tūfenkchī, « chef de l'odjaklī du Caire », était chargé de recueillir les contributions des *odjaklī* de la province de Siout (Vincennes, B 6 54, 15 octobre 1800). Il fut emprisonné à la Citadelle en mars 1801, libéré en avril, et assigné à résidence chez 'Abd al-'Āl. En octobre-novembre 1803, il est signalé comme décédé par Gabartī (III, 152, 158, 265/239, 248, 406). 'Alī *katkhudā* Yahyā, agha des Charākisa, fut emprisonné à la Citadelle en mars 1801, libéré en avril et interné chez 'Abd al-'Āl (Gabartī, III, 152, 158/239, 248). Gabartī mentionne l'emprisonnement de Mustafā agha Abtāl à la Citadelle (mars 1801) où il est atteint de la peste (III, 152, 156/239, 245). Mustafā *katkhudā* al-Razzāz, *katkhudā* des 'Azab fut ensuite emprisonné par les Français, libéré et interné chez 'Abd al-'Āl, en avril 1801 ; il fut emprisonné et étranglé par les Turcs, en mai 1803 (Gabartī, III, 158, 245, 247/248, 374, 376).

[89-90] Un vote secret a lieu (*waqa'at al-qur'a sirran*) avec participation de huit membres du divan (le neuvième ['Alî al-Rashîdî] est à Rosette): le premier désigne Ahmad al-'Arîshî (6 voix, et une pour Mansûrî et Bakrî); le second, Muhammad éfendi al-Burullî (6 voix, et une pour Mansûrî et Gabartî); le troisième, répété deux fois, le cheikh Husayn al-Mansûrî (6 voix et une pour le cheikh Sulaymân et Gabartî) [81]. Les trois personnages mentionnés sont déclarés élus comme cadis.

[90-91] Une *tadhkara* est envoyée au général en chef, relatant les circonstances de l'élection tenue conformément à son ordre (*imtithâlan li- amr hadrat sârî l-'askar*) [82].

[91] Fin de la séance.

Le 8 *ragab* / 25 novembre, un jeune homme (*ghulâm*) et une esclave (*gâriya*) sont exécutés à Bâb al-Sha'riyya. Proclamation faite dans les souqs: « Ceci est la punition de ceux qui trahissent, trompent et tentent de semer le trouble [83]. »

Neuvième séance du divan

9 *ragab* / 6 frimaire/ 26 novembre (pages 91 à 103)

[91-92] Rafâ'îl informe le divan de l'exécution de l'esclave Zaynab (âgée de vingt ans) et d'un jeune homme, 'Alî (quinze ans), accusés d'avoir empoisonné le Français Colas (Kûlâs) au service duquel ils étaient. Un autre jeune homme, Muhammad Turk (vingt ans) a été innocenté [84].

[92-93] Réponse donnée au firman rédigé à propos d'Ibrâhîm Marqus et de l'affaire des deux *birka* (étangs) [85]. Elles doivent être redonnées à Marqus. Affaire de Gawhar al-Qawwâs. Demande de l'émir 'Abdallah en vue d'obtenir la mainlevée sur sa *hissa*. Les délais sont dépassés. Il est impossible de l'accorder.

81. Il faut sans doute comprendre qu'il y eut deux tours. Le *sharîf* Muhammad al-Burullî est mentionné par Gabartî comme décédé en 1806 (IV, 6/7). Un cheikh Husayn al-Mansûrî al-Hanafî, cheikh des hanéfites, mort le 11 janvier 1814, est le sujet d'une nécrologie par Gabartî (IV, 238/333).

82. Ce processus électoral est mentionné par Gabartî, en date du 23 novembre: il signale l'élection de 'Arîshî et indique que « ce vote a été répété trois fois », ce qui évoque sans doute les différentes opérations qui eurent lieu (III, 139/221). Les opérations d'élection furent reprises le 21 décembre (pages 231-233) et le 30 (pages 254-257).

83. Gabartî mentionne la nouvelle, qu'il date du 25 novembre, dans des termes similaires (III, 139/221), avec plus de détails sur les mobiles et les circonstances du crime qui sont donnés plus loin (voir pages 91-92).

84. Voir page 91.

85. Voir pages 20-22, 29.

[85] Réponse au mémoire concernant Hasan al-Tawîl et les *aqlâm* (fermages) de Damiette adjugés au Caire et à Damiette. Il est impossible de revenir en arrière [76].

[85-86] Question du *wakîl* à propos de l'affaire de Ridwân agha : paiement de la *firda* et détention d'un firman de l'époque de Bonaparte. Ridwân assure qu'il produira le firman dans la séance suivante [77].

[86] Réponse du *wakîl* dans l'affaire de la veuve de Bashtîlî: le général en chef pense qu'il faut lui accorder de quoi subsister [78].

Renouvellement de l'intercession en faveur de Muhammad Chalabî al-Qillînî. Le *wakîl* étudiera l'affaire avant de prendre une décision [79].

[86-87] L'émir 'Uthmân al-Wardânî présente une affaire concernant la *firda* sur une terre. Réponse: cela ne concerne pas le divan.

[87] Fin du septième divan.

[*Addendum*]. Samedi 4 *ragab* / 21 novembre: exécution d'un groupe à Rumayla et ailleurs. Proclamation faite: «Tel est le sort de ceux qui se mêlent des affaires des Français et des Ottomans [80].»

Huitième séance du divan

6 *ragab* / 3 frimaire an 9 / 23 novembre 1800 (pages 87 à 91)

[87-88] Ismâ'îl al-Zurqânî, cadi du divan, reçoit l'ordre de dresser la liste des cadis ayant une nomination (*taqrîr*) du cadi al-'Arîshî: vingt deux cadis des *bandar* avec *taqrîr*; quatre sans; douze titulaires non connus.

[88-89] Ismâ'îl [al-Khashshâb], *kâtib al-ta'rîkh*, remarque que le général en chef leur a confié le soin de s'occuper des choses de la religion et du monde (*amr al-dîn wa l-duniyâ*) et, en particulier, de la question des cadis au Caire et dans les centres (*thughûr*). Il faut nommer au cours de cette séance trois personnes compétentes dans le domaine de la justice (*bi l-ahkâm al-shar'iyya*) et intègres (*sâlih*) afin qu'elles prennent en charge les affaires des gens.

76. Voir pages 55-56, 172. La réponse de Menou est donnée dans une page du registre du divan (Vincennes, B 6 58, 11 décembre 1800, numéro 16).

77. Voir pages 26-27, 37, 57-59, 128, 171-172.

78. Voir pages 37, 49-50, 60-61, 95-96.

79. Voir pages 36, 59, 227, 137.

80. Cette nouvelle est donnée dans les mêmes termes par Gabartî (III, 139/ 221).

[81-82] Les femmes venues lors du divan précédent reviennent pour solliciter un mémoire à propos des effets de Mustafâ Chalabî al-Sinnârî [71]. Rédaction d'un *'ard* pour le général en chef rappelant l'affaire de Mustafâ Chalabî : absent du Caire, à Kaum al-Samn, pour réunir l'argent de la République ; bruit qu'il est en Syrie. Il se présente au *qâ'im maqâm* et montre qu'il est « à notre service ». Il obtient un firman. Les scellés sont cependant apposés sur sa maison en raison de la révolte (*fitna*). Il demande que ses effets et ceux de son épouse lui soient rendus. Intervention de Madame Nafîsa. Intercession demandée.

[82-83] Rédaction par les cheikhs du divan d'une *tadhkara* pour le trésorier (*khâznadâr*) à propos d'une femme venue exposer qu'on lui réclame quatre *riyâl* au titre de la *firda*. Demande d'intervention pour que la saisie de sa maison soit levée [72].

[83] Rédaction d'une *tadhkara* à propos de l'individu emprisonné pour avoir manqué de respect au *qâ'im maqâm*.

Fin du sixième divan.

Mercredi 1er *ragab* / 18 novembre. L'exécution du marchand d'huile (*zayyât*) est ordonnée et a lieu à Bâb Zuwayla [73].

Le mercredi, les quatre personnes désignées vont voir le cadi. Établissement d'une liste (*qâ'ima*) des présidents des tribunaux (*ru'asâ al-mahâkim*) et de leurs adjoints (*atbâ'*) et des juges des tribunaux des villes de province (*bandar*). Voir le huitième divan [74].

Septième séance du divan

3 ragab / fin brumaire an IX / 20 novembre 1800 [pages 84 à 87]

[84] Ismâ'îl al-Zurqânî, cadi du divan, communique la liste des juges des *bandar* (villes de province) pour 1215 : vingt avec nomination (*taqrîr*) du cheikh Ahmad al-'Arîshî, quatre sans [75].

[84-85] Le *wakîl* informe le divan de la réception des *'ard* précédents par le général en chef. Il y répondra prochainement. Le *wakîl* donne une réponse orale. Il est nécessaire de faire étudier l'affaire des gens émigrés (*fârrîn*). Ceux qui sont partis en raison d'activités, comme le commerce, ne posent pas de problème. Ceux qui sont sortis d'Égypte pour se joindre aux Ottomans ne peuvent pas rentrer. C'est ce qu'il a dit. En ce qui concerne l'affaire de l'*iltizâm*, il nommera un *wakîl* pour s'en occuper.

71. Voir pages 61, 167-168, 171.
72. Voir pages 111-112 : d'après les Français, son mari était un émigré, ce qui expliquait la saisie.
73. Voir pages 77-78, note 1, 153-154. Bâb Zuwayla, porte sud du Caire fatimide est localisée, sur le plan de la *Description*, en 249 M 6.
74. Voir pages 79, 83, 84.
75. Voir pages 79, 83.

Sixième séance du divan
fin *gumâdâ* II / 27 brumaire an IX / 17 novembre 1800 [pages 77 à 83]

[77-78] Lettre à Muhammad Aghâ, agha des *mustahfizân*: *al-hâgg* Ibrâhîm père de Yûsuf al-Zayyât, marchand d'huile, intercède en faveur de son fils qui a été accusé par une cliente d'avoir tenu de méchants (*shanî'*) propos, a été dénoncé aux Français et arrêté. Belliard a ordonné de le faire exécuter. Sa clémence est demandée. Yûsuf est exécuté le lendemain [66].

[78-79] Rédaction du mémoire prévu pour Khalîl Chalabî Abû Kullus, adressé au général en chef: une épouse (*gâriya*) d'Ahmad Abû Kullus et les émirs Khalîl et 'Uthmân se plaignent de Mustafâ agha *mustahfizân* à qui ils ont remis 400 *riyâl* pour obtenir l'enregistrement d'un bien. Ils se sont aussi adressés au ministre (*wazîr*) Poussielgue pour obtenir la mainlevée sur la *hissa*. Ils sont prêts à payer à nouveau le *hulwân* (droit d'enregistrement) [67].

[79] Le *wakîl* ordonne aux cheikhs Mûsâ al-Sirsî, 'Abd al-Rahmân al-Gabartî, Ismâ'îl, cadi du divan, et au *kâtib silsilat al-ta'rîkh* (Ismâ'îl al-Khashshâb) de se rendre auprès du cadi Ahmad al-'Arîshî pour s'occuper de l'affaire de la justice. Voir le septième divan [68].

[80] Un *'ard* est adressé au général en chef à propos de l'ordre qu'il a donné de faire apposer les scellés sur les maisons des émigrés (*fârrîn*) en exceptant ceux qui sont allés dans les provinces pour s'occuper de leur subsistance. Plainte contre la confusion qui existe entre les diverses catégories d'« absents » (*ghâ'ibîn*) et demande que l'ordre soit levé. Appel à son intercession: « Il faut distinguer entre le coupable et l'innocent [69]. »

[81] *'Ard* envoyé au général en chef en faveur des gens qui détiennent des parts d'*iltizâm* et qui sont dépourvus de moyens d'existence. Ils demandent l'aide du divan pour obtenir la libération (*ifrâg*) de leurs *iltizâm*. Cette demande est présentée dans l'intérêt des sujets dont le général souhaite le bonheur [70].

66. Gabartî fait de l'incident un récit circonstancié en tout point conforme au procès-verbal, en relevant la cruauté des militaires français qui avaient laissé espérer une heureuse issue. Le *wakîl* aurait rassuré le père: « Il ne sera pas tué à cause de cette seule phrase. Calme-toi. Les Français ne sont pas aussi iniques » (III,138/220). Voir pages 83, 153, 154.
67. La substance de ce texte figure en traduction dans les documents du registre du divan (Vincennes, B 6 58, 11 décembre, n° 19). Voir pages 36-37, 62-63, 112-114, 170, 179-180, 193. Mustafâ, agha des *mustahfizân*, suivant de 'Abd al-Rahmân, ex-agha des *mustahfizân*, avait été nommé à ces fonctions par les Français, le 14 octobre 1798 (Gabartî, III, 24/40).
68. Voir pages 83 (même séance), 84 (septième séance) et 87-91 (neuvième). Gabartî donne un résumé de l'affaire de la nomination des cadis sans mentionner le rôle actif qui fut le sien (III, 139/221).
69. La substance de ce mémoire figure dans un document conservé du registre du divan (Vincennes, B 6 58, 11 décembre 1800, n° 21).
70. Voir le même registre (n° 20).

« Vous étiez malheureux. L'armée française est venue pour vous apporter le bonheur. » Menou a été chargé par la République de leur épargner les vexations dont ils souffraient. [65] Annulation de la plupart des impôts. Fixation de leurs modalités. Rappel des avanies passées. [66] Les Français n'attenteront pas à leurs propriétés. Rappel des abus des puissants dans la perception du *mîrî*. [67] Dans le cas où une personne chargée de lever les taxes (*fard*) lèvera plus que ce qui est prévu, elle sera arrêtée. Le taux du *mîrî* sera fixé et l'impôt sera ainsi rendu plus léger. [68] Le paiement se fera en quatre termes égaux. Un village qui devra 10 000 *riyâl* devra payer 2 500 riyâl tous les trois mois. Les *multazim* exigeaient plus que ce qui leur revenait: cela n'arrivera plus. [69] Les paysans ne devront pas payer un *médin* de plus que ce qu'ils doivent. En cas de plainte, les préposés perdront leur *iltizâm*. Abus commis par les *shaykh al-balad*. La loi fixera ce qu'ils pourront percevoir. En cas d'abus ils perdront leurs fonctions. [70] Les troupes paieront les fournitures qui leur seront faites. Personne ne pourra demander plus que ce qui a été décidé. [71] Les « présents » (*hadâyâ*) sont interdits. Institution d'un divan au Caire, composé des *'ulamâ* les plus recommandables: chargé de maintenir les principes religieux (*muhâfazat qawâ'id al-dîn*) et de rendre la justice. Rigueur contre les abus des interprètes (*tarâgimîn*). [72] Mesures contre les demandes abusives des Français et des troupes. [73] Rappel des abus commis par les aghas de l'*ihtisâb* aux dépens des boutiquiers. Que sont devenus les fondations (*waqfs*) constituées par leurs ancêtres? [74] Effets désastreux de la dilapidation de ces fondations. Responsabilités des « puissants » (*muqtadirîn*). Ces temps ont passé. Ordre reçu de la République et de Bonaparte de leur rendre le bonheur. Mais en cas de révolte contre les Français, la vengeance sera terrible. [75] Rappel des épreuves subies, dans les personnes et les biens, au Caire, à Bûlâq, à Mahallat al-Kubrâ. Exhortation à être sages, à s'occuper de leurs affaires et à cultiver leurs terres.

[76-77] *Addendum* (*mulhaq*): 28 *gumâdâ* II / 16 novembre.

À la résidence du *wakîl*. Le *hâgg* Badawî, jardinier (*ghaytânî*) dans le jardin de Darb al-Bunduq, raconte que deux de ses aides (*atbâ'*) ont trouvé un Français mort, flottant habillé, dans la *sâqiya* [64]: ils vont lui apporter la nouvelle à l'Azbakiyya où il est occupé à planter les arbres de la République [65]. Ils informent le *wakîl*. Rapport rédigé par Rafâ'îl et Qâsim éfendi. Le chef du quartier (*hâkim al-khatt*) est informé.

64. Cet endroit était peut-être voisin du Qasr al-Bunduq, mentionné sur le plan du Caire de la *Description* en 286 S 16. Cet incident n'est pas mentionné par Gabartî ni par les archives françaises.

65. On était juste en train de commencer à planter, sur la levée de l'Azbakiyya (*Description*: CHI 13), des arbres auxquels s'intéressait fort Menou (Vincennes, B 6 57, Le Père, directeur des Ponts et Chaussées, à Menou, 17 novembre 1800)

[60] *Al-Sayyid* ʿAlī, fils de feu Mustafā al-Damanhūrī, intervient en faveur d'une parente, mariée à un « absent », dont les effets, ceux de son époux et de son père ont été mis sous scellés par le *qabtān* de Hasanayn. Examen en cours [59].

[60-61] On demande au *wakīl* où en est le *ʿarḍ* relatif à la veuve de Bashīlī. Le général en chef a été consulté: il faut lui allouer de quoi vivre, mais on ne peut lui restituer la totalité de l'héritage de son mari [60].

[61-62] L'épouse de Mustafā Chalabī, suivant (*tābiʿ*) de Sinnārī, se présente. Il y a dans leur maison des effets appartenant aux épouses des Mamelouks [61]. La maison a été occupée par les Français. Intervention de Madame (*al-sitt*) Nafīsa acceptée par Belliard. Des membres du divan remarquent que parmi ces objets il y en a qui ne sont pas des engins de guerre et qu'il convient de les rendre. Le *wakīl* remet l'affaire à la séance suivante.

[62-63] Suite de l'affaire de Khalīl Chalabi Abū Kullus [62]. Présentation d'un papier (*waraqa*) d'al-Sayyid ʿAlī Higāzī, écrivain de Mustafā agha, agha des janissaires, mort à l'époque ottomane (*zaman al-ʿuthmanlī*). Détails sur les transactions intervenues. Intervention de Mahdī qui mentionne un *ʿarḍ* dont Poussielgue a eu connaissance, un papier de protection (*waraqat himāya*), et évoque l'intervention d'Estève. Le *wakīl* ordonne qu'un mémoire soit rédigé dans la séance suivante.

[64-76] Rafāʾīl donne lecture d'un firman annoncé précédemment dans ce divan. Daté de brumaire an IX. Adressé aux habitants du pays (*ahālī l-bilād wa sukkān al-iqlīm al-miṣrī*) [63].

59. Le cheikh Mustafā al-Damanhūrī était mort en 1213 (1798-1799) (biographie dans Gabartī, III, 67/105). La *Description* localise al-Hasanayn en 215 I 5, près de la mosquée du même nom.

60. Voir les pages 37, 49-50, 86, 95-96.

61. Le palais al-Sinnārī, classé sous le numéro 283, se trouve dans la *hārat* Monge, près de Sayyida Zaynab (localisé en 173 T 12 sur le plan du Caire de la *Description*). Son constructeur (en 1794) fut Ibrāhīm al-Sinnārī, intendant noir de Murād bey, qui devait mourir en 1801 (Gabartī, III, 219-220/335). Durant l'occupation française il fut occupé par les savants et artistes de l'expédition. Ce monument a fait l'objet de plusieurs relevés dans la *Description* (État moderne, planches 57, 58 et 59,). Il est étudié dans B. Maury, A. Raymond, J. Revault, M. Zakariya, *Palais et maisons du Caire II*, Paris, Cnrs, 1983, 267-277. Il vient d'être restauré par B. Maury. Voir, sur les suites de cette affaire, pages 81-82, 167-168, 171. Les archives de Vincennes contiennent une lettre d'Estève à Menou (B 6 60, 1800, non datée,) faisant état de la réclamation, par Ibrāhīm al-Sinnārī, lieutenant de Murād bey, de la restitution de propriétés devenues nationales. Menou donne son accord « en considération de l'amitié... entre la République et Murād bey ».

62. Voir pages 36, 78, 112-114, 170, 179-180, 193.

63. C'est la traduction, assez fidèle, du firman du 28 octobre 1800/6 brumaire (Vincennes, B 6 60). Voir Henry Laurens, *L'expédition d'Égypte*, 289.

[55-56] Hasan ibn 'Alî al-Tawîl expose qu'il a pris en fermage (*iltizâm*) au Caire des fermes à Damiette, avec des associés. Des gens de Damiette ont pris en adjudication les fermes les plus profitables, avec l'accord d'Estève. Le *wakîl* ordonne qu'un mémoire soit adressé au général en chef. Contenu: les sujets sont heureux de l'institution du divan en raison de la justice et des bienfaits dont ils vont bénéficier; affaire des fermes de Damiette; conduite des gens de Damiette: il serait injuste qu'ils prennent les fermes les plus avantageuses et laissent les autres [56].

[57-59] Plainte des affranchis de Hasan éfendi Hayâtim [57]. L'émir Ridwân produit un document de *waqf* (*hugga waqfiyya*) qui est lu par le cadi. La maison, située dans le quartier Hanafî, avait été constituée en *waqf* au profit des gens (*gamâ'a*) de Hasan éfendi. Mais elle était habitée, moyennant paiement d'un loyer, par un affranchi de Husayn bey, Mustafâ Kâshif qui a fui l'Égypte, et elle a été saisie par les Français. Ridwân agha en demande la restitution à son profit et à celui de ses « frères » (*khushtâsh*). Discussion sur cette affaire, sur le *shar'*, sur le *waqf*, sur le problème de la saisie des maisons des *odjaqlî* et de leurs Mamelouks: interventions du *wakîl*, de Husayn éfendi (*kâtib al-khazîna*), d'Ismâ'îl al-Nuqalî, de Mahdî. Rédaction d'un mémoire demandant le retour de la maison à Ridwân agha et à ses *khushtâsh*. Il a été autorisé à l'habiter, mais on lui demande un loyer.

[59] Intervention de Bakrî et des membres du divan en faveur de Muhammad Chalabî al-Qillînî. Le *wakîl* a évoqué l'affaire avec le général en chef: elle nécessite un examen avant toute décision d'affranchissement [58].

[59-60] Al-Sayyid Muhammad sollicite le poste de cadi de Mansûra. Deux membres du divan le déclarent apte à ces fonctions. Le commissaire demande qu'une liste des cadis soit dressée et qu'un choix soit effectué. Mahdî remarque que leur information est insuffisante et suggère d'en référer au cadi du divan.

56. L'affaire est exposée dans une page du registre du divan (Vincennes, B 6 58, 11 décembre 1800, p. 52, n° 16) avec la réponse de Menou. Voir pages 85, 172. Gabartî mentionne, en 1807, un Hasan al-Tawîl dont la maison, à Bûlâq, est habitée par Yâsîn bey (IV, 56/81).

57. Cette affaire avait déjà retenu l'attention du divan: voir les pages 26-27 et 37. Elle fut ensuite souvent évoquée, pages 85-86, 128, 171-172. Parmi les documents subsistant du registre du divan, deux extraits, en date des 11 et 27 décembre, correspondent au procès-verbal de la séance du 15 novembre (Vincennes, B 6 58, 11 décembre 1800, numéros 17, 61, 7 janvier 1801, numéro 44). Les *khushtâsh* (mot persan signifiant frère) étaient les Mamelouks ayant un même maître. Ismâ'îl al-Nuqalî était le cheikh du quartier al-Hanafî (6 T 9), ce qui explique son intervention dans cette affaire (Vincennes, B 6 10, 31 octobre 1798).

58. Voir les pages 36, 86, 235.

mémoire précédent, annulé en raison de l'erreur qu'il contenait (deuxième divan) [50]. Le général ne donne pas de réponse à cette demande dans l'attente du règlement des dettes qui pèsent sur lui.

[51-53] Parmi les événements survenus dans la semaine : mort du savant Abû Muhammad Ahmad ibn Salâma al-Shâfi'î, appelé Abû Salâma [51]. Vastes compétences. Réputation. Ses maîtres. Cependant, existence difficile et obscure. Caractère agréable. Attaché à la mosquée de 'Abd al-Rahmân *katkhudâ* hors de Bâb al-Futûh, aujourd'hui détruite [52]. Il recevait 8 *paras* du *waqf*. Le cadi 'Abdallah éfendi, qui était en Égypte en 1196/1781-1782, célébra ses mérites ainsi que ceux d'Ahmad ibn Mûsâ al-'Arûsî. Mort le 21 *gumâdâ* II / 9 novembre 1800 (note marginale : à près de 75 ans). Enterré dans le cimetière al-Mugâwirîn à côté du tombeau du cheikh al-Ghurayb.

Cinquième séance du divan
27 *gumâdâ* II 1215 / 24 brumaire an IX / 15 novembre 1800 [pages 54-77]

[54] Réponse donnée au *'ard* relatif à l'affaire de 'Alî Chalabî [53].

Rafâ'îl annonce que le commissaire a donné à *al-sayyid* al-Sharîf Hasan, écrivain, les deux copies du firman destiné à Bonaparte. Calligraphie réalisée pour un prix de 900 *paras*.

Réponse donnée au mémoire relatif à la maison dont une partie appartient à l'épouse de Muhammad Kâshif et le reste à la République. Négative [54].

[55] Rafâ'îl évoque le firman du général destiné à la population (*'âmma*) dont la langue est incompréhensible pour elle en raison de son manque de correction. Il en a refait une traduction qui sera lue au divan à la fin de la réunion [55].

Le *wakîl* annonce que le général en chef va rendre publics des ordres qui touchent au bonheur du peuple (*râhat al-'âmma*). « Les *'ulamâ'* sont les intermédiaires entre nous et eux. Ils répondent oui. »

50. C'était en réalité pendant le troisième divan. Voir pages 31, 34-35, 54.
51. Cette notice correspond à quelques détails près à la nécrologie consacrée par Gabartî à ce cheikh (III, 166-167/259) : la référence à l'opinion favorable de 'Abdallah éfendi ne figure pas dans Gabartî. La précision de l'âge, ajoutée en marge, est mentionnée dans Gabartî.
52. La mosquée al-Sutûhiyya avait été construite, avant 1755, par l'émir 'Abd al-Rahmân *katkhudâ*, en face de Bâb al-Futûh, au début du quartier de Husayniyya (*Description* : 333 E 51 (Gabartî, II, 5/6 ; 'Alî pacha Mubârak, *Al-khitat al-gadîda*, Bûlâq, 1306/1888, 20 vol., V, 151. Elle ne fut apparemment qu'endommagée par les Français, puisqu'elle fut classée sous le numéro 558 (1760). Elle fut détruite vers 1940 (André Raymond, « Les constructions de l'émir 'Abd al-Rahmân Katkhudâ », *Annales islamologiques* XI, 1972).
53. Voir pages 31, 34-35, 50.
54. Voir page 38.
55. Voir pages 39, 64-76.

Un siège (*kursî*) est disposé pour le cheikh al-Mahdî au milieu du divan. Il y siège et donne lecture du firman envoyé par le divan à Bonaparte [48].

[39-49] Texte de la lettre à Bonaparte. Vœux présentés au général pour ses succès. Il a promis de garder les yeux fixés sur ce pays. Confiance dans ses paroles. Dieu a voulu qu'elles soient accomplies. Unanimité de la population égyptienne dans ses souhaits de victoire. Il reviendra en Égypte si Dieu le veut. Il est apparu comme un éclair de Dieu; il a disparu aussi rapidement parce qu'un autre objectif l'appelait. Ses victoires. On l'a appelé « l'épée de Dieu » (*sayf Allâh*). Les nations (*tâ'ifa*) égyptienne et française ne forment plus qu'un seul peuple (*ra'iya*). Cette union se renforce grâce aux soins du cher (*'azîz*) 'Abdallah Menou. Il ne doit pas oublier que l'Égypte (*al-qutr al-misrî*) est son pays (*baldatukum*). Signatures. 24 gumâdâ II 1215 / 12 novembre 1800.

[49-50] Rédaction d'un mémoire (*'ard*) pour le général en chef à propos de la sœur de Muhammad al-Dawâkhilî. Le *sayyid* rappelle que sa sœur est l'épouse d'*al-hâgg* Mustafâ al-Bashtîlî. Révolte de Bûlâq et exécution de Bashtîlî dont la maison est pillée. Ses biens. Ses héritiers sont sa femme et les enfants de son frère. Demande d'un firman pour que la succession leur revienne. Ce sont de pauvres gens [49].

[50] Fin du quatrième divan.

[50-51] Addendum (*mulhaq*).

25 gumâdâ II / 22 brumaire / 13 novembre. Le jour suivant rédaction d'un *'ard* adressé au général Belliard sollicitant sa clémence en faveur de 'Alî Chalabî Shanan. Il remplace le

48. Voir page 7 et note 2 et pages 33-34. Ce message à Bonaparte dont Menou appréciait la valeur politique (et dont il espérait aussi des effets positifs pour sa propre position en France) constitua un grand sujet de préoccupation pour le général (voir A. Raymond, *Égyptiens*, 238). Dès le 16 octobre il avait demandé à Fourier que le divan écrive à Bonaparte « une lettre de félicitations sur son avènement » et sur les victoires remportées (« il faudrait que Marengo y fût nommé »). Il serait aussi à désirer « que le Divan parlât adroitement de la réunion de l'Égypte avec la France. Il rappellera aussi au Premier consul combien les habitants du Caire lui étaient attachés » (Vincennes, B 6 123, Menou, correspondance, n° 922). Il suivit ensuite la question de près, s'intéressant même au style de la missive : le 12 novembre il demande à Fourier de laisser la lettre du divan telle qu'elle est « afin que les tournures orientales produisent leur effet » (à Paris...) (B 6 56, 12 novembre). On voit combien fut réduite la marge d'« initiative » du divan dans cette affaire. La traduction en fut publiée par le *Courier de l'Égypte* (numéro 91, 15 frimaire an IX / 5 décembre) avec toutes les signatures des cheikhs (al-Bakrî en tête) et, à Paris, par le *Moniteur* (numéro 184). Il en existe également une version imprimée à Paris en l'an IX dont la traduction fut assurée par Silvestre de Sacy et Jaubert. Ce fascicule de 18 pages est intitulé : *Lettre des membres du Divan du Kaire au général Bonaparte en arabe et en français*. Il est remarquable que Gabartî ne fasse aucune allusion à ce morceau d'éloquence. Voir H. Laurens, *L'Expédition d'Égypte*, Paris, 1989, 290.

49. Voir pages 37-38, 60-61, 86, 95-96.

commissaire: ce personnage est accusé de meurtre; ce ne serait pas conforme aux règles de la République [41].

[36-37] Khalīl Chalabī d'Abū Kullus se présente: le village a payé son *hulwān* à Mustafā agha des janissaires; il détient un firman. L'affaire est remise; des éclaircissements complémentaires seront donnés au cours du cinquième divan et un *'ard* de libération (*ifrāg*) sera rédigé au cours du sixième [42].

[37] Ridwān éfendi, suivant de Hasan éfendi, rappelle l'affaire présentée au cours du troisième divan: l'épouse de son maître a épousé Mustafā Kāshif, suivant de Husayn bey. La maison appartient au *waqf* de leur maître Hasan éfendi. On lui demande de produire le document de *waqf* (*waqfiyya*). L'affaire sera évoquée au cours du quatrième divan (*sic*) [43].

[37-38] Affaire de la sœur d'*al-sayyid* Muhammad al-Dawākhilī, épouse de Mustafā al-Bashtīlī. Le *wakīl* en a fait part au général en chef. On en parlera plus en détail dans le divan suivant et le neuvième divan [44].

[38] Une femme, représentée par Husayn éfendi, écrivain du Trésor (*kātib khazīna*), se plaint de la confiscation par le général préposé aux maisons de la République (*al-ganlār al-muwakkal buyūt al-mashaykha*) d'une maison dont 17 *qīrāt* lui appartiennent, et les 7 restants à la République (*al-Cumhūr*). Réponse: elle doit aller voir le général [45].

Affaire du pauvre de Tantā. On ne peut le dispenser de la *firda* qui lui est réclamée. Que les cheikhs du divan s'adressent aux *kabīr* de Tantā s'ils le veulent [46].

[39] Accord sur la modification du firman sur les souqs, après lecture au divan, effectuée par Rafā'īl, afin de le rendre compréhensible par la population (*al-'āmma*). Détails dans le cinquième divan [47].

41. Voir les pages 59, 86, 237 pour les suites de cette affaire.

42. Cette affaire est mentionnée sur l'une des feuilles conservées du registre du divan (8 6 58, 11 décembre 1800, p. 53, nº 19). Voir pages 62-63, 78-79, 112-114, 170, 179-180, 193. Abū Kullus était une localité de Manūfiyya (markaz de Shibīn al-Kaum) (Ramzī, *Qāmūs* II, 184). Le *hulwān* était le droit payé par les *iltizām* au profit du sultan (S.J. Shaw, *Financial*, 35-37).

43. Voir les pages 26-27, 37, 57-59, 85-86, 128, 171-172.

44. Mustafā al-Bashtīlī, un des leaders de la révolte de Būlāq, avait été mis à mort le 16 avril 1800 et ses biens avaient été confisqués (A. Raymond, *Égyptiens*, 201, 203, 334). Il avait épousé la sœur de Muhammad al-Dawākhilī, cheikh connu qui mourut en 1818 (biographie dans Gabartī, IV, 294-296/414-416). Voir les pages 49-50, 60-61, 86, 95-96.

45. Voir page 54.

46. Voir page 23, où était annoncée une réponse négative.

47. Voir pages 55 et 64-76 (texte du firman).

Quatrième séance du divan
24 *ǧumādā* II 1215 / 21 brumaire an IX / 12 novembre 1800 [pages 33-53]

[33-34] Lecture du firman, envoyé en France, au général Bonaparte, par les cheikhs du divan, sur la demande du *wakīl* [37].

[34] Rédaction d'un firman sur l'affaire des maisons; message du général à Estève interdisant le pillage des maisons et des effets (*harīmāt*) des « absents ». Les femmes n'ont pas commis de crime; elles sont propriétaires des effets. Les inspecteurs (*mufattishīn*) se voient interdire ces pratiques « pour le repos de la ville [38] ».

[34-35] Muhammad agha des janissaires fait savoir qu'il a arrêté al- Sayyid 'Alī Chalabī Shanan que le général Belliard a envoyé à la Citadelle. Rédaction d'un *'ard* demandant à Belliard sa libération. Ce mémoire n'a pas été traduit en arabe, en raison d'une erreur: rédaction d'un autre le lendemain, traduction et envoi. Libération après quelques jours grâce à l'intercession du cheikh al-Bakrī [39].

[35-36] Le *wakīl* demande à l'agha et aux cheikhs de s'occuper de l'affaire des mendiants (*shahhātīn*): leur négligence est contraire à l'ordre du général en chef. Étudier l'affaire afin qu'ils soient réunis dans un ou plusieurs lieux, sous peine de contrainte [40].

[36] Bakrī et Fayyūmī entretiennent le *wakīl* de l'affaire de Muhammad Chalabī al-Qillīnī, emprisonné à la Citadelle et lui demandent d'intervenir auprès du général en chef pour qu'on l'installe chez l'un des deux cheikhs jusqu'à ce que son cas soit réglé. Refus du

37. Voir le texte pages 39-49.
38. Ce problème était évoqué ce même jour par Menou dans une lettre à Estève: « Ce n'est pas, citoyen, la sortie du Caire qui constitue l'émigration, c'est la sortie d'Égypte. » Il faut établir « d'une manière juste et invariable la forme de procéder à la saisie et confiscation des biens de ceux qui sont prévenus » (Vincennes, B 6 56, 12 novembre). Peu après, Menou revenait sur le sujet dans une lettre à Reynier: il lui demandait d'ordonner « qu'aucune maison, aucuns meubles ou propriétés ne soient saisis avant qu'on vous ait rendu compte des motifs qui doivent décider de la saisie. Car sous ce prétexte on commet beaucoup de vexations et c'est ce que nous devons éviter avec le plus grand soin, car ce n'est que par la justice que nous parviendrons à obtenir la confiance du peuple. » (Vincennes, B 6 58, 8 décembre). Le 11, L. Reynier assurait qu'aucune saisie n'avait été effectuée « sans un ordre en bonne forme » (B 6 58). Une note marginale complète le texte.
39. Voir pages 31, 50, 54. Muhammad agha des janissaires mourut de la peste le 21 mars 1801 et fut remplacé par 'Abd al-'Āl (Ǧabartī, III, 151/238). 'Alī Chalabī, suivant de Husayn agha Shanan, fut décapité, sur ordre du Grand vizir, le 17 décembre 1801 (Ǧabartī III, 206/316).
40. Ǧabartī mentionne brièvement cette affaire: le 23 *ǧumādā* II / 11 novembre « il fut ordonné que les mendiants (*shahhādhīn*) soient réunis dans un endroit et que les inspecteurs des *waqfs* (*nuzzār al-awqāf*) les prennent en charge » (III, 138/219).

[30] *'Arḍ* adressé au général à propos de Mustafâ Chalabî al-Makkâwî: envoyé par le *mu'allim* Antûn Abû Tâqiya au village de Nûb et de Kaum al-Samn pour le service de la République (*li-khidmat al-gumhûr*); sa maison à Darb al-Gammâmîz est confisquée par le capitaine (*qabtân*) [du quartier]; il en demande la restitution [31].

[30-31] Le cheikh 'Alî, peseur (*qabbânî*) ayant quitté Le Caire pour aller chercher du grain, constate à son retour que le qabtân a mis la main sur sa maison. Il demande qu'un mémoire soit rédigé à ce sujet [32].

[31] Plainte de Husayn éfendi contre 'Alî Chalabî Shanan et rédaction d'une *tadhkara* pour Muhammad agha des janissaires: accusations portées contre lui [33].

[31-32] Rédaction d'un *'arḍ* à propos de l'affaire de 'Alî al-Qabbânî, par le cheikh 'Alî «écrivain des mémoires au divan» (*kâtib al-'urûḍ bil-dîwân*), tendant à ce que le qabtân libère sa maison.

[32] Barthélemy (Bartalmân) vient avec l'émir Hasan, affranchi de Muhammad agha. Il demande en sa faveur un *'arḍ* destiné au général: envoyé par Barthélemy à Abû Za'bal pour percevoir des fonds, il constate à son retour que le qabtân du quartier al-Hanafî a mis sa maison sous scellés. Il demande la levée de cette saisie [34].

Fin du troisième divan.

[33] Le mardi (*sic*) 22 *gumâdâ* II / 10 novembre [35], arrivée à la résidence du *wakîl* d'une réponse au mémoire (*'arḍ hâl*) relatif à Basiyûn: le cheikh Sulaymân al-Fayyûmî est chargé de l'affaire [36].

31. Les archives de Vincennes mentionnent la saisie par le magasin national des effets de Mustafâ Chalabî (B 6 82, brumaire an IX: 23 octobre - 21 novembre). Les données de l'affaire sont résumées dans un document du registre du divan (Vincennes, B 6 58, 11 décembre, numéro 18). Sur sa conclusion, voir les pages 131-132. Darb al-Gammâmîz est localisé par la *Description* en 46, 50 R 10.

32. Voir les pages 31-32 et 132.

33. Voir la suite de cette affaire, pages 34, 35, 50-51, 54. Husayn éfendi était *kâtib khazîna*, percepteur du *mîrî* des *multazim*. Voir sur ce personnage S. J. Shaw, *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, Harvard U. P., 1964.

34. Les archives de Vincennes mentionnent la confiscation des effets de l'émir Hasan (B 6 82, brumaire an IX). Sur Barthélemy, Grec de Chio, nommé par les français commandant des Mamelouks incorporés dans leur armée et détesté des Cairotes (qui le surnommaient par approximation *fart al-rummân*, «grain de grenade»), voir Gaston Wiet, Nicolas Turc, *Chronique d'Égypte*, Le Caire, Ifao, 1950, 113-114 (ensuite cité en abrégé par Nicolas Turc). Il quitta l'Égypte avec les Français (Nicolas Turc, 134. Guémard, «Les auxiliaires de l'armée de Bonaparte», *Bulletin de l'Institut d'Égypte* IX, 9-16). Voir aussi Gabartî, III, 11/18 et *passim*. La localité de Abû Za'bal est située en Qalyûbiyya (*markaz* de Shibîn al-Qanâṭir) (Ramzî, *Qâmûs* I, 31).

35. Le 22 *gumâdâ* II était un lundi.

36. Voir page 17.

en *muharram* 1214 / juin-juillet 1799. Opposition du citoyen Chanaleilles (Shanânîlu). Recherche des documents en attendant la rédaction d'un *'ard* dans le cinquième divan [27].

[27-28] Le *wakîl kumsârî* est interrogé à propos du firman adressé au général relatif au pillage des biens des familles (*harîmât*) et de la mainmise sur les maisons des « absents ». Réponse: ces biens sont sous la protection (*himâya*) du général; que les victimes se présentent au divan pour qu'il informe le général. Certains cheikhs se plaignent de ce que l'affaire traîne en longueur. Ils demandent un firman du général destiné à la police (*qulluqât*). Le *wakîl* lui en réfèrera [28].

[28] Le *wakîl* exprime le vœu du général que les cadis observent rigoureusement la loi (*sharî'a*) et n'acceptent pas de pots-de-vin (*rashwa*). Réponse du cheikh Sâwî: cela va de soi et est conforme à la *sharî'a*.

[28-29] Réponse au firman rédigé sur l'affaire du *sayyid* Ibrâhîm al-Balaqsi et de la dame Katûra et de son frère Francisco: elle est du ressort du *shar'*.

[29] Le *wakîl* donne ordre (*amara*) aux cheikhs de s'occuper de la question de la justice. Celui qui ne sera pas digne de ces fonctions sera destitué et on élira à sa place un préposé convenable [29].

Réponse au firman du divan relatif à Ibrâhîm Marqus [30] à propos des deux *birka* à poisson. Le général « n'aime pas l'injustice »: il ordonne qu'Ibrâhîm Marqus présente ses papiers (*awrâq*) au *wakîl* pour qu'il les examine et prenne une décision.

[29-30] Le *wakîl* a présenté les [procès-verbaux] de chaque divan au général pour qu'il les examine et prenne des décisions conformes à l'intérêt général. Remarques sur la rédaction des mémoires (*'ard*).

27. Cette affaire fut longuement évoquée par la suite: voir pages 37, 57-59, 85-86, 128, 171-172. Deux des extraits des registres du divan, en date du 11 décembre 1800 (nº 17) et du 1er janvier 1801 (nº 27), évoquent cette maison sise dans le quartier de Hanafî (*Description*, 118 R 12). Fondation constituée en faveur de la famille de Hasan éfendi al-Hayâtim, habitée par Mustafâ Kâshif, émigré, et de ce fait confisquée, elle appartenait en réalité à Ridwân agha qui en réclamait la restitution (Vincennes, B 6 58, 11 décembre 1800, 61, 1er janvier 1801). J.-B.-E. Poussielgue (1764-1845) était administrateur général des finances de l'armée d'Orient. Chanaleilles, chevalier de Malte rallié à l'expédition, exerçait les fonctions de directeur des domaines nationaux (Meulenaere, 44).

28. Le 9 octobre 1800 (17 vendémiaire), un ordre du jour de Menou avait accordé la grâce aux émigrés qui rentreraient avant le 1er brumaire (23 octobre) et à qui leurs biens seraient restitués. Passé cette date, les biens de ceux qui ne seraient pas rentrés seraient « acquis au profit de la République » (Vincennes, B 6 54).

29. Ǧabartî (III, 139/221) évoque ce problème avec assez de détails: établissement d'une liste des cadis; contrôle par les Français; élection des cadis et confirmation par le général (après le 18, avant le 20 novembre).

30. Voir les pages 20-22 et 93.

[22-23] *Tadhkara* du divan au cadi al-'Arîshî à propos de la nomination de Sayyid Muhammad Amîn comme cadi de Mansûra, à la place de Mûsâ éfendi [23]. Le cheikh al-'Arîshî a suspendu la procédure jusqu'à aboutissement d'un vote (*qur'a*) et d'une élection (*intikhâb*), « suivant la coutume » (*'alâ l-'âda*).

[23] *'Ard* envoyé au général à propos du cheikh Ibrâhîm al-Warrâqî, professeur au sanctuaire al-Ahmadî à Tantâ qui ne possède que sa maison, qui a été imposé à dix *riyâl* de *firda* et à qui on réclame à nouveau dix *riyâl*. Extrême pauvreté. Exemption demandée. La réponse (négative) viendra dans la réunion suivante [24].

[24] Réponse du divan au cheikh 'Abidîn, cadi de Manûf. Ahmad al-Gundî et son cousin ont présenté des titres relatifs à une terre occupée par Ahmad al-Shâmî depuis huit ans. L'inviter à la libérer et à payer huit ans de loyer. En cas de refus le général sera informé.

Fin du second divan [25].

Troisième séance du divan

21 *gumâdâ* II / 18 brumaire an IX / 9 novembre 1800 [pages 24-33]

[25-26] Mémoire (*'ard*) du cheikh al-Bakrî à propos de ses cousins et du mamelouk de leur père, feu Muhammad al-Bakrî : propriétaires de 22,5 parts (*qîrât*) dans le village de Gamîgamûn en Gharbiyya ; partis pour la Syrie en 1798 ; amân obtenu de Bonaparte, puis de Kléber et retour. Ils demandent la libération (*ifrâg*) de leur bien [26].

[26-27] Comparution devant le divan des suivants de feu Hasan éfendi. Propriétaires d'une maison (*bayt*). Firman de manumission (*ifrâg*) obtenu de Poussielgue (*al-wazîr Bûsiyalgî*)

23. Dans une lettre en arabe non datée, adressée à Menou, les habitants de Mansûra signalent que la charge de cadi de la province est vacante pour 1215 et qu'ils désirent que son titulaire pour 1214 soit remplacé par Muhammad Amîn, mufti hanéfite (Vincennes, B 6 60). Voir sur cette affaire les pages 225-226, 229-230, 231-232.
24. Voir la suite de cette affaire dans le quatrième divan, page 38.
25. Les archives de Vincennes contiennent une lettre du divan à Menou, signée par Sharqâwî et Mahdî, en date du 6 novembre, mentionnant la plainte de l'émir 'Abdallah, affranchi de feu Hasan agha, propriétaire de 19 qîrât dans le village de Dandît (province de Mansûra) : absent, à Suez, il a trouvé à son retour que sa propriété avait été affermée par la dame Katûn au divan. Il demande sa restitution (Vincennes, B 6 56, 6 novembre 1800).
26. Voir page 221.

[15-16] Le cheikh 'Abd al-Rahmân al-Gabartî demande la rédaction d'un firman à propos d'une affaire concernant le village d'Ibiyâr [17] : contestation entre deux individus et le cheikh qui demande leur comparution devant le divan. Le *wakîl* demande que l'affaire soit évoquée au *shar'*.

[17-18] *'Ard* rédigé à l'intention d'Estève à propos d'incidents survenus dans le village de Basiyûn où deux groupes (*gamâ'a*) se sont affrontés (23 morts). Une moitié du village dépend de la République et une autre de l'émir Ahmad al-Baltagî [18].

[18-19] Réponse du responsable français de la *firda* (*hâkim al-firda al-faransâwî*) à la *tadhkara* rédigée au nom du *hâgg* Mahmûd Hasan [19] : attestation qu'il n'est pas cheikh des *dakhâkhiniyya*. Un *kabîr* sera chargé de s'occuper de la *firda* française.

[19-20] *'Ard* adressé au général par des pêcheurs de poisson (*sayyâdîn al-samak*) dans le Nil, affiliés à la confrérie (*tarîqa*) de 'Abd al-Qâdir al-Jîlânî dont l'activité, fixée par un règlement (*qânûn*) ne dépend pas du fermier (*multazim*) en charge du poisson et qui sont astreints à verser des droits (*'awâ'id*) au profit du cheikh des Qâdiriyya [20]. Ce sont de pauvres gens, et ils en appellent à l'intercession du général, connaissant son « amour pour les pauvres ».

[20-22] Le chrétien Ibrâhîm Marqus a acheté au cheikhat des pêcheurs les deux étangs (*birka*) de Nâsiriyya et de Hashshâshîn [21] pour y exploiter le poisson. Difficultés avec le locataire actuel. *'Ard* remis au *wakîl*.

[22] Addition marginale. Rédaction d'un *'ard* du divan au général à propos du problème des familles (*harîm*) des « absents » (*ghâ'ibîn* ; « émigrés ») et de leur droit d'occuper leurs maisons [22].

17. Ibiyâr est situé en Gharbiyya (*markaz* de Kafr al-Zayyât) (Muhammad Ramzî, *Al-Qâmûs al-Gughrâfî*, Le Caire, 1954-1955, II, 119).
18. Voir page 33. Basiyûn est situé en Gharbiyya (*markaz* de Kafr al-Zayyât) (Ramzî, *Qâmûs* II, 123-124). M.-R.-X. comte d'Estève, en 1804 (1772-1853), était payeur général de l'armée d'Orient. Il fut plus tard trésorier-payeur de la Couronne (Meulenaere, 88).
19. Voir plus haut p. 12. La *firda* était l'imposition créée, le 12 octobre 1800, sur les corporations de métiers qui allait provoquer de vives protestations parmi les artisans et commerçants du Caire : elle était d'un montant total d'un million, payable en trois fois (Bûlâq 30 000, Vieux-Caire 20 000). Voir A. Raymond, *Égyptiens*, 225.
20. Sur les liens entre les poissonniers et les Qâdiriyya, voir E. Lane, *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, Londres, 1954, 249, 469
21. Le texte porte *al-sa'yada* qu'il faut lire *sayyâda*. Les deux étangs sont localisés sur le plan du Caire de la *Description de l'Égypte* en 271 P 13 et 340 L 14, sur la limite ouest de la ville. Voir plus loin, pages 29 et 93.
22. La note corrige un oubli du rédacteur. Le problème des biens des « absents » (assimilés par les Français aux « émigrés ») allait revenir très fréquemment dans les activités du divan. Les documents des archives de la Guerre à Vincennes mentionnent de nombreuses saisies en brumaire an IX (B 6 82, brumaire an IX, B6 162, Reynier, 154, 2 novembre 1800).

[8-10] Texte du mémoire envoyé à Menou [10]. Il évoque la réunion du divan dans la résidence de Rashwân bey Ibrâhîm, à 'Abdîn, et sa constitution [11], l'élection (*intikhâb*) d'A. al-Sharqâwî, de M. al-Mahdî et du cheikh 'Abd al-'Âl, à la majorité des votes (*kutlvat awrâq intikhâbihi*), la satisfaction ressentie par « tous vos sujets » (*kâmil ra'âyâkum*) en raison des résultats favorables qu'ils attendent de l'institution du divan [12].

[11] Avis favorable unanime concernant l'envoi d'une lettre destinée à Bonaparte ; la rédaction est confiée à Muhammad al-Mahdî.

Le même jour un billet (*tadhkara*) est adressé [12] à Vial (Danûn Fiyâl [13]) à propos d'*al-hâgg* Mahmûd Hasan anciennement marchand de tabac (*dakhâkhinî*) [14]. Vial lui a demandé d'être cheikh des marchands de tabac ; mais il a abandonné ce métier depuis longtemps. Les gens du métier doivent élire quelqu'un à sa place.

Fin du premier divan.

[13] Le lendemain, mardi 16 *gumâdâ*/4 novembre, rédaction chez le *wakîl* d'une *tadhkara* adressé à Ahmad al-'Arîshî, *qâdî* [15] : Al-Sha'râwî Ridwân, de Manyal, fait savoir que son associé, Ibrâhîm, a trouvé un mort dans une *sâqiya*. Le divan demande une enquête par le cadi ou l'agha des janissaires.

Deuxième séance du divan

18 *gumâdâ* 1215 / 6 novembre 1800 [pages 14-24]

[14-15] Rédaction d'un *'ard* destiné au général, sur la demande du cheikh al-Bakrî, à propos d'une affaire concernant Ibrâhîm 'Âshûr, cheikh du village de Balaqs, une femme française, *al-saniyûra* Katûra, et son frère Fransiskû, et relative à une somme de 380 *riyâl* indûment réclamés à Ibrâhîm. Le *wakîl* ordonne de porter l'affaire devant le *qâdî al-muslimîn* pour qu'il la juge suivant le *shar'* [16].

10. Gabartî (III, 138/219) mentionne l'envoi d'une *tadhkara*

11. Avec quelques précisions : Iliyâs Fakhd, interprète, *khawâgâ* Bûrîr (Pourrière ?), écrivain français, 'Alî al-Basiyûnî et Qâsim éfendi, écrivains arabes. La *Description de l'Égypte* localise la *hârat* 'Abdîn en 138 OP 11.

12. Ces impressions sont évoquées en des termes assez proches par Gabartî (III, 138/219).

13. Il doit s'agir du général de brigade Honoré Vial (1766-1813), rentré en France le 4 décembre 1800 et auteur d'un *Journal* (Meulenaere, 1951.

14. Voir les pages 18-19. Le *hâgg* Mahmûd Hasan était un négociant (*tâgir*) notable (et riche) de la *wakâlat* al-Tuffâh (plan du Caire de la *Description de l'Égypte* : 323 G 5) (archives de la citadelle du Caire, VI, 569, 31 juillet 1789 : ces documents sont maintenant déposés aux archives nationales du Caire). Il joua un rôle actif après 1805 (Gabartî, IV, 77, 99, 101, 112, 176).

15. Le cheikh Ahmad al-'Arîshî mourut en 1803-1804 (voir la biographie que lui consacre Gabartî, III, 289/444-445).

16. Sur cette affaire voir plus loin, pages 98, 105. Sur la dame Katûra voir la note 25 suivante. D'après deux documents des archives de Vincennes (B 6 55, 23 et 28 octobre 1800), les habitants du village de Balaqs, à l'instigation de leur cheikh, Ibrâhîm, avaient volé les paysans de Marsafa pour un montant de 380 piastres.

(*li-kitmân sirr al-dîwân*), Khalîl al-Bakrî, Muhammad al-Amîr, Mustafâ al-Sâwî, Sulaymân al-Fayyûmî, Mûsâ al-Sirsî [4], disciple d'Abû l-'Abbâs al-Mursî [5], 'Abd al-Rahmân al-Gabartî, al-sayyid 'Alî, notable de Rosette (*ahad a'yân thaghr Rashîd*), [5] Ismâ'îl al-Zurqânî [6], *qâdî* du divan, Ismâ'îl al-Khashshâb, historien du divan (*kâtib silsilat al-ta'rîkh*), citoyen Burûyîr (Pourrière?), écrivain français (*kâtib faransâwî*), le prêtre (*al-qiss*) Rafâ'îl, premier interprète (*turgumân awwal*) [6], le *khawâgâ* Ilyâs, deuxième interprète, Qâsim éfendi et le cheikh 'Alî, écrivains du divan, le cheikh 'Abd al-Muta'âl, *châwîsh* (*jâwîsh*) [7].

Première séance du divan

(15 *gumâdâ* II 1215 / 12 brumaire an IX / 3 novembre 1800) [pages 5-14] [8]

[6] Accord pour le choix de 'Abdallah al-Sharqâwî comme président, de Muhammad al-Mahdî comme secrétaire et de 'Abd al-'Âl comme *châwîsh*, par élection (*qur'a*), suivant la coutume (*'alâ gârî l-'âda fî dhâlika*), en présence du *wakîl*.

Le commissaire du divan (*al-kumsârî*) demande qu'un mémoire (*'ard*) soit envoyé au général Menou pour l'informer.

Accord pour que le divan se réunisse [7] tous les trois jours, trois heures avant midi (*zuhr*).

Le *wakîl* demande qu'une lettre soit envoyée à Bonaparte [9] (voir la quatrième séance).

4. Le Ier novembre, Fourier informait Menou que le cheikh Mûsa « accepte avec reconnaissance la nomination que vous avez faite de lui ». Il lui signalait qu'il n'avait plus de maison au Caire, la sienne ayant été occupée par un général. Il souhaitait qu'on l'autorise à occuper une maison appartenant à la République (venant d'un particulier plutôt que d'un mamelouk, précisait-il) (Vincennes, B6 56, Ier novembre 1800).

5. Une note, ajoutée en marge, page 2, indique que cet Ahmad Abû l-'Abbâs Mursî, disciple d'Abû l-Hasan al-Shâdhilî, était enterré à Alexandrie.

6. Ismâ'îl al-Zurqânî est mentionné pour la dernière fois par Gabartî (III, 217/332) comme ayant écrit un poème en l'honneur du défunt cheikh Sâwî (mort en 1802). Ismâ'îl al-Khashshâb (m. 1815) : biographie dans Gabartî (IV, 238-241/333-339) ; G. Delanoue, *Moralistes* I, 11-12 ; H.A. Badr et D. Crecelius, *A Short Manuscript History by Ismail Al-Khashshab*, Le Caire, 1992 ; A. Raymond, *Égyptiens*, 347-348. Qâsim éfendi Amîn al-Dîn était, en 1813, *kâtib al-shahr* (Gabartî, IV, 170-171). Burûyîr (ailleurs, p. 9, 205, Bûrîrî) pourrait être Pourrière qui était secrétaire à l'administration générale de la Justice, sous l'autorité de Fourier, lui-même chef de cette administration (Meulenaere, 281). Rafâ'îl : le prêtre don Raphaël de Monachis, né au Caire dans une famille syrienne, était curé de la communauté grecque du Caire avant 1798 ; il fut membre de l'Institut, premier interprète du divan ; parti pour la France en 1801, il fut nommé par Bonaparte, en 1803, professeur adjoint d'arabe vulgaire à l'École des langues orientales ; il était de retour en Égypte en 1821 (Henri Dehérain, *Silvestre de Sacy*, Paris, Geuthner, 1938 ; Meulenaere, 168-169).

7. Dans sa seconde version de sa chronique (*Mazhar al-taqdîs*, A. al-Gawhar et U. al-Dasûqî, éd., Le Caire, 1969, 260-261), Gabartî fait état de la création du divan, mais d'une manière assez brève, et surtout, il s'abstient de mentionner les noms des membres et des préposés de l'assemblée (ensuite : *Mazhar*, 260-261).

8. Cette réunion fait l'objet d'un compte rendu dans Gabartî (III,138/219).

9. Voir le texte de la lettre pages 39-49. Dès le 16 octobre (donc avant même la première réunion du divan), Menou demandait à Fourier d'engager le divan à écrire à Bonaparte une lettre de félicitations sur son avènement et sur ses victoires éclatantes et « de lui exprimer le désir de la réunion de l'Égypte avec la France » (Vincennes, B 6 55, 16 octobre).

Divan du Caire
Analyse du texte

[1-2] *Ordre de rédiger donné par Menou.*

Organisation du divan par le *sārī ʿaskar* (général en chef) des armées françaises, ʿAbdallah Jacques Menou [1].

[3-5] Personnel du divan : citoyen (*sitwayān*) Fourier (Fūriya [2]), *wakīl* du divan ; les cheikhs [3] ʿAbdallah al-Sharqāwī, président (*raʾīs*), [4] Muhammad al-Mahdī, secrétaire

1. Sur l'organisation du divan, voir les archives de la Guerre à Vincennes, B6 179, ordres du jour de Menou, 10 vendémiaire an IX / 2 octobre 1800. Et ʿAbd al-Rahmān al-Gabartī (III, 137/218). Après la création du divan et la nomination de ses membres (2 octobre), Menou s'occupa, avec Fourier, Belliard et Estève, du choix d'une maison, celle qu'avait occupée Barthélemy, et de son ameublement (Vincennes, B 6 54, 15 octobre, B 6 55, 20,22, 23 octobre). Il fixa le traitement des membres du divan à 500 francs par mois, celui de l'archiviste à 250 (Vincennes, B 6 123, Menou, 14 octobre).

2. Jean-Joseph Fourier (1768-1830), géomètre, fut, au Caire, secrétaire perpétuel de l'Institut, chef de l'administration de la justice, commissaire auprès du divan et, après son retour en France, préfet de l'Isère de 1802 à 1815 (Philippe de Meulenaere, *Bibliographie raisonnée des témoignages de l'expédition d'Égypte*, Paris, Chamonal, 1993, 92)(référence abrégée : Meulenaere).

3. ʿAbdallah al-Sharqāwī (1737-1812) : biographie dans Gabartī (IV, 159-165/221-228) ; Gilbert Delanoue, *Moralistes et politiques musulmans*, Le Caire, Ifao, 1982, I, 84-86 ; André Raymond, *Égyptiens et Français au Caire*, Le Caire, Ifao, 1998, 38. Muhammad al-Mahdī (v. 1742-1815) : biographie dans Gabartī (IV, 233-237/326-332) ; J.-J. Marcel, *Contes du cheykh el-Mohdy*, Paris, 1835, 3 vol, comportant une biographie ; G. Delanoue, *Moralistes*, I, 29 ; A. Raymond, *Égyptiens*, 39. Khalīl al-Bakrī (m. 1809) : biographie dans Gabartī, 86-88/122-125 ; A. Raymond, *Égyptiens*, 35-36. Muhammad al-Amīr (1742-1817) : biographie dans Gabartī, IV, 284-286/403-406 ; A. Raymond, *Égyptiens*, 40. Mustafā al-Sāwī (m. 1802) : biographie dans Gabartī (III, 213-217/326-332) ; A. Raymond, *Égyptiens*, 38-39. Sulaymān al-Fayyūmī (m. 1810) : biographie dans Gabartī (IV, 105-107/149-152) ; A. Raymond, *Égyptiens*, 40-41. Mūsā al-Sirsī (m. 1804) : biographie dans Gabartī (III, 320-321/492-493) ; A. Raymond, *Égyptiens*, 42. ʿAbd al-Rahmān al-Gabartī (1754-1825 ou 1826) : David Ayalon, « Studies in al-Jabartī », *JESHO*, 3 (1960) et suite ; A. Izzat ʿAbd al-Karīm, éd., *ʿAbd al-Rahmān al-Gabartī*, Le Caire, 1976 ; Gilbert Delanoue, « Al-Jabartī », in *Les Africains*, Ch.-A. Julien éd., Paris, XII, 1978 ; aussi, *Moralistes* I, 4-83 ; A. Raymond, *Égyptiens*, 43-44. Al-Sayyid ʿAlī al-Rashīdī : son principal (voire unique) titre à sa nomination était le fait qu'il était le beau-frère de Menou.

Diverses particularités orthographiques de la langue des comptes rendus permettent, enfin, de proposer une conclusion sur la manière dont les deux textes que nous avons entre les mains furent probablement copiés en vue de leur édition. Le terme « agha » est mentionné douze fois dans la première partie avec un *tâ maftûha* comme lettre finale. Dans la seconde partie il apparaît quatre fois avec un *tâ marbûta*. Le terme « *qâ'im maqâm* » est également écrit de deux manières différentes : avec un *alif* en deuxième lettre du mot dans la première partie(par exemple, pages 78, 82, 83, 101, 106, 235), sans *alif* dans la seconde (par exemple, pages 272, 277, 296, 301, 303, 344). Le terme « katkhudâ » est mentionné treize fois dans la première partie avec un *tâ*, deux fois (plus correctement) dans la seconde, avec un *dâl*. Le terme « qawwâs » est mentionné trois fois dans la première partie avec un *sin* en finale, deux fois dans la seconde avec un *sâd*. Ces quelques menues particularités amènent à la conclusion que les deux parties ont été copiées par un scripteur ou dictées à un copiste différent dans chaque cas.

exemple, les pages 151, 289 et 350. Pour un lecteur égyptien le texte confine parfois au galimatias ou au « petit nègre » (voir la page 170).

Ces scories étaient inévitables: on peut imaginer l'embarras des scripteurs amenés à transcrire en arabe des débats et des documents se référant à des concepts évidemment très nouveaux pour eux et pour lesquels la langue « classique » n'offrait que peu de ressources. On trouvera donc dans ce texte des éléments pour nourrir une réflexion sur l'évolution de la langue arabe moderne par le biais soit de simples translittérations (voir par exemple, l'utilisation du mot *sitwayān* pour « citoyen »), soit d'évolutions sémantiques (utilisation du mot *milla* pour désigner les communautés religieuses, suivant un usage qui s'imposa au XIXe siècle, avec la spécialisation du mot « *millet* » dans cette acception).

Il est naturellement utile de comparer le style du rédacteur probable des comptes rendus du divan avec ce que nous connaissons de l'œuvre historique d'Ismā'īl al-Khashshāb, d'après notamment ses *Akhbâr ahl al-qarn al-thānī 'ashar* et *Khulāsat mā yurād min akhbār Murād* [24]. Dans ces ouvrages al-Khashshāb apparaît comme un écrivain de qualité dont le style justifie l'appréciation très favorable de Gabartī: il écrivait, dit l'historien, une « magnifique prose ». Sans doute Gabartī était-il dans ce cas un juge un peu partial, ce qui s'explique par son amitié pour al -Khashshāb et par le caractère de l'hommage (posthume) qu'il lui rendait dans sa notice nécrologique. Mais nous savons aussi qu'al-Khashshāb était un poète de qualité dont Hasan al-'Attār (troisième membre de cette trinité d'amis) réunit le *dīwān* sur lequel Gabartī émet une appréciation qui n'est d'ailleurs que partiellement positive: « Bien que peu abondante sa poésie a gagné le respect et l'affection des lettrés du Caire [25]. » Du moins les capacités littéraires d'al-Khashshāb, lettré de formation classique, sont-elles à nouveau mises en valeur. De ce point de vue, la comparaison que l'on peut faire avec notre texte est peu édifiante. On n'y retrouve pas les qualités supposées de l'écrivain. Mais les déficiences du texte du Divan sur ce point s'expliquent assez par les conditions dans lesquelles il fut rédigé que nous avons relevées plus haut, et naturellement par son objet même: il ne s'agissait pas d'un ouvrage littéraire mais d'un compte rendu de séances publiques et de la reproduction de textes traduits du français. Et il serait, sans doute, plus légitime de rapprocher le style des comptes rendus du Divan de celui, tout judiciaire, des procès-verbaux des tribunaux du *shar'* (*mahkama*) avec lequel al-Khashshāb avait une évidente familiarité, acquise durant les très longues années pendant lesquelles notre auteur y joua le rôle modeste de *shāhid* (« témoin instrumentaire »). Au total, le texte du Divan du Caire est évidemment un texte largement « collectif » dont al-Khashshāb fut le principal rédacteur et l'ultime organisateur.

24. Respectivement publiés par 'Abd al-'Azīz Gamāl al-Dīn et 'Imād Abū Ghāzī (Le Caire, 1990) et par Hamza 'Abd al-'Azīz et Daniel Crecelius (Le Caire, 1992).

25. Gabartī, 238-239/334-335. Le *dīwān* d'Ismā'īl al-Khashshāb a été publié à Istanbul en 1300H. (*Dīwān shi'r al-Khashshāb*).

Pour conclure sur ces problèmes nous pensons donc que le texte dont nous disposons est le résultat de la mise au point par Ismā'īl al-Khashshāb, lui-même, entre 1801 et 1815, de la partie des comptes rendus qu'il avait entre les mains à l'issue de l'occupation française, c'est-à-dire les séances 1 à 20 (3 novembre - 30 décembre 1800) et 21 à 31 (6 juin - 6 juillet 1801), le reste des comptes rendus ayant apparemment disparu ou ayant été écarté par l'auteur. Ce texte en deux volumes – dont chacun fit l'objet d'une copie par un scripteur différent – passa, sans doute après 1815, entre les mains d'un acheteur (peut-être Asselin de Cherville qui acquit au Caire beaucoup d'autres manuscrits, dont des manuscrits de Gabartī). Les deux parties des comptes rendus furent séparées, dans des conditions qui sont totalement inconnues de nous, soit au Caire, soit à Paris où la seconde partie entra dans les collections de la Bibliothèque nationale, cependant que la première, la plus importante, suivait un cours dont les péripéties nous échappent pour tomber entre des mains privées, et ne réapparaître que près de deux siècles plus tard, à Nancy, grâce à l'intervention de J.-Fr. Clément [22].

6. Les caractères du texte

Le texte qui nous est parvenu n'est pas sans poser parfois de sérieux problèmes de compréhension qui s'expliquent souvent par le fait qu'il nous transmet une traduction du français en un arabe assez gauche de documents originaux français (correspondance, ordres et décrets) ou d'interventions prononcées en français devant le Divan (en particulier par le *wakīl* français). On doit supposer que ces traductions furent pour l'essentiel l'œuvre d'interprètes dont la connaissance de l'arabe n'était sans doute pas parfaite: le cas le plus notoire est celui de Rafā'īl, principal interprète, dont les cheikhs (et Gabartī tout particulièrement) soulignèrent, parfois avec ironie, les déficiences dans ce domaine [23]. Sur ce sujet on peut, à titre d'exemple, se référer à un épisode mentionné dans le texte même des comptes rendus (voir page 39 et note 47, et page 55 et note 55). Une cause supplémentaire d'obscurité provient du fait que les comptes rendus nous livrent en général un bref résumé des débats, ce qui explique le caractère très abrégé, au point d'être parfois elliptique, du texte dont nous disposons et dont l'interprétation peut être malaisée (voir, par exemple, page 290, l'affaire des «choses précieuses»). Ces conditions de la rédaction des comptes rendus en font un document assez «brut» dans lequel, par ailleurs, les expressions et phrases empruntées au dialecte égyptien sont naturellement fréquentes, comme il est normal pour un texte élaboré à partir d'échanges oraux informels: voir par

22. Pour faciliter l'utilisation des deux textes, nous les avons affectés d'une pagination continue, pages 1 à 265 (manuscrit «Clément» / BN 7272) et pages 266 à 331 (BN 2455).

23. Dès la première proclamation des Français. Gabartī insiste abondamment sur ce thème (III, 5/6).

« manquante » (janvier à mai) fut une période d'activité normale du divan, sur laquelle nous disposons de nombreux documents. On ne peut expliquer cette lacune que comme le résultat soit de la disparition d'une partie des documents sur lesquels Ismâ'îl al-Khashshâb s'appuyait pour mettre au net son ouvrage, soit d'une décision délibérée de l'écrivain de ne donner qu'une version fragmentaire de l'activité du divan, pour des raisons que nous ignorons. En affectant une numérotation continue aux 31 séances conservées (20 pour la première partie, onze pour la partie finale), Ismâ'îl al-Khashshâb donnait, cependant, une forme achevée et complète à l'ouvrage qu'il mettait en forme, tout en marquant sa division en deux parties. Seule la « première partie » (manuscrit « Clément ») comporte un titre, repris dans le colophon de la vingtième séance : on signale alors (p. 263 et 265) qu'il s'agit de la « fin de la première partie (*al-guz' al-awwal*) de l'ouvrage. Le début de la « seconde partie » (manuscrit BN) est marqué par un *basmallah* qui précède la mention du 21[e] divan et qui fait écho au *basmallah* de la page 1 : c'est le seul cas dans le cours de l'ouvrage. On remarque également, au début de cette 21[e] séance, l'indication qu'« elle fait partie des divans du second *wakîl* » (*min dawâwîn al-wakîl al-thânî*), ce qui attire l'attention sur le fait, en effet important, que, dans l'intervalle entre les deux parties du texte, le premier « commissaire » (*wakîl*) du divan, Fourier, avait quitté ses fonctions, le 7 avril 1801, et avait été remplacé par Girard [19]. En dépit de la continuité formelle des deux parties des comptes rendus, il existe donc bien entre elles une coupure qui fut ensuite rendue définitive par les péripéties qui amenèrent leur complète séparation.

Le travail de rédaction qui fut effectué sur le texte primitif apparaît également dans quelques notes « explicatives » qui furent ajoutées dans les marges des toutes premières pages de l'ouvrage (2, 3 et 4) afin d'en préciser le contenu; la mention *qawluhu* et l'écriture, qui paraît différente de celle du texte, suggéreraient qu'un détenteur du texte d'Ismâ'îl al-Khashshâb commença de l'annoter mais renonça rapidement à cette intention (quatre notes seulement sont ainsi portées en marge). Très caractéristique de cette intention est la note de la page 4 qui commente la mention dans le texte du « cheikh Abû l-'Abbâs al-Mursî *mawlânâ al-shaykh* Mûsâ al-Sirsî » : « Il dit » (*qawluhu*), indique la note : « ce Mursî est Ahmad Abû l-'Abbâs enterré à Iskandariyya, élève d'Abî l-Hasan al-Shâdhilî... [20]. » D'un caractère tout différent sont diverses corrections, réparation d'omissions, portées en marge qui pourraient être de la main de l'auteur [21].

19. Le 10 avril 1801, le général Belliard procéda à la nomination de Girard, en remplacement de Fourier, parti du Caire le 7 avril (sans autorisation de Menou) (Vincennes, B6 66, Belliard à Girard, 10 avril 1801). Gabartî mentionne le départ de Fourier le 6 avril 1801 et son remplacement par Girard le 7 (III, 154/242).

20. Ces notes « explicatives » se trouvent pages 2, 3 (deux notes) et 4; elles sont ouvertes par *qawluhu* et conclues par *intahâ*.

21. Voir les pages 22, 34, 53, 62, 204, 211, 219, 230. Ces notes « correctives » se concluent en général sur *sahh*.

cette affirmation et supposer que l'historien connut en fait le texte des comptes rendus et en fit usage dans sa chronique. Remarquons que le manuscrit «Clément» est divisé en quatorze «cahiers» (*kurrâsa*) de 20 pages dont la mention est faite en haut des pages paires [13], ce qui confirme la remarque de Gabartî; mais cette indication ne figure pas sur le manuscrit de la BN, dans la deuxième partie du texte.

Il ne nous paraît pas probable qu'al-Khashshâb ait purement et simplement reproduit les comptes rendus faits pour les Français. Il est évident que le texte fut retravaillé, peut-être en vue d'en faire un véritable ouvrage [14]. Les nombreux renvois faits dans le texte à des réunions ultérieures, sont un indice d'une telle révision [15]. Un certain nombre de remarques faites par le rédacteur sur la longueur de documents dont il donne une forme abrégée pourraient également indiquer une intervention ultérieure [16]. Il arrive même au rédacteur de se mettre personnellement en scène, ce qui aurait été sans doute incongru dans un texte administratif destiné aux Français [17]. Cette réécriture tardive explique peut-être la transcription souvent désastreuse des noms des acteurs français qui sont parfois presque méconnaissables sous leur forme arabe [18]. Tous ces indices amènent à penser que la forme sous laquelle nous est parvenu ce texte résulte d'une élaboration postérieure à la fin de l'occupation française et qu'il s'agit donc, dans une certaine mesure, d'une mise en forme des comptes rendus originaux et des documents qu'Ismâ'îl al-Khashshâb avait conservés par devers lui. Le texte des comptes rendus n'est donc pas tout à fait le document «brut» qui fut sans doute élaboré en collaboration entre le *wakîl* français et le *kâtib* égyptien du divan. Mais les nombreux recoupements qu'il est possible de faire avec les informations que fournissent nos autres sources (*'Agâ'ib* de Gabartî et archives de l'expédition) montrent la grande fidélité avec laquelle al-Khashshâb rend compte des délibérations du divan.

Le problème le plus épineux que pose cette mise au point du texte des comptes rendus est naturellement la forme incomplète sous laquelle il nous sont parvenus. Le texte dont nos disposons avec les deux manuscrits ne comporte qu'une partie de l'ensemble des comptes rendus, soit 20 séances pour la période de novembre et décembre 1800, onze séances pour les mois de juin et juillet 1801, trente et un au total alors que le divan durant cette période de huit mois se réunit environ 83 fois (à raison d'une réunion tous les trois jours), car nous savons, d'après Gabartî et les archives de Vincennes, que la période

13. La mention *al-kurrâsa al-ûla* («premier cahier») figure en haut à gauche sur la première page du manuscrit «Clément». La suite de la numérotation (*al-thânî* «second», etc.) revient ensuite toutes les vingt pages du manuscrit.

14. Page 204, le rédacteur rappelle une liste donnée «au début de ce livre» (*kitâb*).

15. Voir par exemple, les pages 7, 23, 27, 37, 38, 39, 78, 79, 322.

16. Voir les pages 195, 319 et 344

17. Voir les pages 157-158.

18. Parmi les nombreux exemples qu'on pourrait donner, mentionnons les cas de Desgenettes devenu Dâgib (page 242), ou de Peyrusse transformé en Abû Rîf (page 284).

fondée sur des informations que nous ne possédons plus. Ce personnage avait été un écrivain et historien d'importance modeste dont l'amitié de Gabartī contribua sans doute beaucoup à établir la réputation grâce à la longue et amicale notice biographique qu'il lui consacra dans son ouvrage à l'occasion de sa mort, le 5 novembre 1815 [9]. Le grand événement de la vie d'Ismāʿīl al-Khashshāb fut sa nomination comme écrivain du divan, et à ce titre responsable de la rédaction des comptes rendus arabes des séances de l'assemblée. Cette nomination fut sans doute aussi, la cause principale de l'obscurité dans laquelle il sombra après 1801, probablement en raison de l'étroitesse des liens que ses fonctions l'avaient amené à avoir avec les occupants français. S'il ne subit apparemment pas de sanction pour ce motif, il passa le reste de sa vie dans une prudente retraite. Gabartī fait une description précise de ses fonctions dans le Divan auprès des Français: « Il fut nommé comme historien pour enregistrer ses délibérations et ses activités (*fī kitābat al-ta'rīkh li-hawādith al-dīwān wa mā yaqiʿ fīhi min dhālika l-yawm*), car ces gens-là portaient un intérêt extraordinaire à l'enregistrement de ce qui se passait quotidiennement dans tous leurs bureaux et tribunaux. Ces différents documents faisaient l'objet d'un résumé (*mulakhkhas*) déposé dans leurs archives... Sayyid Ismāʿīl fut chargé d'enregistrer tout ce qui se passait dans cette assemblée (*majlis*) en fait d'ordres, d'interdictions, de demandes et de réponses... il recevait pour ces fonctions 7 000 *paras* par mois... Ismāʿīl al-Khashshāb fut maintenu dans ces fonctions au temps de Menou [10]. » Dans l'organisation du divan de 1800, Ismāʿīl est effectivement mentionné comme écrivain, chargé de l'histoire du divan (*kātib silsilat al-ta'rīkh*, formule qui évoque le titre final de l'ouvrage [11]). L'écrivain était donc le rédacteur des procès-verbaux des divans dont les originaux n'ont pas été retrouvés, sauf sous forme d'extraits dans les archives de Vincennes et de citations dans le texte de Gabartī.

Il est plus difficile de suivre De Slane qui, dans son inventaire, note que « c'est probablement une copie du registre original ». On doit plutôt supposer que, après le départ des Français, al-Khashshāb avait à sa disposition une documentation dont il tira, dans les années qui suivirent, la matière des comptes rendus qui sont reproduits dans nos manuscrits. Gabartī fait allusion à cette rédaction d'une manière assez ambiguë: « Comme leur *dīwān* se réunissait deux matinées par semaine, il réunit un certain nombre de cahiers (*karārīs*). Mais je ne sais pas ce qu'il en a fait. » Connaissant la désinvolture avec laquelle Gabartī a généralement abordé le problème de sources historiques qu'il avait pourtant largement utilisées [12], nous pouvons naturellement considérer avec quelque scepticisme

9. Gabartī, IV, 238-241/333-339.
10. Gabartī, IV, 238/334.
11. Voir le manuscrit « Clément », 3.
12. Sur le problème des sources de Gabartī, voir D. Crecelius, éd., *Eighteenth Century Egypt. The Arabic Manuscript Sources*, Claremont, California State University, contributions de D. Crecelius et A. Raymond. C'est ainsi que Gabartī indique bien qu'il connut le texte d'Ahmad Chelebi, mais suggère que ses emprunts furent limités du fait qu'il le prêta et ne put le récupérer. Il ne mentionne que d'une manière allusive et dépréciative (« a few booklets written by common soldiers ») la chronique de Damurdāshī qu'il paraphrase pourtant longuement (I, 6/8)

rendus conservés des séances du divan (vingt du 3 novembre au 30 décembre 1800 et onze du 6 juin au 6 juillet 1801): le manuscrit de la BN, nous l'avons remarqué, ne comporte pas de titre, ce qui est normal dans la mesure où il n'est qu'une suite du premier manuscrit.

La présentation du manuscrit «Clément» est en tous points semblable à celle du manuscrit de la Bibliothèque nationale: voir la note de M^me^ Marie-Geneviève Guesdon. La disposition des matières est également identique: répartition par séance, puis par affaire traitée. L'écriture paraît différente, mais on peut naturellement supposer que le texte a été dicté à plusieurs copistes, ou recopié, d'où la différence des mains, ce que paraissent confirmer diverses particularités relevées plus loin. L'absence de pagination ne fait pas problème: la pagination du manuscrit de la BN, par folios numérotés en chiffres occidentaux, a été évidemment ajoutée après coup, sans doute par le bibliothécaire de la Bibliothèque nationale. Les deux manuscrits sont donc de toute évidence les deux parties, initiale et terminale, d'un même ouvrage qui, pour des raisons qui restent obscures, furent séparées et aboutirent l'une dans une bibliothèque publique à Paris, l'autre dans une bibliothèque privée de la région de Nancy.

Le manuscrit «Clément» constitue une source d'une très grande importance. Portant sur une période plus longue (les 20 premières séances du divan couvrent deux mois, du 3 novembre au 30 décembre 1800) il est aussi plus développé: avec 265 pages, contre 88, il accorde aux séances du divan dont il rend compte un espace notablement plus long que celui qui leur est consacré dans les dernières séances (13 pages en moyenne par séance, contre 8). Durant ces deux premiers mois de son existence, le divan fonctionne en somme «normalement», dans une période pendant laquelle rien n'indique que l'occupation française doive prendre fin rapidement. Menou pour qui, on l'a remarqué, le divan représentait un élément important de sa politique générale, est alors au Caire (qu'il ne quittera qu'en mars 1801 pour Alexandrie) et il manifeste, avec une évidente sincérité, son intérêt pour cette assemblée dont il suit les travaux avec attention. Les comptes rendus permettent d'apprécier les caractères de la relation existant entre les cheikhs et l'administration française et ils présentent dans leur détail les grandes affaires qui préoccupaient alors la population égyptienne et l'opposaient parfois aux Français. Sur tous ces points, la chronique de Gabartī et les documents des archives de Vincennes offraient naturellement déjà une ample information: mais les comptes rendus la complètent utilement.

5. La rédaction des comptes rendus

Il ne paraît pas douteux que le rédacteur du texte original (sinon son scripteur) ait été Ismā'īl al-Khashshāb. C'est la conviction qu'exprimait De Slane, auteur de l'inventaire des manuscrits de la Bibliothèque nationale et peut-être de la notice de la page 1a du manuscrit: «manuscrit autographe de l'archiviste du divan», une affirmation qui était peut-être

Égypte en l'année 1190 de l'hégire » (numéro 570) et trois copies de l'« Histoire de l'Égypte par Djabarti » (numéros 226-228, 229-230, 258-260), mort en 1825 ou 1826 dont l'œuvre commençait à circuler au Caire, en manuscrit. Il n'y aurait donc rien d'invraisemblable à supposer que notre manuscrit, portant, lui aussi, sur l'histoire récente du Caire, ait été acquis au même moment, apporté en France avec l'ensemble de cette collection Asselin de Cherville et acquis par la Bibliothèque nationale en 1833. Il ne s'agit cependant, que d'une hypothèse qui ne s'appuie sur aucun indice certain.

Quelle que fût son histoire, ce manuscrit posait le problème de la période antérieure au 6 juin 1800 (date de la 21ᵉ séance du divan) dont il était la continuation, une difficulté supplémentaire étant présentée par le fait que les 20 séances « manquantes » ne couvraient naturellement qu'une partie de la période de sept mois qui s'était écoulée de novembre au début de juin 1801. Pour ce qui concerne leur contenu, ces ultimes comptes rendus, quel que fût leur intérêt, ne donnaient qu'une image un peu réductrice de l'activité du divan, puisqu'ils portaient sur une période où s'annonçait la fin de l'occupation française et où les problèmes généraux concernant le rétablissement de la paix, l'évacuation des Français et l'arrivée des Ottomans éclipsaient toute autre considération. La découverte faite par M. Jean-François Clément de la première partie de ce texte est venue lever une partie de ces obscurités.

4. Le manuscrit « Clément »

Dans son avant-propos, Jean-François Clément indique les conditions dans lesquelles le manuscrit intitulé *Hadhā al-ta'rīkh al-musalsal fī hawādith al-zamān wa waqā'i' al-dīwān* est parvenu entre ses mains. Les informations qu'il a pu recueillir ne permettent malheureusement pas de préciser comment, ni quand, le manuscrit a quitté l'Égypte et est entré en France, pour ne réapparaître qu'il y a quelques années, dans un grenier de Bar-le-Duc. Notre information en amont s'arrête au couple Marie-Alfred Delaunoy et Pauline Delaunoy, son épouse, née Raussin, décédée en 1963 : ils sont les premiers détenteurs connus du manuscrit, au début du siècle dernier, environ un siècle après sa rédaction et sa sortie présumée d'Égypte. On ne peut que se borner à espérer que quelque nouvelle découverte apporte un jour des informations complémentaires sur un mystère plus épais encore que celui qui enveloppe l'histoire du manuscrit de la Bibliothèque nationale.

Il n'y a, par contre, aucun doute sur le fait que le manuscrit « Clément » est la première partie, jusque-là manquante, d'un texte dont le manuscrit Arabe 2455 de la Bibliothèque nationale constitue la seconde. Son titre *Hadhā al-ta'rīkh al-musalsal fī hawādith al-zamān wa waqā'i' al-dīwān* (« Ceci est l'histoire de la succession des événements de l'époque et des affaires du divan »),– qui est repris dans le colophon à la fin de la 20ᵉ séance, page 263 (*Ta'rīkh al-musalsal fī hawādith...*)– est évidemment le titre commun de la série des 31 comptes

Le manuscrit de la Bibliothèque nationale de France, cote arabe numéro 2455, est ainsi décrit dans l'inventaire De Slane : « Comptes rendus des séances du Divan du Caire en l'an IX de la République française. C'est probablement une copie du registre original. Supplément 2103. » Cela correspond à l'indication manuscrite portée sur la page 1a du manuscrit : « Recueil des séances et des décisions du Divan du Kaire an 9 de la République, mss autographe de l'archiviste du divan ; terminé le mardi 24 safar 1216. Suppl. Ar. 2103. R.C. 329 », mention qui est évidemment l'œuvre d'un bibliothécaire de la BN (peut-être De Slane lui-même). Le manuscrit n'a pas de titre propre. Nous renvoyons, pour sa description, à la note rédigée par Mme Marie-Geneviève Guesdon. À chaque séance du divan est consacrée une section à l'intérieur de laquelle les différentes affaires traitées sont individualisées, au moyen de la formule *fihi*. Onze séances sont ainsi enregistrées, du 6 juin au 6 juillet 1801, et numérotées de 21 à 31, ce qui correspond au rythme prévu d'activité du divan de Menou, une séance tous les trois jours. Cette numérotation posait naturellement un problème, puisque nous savons que l'activité du divan avait commencé en novembre 1800 et qu'elle s'était ensuite poursuivie très régulièrement, d'après les indications données par Gabartî et les archives de Vincennes, durant un peu plus de huit mois (ce qui aurait dû représenter 83 séances environ). Le manuscrit de la BN ne représentait donc qu'une petite partie des procès-verbaux, portant sur l'ultime période de fonctionnement du divan : vingt séances manquaient, mais il y avait de toute manière un « déficit » d'une cinquantaine de séances.

Les recherches effectuées à la Bibliothèque nationale, dans les plus anciens registres d'acquisitions ne nous ont malheureusement permis de déterminer ni la date, ni les conditions, de l'entrée de ce manuscrit dans les collections publiques. La mention RC 329 a fait penser aux conservateurs consultés[7] que ce manuscrit aurait pu appartenir à la grande collection réunie par Jean-Louis Asselin de Cherville (1772-1822), vice-consul décédé au Caire en 1822, dont un inventaire fut réalisé en 1825 (BN manuscrits arabes, numéro 4481) : cette collection fut achetée par la Bibliothèque nationale à M. Hérard en 1833[8]. Mais, dans le registre d'acquisition B, la « Collection de manuscrits orientaux provenant de M. Asselin de Cherville et acquise de M. Hérard de Paris » (pages 5a à 25b, numéros 131 à 1182) ne figure aucun manuscrit correspondant au nôtre. On devrait donc supposer que l'inventaire est incomplet ou erroné. Notons que cette collection, achevée assez longtemps après la mort d'Ismâ'îl al-Khashshâb (1815), comporte un « Récit de ce qui s'est passé en

7. Nous remercions, en particulier M. Michel Garel et Mme Annie Berthier, conservateurs au département des manuscrits orientaux, pour l'aide qu'ils nous ont apportée et pour leurs utiles suggestions. Voir Henri Dehérain, *Silvestre de Sacy. Ses contemporains et ses disciples*, Paris, Geuthner, 1938, 92-98, 110.

8. Voir le *Catalogue du fonds arabe* par Mac Guckin De Slane, publié en 1883 : le numéro 4481 correspond au catalogue des livres et manuscrits orientaux de la bibliothèque de feu M. Asselin de Cherville. Voir aussi Annie Berthier, éd., *Manuscrits, xylographes, estampages. La collection orientale du département des manuscrits. Guide*, Paris, BN, 2000, 12.

une source essentielle pour l'histoire du divan, on ne peut faire fi des problèmes que pose l'utilisation de sa relation, pour des raisons évidentes : le texte était destiné à être mis sous les yeux du grand vizir ottoman, et Gabartî souhaitait naturellement y prendre une posture avantageuse dans l'histoire de son pays. L'auteur était donc inévitablement tenté de s'autojustifier et de « gommer » certains aspects désagréables ou dangereux de l'activité de l'assemblée (et de la sienne propre) pour éviter les reproches qui auraient pu lui être faits ultérieurement d'avoir coopéré avec l'occupant.

Plus tardivement utilisés ont été les nombreux documents de l'expédition d'Égypte, conservés aux archives de la Guerre à Vincennes dans la série B 6 (Armée d'Orient), et concernant l'activité du divan. Ces pièces figurent dans les cartons classés par date (un carton par quinzaine), mais également dans les registres de correspondance de divers protagonistes de l'expédition, et en particulier dans la correspondance de Menou. On y trouve des comptes rendus extraits du registre du divan et destinés à l'administration française (texte arabe et traduction française) et de nombreux documents concernant la correspondance entre Menou et le divan, dont le général suivait l'activité avec un évident intérêt. Quelques restes subsistent de ce qui fut apparemment un registre de liaison entre le divan et l'administration française : la délibération du divan et la question posée, dûment numérotées, étaient portées sur la moitié droite de la page ; la partie gauche était réservée à la réponse de l'administration qui est effectivement donnée dans un certain nombre de cas. Malheureusement, seules quelques pages détachées ont été conservées dans les archives de l'expédition : datées des 11 décembre 1800, 1er et 8 janvier 1801, elles sont reclassées dans les cartons à leur date respective [6]. Cet échantillonnage, très réduit, illustre cependant d'une manière suggestive le dialogue qui s'instaura entre le général en chef et le divan. D'une manière générale, les documents des archives de Vincennes complètent utilement notre connaissance sur l'activité du divan pour la période où les comptes rendus eux-mêmes ne sont pas disponibles.

3. Les comptes rendus des séances du divan. Le manuscrit 2455 de la Bibliothèque nationale de France

On disposait pour l'étude du divan mis en place par Menou en octobre 1800 d'un recueil des dernières séances du divan (juin-juillet 1801). Ce précieux document a été récemment complété par la découverte d'un recueil de procès-verbaux des premières séances (novembre - décembre 1800).

6. Ces documents isolés sont conservés dans B 6 58 (11 décembre 1800, folio numéroté 52 a et b, affaires 16-21, avec des réponses, 30-32), et B 6 61 (1er janvier 1801, folio 58 a et b, affaires numéros 27, 29, 30, 31 ; 8 janvier 1801, folios 103, 104 et 105, affaires numéros 52, 53 et 54). Nous n'avons pas trouvé d'autres restes de ce qui était évidemment un registre qui a donc disparu presque en totalité.

C'est le 2 octobre 1800 que Menou décida de créer un divan composé de neuf membres musulmans et de quatorze membres honoraires [3]. Les neuf membres nommés dans l'ordre du jour étaient des cheikhs dont la plupart avaient été membres des précédentes assemblées de Bonaparte et de Kléber (Sharqâwî, président, Mahdî, secrétaire, Fayyûmî, Amîr, Sâwî, Bakrî, Sirsî). S'y ajoutaient deux nouveaux venus : le cheikh et historien 'Abd al-Rahmân al-Gabartî et 'Alî al-Rashîdî (de Rosette, beau-frère de Menou). Le général organisa avec précision le fonctionnement de ce divan auquel il réservait, évidemment, un rôle important dans son projet de colonisation durable de l'Égypte: il devait se réunir trois fois par décade; il était assisté d'un « commissaire » (*wakîl*) français, Jean-Joseph Fourier, et d'un personnel, comprenant, en particulier, Ismâ'îl al-Khashshâb, historien et archiviste-écrivain, et Rafâ'îl, interprète [4].

2. Les sources d'information sur le divan : Gabartî et les archives de Vincennes

Sur ce divan qui se réunit sans interruption jusqu'au départ de l'armée du Caire (3 novembre 1800 - 6 juillet 1801), nous avons une information abondante et variée. La chronique de Gabartî a été la source qui a été connue et utilisée le plus tôt (en fait bien avant le milieu du XIXe siècle, avant même que le texte, et sa traduction aient été imprimés). L'historien était lui-même entré dans le divan en octobre, une démarche compromettante bien tardive qui peut étonner de la part d'un homme aussi avisé (et prudent) : on ne peut l'expliquer que par l'influence de son ami Ismâ'îl al-Khashshâb, et par un souci d'historien de s'assurer une information abondante et sûre sur les événements dont il écrivait le récit, en dehors du souci que Gabartî avait du bien public et de son sentiment que le divan était susceptible de protéger la population contre certains des effets nocifs de l'occupation [5]. La chronique de Gabartî contient donc de nombreuses références à l'activité du divan, mentionne ses réunions, et éventuellement (mais en général avec une discrétion qui touche au mutisme en ce qui le concerne personnellement) la participation de ses membres. La comparaison du texte de Gabartî avec les autres sources disponibles montre la précision et l'exactitude habituelles de la relation faite par l'historien. Mais si Gabartî est évidemment

3. Sur la constitution du divan de Menou, voir les premières pages du manuscrit « Clément ». Voir aussi : 'Abd al-Rahmân al-Gabartî, *'Agâ'ib al-âthâr*, Bûlâq, 1297/1879, 4 vol., III, 138; traduction, *History of Egypt*, T. Philipp et *al.*, Stuttgart, Franz Steiner, 1994, 3 parties, vol. III, 219 (désormais référence abrégée à Gabartî, III, 138/219). A. Raymond, *Égyptiens et français*, 227-233.

4. Sur Ismâ'îl al-Khashshâb, voir Gabartî, IV, 238-241/333-339. Gilbert Delanoue, *Moralistes et politiques musulmans dans l'Égypte du XIXe siècle*, Le Caire, Ifao, 1982, 2 vol., 11-12. A. Raymond, *Égyptiens et français*, 347-348; « À propos de deux portraits de la Description de l'Égypte », *AnIsl* 35 (2001), 389-390.

5. Voir les réflexions de Gabartî à ce sujet, III, 138/219 (qui ne figurent cependant pas dans le *Mazhar*, rédigé à chaud et destiné à des lecteurs que ces considérations auraient sans doute indisposés). A. Raymond, *Égyptiens et français*, 234.

Introduction

1. Le divan du Caire

Pour les assister dans le gouvernement de l'Égypte occupée, les Français mirent sur pied, dès les premiers jours de leur arrivée au Caire, une assemblée (*dîwân*) de notables égyptiens essentiellement recrutée parmi les grands cheikhs d'al-Azhar qui avaient joué un rôle actif dans les événements ayant précédé 1798, et sur lesquels ils avaient, de toute évidence, reçu des informations précises (en particulier de Charles Magallon, consul au Caire et à Alexandrie entre 1771 et 1797)[1]. Le premier divan fut organisé par Bonaparte dès le 25 juillet 1798; il comprenait huit membres, les cheikhs Sharqâwî, Sâwî, Bakrî, Fayyûmî, 'Arishî, Sirsî, Amîr et Mahdî. Ce conseil ne fonctionna que de manière intermittente et cessa, semble-t-il, toute activité en septembre. Après la réunion d'un « divan général » le 7 octobre et d'un « divan particulier » qui fut interrompue par la première révolte du Caire (21-22 octobre 1798), Bonaparte créa, le 21 décembre, un « grand divan » de soixante membres qui ne fut jamais réuni et un divan « petit » ou « spécial » comprenant quatorze membres, dont cinq cheikhs (Sharqâwî, président, Mahdî, secrétaire, Sâwî, Bakrî et Fayyûmî), deux marchands, deux chrétiens syriens, trois Francs, deux *odjaqlis*. Ce divan fonctionna jusqu'à l'assassinat de Kléber: nous avons de nombreuses informations sur ses réunions, provenant essentiellement de la chronique de l'historien al-Gabartî et des documents de l'armée d'Orient (déposés aux archives de la Guerre à Vincennes), mais ses procès-verbaux ne nous sont pas parvenus[2]. La fin tragique de Kléber (14 juin 1800) eut pour résultat d'interrompre l'activité de ce divan durant les premiers mois du gouvernement du général Menou qui lui succéda à la tête de l'armée.

1. Sur la création de ce premier divan voir: Henry Laurens, *L'expédition d'Égypte*, Paris, Armand Colin, 1989, 92-93; André Raymond, *Égyptiens et Français au Caire (1798-1801)*, Le Caire, Ifao, 1998, 96-103.

2. Voir A. Raymond, *Égyptiens et français*, 149-153.

tles de suites différentes, mais réalisées d'après un même original. Les traits communs aux deux manuscrits font privilégier la première hypothèse, mais dans les deux cas on doit supposer l'existence d'un modèle où manquaient les comptes rendus des séances de janvier à juin. En effet, le ms. de la BN numérote les séances du *dîwân* de 21 à 31, à la suite de celles du ms. «Clément». Cela ne peut s'expliquer que s'il a été copié sur un original, des notes ou une copie partiels, où les séances n'étaient pas numérotées. Dans ces conditions, on peut douter que la copie soit, comme l'affirme la notice, l'œuvre de l'archiviste du Dîvan qui avait participé aux séances et savait que de nombreuses réunions avaient été tenues entre le 30 décembre et le 6 juillet.

Marie-Geneviève Guesdon

Le manuscrit a reçu la cote Supplément arabe 2103. Le catalogue du supplément, rédigé par Derenbourg avant 1870 et resté manuscrit [2], reprend la notice du f° 1, remplaçant simplement le « K » de Kaire par un « C » et n'apporte aucune précision concernant la provenance. Lors de la rédaction du catalogue de Mc Guckin De Slane, qui commença en 1878, les numéros des manuscrits de l'ancien fonds et du supplément arabe furent modifiés au profit d'une classification systématique, et supplément arabe 2103 devint arabe 2455, entrant dans la rubrique *XII. Administration*.

Le manuscrit « Clément » [3] présente un certain nombre de points communs avec celui de la BN, mais l'écriture ne semble pas la même. Il est composé de 13 cahiers de dix feuillets et d'un dernier cahier de 4 feuillets. Ses dimensions, 21,5 × 15,5 cm, sont plus larges et un peu moins hautes que celles du manuscrit de la BN. Les feuillets ayant été rognés de façon régulière sur les trois côtés extérieurs, il n'est pas exclu que les cahiers des deux volumes aient eu au départ les mêmes dimensions. La surface écrite et le nombre de lignes sont identiques à ceux d'arabe 2455. Le copiste a apposé des réclames à chacun des rectos, mais il a aussi numéroté les cahiers, ce que n'a pas fait celui du manuscrit de la BN. Quelques différences résident encore dans le fait que des notes figurent aux premiers feuillets, ou que, vers la fin du volume, l'encre, également grise, est pailletée. Alors que le manuscrit de la BN ne comporte aucune ornementation, le premier feuillet de celui-ci présente un encadrement d'une fine bande jaune bordée de filets bruns, contenant le titre dans un compartiment supérieur : *hadhā al-tarīkh al-musalsal fī hawādith al-zamān wa waqā'i' al-dīwān*. Les deux pages suivantes sont encadrées de la même manière avec en plus un filet rouge, et le début du texte est surmonté d'un *sarlawh* rouge, jaune et brun. Le texte y est rythmé de points jaunes. La présentation des numéros de séances et des contenus de l'ordre du jour est la même que dans le manuscrit de la BN. Le papier, bien que de même qualité, est différent de celui du manuscrit de la BN. Les motifs des filigranes sont également trois croissants, mais de modèles différents. On ne retrouve pas la contremarque VO, ni les armoiries. À partir du 12ᵉ cahier, le filigrane représente une fleur, avec comme contremarque un croissant contenant la lettre R. Le manuscrit « Clément » a été relié en Égypte, sans luxe particulier : le dos, le couvre-tranche et les bords sont en cuir marron et les plats et le rabat sont couverts d'un papier silhouetté, un matériau probablement importé de Turquie et beaucoup utilisé en Égypte.

La surface écrite, le nombre de lignes, la disposition sont des éléments communs à ces deux manuscrits. Ils pourraient constituer une suite, dont les deux parties auraient été copiées successivement par deux personnes différentes, ou encore représenter deux par-

2. Ms. Arabe 4505.

3. Le manuscrit « Clément », dont son découvreur a fait don à la bibliothèque nationale de France, y a reçu la cote « arabe 7272 ».

Note sur les deux manuscrits

Le manuscrit arabe 2455 de la BN est composé de quatre cahiers de dix feuillets de 22,5 × 14,2 cm, et d'un dernier cahier comprenant seulement six feuillets, dont deux sont restés blancs mais ont reçu la trace de la *mistara*, une plaque de carton ou de bois tendue de fils qui permet de tracer en relief les lignes qui guideront l'écriture. Les cahiers ne sont pas numérotés. Le texte a été copié dans une encre grise, ou noire très diluée, à raison de 15 lignes par page sur une hauteur de 14 cm et une largeur de 7 cm. Les numéros des séances, ainsi que le mot *fihi* qui introduit chacun des points de l'ordre du jour, sont écrits dans la même encre que le texte, mais au centre de la ligne d'écriture. Chaque verso se termine par une réclame. Plusieurs papiers ont été utilisés: le premier cahier est constitué d'un papier avec filigrane en forme d'armoirie, avec pour contremarque un croissant. Les cahiers suivants portent des filigranes à trois croissants, de modèles différents, dont l'un est accompagné des lettres VO. Le manuscrit a été relié en France. Les cahiers ont été rognés un par un dans leur largeur, de manière assez inégale et maladroite. Les bords supérieurs n'ont pas été rognés.

Le f° 1 porte une notice anonyme en français: « Recueil des séances et des décisions du Divan du Kaire an 9 de la République, mss autographe de l'archiviste du Divan, terminé le mardi 24 safar 1216. » La manière dont le volume est arrivé à la bibliothèque n'est pas connue. En effet, la mention RC 329 au f° 1 qui devrait renvoyer au registre d'acquisition, est erronée. Le numéro 329 se trouve au registre B et non C, mais correspond à un traité d'histoire naturelle. Trois estampilles de la Bibliothèque Impériale sont visibles aux fos 1, 1 v° et 44, mais, datant du Second Empire (1852-1870), elles ne nous apprennent pas grand-chose sur sa date d'entrée à la bibliothèque puisque cette période vit le rattrapage d'un retard d'estampillage non seulement au département des imprimés, mais dans tous les départements[1].

1. *Catalogue général des manuscrits latins*, nos 8823-8921, Paris, BN, 1997, p. XXI; P. Josserand, J. Bruno, « Les estampilles du département des imprimés de la Bibliothèque nationale », dans *Mélanges d'histoire du livre et des bibliothèques offerts à monsieur Franz Calot*, Paris, 1960, p. 261-298.

recherches ont, jusqu'à présent été vaines. J'ai donc pris la décision de faire faire des copies de ce manuscrit et d'en distribuer des exemplaires à des chercheurs spécialisés dans l'histoire de l'Égypte. Mais sans résultat. J'ai aussi donné une copie du document au département des manuscrits arabes de la Bibliothèque nationale de France.

La commémoration en 1998 du bicentenaire du débarquement des troupes de Bonaparte en Égypte m'a amené à prendre contact avec André Raymond, le grand historien des villes du Machreq et du Caire, que je connaissais de longue date et dont je savais qu'il venait de publier à l'Institut français d'archéologie orientale du Caire un ouvrage sur les relations entre Français et Égyptiens en Égypte entre 1798 et 1801; il accepta aussitôt de travailler sur ce manuscrit. Et très rapidement ce chercheur fut en mesure de confirmer qu'il s'agissait bien d'un texte contenant des comptes rendus des réunions du Divan du Caire pour la période de novembre et décembre 1800. Il rapprocha ce texte d'un autre manuscrit qu'il avait précédemment retrouvé dans le fonds des manuscrits arabes de la Bibliothèque nationale de France et qu'il avait d'ailleurs utilisé dès la fin des années 1950: ce manuscrit (arabe 2455) contenait le compte rendu des dernières séances (juin-juillet 1801) de ce même Divan. Il présenta le premier état de ses découvertes au congrès de 1999 de la *Middle East Studies Association* (*MESA*) aux États-Unis, sous le titre «Le divan de Menou (3 novembre 1800 - 6 juillet 1801), une source nouvelle», afin d'alerter la communauté des chercheurs sur cette découverte.

André Raymond s'est associé avec le professeur Mohammad 'Afifi, professeur à l'université du Caire et spécialiste connu de l'histoire moderne de l'Égypte, pour assurer la publication de ces deux textes. Je leur suis très reconnaissant de redonner le jour à ce texte qui porte sur le troisième Divan du Caire, celui de Menou, après les Divans de Bonaparte et de Kléber. Ils rendent ainsi à l'Égypte moderne une des sources de son histoire.

«Il se peut que Dieu établisse entre Vous et Vos ennemis une amitié réciproque. Dieu est tout-puissant. Il sait pardonner et il est miséricordieux» (Coran 60, 7).

Qu'André Raymond et Mohammad Afifi soient ici remerciés pour un travail qui fera honneur tant à l'Égypte qu'à la France.

Jean-François Clément

du Divan de Menou, j'ai pensé plus probable que ce manuscrit ait été écrit par le secrétaire du Divan, al-Sayyid Ismâ'îl al-Khashshâb. Ce personnage est l'auteur d'un livre, *Khulâsat mâ yurâd min akhbâr al-amîr Murâd* (BN, fonds arabe, 1859), livre traduit en anglais par H. Badr et D. Crecelius au Caire, en 1992. Il avait été chargé, le 25 novembre 1800, de prendre la direction du journal *Tanbîh* (« L'Avertissement ») auquel Menou avait fixé comme mission de diffuser l'information sur les actes du Divan. Il était donc possible que le manuscrit retrouvé ait eu comme fonction de préparer ce projet. Les événements relatés précèdent, en effet, de peu la décision de la création de ce journal. Mais pour cette hypothèse aussi, j'avais des doutes car je ne disposais pas d'autres textes de cet auteur pour pouvoir comparer les graphies ou les styles des langues utilisées.

3. Hypothèses sur l'origine du manuscrit

Il était naturellement indispensable d'essayer de comprendre comment ce manuscrit était parvenu dans un grenier de Bar-le-Duc où il avait été retrouvé près de deux siècles après la fin de l'expédition d'Égypte. La première hypothèse envisagée fut que ce manuscrit était venu en France par l'intermédiaire de la sœur de Louis Majorelle. Celle-ci avait séjourné en Égypte et avait été liée à la célèbre famille copte Boutros Ghâlî : Louise Majorelle avait épousé Wâsif, fils de Butrus pacha et oncle de Pierre et Mirrit Boutros Ghâlî. Mais les informations données par Chantal Destrez ont rapidement éliminé cette piste.

Patrick Destrez s'est demandé, de son côté, s'il ne pouvait pas y avoir eu un rapport, au XIXe siècle, entre le maréchal Oudinot (1767-1847), originaire de Bar-le-Duc, et l'une des deux familles qui ont composé le couple Delaunoy. Ce fut aussi une hypothèse qui vint immédiatement à l'esprit d'un des responsables des archives départementales de la Meuse. Oudinot était l'un des plus riches propriétaires fonciers de la région. Sa propriété personnelle était entourée par un mur de pierres de taille dont la longueur était, disait-on, d'une trentaine de kilomètres. Il y recevait très souvent d'anciens soldats des armées napoléoniennes dont certains avaient participé à l'expédition d'Égypte. Mais ce n'était là qu'une simple hypothèse, difficile à vérifier car la famille s'était éteinte. Tout récemment, Mme Destrez vient de découvrir que le manuscrit appartenait, en 1865, à Valère Didelot de Bar-le-duc. Or la famille Didelot est apparentée à la famille Raussin. Nos informations s'arrêtent donc, à l'heure actuelle, à ce Valère Didelot.

Quant à aller directement aux sources disponibles sur l'expédition, cela n'était guère possible car il n'y a pas moins de 330 témoignages contemporains écrits par les seuls Français. J'ai interrogé la Société du souvenir napoléonien afin qu'un appel soit lancé dans la revue de cette association. J'ai aussi pris contact avec la chambre des notaires de la Meuse ainsi qu'avec le conservateur des Archives départementales de la Meuse. Ces

propriétés à Bar-le-Duc, légua une maison de rapport, avec trois ou quatre appartements qui pouvaient être loués, à la femme qui l'avait aidée durant sa vie. De son vivant, son mari, M. Delaunoy, était très connu pour être un des plus grands collectionneurs de faïence anglaise en Europe. Aussi, à sa mort, des collectionneurs vinrent-il, des pays les plus divers, pour acheter, lors d'une vente aux enchères, les pièces de sa collection. Comme les époux Delaunoy n'avaient pas d'héritiers, des neveux et nièces éloignés furent les bénéficaires de la liquidation de l'héritage.

La sœur d'Alexandrine étant morte à Bar-le-Duc, Alexandrine, qui vivait à Nancy, hérita de ses biens, mais elle ne souhaita pas aller habiter la maison de sa sœur. La décision fut donc prise de vendre cette maison de Bar-le-Duc. Chantal Destrez fut chargée de cette opération. Toutefois, avant de livrer aux commissaires priseurs la vente du mobilier, elle eut l'idée de regarder ce qu'il y avait dans la maison. Et c'est ainsi qu'elle découvrit, dans un grenier, un tiroir où il y avait de vieux papiers. De très anciens documents notariés du XVIII^e siècle furent donnés à un notaire, aujourd'hui en retraite, de Bar-le-Duc; et sous des documents divers très abîmés, qui furent jetés, se trouvaient les deux textes en langue arabe mentionnés plus haut.

Chantal Destrez n'ignorait pas mon intérêt pour les manuscrits marocains. Aussi me proposa-t-elle, lors de la clôture de la succession de Mme Raussin, d'acheter ces livres, ainsi que des plaques photographiques que j'ai immédiatement léguées à la fondation Lyautey. Par la suite, elles complétèrent l'important fonds iconographique maghrébin du musée de Thorey.

2. Caractéristiques du manuscrit

Ce manuscrit, *Hādhā al-tārīkh fī hawādith al-zamān wa waqā'i' al-dīwān*, n'était, de prime abord, guère intéressant si on se fiait à la couverture cartonnée, couverte d'enluminures grossières, à l'encre défraîchie, et aux formes des écritures, surtout celles de la première partie du texte, assez grossières. Mais ce n'était qu'une première impression.

Un examen plus approfondi du manuscrit me permit de constater qu'il s'agissait apparemment d'un compte rendu des séances du Divan (conseil) organisé par le général Menou, dernier commandant de l'armée d'Orient, pendant les mois de novembre et décembre 1800, ainsi que le précisaient les dates mentionnées dans le texte (en calendrier hégirien et républicain). Comme on le sait, ce divan avait pris la suite de l'assemblée créée par Bonaparte en 1798, dès l'arrivée au Caire de l'expédition d'Égypte, et maintenue par Kléber jusqu'à son assassinat en juin 1800.

Après avoir envisagé que l'auteur de ce texte fût le cheikh 'Abdallah al-Sharqāwī (1737-1812), recteur d'al-Azhar et président du Divan durant l'occupation française (1798-1801), ou le cheikh 'Abd al-Rahmān al-Gabartī, grand historien de l'Égypte et membre

Avant-propos

1. Circonstances de la découverte du manuscrit

Une de mes amies d'enfance, Chantal Destrez, m'a apporté un jour deux manuscrits égyptiens dont l'un, totalement inconnu de moi, était intitulé *Hādhā al-tārīkh al-musalsal fī hawādith al-zamān wa waqā'i' al-dīwān* (« Ceci est l'histoire de la série des événements du temps et de ce qui est arrivé au Divan »). L'autre, était un ouvrage très connu de l'historien égyptien Maqrīzī, le *Kitāb al-sulūk li-ma'rifat al-mulūk*. Un lot de vieilles photographies algériennes de la région de Tlemcen accompagnait cet ensemble.

Ces documents avaient été découverts, au milieu de papiers détruits par les souris, dans le grenier d'une maison de Bar-le-Duc dans la Meuse, dans les circonstances suivantes. Un ascendant de Patrick Destrez, le mari de Chantal Destrez, avait recruté, en 1917, une employée de maison, Alexandrine, qui deviendrait la « nounou » de son fils. Cette femme, d'origine vosgienne, avait eu le malheur, en raison de la guerre de 1914-1918, d'être orpheline en très bas âge; elle fut recueillie par les sœurs qui lui donnèrent rapidement une éducation de cuisinière et de ménagère. Puis elle fut placée chez les Majorelle à Nancy (dans la maison de Jules Majorelle, le frère de l'artiste mondialement connu, Louis Majorelle, qui était le grand-père de Patrick Destrez). Alexandrine passa toute sa vie au service de cette famille Majorelle, puis Destrez, jusqu'en 1987, date à partir de laquelle, devenue très âgée, elle habita dans un appartement loué pour elle par Patrick Destrez, toujours à Nancy.

Alexandrine avait une sœur qui connut un sort semblable, mais qui fut, quant à elle, placée à Bar-le-Duc, dans la Meuse, chez Mme Pauline Delaunoy, née Raussin, à l'époque mariée à M. Marie-Alfred Delaunoy. Celle-ci, devenue veuve, décéda le 23 juillet 1963 à Bar-le-Duc. Mais comme, à cette époque, personne n'abandonnait le personnel de maison, car des liens affectifs très forts se créaient au fil du temps, Mme Raussin qui possédait deux

une telle publication et qui avait bien voulu publier, en 1998, l'étude d'André Raymond sur *Égyptiens et Français au Caire (1798-1801)*. M. Nicolas Grimal voulut bien s'y intéresser et nous assurer de la coopération de l'Institut dans cette entreprise. M. Mathieu, actuel directeur de l'Ifao, nous confirma ensuite ce soutien. Nous bénéficiâmes, dans l'entreprise ainsi lancée, de l'appui constant de M. Christian Velud, directeur des études à l'Ifao. Nous exprimons ici toute notre reconnaissance à l'Ifao et à ses responsables : sans leur attention et leur soutien constants cette entreprise n'aurait naturellement pas pu voir le jour, ni être menée à bon port. Notre gratitude va aussi à M. Patrick Tillard et au personnel de l'imprimerie de l'Ifao qui ont apporté à cet ouvrage tous les soins nécessaires pour le rendre digne de sa publication dans les collections de l'Ifao.

Notre reconnaissance va naturellement à M. Jean-François Clément, « découvreur » du « second » manuscrit sorti d'un grenier de *Bar-le-Duc*, sans la curiosité et l'ingéniosité de qui cette publication n'aurait pu avoir lieu et qui a eu la grande générosité de nous remettre ce manuscrit et de nous confier le soin de le publier. Il expose dans un « avant-propos » les conditions dans lesquelles le manuscrit est parvenu entre ses mains et formule des hypothèses sur la façon dont il est arrivé en France. Nous exprimons également notre gratitude à M^me^ Marie-Geneviève Guesdon, conservateur au département des manuscrits orientaux de la Bibliothèque nationale, qui a bien voulu accepter d'effectuer l'indispensable comparaison entre les deux manuscrits « Clément » et BN arabe 2455, le jour où, pour la première fois depuis près de deux siècles, ces deux textes se trouvèrent réunis dans un même lieu, la salle de lecture des manuscrits orientaux de la BN (le 20 mars 2002). Sa contribution à l'œuvre commune, exposée dans la « note » qu'elle a bien voulu rédiger, a été essentielle.

Nous sommes heureux de pouvoir achever notre tâche et de mettre ce texte important à la disposition d'un large public, en cette année 2003, alors qu'un peu plus de deux cents ans se sont écoulés depuis le moment où (le 14 juillet 1801) la partie de l'armée française, que commandait le général Belliard, évacua Le Caire, bientôt suivie par l'armée de Menou à Alexandrie (septembre-octobre 1801), ce qui mettait fin à une occupation qui avait duré trois ans.

Mohammad Afifi,
André Raymond

Préface

Nous revienDrons un peu plus loin sur l'histoire, qui reste passablement obscure, des deux manuscrits arabes renfermant les comptes rendus du Divan du Caire réorganisé en octobre 1800 par le général Menou, qui font l'objet de la présente publication. Lorsque, au manuscrit assez bref (44 folios, 86 pages) conservé par la Bibliothèque nationale de France (cote arabe 2455), connu de longue date et d'ailleurs déjà utilisé (notamment par A. Raymond dans *Artisans et commerçants au Caire*, Damas, 1974), contenant les séances 21 à 31 du divan pour la période du 6 juin au 6 juillet 1801, vint s'ajouter, en 1998, le manuscrit de 265 pages découvert par M. J.-Fr. Clément à Nancy, concernant les 20 premières séances du divan (période du 3 novembre au 30 décembre 1800), il nous parut que cet ensemble méritait une publication. Tel quel, ce document qui paraît complet dans son état actuel, en dépit de sa lacune centrale, apporte sur la période de l'occupation française de l'Égypte une information qui complète (et sur certains points renouvelle) les connaissances que nous fournissent les autres sources connues, principalement l'historien Gabartī et les archives de l'armée d'Orient (déposées à Vincennes).

Nous décidâmes donc d'unir nos efforts pour procurer, d'une part, une édition du texte arabe et d'autre part, à défaut d'une traduction complète difficile à réaliser dans un délai limité, et d'ailleurs peu nécessaire, compte tenu de la nature du texte, une analyse détaillée qui en permettrait l'utilisation par les lecteurs et chercheurs arabes et occidentaux. Cette publication apporte, croyons-nous, un complément utile à ce que nous savons d'un épisode de l'histoire de l'Égypte qui, pour avoir été bref, n'en a pas moins eu une évidente importance, qui a été mise en valeur par les nombreux colloques et publications qui se sont déroulés en 1998, à l'occasion du second centenaire du début de cet événement.

C'est ce projet que nous soumîmes en 1999 au directeur de l'Institut français d'archéologie orientale, institution qui nous semblait tout particulièrement désignée pour

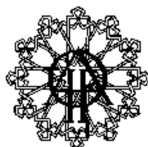
Sommaire

ISBN 2-7247-0333-7 ISSN 0257-4136

Le Dîwân du Caire 1800-1801

Édition, analyse et annotation du texte d'Ismaïl El-Khashshâb
par
Mohammad Afifi et André Raymond

avec un avant-propos de Jean-François Clément
et une note de Marie-Geneviève Guesdon



INSTITUT FRANÇAIS D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE

TEXTES ARABES ET ÉTUDES ISLAMIQUES 39 – 2003

Le Dîwân du Caire 1800-1801

DIFFUSION

Ventes directes et par correspondance

__Au Caire__

à l'IFAO,
37 rue Al-Cheikh Aly Youssef (Mounira)
[B.P. Qasr al-'Ayni n° 11562]
Le Caire (R.A.E.)

Fax: (20.2) 794 46 35
Tél.: (20.2) 797 16 00
http://www.ifao.egnet.net

Section Diffusion Vente →
Tél.: (20.2) 797 16 22
e-mail: ventes@ifao.egnet.net

Lelia Books
39 Qasr al-Nil St. 2nd floor - office: 12
[P.O. Box 31 – Daher 11271]
Cairo (Egypt)

Fax: (20.2) 392 44 75
Tél.: (20.2) 393 44 02
395 97 47

e-mail: lellabks@intouch.com
http://www.lelia-books.com

__En France__

Vente en librairies
Diffusion: AFPU
Distribution: SODIS

Ministère de la Jeunesse, de l'Éducation nationale et de la Recherche, Paris.

Publication de l'Institut français d'archéologie orientale.

Dépôt légal : 4e trimestre 2003 ; numéros d'éditeur et d'imprimeur 9160225

Le Dîwân du Caire 1800-1801

Édition, analyse et annotation
d'Ismaïl El-Khashshâb
par Mohammad Afifi et André Raymond



IFAO INSTITUT FRANÇAIS D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE